

الخليج العربي
بين المحافظة والتغيير

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الخليج العربي

بين المحافظة والتغيير

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2008

النسخة العاديـة ISBN 978-9948-00-994-8
النسخة الفاخرة ISBN 978-9948-00-995-5

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567
أبـوظـبي
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4044541-9712+
فاكس: 4044542-9712+
E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الخليج العربي
بين المحافظة والتغيير

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

القسم الثاني: التغير في الإقليم: إيران والعراق

القسم الثالث: التحول في الاقتصادات الخليجية

القسم الرابع: تحديات تواجه المجتمع الخليجي

القسم الخامس: تطوير التعليم في منطقة الخليج

تقديم

واجهت منطقة الخليج العربي، منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، متغيرات دولية كبرى، أهمها إعلان الولايات المتحدة الأمريكية «الحرب على الإرهاب»، كردٍّ على أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001؛ والتي كان من تداعياتها غزو أفغانستان واحتلال العراق، وما تمخض عنهما من إطاحة نظامي الحكم في البلدين، وانتشار الفوضى والاضطراب والاحتراب الأهلي فيهما، الأمر الذي أدى إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي، وأشعر دول المنطقة بالتهديد.

وكان من تبعات الحرب على الإرهاب أيضاً خضوع دول المنطقة لضغوط خارجية لاتباع مسار التحول الديمقراطي والإصلاح الشامل والتحديث؛ مما زاد من شعور أنظمة الحكم في المنطقة بالتهديد والقلق على وجودها واستمرارها.

ومن جهة أخرى، لم تزل دول الخليج تواجه آثار التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن الانفتاح على الاقتصاد العالمي والاندماج في الأسواق الدولية، والتفاعل مع العولمة، والانجذاب إلى ثقافتها وأدواتها.

لقد خلقت التغيرات الأمنية والسياسية والاقتصادية ضغوطاً هائلة على بلدان الخليج، وهددت استقرارها الداخلي، ووضعتها – في نهاية المطاف – أمام خيارين؛ فإما أن تستمر في نهجها وسياساتها السابقة، وإما أن تحدث تغييراً في النهج والسياسات والمؤسسات، لتتمكن من الحفاظ على وجودها والدفع بعجلة تقدمها وتطورها.

وقد حاولت دول الخليج أن تستجيب للتغيرات والتحديات المختلفة بالاستمرار في القيم والسياسات والمؤسسات القديمة، مع إجراء تعديل أو تحسين فيها، متبعة المقاربة التدرجية، إلا أن هذه المقاربة لم تكن محل إجماع النخب والقوى المحلية، كما أنها لم تفِ بتوقعات المجتمعات الخليجية وطموحاتها في تغيير واقعها.

ولأن قضية التغيير والإصلاح والتحديث في منطقة الخليج تعد من القضايا الحيوية والإشكالية في الوقت نفسه، فقد خصَّص مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية مؤتمره السنوي الثالث عشر، لتناول هذه القضية بأبعادها المختلفة، وأقامه تحت عنوان «الخليج العربي بين المحافظة والتغيير».

وهذا الكتاب، الذي يضم الأوراق التي قدمت في جلسات المؤتمر، يتناول نقاط الخلاف وأوجه التناقض التي أخذت تبرز على نطاق واسع داخل بلدان الخليج بين التوجهات المحافظة التقليدية وبين التوجهات الإصلاحية التحديثية، في كل من الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية.

ففي البعد السياسي تناول الكتاب قضية الإصلاح السياسي في دول الخليج، والمقاربات الخليجية للتحول الديمقراطي والمشاركة الشعبية، كما ناقش إشكالية المواطنة في هذه الدول. ونظراً إلى تأثر السياسة الداخلية لدول الخليج بالتطورات التي تجري على الصعيد الإقليمي، وبما أن إيران والعراق يشهدان منذ بضع سنوات تغيرات داخلية، فقد التفت الكتاب إلى طبيعة القوى الدافعة إلى التغيير في كل من البلدين، والانعكاسات المحتملة للتغيير فيهما على استقرار المنطقة قاطبة.

أما في البعد الاقتصادي فقد تم استقصاء آثار التطورات الاقتصادية في المنطقة التي تجري نتيجة للعولمة والانفتاح الاقتصادي والاندماج في الأسواق الدولية. ومن هذه الآثار التي حظيت بأهمية خاصة تنامي أسواق المال في المنطقة، وانعكاساتها على الاستقرار الاقتصادي، كما تم بحث الفوائض المالية المتحققة نتيجة فورة أسعار النفط الأخيرة ودورها في عملية التنمية.

وركز الكتاب على الآثار الاجتماعية والثقافية للتغيرات السريعة التي تحدث في المنطقة؛ إذ ناقش تأثير العولمة على المجتمعات الخليجية، كما بحث في التحولات التي مسَّت فضاء

الإعلام. وتم في هذا البعد أيضاً تناول المشكلة المستعصية على الحل، المتمثلة في خلل التركيبة السكانية في دول الخليج. وسلط الكتاب الضوء أخيراً على مسألة تطوير التعليم وتحديث المناهج في منطقة الخليج.

إن الأوراق التي يتضمنها هذا الكتاب تخلص في العموم إلى ضرورة أن تتبنى دول الخليج خيار التغيير والإصلاح والتحديث، ولاسيما أن الفجوة مازالت واسعة بين واقع بلدان الخليج، وبين طموحات مجتمعاتها نحو تكريس التنمية السياسية والمشاركة الشعبية والديمقراطية، وإصلاح عيوب نموذجها التنموي وهياكل اقتصاداتها، وتطوير المنظومة التعليمية، وتمتين البناء الاجتماعي، وتعزيز الحراك الثقافي، وتمكين المرأة في الحياة العامة.

وأخيراً، آمل أن تمثل أطروحات الكتاب ومضامينه عوناً في فهم التحديات التي تواجه دول الخليج في حاضرها، ومرشداً في توجيه خطاها نحو مستقبل آمن وزاهر لمجتمعاتها.

وفي الختام، أتوجه بالشكر إلى الباحثين والكتّاب الذين أسهموا في فصول الكتاب، وآمل أن تنطوي هذه الفصول على منفعة للقراء والنخب، في منطقة الخليج والمنطقة العربية، كما أشكر طاقم العاملين في إدارة النشر العلمي بالمركز، الذين كان لجهودهم فضل لا ينكر في صدور هذا الكتاب.

د. جمال سند السويدي

المدير العام



مقدمة

الخليج العربي بين المحافظة والتغيير

ابتدأت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 حقبة حرجة في تاريخ منطقة الخليج العربي؛ فالحرب على الإرهاب، التي جاءت رداً على تلك الأحداث، حملت تداعيات خطيرة أمنية وسياسية على المستويين الإقليمي والمحلي؛ فالتدخل العسكري في كل من أفغانستان (2001) والعراق (2003)، وما تمخض عنهما من إزالة نظامي الحكم في البلدين، وانتشار الفوضى والاضطراب والاحتراب الأهلي داخلهما، أدى إلى زعزعة استقرار إقليم الخليج، وتهديد الأمن القومي لدوله.

وفي سياق الحرب على الإرهاب أيضاً ضغطت قوى غربية، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، على دول المنطقة للسير في طريق التحول الديمقراطي والإصلاح والتحديث. وكان لهذه الضغوط الخارجية - التي جاءت لخدمة أجندة تلك القوى، والتي على أي حال لم تستمر طويلاً - انعكاسات محلية؛ إذ إنها عززت مواقف النخب والقوى المجتمعية المطالبة بالتغيير والإصلاح السياسي والاقتصادي، وفرضت على الأنظمة السياسية الالتفات إلى قضية التغيير وأخذها في الحسبان.

وفي هذا الصدد، كشف معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في كلمته الرئيسية بهذا الكتاب، عن أن استراتيجية التغيير في المنظومة الخليجية اعتمدت منهج التحديث والتدريج لا منهج الطفرة الفجائية، مبيناً أن مواقف النخبة الحاكمة في المنطقة إزاء التغيير قامت على الحرص على أن ترتبط عملية التغيير وإرادة التغيير باستقرار النظم السياسية، والحيلولة دون اختلال التوازنات أو الانزلاق إلى مخاطر الفوضى والصراع الداخلي، والتركيز على أن منطلقات التغيير ومبادراته لابد أن تكون داخلية وذاتية، والاختيار الصحيح لأكثر المناهج ملاءمة للتحديث والتطوير، على نحو لا يتناقض مع القيم أو يصطدم بالتراث.

في حين أن سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيسة الاتحاد النسائي العام الإماراتي رئيسة منظمة المرأة العربية، أكدت في كلمتها الرئيسية أهمية قيام دول الخليج العربية بمراجعة شاملة لكثير من الأوضاع السياسية والنظم المجتمعية، من أجل تفعيلها وتطويرها، لافتة إلى ضرورة أن تضطلع المرأة الخليجية بدور في عملية تغيير مجتمعها وتحديثه، ودفع مسيرة التنمية الوطنية على جميع الصعد.

وفي السياق نفسه، دعا معالي الدكتور أنور محمد قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون المجلس الوطني بدولة الإمارات العربية المتحدة، دول الخليج العربية إلى تكوين رؤية واضحة بشأن الإصلاح السياسي ومأسسة قنوات المشاركة السياسية وتطويرها، إن هي أرادت التعامل مع عالم متغير متجدد، وشدد في الوقت نفسه على ضرورة أن توازن دول الخليج بين وتيرة الإصلاح من جهة والاستقرار السياسي والاجتماعي من جهة أخرى، لتطوير نموذج يراعي الظروف المحلية ويكون قابلاً للتطبيق ومعززاً للنظام السياسي والنسق الاجتماعي.

إشكالية الإصلاح السياسي في الخليج

لقد سعت دول الخليج لاحتواء خطاب التغيير والتكيف مع الضغوط الخارجية والداخلية المطالبة بالإصلاح السياسي، بتأكيدها أن الإصلاح ينبغي أن يكون متدرجاً ومتوافقاً مع ظروف المنطقة وثقافتها السياسية. ويشير الدكتور خالد الدخيل في الفصل الأول إلى أن الجانب السياسي يشكل الجانب الأهم والأكثر تعبيراً عن التوجه المحافظ لمجتمعات الجزيرة العربية والخليج؛ ففي الوقت الذي تتغير فيه البنية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الخليج تقاوم البنية السياسية بشكل واع فكرة التغيير.

وإن كان الدكتور الدخيل يشير إلى مفهوم «النموذج الخليجي» في التحول الديمقراطي، فإنه يؤكد أن هذا النموذج يشترك مع النماذج العربية الأخرى في الافتقار إلى

برنامج إصلاحي متكامل يرتكز على رؤية اجتماعية وسياسية واضحة، ويتجه نحو هدف محدد، ويتحرك على هدي من إرادة سياسية ملتزمة. ويرى الدخيل أنه من دون مثل هذا البرنامج فستبقى عملية الإصلاح السياسي مجرد استجابات سريعة، وربما غير مدروسة، لظروف طارئة تفرضها في الغالب متطلبات الظروف السياسية، الإقليمية والدولية.

أما الدكتور مايكل هدسون فيحاول في الفصل الثاني أن يستخلص سمات ما أطلق عليه «الأنموذج الخليجي» في التحول الديمقراطي، منتقداً في الآن نفسه حل «المقاس الواحد» في التحول الديمقراطي؛ فحتى دول الخليج العربية لا تتماثل كلياً في تجربتها وثقافتها السياسية.

وفي موضوع ذي صلة بالإصلاح السياسي، عالجت الدكتورة ابتسام الكتبي في الفصل الثالث قضية المواطنة في دول الخليج، منطلقة من أن مفهوم المواطنة يعد معياراً لقياس درجة التطور السياسي للمجتمع، وشرطاً أساسياً لأي نظام ديمقراطي.

وبعد أن تناولت مفهوم المواطنة وركائزها ومقوماتها، خلصت الدكتورة ابتسام إلى أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لا تجسد في الحقيقة أنموذج «دولة المواطنة»؛ فالعلاقات القائمة بين أفراد المجتمع الواحد لا تقوم على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات. وترى أن تكريس مبدأ المواطنة في دول مجلس التعاون يعد من المتطلبات الرئيسية لتعزيز عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي، مؤكدة أن العبرة في التحليل الأخير ليس بإصدار دساتير وقوانين جيدة على الورق، وإنما في تطبيقها والالتزام بها.

وتخلص الباحثة إلى أن الخطوة الأولى في مشروع الحل والإصلاح تكمن في تأسيس العلاقة بين مكونات المجتمع والدولة على أسس وطنية تتجاوز كل الأطر والعناوين الضيقة، بحيث يكون الجامع العام لكل المكونات والتعبيرات والأطياف هو المواطنة، التي لا تعني فقط جملة الحقوق والمكاسب الوطنية المتوخاة، بل تعني أيضاً جملة الواجبات والمسؤوليات العامة الملقاة على عاتق كل مواطن.

المعوقات الإقليمية للإصلاح الجذري

يعتبر كثير من المراقبين والباحثين أن العامل الإقليمي يشكل قيداً على قيام دول الخليج العربية بإصلاحات جذرية، فعدم الاستقرار الإقليمي الكلي لا يهيىء ظروفاً محلية لخلق تحولات جذرية في المسار السياسي لدول الخليج، كما أن أي تحولات رئيسية تحدث في دول الإقليم نفسها تنعكس على البيئة المحلية للدول الأخرى ومن هنا كان مهماً دراسة الأوضاع الداخلية في أهم قوتين إقليميتين، واستقراء التغيرات الجديدة فيهما.

ففيما يخص إيران يوضح الدكتور منصور فرهانج في الفصل الرابع أن النظام الإسلامي في إيران يتسم بالمنافسات الفئوية المدفوعة بالطموح الفردي والصراعات الأيديولوجية والمؤسسية، مبيناً أن هناك ثلاث فئات (فصائل) تتنافس فيما بينها للسيطرة على الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكم، هي: المحافظون، والإصلاحيون، والشعبويون.

ويرى فرهانج في صعود الشعبويين، الذي جسده فوز محمود أحمدي نجاد بانتخابات الرئاسة عام 2005، تراجعاً لنفوذ رجال الدين ضمن مؤسسات الدولة الرسمية، وظهور الحرس الثوري وميليشيا الباسيج بوصفهما لاعبين رئيسيين في السياسة الإيرانية. لذا فإن الباحث يرجح أن يكون لصعود الحرس الثوري كأهم مركز قوة في الجمهورية الإسلامية أثره الجذري على الثورة الإسلامية، وهو - من ثم - يتوقع أن يكون النفوذ في الجمهورية الإسلامية في المستقبل لأولئك الذين يرتدون البذلة العسكرية وليس العباءة الدينية.

وفي الإطار نفسه، يحاول الدكتور محجوب الزويري أن يستقصي تطورات المشهد السياسي الداخلي في إيران في الفصل الخامس، والحقيقة أن الأخير يتفق مع الدكتور فرهانج في تقسيم التيارات الرئيسية في إيران إلى ثلاثة إلا أنه يلفت نظر القارئ إلى مسألة مهمة؛ وهي أن التعارض السياسي الداخلي بين التيارات السياسية يجب ألا يقود إلى نوع من الاستنتاج الخاطئ بأن سيترتب عليه فوائد لدول الجوار الإيراني، باعتبار أنه صراع

يضعف النظام السياسي الإيراني؛ لأن أياً من هذه التيارات لا يختلف على أولوية المصالح الإيرانية.

ويثبت صحة هذا القول بالإشارة إلى أن التغيرات داخل المشهد السياسي الإيراني لا تعني تغييراً جوهرياً في سياسات إيران الخارجية، حيث يرى أن السياسة الإيرانية تجاه العراق والبرنامج النووي لم تختلف في عهد نجاد عنها في عهد خاتمي، إلا في أسلوب الخطاب ونبرته. ويعتقد كثير من المراقبين أن تفوق إيران وهيمنتها على الإقليم يعد ركناً من أركان تعريفها لمصالحها، سواء قبل الثورة الإسلامية أو بعدها.

وعلى أي حال، فإن النشاط في المشهد السياسي الإيراني سيبقى يشكل حالة من القلق والتحدي لمحيط إيران الإقليمي، نظراً لتفاوت الخطاب السياسي لهذه التيارات السياسية الإيرانية وطبيعة الثقافة السياسية الموجودة في محيط إيران الإقليمي، وهو الأمر الذي سيؤثر في نظرة تلك الدول وعلاقاتها الخارجية بالدولة الإيرانية.

وفي المقابل، يرى الدكتور غسان العطية في الفصل السادس أن إيران أصبحت في السنوات الأخيرة القوة الأعظم إقليمياً، بسبب تعثر المشروع الأمريكي في العراق. ويلفت إلى مفارقة أن السياسة الأمريكية في العراق والتلكؤ العربي، والخليجي تحديداً، إزاء الانفتاح على العراق، أسهما في تحوله إلى ساحة أساسية للنفوذ الإيراني.

ويرصد الباحث التحولات التي جرت في الشأن العراقي؛ فهو أولاً يشير إلى تحول في الموقف الرسمي العراقي من التدخل الإيراني في العراق، ويذكر ثانياً التغير في الموقف العربي والخليجي تجاه العراق، وهو التغير الذي قادته دولة الإمارات العربية المتحدة، ويبين ثالثاً أن العراق الآن صار أبعد عن انجراره إلى الحرب الأهلية أو الطائفية.

والحقيقة أن العطية يرى أن الخيارات المستقبلية للعراق تتوقف بشكل كبير على عاملين: الأول، الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً ما تنص عليه بخصوص الانسحاب الأمريكي من العراق والوجود الأمريكي المستقبلي فيه؛

والعامل الثاني هو العملية الانتخابية القادمة في العراق (الانتخابات المحلية المقررة في كانون الثاني/ يناير 2009 والانتخابات النيابية المقررة في عام 2009)، فبرأيه أن فشل هذه العملية سيؤدي إلى وأد العملية السياسية لمصلحة بديل غير ديمقراطي، ما يعني تعميم النموذج الكردي القائم في كردستان، في بقية العراق.

وإذا كانت السياسة الفئوية هي سمة المشهد السياسي الإيراني، فإن الدكتور هينير فورتك يطرح في الفصل السابع أن السياسة الطائفية والإثنية هي سمة الساحة السياسية في العراق. والمفارقة أن التحول الديمقراطي في العراق أفضى إلى تغييب الأحزاب والقوى السياسية العلمانية لتظهر الأحزاب الطائفية والعرقية.

ويحيل فورتك هذا الأمر إلى سببين رئيسيين: داخلي يتمثل في القمع الوحشي الذي مارسه النظام الدكتاتوري السابق الذي عطل التقليد العريق القائم على التعددية الحزبية العلمانية والقومية/ اليسارية في العراق. أما السبب الخارجي فهو أن إدارة الرئيس جورج بوش، في بحثها عن نجاحات سريعة بعد إطاحة صدام وقيامها بحكم العراق بشكل مباشر في أيار/ مايو 2003، اتبعت سياسة المحاصصة الطائفية والعرقية، في المؤسسات الحكومية والإدارية العراقية، وبذلك أصبحت التقسيمات العرقية والطائفية ضمن المجتمع العراقي هي المهيمنة على الساحة السياسية، ولم تعد أمام الأحزاب غير الطائفية فرصة حقيقية للظهور أو التطور أو الانتشار.

وعلاوة على ذلك، اعتمدت الولايات المتحدة على نحو شبه كامل على الساسة العراقيين في المنفى ورجال الدين وشيوخ العشائر، وليس على الطبقة الوسطى في المدن باعتبارها تمثل المجموعات/ القوى الاجتماعية والسياسية الأكثر أهمية من أجل تحويل المجتمع إلى الديمقراطية.

والواقع أن الصعود الطائفي والعرقي في النظام السياسي العراقي خلق تحديات لدول الخليج العربية التي لم تخف خشيتها أن تنعكس الصراعات الطائفية في الساحة العراقية على المجتمعات الخليجية.

أثر التحولات الاقتصادية

تشهد منطقة الخليج العربي حالياً نمواً اقتصادياً متسارعاً لم يسبق له مثيل في العصر الحديث، ويرجع هذا النمو – بالطبع – إلى الفائض الكبير من الأموال التي يدرها النفط الذي وصل سعر البرميل منه إلى مستويات قياسية.

بيد أن الدكتور جان-فرانسوا سيزنك يحاجج في الفصل الثامن أن الطفرة التي حققتها اقتصاديات الخليج لا تعود إلى العوائد النفطية الضخمة فقط، بل إلى متغيرات أخرى؛ أبرزها تأثير العولمة، وسعي دول الخليج للحصول على التقنيات الصناعية المتقدمة، وسياسة التحرر التجاري لهذه الدول، سواء من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو من خلال إبرام اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية.

ويدلل الدكتور سيزنك على رأيه بالقول إن هناك دولاً عديدة حصلت على عوائد نفطية هائلة، مثل إيران وفنزويلا ونيجيريا، إلا أنها لم تحقق نمواً اقتصادياً يضاهي النمو الذي حققته الاقتصادات الخليجية، ومن هنا فإنه يعتبر أن العامل الأبرز في النجاح الاقتصادي الخليجي يعود إلى القيادة السياسية، ورؤيتها للربط بين تلك المتغيرات وتعزيز النمو المتسارع لاقتصادات دولها.

ومن قبيل المقارنة، يوضح الدكتور سيزنك كيف أن الأيديولوجية الثورية شكلت عبئاً على الاقتصاد الإيراني، فإصرار القيادة السياسية الإيرانية على تطوير تقنية نووية، يرتب تكلفة مالية باهظة ويُفضي إلى الحد من النمو الاقتصادي. إن مقاربة إيران الأيديولوجية والقائمة على المواجهة، تقودها نحو اقتصاد عالمثالثي يقوم على سلع متضائلة ويقع تحت رحمة أسواق متقلبة، وهي غير قادرة على إقامة نمو موثوق في مجال سلاسل المنتجات ذات القيمة المضافة لأجل الأسواق العالمية. وعلى الرغم من أن عدد سكانها يبلغ 75 مليون نسمة، فإنها أصبحت متخلفة عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي لا يتجاوز عدد سكانها نصف عدد سكان إيران، والتي تقوم بصورة متزايدة بتطوير اقتصاد مبني على المعرفة لتغدو أحد الاقتصادات الكبرى في العالم.

ومن ناحية أخرى، حرصت دول الخليج العربية في السنوات الأخيرة على تطوير أسواقها المالية، وتعزيز دورها في الاستقرار الاقتصادي، وخصوصاً أن تطور أسواق المال ونجاحها ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من تزايد عدد الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية وتنامي قيمتها السوقية، فإنها تعاني نواقص وتقلبات، ويُرجع معالي سلطان بن ناصر السويدي السبب الرئيسي إلى حداثة عهد تلك الأسواق، ويؤكد في الفصل التاسع أن تطوير أسواق المال في منطقة الخليج يتطلب إطاراً تشريعياً ورقابياً وإدارياً يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، خصوصاً في مجال الإفصاح والشفافية والانضباط المؤسسي للشركات، كما يتطلب تعدد الأدوات الاستثمارية.

وفي الموضوع نفسه، يتناول الدكتور سليمان بن عبدالله السكران في الفصل العاشر نقاط الضعف التي تعانيها أسواق المال في دول الخليج العربية؛ ومنها: محدودية الخيارات الاستثمارية، وعدم وجود منشآت ومراكز مالية متخصصة، والتقلبات الشديدة في أسعار الأوراق المالية، والتركز في ملكية الشركات، وقلة الكفاءة المعلوماتية للأسواق. ويوضح أن تكوين كيانات اقتصادية وضمان تشغيل رؤوس الأموال عن طريق مؤسسات سوق المال يدعمان استراتيجية توسيع القاعدة الاقتصادية واستمرار النمو الاقتصادي.

تحديات تواجه المجتمع الخليجي

على الرغم من النمو والرخاء الاقتصادي في دول الخليج، فإن هذه الدول تواجه تحديات لضمان استمرار نمو اقتصاداتها؛ ومن أبرز تلك التحديات إصلاح الخلل الجوهري في نموذجها التنموي المستند إلى قوة العمل المستوردة من الخارج، وهو التحدي المزمن الذي تناقشه الدكتورة خولة مطر في الفصل الحادي عشر.

وتلفت الدكتورة خولة إلى مفارقة هائلة وهي أنه في ظل الصخب الذي تثيره حكومات الخليج حول مشكلة العمالة الوافدة، فإنها مازالت تتبنى سياسات تفاقم من

حدة المشكلة، ومنها على سبيل المثال الطفرة العمرانية، المتمثلة في المشروعات الضخمة السكنية منها والتجارية والسياحية التي أخذت تشيَّد في السنوات الأخيرة في معظم دول الخليج.

وعلى أي حال، تقارب المؤلفة معضلة العمالة الوافدة في منطقة الخليج من منظورين: الأول حقوقي، والثاني تنموي؛ ففي الجانب الأول تشدد على ضرورة أن تتجه دول الخليج إلى إغلاق ملف انتهاكات حقوق العمل والحقوق الإنسانية الأساسية التي تمارس ضد العمالة الوافدة، باتخاذ التدابير التشريعية والتنفيذية اللازمة؛ مثل تطوير قوانين العمل الوطنية، وتحسين إدارات العمل، وإلغاء نظام الكفيل... إلخ.

أما في المنظور التنموي، فإن المؤلفة تحاجج بأن التخلص من مشكلة الاعتماد على العمالة الوافدة في منطقة الخليج يحتاج إلى حلول جذرية تكمن في إعادة النظر في السياسات التنموية.

ولأن الإعلام يكتسب أهمية متزايدة في ظل تطورات عالمية ضاعفت من دوره، وأمدته بروافد جديدة للفاعلية والتأثير في اتجاهات المجتمعات، فقد عرض جميل الذيابي في الفصل الثاني عشر لقضية الحرية الإعلامية؛ مبيناً أن الإعلام الخليجي ظل يخضع حقبة طويلة لقيود ثلاث مؤسسات، هي: مؤسسة السلطة، والمؤسسة الدينية، ومؤسسة القبيلة.

وناقش الذيابي إشكالية تواجه العالم العربي عامة ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة؛ وهي إلى أي مدى يمكن تصور إعلام حر في مجتمعات لم يكتمل نموها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، خصوصاً أن الإعلام ومادته - برأي المؤلف - يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع وحركته واتجاهاته الثقافية والاجتماعية والسياسية؟ وفي هذا الصدد تؤكد أطروحة المؤلف أنه لا إصلاح من دون حرية، ولا حرية من دون إصلاح، وهو يعد الحرية الإعلامية شرطاً من شروط السير في العملية الإصلاحية في منطقة الخليج، ولكنه في الوقت نفسه يشدد على المسؤولية الإعلامية التي تعتمد على الصدقية والحِرَفية والوضوح، من دون استفزاز للآخر أو تعدٍّ على حريته، حكومات كانت أو شعوباً أو أفراداً.

لقد أدى اكتشاف النفط في منطقة الخليج، في النصف الأول من القرن العشرين، إلى تحول اقتصادات المنطقة، ولاشك في أن هذا التحول انعكس على بنية المجتمعات الخليجية وأثَّر في ثقافتها ومنظومتها القيمية، كما تبيِّن ذلك الشيخة مي بنت محمد آل خليفة في الفصل الثالث عشر.

وفي أواخر القرن العشرين برز متغير آخر أثر في بيئة بلدان الخليج، ونقصد به ظاهرة العولمة التي أذابت الحواجز الجغرافية بين المجتمعات، وسهلت تعرف الشعوب على حياة الشعوب الأخرى وقيمها ومنتجاتها المادية والثقافية، جاعلة العالم أشبه بالقرية الكونية. وعلى الرغم من أن دول الخليج تشكل منظومة واحدة، فإنها - برأي الشيخة مي - تتفاوت فيما بينها في الاستجابة لظاهرة العولمة والتفاعل معها، ومع ذلك يمكن القول إن المجتمعات الخليجية عموماً من أكثر المجتمعات العربية تفاعلاً مع العولمة وانفتاحاً على ثقافتها وأدواتها.

تطوير التعليم وتحديث المناهج

في ظل الأزمة التي يعانيها واقع التعليم في بلدان الخليج، والتي من أبرز مظاهرها قصور المخرجات التعليمية عن الوفاء بحاجات سوق العمل، اتجهت دول الخليج العربية - منفردة - إلى تطوير منظومتها التعليمية. ومما أكد هذا التوجه، ما يشهده العالم من ثورة في المعلومات والاتصال؛ الأمر الذي دفع دولاً في المنطقة، وفي مقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى تبني استراتيجية تنموية تستند إلى اقتصاد المعرفة بدلاً من اقتصاد الموارد.

بيد أن الدكتور علي محمد فخرو يحاجج في الفصل الرابع عشر بأن تحديث التعليم لن ينجح ما لم يكن جزءاً من مشروع تحديثي شامل ومتكامل (اقتصادي-سياسي-اجتماعي-ثقافي)، فثمة دراسات تشير إلى أن إجراء إصلاحات في الأنظمة التعليمية وحدها، دون ترافقها مع إصلاحات في الأنظمة الأخرى، قد يقود إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية-الاقتصادية بدلاً من الإسهام في حلها.

والواقع أن المؤلف يلتفت إلى مسألة تنطوي على أهمية بالغة؛ وهي أن تحديث التعليم وتطويره في دول الخليج ينبغي أن يكون ضمن منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ذلك أن العمل ضمن هذه المنظومة يعزز الأهداف المتوخاة من التطوير، كما يكسب العملية مزايا لا تتحقق ضمن التحرك الأحادي.

وفي السياق نفسه، يرى سعيد بن أحمد آل لوتاه في الفصل الخامس عشر أن تحديث التعليم وتطوير مناهجه لا يعد من ضرورات العملية التربوية فحسب، بل من متطلبات الحياة المعاصرة أيضاً.

إن الشكوى من قصور مناهج التربية والتعليم في العالم العربي عموماً في تزايد مستمر، وقد أشار تقرير البنك الدولي الصادر في 4 شباط/ فبراير 2008، بعنوان «الطريق غير المسلوك: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، إلى تدني مستوى التعليم في العالم العربي مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم.

ويلاحظ المؤلف أن النظم التربوية الحالية ومناهجها الدراسية عجزت عن معالجة مشكلات المجتمع العربي المتزايدة، وأخفقت في إعداد الإنسان المعاصر المنتج بكفاءة وفاعلية، بالشكل الذي يمكنه من الإسهام في تنمية مجتمعه. ومن هنا يعرض لتجربة المدرسة الإسلامية للتربية والتعليم التي تأسست في إمارة دبي في العام 1983، والتي تنطلق فلسفتها التعليمية من الموروث الثقافي وخصوصية المجتمعات العربية والخليجية، وتهدف إلى تأهيل الطالب للإنتاج في السن التي يغدو عندها قادراً على العمل.

إن دول الخليج العربية في تعاطيها مع إشكالية المحافظة والتغيير لا تمثل حالة استثنائية عن بقية الدول العربية، إلا أن المنظومة الخليجية تنطوي على خصائص وإمكانات ومنجزات تمكنها من حسم هذه الإشكالية، وتقديم إجابات ناجعة لها. وفي كل الأحوال، فإن صوغ برنامج شامل للتغيير أو الإصلاح يكون نابعاً من ضرورات الداخل ومستجيباً لتحديات الحاضر والمستقبل أصبح حاجة ماسة وضرورة حتمية لدول الخليج، والدول العربية في العموم.



الكلمات الرئيسية

ديناميات التغيير ومحدداته في المنظومة الخليجية

معالي عبدالرحمن بن حمد العطية

لقد تعاقب على هذه المنطقة من العالم في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين حروب وصراعات مسلحة، منها ما كان بالوكالة بين القوى العظمى كالحرب التي اندلعت على أرض أفغانستان في آسيا الوسطى والتي كانت لها امتداداتها في منطقة الخليج العربي، وتزامنت معها المواجهات المسلحة التي اشتعلت بين جارتين خليجيتين: إيران والعراق، والتي لم تكد تضع أوزارها حتى اهتزت المنظومة العربية اهتزازاً جسيماً بالغزو العراقي لدولة الكويت.

وفي مطلع الألفية الثالثة وقعت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، التي تمخض عنها اندلاع حرب أخرى في أفغانستان، بما انطوت عليه من تداعيات في منطقة الخليج والمنطقة العربية، لتلحق بها وتضيف إلى كوارثها آثار الغزو العسكري للعراق. ولم تكن آثار الصراع العربي - الإسرائيلي الممتدة لأكثر من نصف قرن من الحروب والمواجهات بالبعيدة أو المنقطعة الصلة بتلك الأحداث الإقليمية الكبرى في منطقة الخليج العربي وآسيا الوسطى، بل كانت تؤثر فيها وتتأثر بها، وتتفاعل معها بما يشبه دورات الصراع المعقدة والمركبة التي استحكمت حلقاتها بين المسارح الإقليمية المختلفة.

وبقدر ما طرحت تلك الحروب والأحداث بقوة وعمق إشكاليات الاستقرار والأمن الإقليميين، وسلطت الأضواء على طبيعة الأخطار ومصادر التهديد الخارجية، فإنها كشفت بالقوة والعمق نفسيهما عن قضايا وثيقة الصلة بمدى الصلابة الذاتية في دول المنظومة الخليجية العربية، ولفتت إلى مصادر التهديد الداخلية.

وربما لم يتأثر إقليم من أقاليم المنطقة بمثل ما تأثر به إقليم الخليج العربي، على المستويات المختلفة، المؤسسية والسياسية والأمنية، من تداعيات ما يوصف بالحرب

العالمية على الإرهاب؛ فالتدخل العسكري في أفغانستان والعراق، وما تمخض عنهما من إطاحة أنظمة الحكم في البلدين (نظاما طالبان وصدام حسين، على التوالي)، أشعر بالتهديد النخب الحاكمة أو أنظمة الحكم في المنطقة، وأدى إلى زعزعة الاستقرار المحلي والإقليمي، واتساع دائرة الفوضى والاضطراب غير المحكوم، ولاسيما أن مأساة سقوط النظام العراقي، والفوضى الداخلية الهائلة التي اندفع إليها المجتمع العراقي بكل فصائله، وذلك الخلل الجسيم الذي أصاب ما كان يوصف بالتوازن السياسي والعرقي والمذهبي الذي ظل يسيطر على العراق قروناً طويلة من الزمن - كل ذلك كشف مدى هشاشة النظم السياسية في المنطقة، ومواطن الضعف البنيوي فيها.

كانت انعكاسات هذه النكسات الضخمة على مدركات التغيير المحلي والإقليمي أيضاً، بعيدة المدى وعميقة الأثر؛ فأدت إلى تحولات حادة في مواقف النخب الحاكمة والمجتمعات ذاتها إزاء عنصري الاستقرار والتغيير، وقامت تلك التحولات على المبادئ الآتية:

- الحرص في المقام الأول على أن ترتبط عملية التغيير وإرادة التغيير باستقرار النظم السياسية والحفاظ على تماسكها، وتحصينها تحصيناً حقيقياً من مصادر الخطر والتهديد الداخلية الكامنة والمحتملة.
- التأكيد بشتى السبل على منهج التدرج والتطور في عملية التغيير بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن قبل ذلك المؤسسية والهيكلية.
- التركيز على أن منطلقات التغيير ومبادراته وأدواته لابد من أن تكون داخلية وذاتية تبادر بها النخب المجتمعية كلها، وعياً بضرورات التغيير.
- الحيلولة دون الانزلاق إلى فراغ القوة أو اختلال التوازنات أو مخاطر الفوضى والصراع الداخلي.
- الوعي الكامل بأن عملية التغيير ذاتها إنما تحتاج إلى الإعداد والتخطيط الهادئ والمدروس والانتقال السلس، حتى لا تلحق الضرر بمناخ الاستقرار والتوافق الوطني والإجماع الراسخ.

- الاختيار الصحيح والسديد لأكثر المناهج ملاءمة في التطوير والتحديث والتجديد على نحو لا يتناقض مع القيم أو يصطدم بالتراث، ويلبي في الوقت نفسه تطلعات الفرد والمجتمع إلى بلوغ آفاق رحبة من الانفتاح والديمقراطية.

لقد اعتمدت استراتيجية التغيير أو التحول في منظومتنا الخليجية العربية منهج التحديث والتجديد المتدرج لا منهج الطفرة الفجائية، واعتمدت صيغة التشاور والتوافق العام، نائية بنفسها عن اللجوء إلى آليات العنف أو الصراع، وخصوصاً أن التغيير المنشود لن تكتمل عناصره وتنضج مضامينه وأبعاده إلا عبر عقود طويلة من العمل المدني المتعدد الأشكال، وعبر تفعيل مظاهر النشاط المهني والثقافي والتعليمي والاجتماعي، بما يحقق درجات عالية من التمكين الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ويطلق طاقات الأفراد والمجتمع معاً للتعبير عن طموحاتهم في مجتمع أكثر معاصرة، وفي الوقت نفسه أشد تماسكاً في نسيجه الداخلي وتجانساً مع فكره وقيمه، بحيث يسمو الولاء للمجتمع عامة فوق الولاء للقبيلة أو العشيرة أو الطائفة، ولا ينضوي أفراده إلا تحت انتماء واحد هو الانتماء للوطن والأمة.

ثمة حقيقة تاريخية وثقافية بالغة الأهمية في تحليلنا لظاهرة التغيير في المجتمع الخليجي العربي، هي أن جوهر هذا التغيير ظل يستلهم الإسلام، عقيدة وتراثاً ومنظومة متكاملة للقيم، ويعده محدداً أساسياً لتشكيل الهوية والوعي الجماعي. ولم تكن هذه الحقيقة تعني الانعزال أو الانغلاق أمام القيم الإنسانية العليا أو عدم التفاعل مع الحضارات والثقافات، تأثراً وتأثيراً، مثلما فعل من قبل تراثنا العربي والإسلامي في القرون السالفة.

ويتعين القول في هذا السياق إن ديناميات التغيير في المجتمع الخليجي العربي الإسلامي لم تزل تكمن في الحفاظ على ذلك التوازن الدقيق بين ما نسميه الأصالة والمعاصرة أو بين التراث والحداثة، في تلاقٍ يشكل روافد عديدة تصب في النهاية في ذلك التيار الشامل الجامع لكل قيم التراث ومستحدثات العصر ومبتكراته.

ولسنا هنا بصدد إحصاء أو سرد مظاهر التغيير والتحديث في المنظومة الخليجية حالة حالة، لكن من الحقائق الثابتة والموثقة في تقارير التنمية البشرية العربية، وفي غيرها من تقارير الأمم المتحدة: انفتاح آفاق جديدة للمشاركة الشعبية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ بدءاً بعقد حوارات وطنية مختلفة، وقيام مجالس تشريعية ومحلية وبلدية، وتنظيم انتخابات تمثيلية عامة، واقتحام المرأة الخليجية الجسور لسوق العمل وساحات النشاط العام، وتخطيها عقبات كثيرة في إطار المشاركة السياسية بالتصويت والترشح، بدرجات تتفاوت بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون.

ولا نبالغ حين نقول إن المجتمعات الإنسانية، بما فيها مجتمعاتنا الخليجية، في ظل العولمة وثورة المعلومات والاتصال وفضاء المعرفة، إنما هي كيانات حية متفاعلة تسعى فيها النظم إلى تلبية احتياجات شعوبها وتحقيق مصالحها من خلال آليتين رئيسيتين: آلية الاحتفاظ بالأنماط التقليدية في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية؛ وآلية الابتكار والتجديد أو آلية التغيير. ويشهد واقعنا الخليجي المعاصر نماذج شتى لاستخدام الآليتين، ولكل آلية أسبابها ودوافعها ومبرراتها.

تتخذ قوى التجديد والتحول في المجتمعات الخليجية أشكالاً شتى؛ فأحياناً تقتبس وتستعير أنماطاً من المجتمعات الناجحة المتقدمة، تتعاطى معها وتأخذ أسباب نجاحها قيماً مضافة لتستجيب من خلالها لتحديات معاصرة، أو تتواصل من خلالها مع المجتمعات المجاورة أو تنخرط عبرها في أشكال التعاون والشراكة لتلبية حاجات النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي.

وفي إطار المنظومة الخليجية ليس ثمة ما يمثل قوى الاستمرارية أو قوى المحافظة بكل دلالاتها مثل الإسلام الصحيح المعتدل الذي شكل منظومة اجتماعية وثقافية متكاملة صاغت وبلورت عبر قرون ملامح الهوية لشعوب منطقة الخليج. ومع التسليم بالمكانة المركزية التي يحتلها الإسلام في تحقيق الاستمرارية وبدوره الحاسم في الحياة السياسية

لشعوبنا في منطقة الخليج العربي، فإنه أضحى اليوم من الضروري في ظل الظواهر البغيضة التي تنكر على الإسلام اعتداله وسماحته، تأكيد الوشائج القوية بين قيم الإسلام وقيم الديمقراطية، ونبذ الإسلام للتطرف والإرهاب، وتوافقه مع دعوات السلام والحوار واحترام الآخر وحقوق الإنسان وتمكين المرأة وحماية الطفل، وسد كل الفجوات المزعومة بين مبادئ الإسلام وبين الطروحات المعاصرة للنظام الديمقراطي؛ مثل سيادة القانون والشفافية والحكم الرشيد، والمساءلة العامة، وما استحدثته مبادرات الإصلاح والتحول الديمقراطي من أطر وأساليب.

وفي إطار المنظومة الخليجية أيضاً ترتبط آفاق التغيير وأدواته على المستويين المؤسسي والمجتمعي ارتباطاً وثيقاً بتطور الاقتصاد والتكنولوجيا وجودة التعليم وحرية الإعلام. لذلك، فإن عولمة الاقتصاد والتجارة تفرض على المنظومة الخليجية استراتيجية في التغيير والتحول تتأسس، كما يقال منذ فترة في المنتديات الاقتصادية، على صناعات المستقبل؛ مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة والثروات غير النفطية والارتقاء بالقدرة التنافسية. وأي تحليل للاتجاهات والتحولات الاقتصادية المعاصرة في المنظومة الخليجية يكشف عن استجابات مهمة تتمثل في الانتقال التدريجي من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة، وهو تطور يفرض أشكالاً جديدة من التنمية القائمة على اقتصاد المعرفة، تستند إلى أسس الإبداع والابتكار وتجويد التعليم.

وهذه الدعوة للارتقاء بمنظومة التعليم ترجمها التقرير الصادر عن البنك الدولي في شباط/ فبراير 2008، الذي حدد جوانب الإنجاز والقصور في التعليم بالمنطقة العربية، على اعتبار أن التعليم من أهم أدوات التغيير ومن أخطر معوقاته في الآن نفسه. وهذا التقرير الدولي الخطير يدعو إلى سلوك طريق جديدة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسد الفجوات والنواقص في منظومة التعليم، وليس من قبيل الزهو أن نشير إلى أن إقامة مراكز التفوق والامتياز العلمي، وإنشاء المدن العلمية وأودية التكنولوجيا

المتقدمة ومجتمعات للعلماء والمبدعين والمبتكرين، تمثل اليوم في منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واحات حقيقية للاستثمار في اقتصاد المعرفة وفي توسيع الفضاء المعرفي المتقدم في عدد غير قليل من عواصم دول المجلس، إدراكاً من النخب الحاكمة ومن صناع القرار أن صناعة المستقبل واستراتيجية التغيير ليس لها من سبيل إلا بالعلم الحديث والتعليم الجيد والاقتصاد المعرفي.

ونحن نقول بكل ثقة إنه لا مكان اليوم للتعليم العتيق الذي لا يأخذ بأسباب التغيير في الاستراتيجية وفي الأهداف، على المدى القريب والبعيد، دون تفريط في الموروث الثقافي. وإن الحديث عن التغيير المنشود في المنظومة الخليجية ينبغي أن يمتد إلى استثمار تكنولوجيا الإعلام كأداة فاعلة في عملية التحول السياسي والثقافي في منطقة الخليج والشرق الأوسط الموسع. وفي هذا المضمار، كان للمنظومة الإعلامية الخليجية خلال السنوات الأخيرة انطلاقات مهمة واكبت كل هذه المتغيرات.

في ختام هذا العرض، أعود فأؤكد أن الشعوب العربية والإسلامية كانت قد أضافت إلى الحضارة الإنسانية من القرن الثامن الميلادي حتى القرن الثالث عشر طفرات عظمى في العلوم والرياضيات، وفي الفلك والطب والهندسة والفلسفة، وفي إطلاق ملكات النقد والعقل وحرية التعبير والاختلاف، فخلقوا بإبداعاتهم وابتكاراتهم معرفة عالمية ووضعوا الخمائر للنهضة الأوربية الحديثة، واحتفظوا في الوقت نفسه بمخزونها الحضاري وموروثها الثقافي كدعائم للبنيان الاجتماعي والتماسك القومي.

إن أفكار التقدم والتحديث والتجديد ومبادرات التغيير ليست بضاعة جاهزة الصنع أو سلعاً للتصدير أو التسويق تنتقل بين المجتمعات والدول من خلال الصفقات والمبادلات، بل هي في جوهرها تيارات وموجات مثلها مثل البحار والمحيطات تنتقل من قارة إلى قارة ومن إقليم إلى آخر لتتماهى إلى كل البقاع، فلا تجدي معها السدود أو الحواجز، وتختلط في البيئات المحلية وتؤثر فيها بقدر ابتكار الاستراتيجيات ورسم

السياسات والبرامج لاستثمار طاقاتها والتحكم في تدفقها، وثمة من النماذج الكثيرة والناضجة، من المنظومات الخليجية والعربية والإسلامية، ما يدل على صدق هذه المقولة.

ليست ثمة فجوة ويجب ألا تكون، بين طموحات الاستمرارية والمحافظة وبين طروحات التجديد والتغيير، فالموروث التاريخي هو رمز لحكمة القرون، ومدخلات التحديث هي دالات المعاصرة والحداثة، وكلاهما يشكل جوهر الهوية الوطنية وملامح الشخصية الفردية والشخصية العامة والوجدان الخاص والعام.

إن المحافظة مع التغيير أو الاستمرارية مع التجديد، هما الضمانتان المتلازمتان اللتان تكفلان مناعة ذاتية تحصن المجتمع والدولة، وهما أيضاً محركان قويان يضعان منظومة الخليج العربي في مقدمة قاطرة التقدم والتطور عبر عقود القرن الحادي والعشرين.

دور المرأة في التغيير والتطوير

سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك*

ينعقد هذا المؤتمر لمناقشة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الداخلية والخارجية، التي تضع دول الخليج العربية في مواجهة مأزق الاختيار بين المحافظة والتغيير، هذا التغيير الذي يعد سمة الحياة. وقد أكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ضرورة الانطلاق نحو المستقبل، ومواصلة الدرب على خطى المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله، مستلهمين منه العزيمة لخدمة وطننا وشعبنا الكريم؛ لذا فنحن مطالبون اليوم بالتغيير والتطوير لنكون قادرين على التكيف المستمر مع المستجدات والمتغيرات الإقليمية والدولية، لتمكين المواطن الخليجي من امتلاك عناصر المعرفة والقوة، ليكون أكثر مشاركة وإسهاماً في صياغة مستقبله.

إن من المهم أن نقوم بمراجعة شاملة لكثير من أوضاعنا السياسية ونظمنا المجتمعية، من حيث فلسفتها، وقوانينها ووسائلها، من أجل تفعيلها وتطويرها ودعمها، لأن آمالنا وطموحاتنا نحو صنع مستقبل أفضل لا سقف لها، وهذا يتطلب العمل الآن لتكريس الشورى وسيادة القانون وإقامة العدل، وأن يسهم كل فرد في المجتمع بإيجابية في تطوير الحاضر وبناء المستقبل.

يُقال إنه «إذا أردت ألا تتعب من التغيير، فاتعب من أجل التغيير»، ويكون التعب من أجل التغيير بطرق عدة؛ منها عقد مثل هذا المؤتمر لإدارة حوار فكري حول مختلف القضايا المؤثرة على التغيير، والتوصل إلى صيغة مناسبة للجمع بين الأصالة والحداثة، وبين المحافظة والمعاصرة. وقد علّمتنا تجارب المجتمع التنموية أن مقاوم التغيير يتراجع عن

* انتدبت سموُّ الشيخة فاطمة بنت مبارك، سعادةَ الدكتورة أمل عبدالله جمعة القبيسي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، لإلقاء الكلمة نيابة عن سموها في المؤتمر.

مقاومته متى اتضحت له الصورة، وعلمتنا التجارب أيضاً أن إصدار الأحكام المسبقة لا يؤثر في عجلة التطور، لذا فعلينا أن نستفيد من إسهاماتنا العلمية في هذا المؤتمر حتى نستطيع أن نواجه التحديات المتربصة بنا، مسلَّحين بالعلم والخبرة.

لقد اتسع قلب زعيمنا الراحل الشيخ زايد (رحمه الله) للتغيير والتطوير، فاتسعت له القلوب لتشاركه البناء، لذلك أضحت تجربته الحياتية مثلاً يُحتذى في وقت اندثرت فيه النماذج الإنسانية المبدعة.

لقد استطاع الشيخ زايد أن يبني للدولة الناشئة مؤسسات ترتكز على سواعد أبناء الإمارات، ولم يعرف المستحيل، ولم تهن عزيمته في سبيل تحقيق الغاية الوطنية العليا للوطن والمجتمع، وهذا يدفعنا إلى أن نكون صادقين مع أنفسنا، ونواجه الواقع بشجاعة، ونعمل على تغييره للأفضل.

وإذا كان التغيير قادماً لا محالة، فإننا يجب أن نكون مستعدين لمواجهته والتعامل معه لمصلحة التنمية الشاملة، فخصائص الاقتصاد اليوم والتحديات التي تفرضها العولمة على الصعد كافة تتطلب أن نضع الاستراتيجيات التي تضمن لنا تحقيق أهدافنا ومصالحنا الحيوية والاستراتيجية في ظل الطفرة التنموية التي تشهدها دول خليجية عديدة.

ويجب ألا ننسى دور المرأة في التغيير والتطوير، فالتاريخ سيقف كثيراً عند الإنجازات الرائدة التي تحققت في مسيرة المرأة الإماراتية والعربية ومشاركتها بفاعلية في دفع مسيرة التنمية الوطنية على جميع الصعد، وأن ينعم الإنسان في كل مكان من هذا العالم بالسلام والاستقرار.

لقد كانت المرأة الإماراتية في موقع الصدارة من التجربة التنموية الفريدة التي يشيد بها العالم كله في دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تقدمت بثبات لتحتل المراكز القيادية المؤثرة في مختلف قطاعات الدولة، لتجسد صورة من صور التغيير الإيجابي في المجتمع، دون أن تهتز قيمها العربية والإسلامية الأصيلة، ودون أن تتأثر قناعاتها الراسخة وانتماؤها العميق إلى ثقافة هذا الوطن وتراثه.

ولعل المرأة الإماراتية التي تعلمت وانفتحت على الثقافة الغربية، ظلت نموذجاً لفهم وإدراك التطورات الحديثة، وأصبحت قادرة على استلهام الأفكار الإيجابية، في وسطية واعتدال مثيرين للإعجاب.

فقد امتلكت المرأة الإماراتية خلال تجربتها في العقود الأربعة الماضية، قدرة مدهشة على تقييم الآراء والأفكار والسلوكيات وأنماط الحياة التي عايشتها وعرفتها داخل الدولة وخارجها، وانتقت الصالح والنافع منها، وأعرضت عما لا يلائم مجتمعنا وعاداتنا وخصوصيتنا الدينية، من دون أي انتقاص من قدر الآخرين، أو الافتئات على حقهم في أن يعيشوا حياتهم وفق الطريقة التي يرتضون.

لقد أتاح فكر القيادة الرشيدة للمرأة الإماراتية فرصة التطور، في رؤية كانت قادرة على استشراف أهمية تلك الخطوة في بناء مستقبل أفضل، ولاقى هذا الفكر المستنير قبوله الحسن لدى بنات الإمارات، اللائي أثبتن أنهن كن عند حسن الظن بهن، وأن قيادة الدولة كانت تعرف معادنهن، وتدرك حق الإدراك أن توظيف طاقاتهن الخلاقة سيكون خطوة بالغة الأهمية في بناء الوطن ككل. وقد أثبتت الأيام أن الرهان على المرأة الإماراتية كان صحيحاً، وأن بنات الإمارات أكدن أنهن كن على قدر ما توخته فيهن القيادة من مسؤولية.

إن الواقع يشير إلى وجود إشكالية الاختيار بين المحافظة والتغيير، وهذه الإشكالية تثير أسئلة رئيسية؛ مثل: هل هناك مشروع تغيير حقيقي واضح وواقعي؟ وهل هناك أسس موضوعية وعلمية لحدوث هذا التغيير؟ وهل يستطيع المفكرون والباحثون والخبراء وضع الحلول الملائمة للمعادلة الصعبة لضمان التوازن بين متطلبات التغيير والمحافظة على التقاليد؟ وهل المطلوب هو صناعة التغيير الذي ننشده أم محاولة تقليد الآخرين فقط؟

هذه الأسئلة وغيرها كثير أطرحها على مؤتمركم الموقر، وكلي أمل أن تجد الإجابة المناسبة. وأخيراً، آمل أن يحقق هذا المؤتمر أهدافه المرجوة، ونتمنى للجميع دوام التوفيق.

ضرورة الإصلاح والاستقرار في منطقة الخليج

معالي الدكتور أنور محمد قرقاش

تموج منطقة الخليج العربي بكثير من التحولات السياسية والاقتصادية التي لا تنعكس آثارها على مستقبل هذه المنطقة فحسب، بل على محيط أكثر اتساعاً في عالمنا هذا، الأمر الذي يتطلب الوعي الكامل بالظروف المحيطة واستشراف تداعياتها، ومن ثم وضع الخطط والدراسات المتأنية من أجل تحقيق مستقبل أفضل، وذلك دون إفراط في المبالغة في تعظيم النتائج أو تفريط في تقييم ما تحقق من منجزات على أرض الواقع.

وعلى الرغم من أن منطقة الخليج تشهد في الوقت الراهن فرصاً واعدة تبشر بالتطور والنمو والازدهار، نتيجة للعوائد النفطية الضخمة المتحققة في الآونة الأخيرة، وبسبب القدرة المضاعفة لهذه الدول على تطوير بناها الاقتصادية والبشرية، فإنه لا يمكن - مع ذلك - أن نغض الطرف عن التحديات التي تواجهها، والتي تتطلب الاستعداد والتخطيط على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، فمع الإنجاز تأتي تحديات جديدة، ولاسيما في ظل عالم منفتح أصبح كما تسميه وسائل الإعلام قرية كونية كبيرة.

فعلى الصعيد الاقتصادي، تبرز أهمية الحفاظ على التنمية الاقتصادية، وتجنب الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية واستثمار آثارها الإيجابية، وذلك بتبني استراتيجيات واضحة وخطط طموحة لا تقتصر فقط على استكمال البنية التحتية في مجالات الإنشاء والتعمير، بل تعتمد - بالدرجة الأولى - على استثمار الموارد البشرية والارتفاع بمستواها التقني والمعرفي بصورة تكفل تمهيد الطريق أمام طفرة حضارية حقيقية في المجالات كافة. ولعل اهتمام دول الخليج الدائم بالتعليم وتطوير مخرجاته يمثل دليلاً على إدراكها الدور المحوري الذي تلعبه الموارد البشرية المؤهلة في التطوير والتحديث والتغيير.

ومن أهم التحديات التي تصاحب التطور الاقتصادي في دول المنطقة، التحولات الديمغرافية التي تخل بالتركيبة السكانية، ذلك أن النمو المتسارع للاقتصاد وسوق العمل في دول الخليج العربية يتطلب بالضرورة الاستعانة بالعمالة من الخارج، ولاسيما من دول شرق آسيا التي تعاني وفرة في العمالة. ومع تعاظم حجم العمالة الوافدة تظهر مشكلة الخلل الديمغرافي أو السكاني في دول المنطقة، التي تمثل تحدياً رئيسياً يؤثر في مستقبل المجتمعات الخليجية. ولاشك في أن إدراك نوع التحدي الديمغرافي وسبل التعامل معه يعد أمراً ضرورياً من أجل وضع الحلول والتوصيات والمقترحات المناسبة والقابلة للتطبيق.

وقد أكدت استراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات المقبلة، التي أعلن عنها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، أولوية رسم سياسة شاملة للتعليم والتدريب لمواطني الدولة، ترتكز على الاستفادة من المعارف والتقنيات الحديثة، والوعي الكامل بظروف السوق، بما يتناسب مع الحاجات الفعلية لخطط التنمية في كافة صورها، بحيث تكون عملية التوطين دينامية وفاعلة تستجيب، وبصورة مستمرة، للمتغيرات التي تحدث في سوق العمل.

أما على الصعيد السياسي المحلي فلابد أن تكون لدى دول المنطقة، في سعيها الدؤوب للتعامل مع عالم متغير، رؤية واضحة فيما يتعلق بالإصلاح السياسي ومأسسة قنوات المشاركة السياسية وتطويرها. وفي هذا الجانب، يجب السير في خطوات متدرجة تراعي مسيرة النمو والتنمية، وتأخذ في الاعتبار الظروف الإقليمية، وتوازن بين وتيرة الإصلاح من جهة والاستقرار السياسي والاجتماعي من جهة أخرى. وعلينا من خلال هذا التوازن أن نغلِّب العقل على العاطفة، وأن نطور نموذجاً يراعي ظروفنا ويكون قابلاً للتطبيق ومعززاً لأداء نظامنا السياسي ونسقنا الاجتماعي.

أما على الصعيد السياسي الخارجي فإن المنطقة – منذ ولادة دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر 1971 – تشهد اضطرابات سياسية وصراعات

إقليمية وتنازعاً بين الاستراتيجيات الدولية، ويعد ذلك من أخطر تحديات العولمة السياسية على العالم العربي ككل، وعلى منطقة الخليج بوجه خاص. ففي منطقة كانت – ولم تزل – مسرحاً للتنافس بين القوى الدولية والإقليمية، نجد أن محاولات التغيير في المشهد السياسي لم تتوقف، سواء على المستوى العربي أو الشرق الأوسطي، ونتيجة لذلك فقد اتسع هلال الأزمات، بدءاً من أفغانستان شرقاً وحتى القرن الأفريقي جنوباً، ومروراً بمنطقة الخليج العربي التي عصفت بها أحداث سياسية عاتية؛ بدءاً بقيام الثورة الإيرانية عام 1978؛ واندلاع الحرب الطويلة والمريرة بين العراق وإيران، التي استنزفت القوى البشرية والمادية لكل من البلدين المسلمين؛ ثم قيام العراق بغزو دولة الكويت عام 1990، وما تلاه من تداعيات مأساوية أدت إلى احتلال العراق من قبل القوات الأجنبية، ومعاناة الشعب العراقي في الوقت الراهن من عنف دائم، وتمزق طائفي، وغياب للأمن والاستقرار، واستنزاف مستمر لثرواته. وعلى الجانب الآخر مازالت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي مستمرة، ومنها ما يقوم به من حصار وتجويع للشعب الفلسطيني، فضلاً عما تشهده الساحة الفلسطينية من انقسام داخلي؛ مما يعمق مأساة الشعب الفلسطيني ويزيد معاناته. وقد أسهمت هذه الأحداث الجسيمة وتطوراتها المأساوية في زرع بذور التطرف الديني في المنطقة وتأجيج أواره.

إن الأحداث والصراعات المحيطة بمنطقة الخليج تجعلها أحوج ما تكون إلى الاستقرار الذي يوفر بيئة ملائمة للتنمية والتخطيط السليم لمستقبل أفضل لشعوب المنطقة. وقد وعت قيادات الدول الخليجية أهمية عامل الاستقرار وضرورته لتحقيق التنمية والرخاء لشعوبها، فعملت منذ زمن طويل على ترسيخ أسس الاستقرار والأمن في بلادها، وتجنبت المغامرات السياسية غير المحسوبة، أو اللجوء إلى لغة التهديد والتصعيد وشن الحروب التي طالما جرَّت على الشعوب الكوارث والمحن والأزمات.

ولعلنا ندرك الآن –ومن خلال الدروس المستفادة على مدى العقود الثلاثة الماضية– أن الخطاب السياسي الملتهب يزيد اضطراب المنطقة وينشر التوتر فيها، كما أن اللجوء إلى

استعمال القوة لا يجلب الاستقرار ولا يؤدي إلى حل المشكلات، بل على العكس يؤدي إلى تصعيد الأزمات وتعقيد المشكلات، ولعل المشهد في العراق وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة خير دليل على أن استخدام القوة لا يحقق أمناً، وإنما يترك مضاعفات يصعب احتواؤها.

إن التغيير تعبير عن الحيوية والحراك الذي يجدد الدماء في النظم، سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي، وهو نقيض الركود الذي يعني الجمود والتخلف، إلا أن التغيير المنشود لابد من أن يراعي الخصوصية التي تتميز بها شعوب المنطقة، والتي تنبع من قيمها الأصيلة وتراثها.

إن الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية مع الأخذ، في الوقت ذاته، بأسباب التحديث، هو أحد التحديات التي يجب مواجهتها، ويتطلب ذلك تعاوناً حقيقياً بين حكومات المنطقة وشعوبها، لتنمية الإنسان ثقافياً وعلمياً، وتعزيز قيم التسامح وتقبل الآخر، وهي القيم التي ميزت المجتمعات الخليجية، وخلقت نمط حياة يرفض التمييز، ويدرك أن التعايش أساسي لمجتمع متماسك متعاضد.

ولتكن السنوات المقبلة هي سنوات التحدي من أجل التغيير والتنمية، فنحن أحوج ما نكون إلى هذا النوع من التحديات التي تستنفر طاقاتنا وإمكاناتنا، مع تهيئة أجواء الاستقرار والأمن التي تعتبر البيئة الحاضنة للنمو والازدهار.

القسم الأول

التغير في السياسات المحلية

الفصل الأول

عقدة الإصلاح السياسي في منطقة الخليج

د. خالد الدخيل

إن دول الجزيرة العربية والخليج* تمثل حالياً نموذجاً واضحاً، وربما صارخاً في وضوحه لجدلية المحافظة والتغيير في المنطقة. وقد لا يكون في الأمر مبالغة أنه خلال أكثر من ثلاثين عاماً تحولت منطقة الجزيرة العربية والخليج إلى ورشة عمل لا تتوقف في النمو الاقتصادي، وإقامة مشروعات البنية التحتية، وتطور العمران، وتوسع التعليم، وبناء المصانع، وخاصة في مجالي البتروكيماويات والأغذية. وتأتي مدينة دبي لتضيف نموذجاً عربياً فريداً إلى المنطقة، من حيث نجاحها الباهر في تحولها إلى مدينة سياحية عالمية، ومركزاً مالياً. كل ذلك يشير بشكل جلي إلى تغير غير مسبوق في العالم العربي، لكنه تغير على المستوى الاقتصادي. ولأن لهذا التغير تبعاته الاجتماعية، فقد حصل تغير اجتماعي أيضاً، ولاسيما في التركيبة الاجتماعية، وذلك مع بروز طبقات المهنيين ورجال الأعمال، ودخول المرأة مجال العمل بشكل واسع في الدول الخليجية عامة، عدا المملكة العربية السعودية.

---

* قد يتساءل البعض عن سبب استخدام تعبير «دول الجزيرة العربية والخليج» في هذه الورقة، بدلاً من التعبير الشائع وهو «دول الخليج العربية». يبدو أن التعبير الأخير تم التواضع عليه رسمياً (ضمن تسمية مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، ربما لتفادي إثارة حساسية إيران تجاه هوية الخليج. وفي ظني أن إضافة «الجزيرة العربية» إلى مسمى التجمع الخليجي أمر تفرضه ضرورة الواقع الجغرافي والتاريخي لهذه الدول. ومبررات ذلك كالآتي: أولاً، إن الدول الخليجية التي تقع على الخليج العربي مباشرة، وهي دولة الكويت ومملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان ودولة قطر هي امتداد جغرافي طبيعي للجزيرة العربية. ثانياً، إن المملكة العربية السعودية، وهي العضو السادس في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحتل من الناحية الجغرافية تقريباً ثلاثة أرباع الجزيرة العربية، ومن ثم فإن مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتكوينه الحالي يمتد من الخليج العربي شرقاً إلى البحر الأحمر، أو الساحل الغربي للجزيرة العربية. ثالثاً، إن اليمن، التي بدأت خطوات التأهيل لانضمامها إلى مجلس التعاون، تقع بكاملها في جنوب الجزيرة العربية. تلك الأسباب كلها، وغيرها، تسوغ - في تصوري - ضرورة إضافة اسم الجزيرة العربية إلى مسمى التكتل الخليجي، ثم إن إضافة هذا الاسم ستؤكد الهوية العربية لهذا التكتل الخليجي. (المؤلف)

ولا ننسى في هذا السياق فئة الطلاب التي تشكل حالياً نسبة كبيرة من الهرم الديمغرافي لهذه المجتمعات.

في مقابل هذه التغيرات هناك توجهات محافظة لم تنخرط في صيرورة التغير هذه. والمفارقة أن أبرز هذه التوجهات موجودة في المجال الاقتصادي. واللافت في هذه الناحية أن القفزات الكبيرة التي حققتها مجتمعات الجزيرة العربية والخليج في المجال الاقتصادي لم تؤدِّ، كما حصل في المجتمعات الأخرى، إلى نمو طبقة عاملة وطنية. بل على العكس من ذلك؛ فجل التنمية الاقتصادية حصل من خلال استيراد اليد العاملة من الخارج، إلى جانب استيراد التكنولوجيا. ولم يحصل هذا في مجالي المنشآت العمرانية والمصانع فقط، بل تعداهما إلى مجالات إدارة المشروعات والبنوك والأسواق المالية. وحتى في مجال الإعلام وتحديداً الإعلام الفضائي، ظل المواطن الخليجي مثل الغريب خارج وطنه.

تعد قوة العمل المصدر الرئيسي للإنتاج والتربية وصناعة الفكر والحضارة. وغياب هذه القوة عن التنمية الخليجية يعبر بشكل واضح عن ملمح محافظ يبرز في وجه مسار التغير الذي لا يتوقف. وفشل برامج التنمية في خلق قوة عمل وطنية يعبر عن عدم اكتمال دورة التغير الاقتصادي التي حصلت في هذه المجتمعات. وقد يعود السبب في ذلك، في المقام الأول، إلى أن التنمية الاقتصادية التي حصلت - وتحصل - ليست جزءاً من برنامج إصلاحي متكامل؛ أو ربما يعود ذلك إلى الطبيعة الريعية لمصدر تمويل هذه التنمية، الأمر الذي غذى قيم الاستهلاك وسلوكه على حساب قيم الإنتاج.

الجانب الأهم والأكثر تعبيراً عن التوجه المحافظ لمجتمعات الجزيرة العربية والخليج هو الجانب السياسي؛ ففي الوقت الذي تتغير فيه البنية الاجتماعية للمجتمع الخليجي تقاوم البنية السياسية، وبشكل واعٍ، فكرة التغير. وينتج عن هذه المفارقة هوة تتشكل وتتسع مع الوقت بين المجتمع المطلوب منه أن يستمر في التغير، وبين بنية السلطة السياسية المطلوب منها أن تحافظ على نفسها بأي ثمن. والأرجح أن هناك نوعاً من سوء الفهم لهذه القضية؛ فتغير بنية السلطة لا يعني بالضرورة تغير القيادة، أو تغير الثوابت التي تقوم عليها

هذه السلطة. كل ما في الأمر أن لأي سلطة أساساً اجتماعياً، وعندما يتغير هذا الأساس فلابد في الأخير من أن تستجيب السلطة من داخلها لضرورة التغير، وإذا لم يحصل ذلك فالأرجح أن نوعاً من الأزمة قد تواجهه العلاقة البنيوية بين الطرفين.

الشاهد هنا أن النموذج الخليجي للتغير والمحافظة لا يعني أن دول الجزيرة العربية والخليج تمثل حالة استثنائية عن بقية الدول العربية. وفي هذا الإطار تمكن الإشارة إلى ثلاثة نماذج تنموية عربية: الأول، كان النموذج المصري الذي بدأ في أوائل القرن التاسع عشر، واستمر حتى النصف الأول من القرن العشرين؛ أما النموذج الثاني فكان نموذج منطقة الشام والعراق الذي امتد من أواخر القرن التاسع عشر حتى النصف الثاني للقرن العشرين. ويأتي بعد ذلك النموذج الثالث، أو النموذج الخليجي، الذي انطلق في أواخر النصف الثاني من القرن العشرين.

وعلى الرغم من كل الاختلافات التي يمكن أن تلحظ بين هذه النماذج الثلاثة، فإن ما بينها من مشتركات يبرر القول بأنها جميعاً تنتمي إلى نمط تاريخي واحد. ومن هذه المشتركات أن هذه النماذج تفتقر جميعها إلى برنامج إصلاحي متكامل يرتكز على رؤية اجتماعية وسياسية واضحة، ويتجه نحو هدف واضح ومحدد، ويتحرك على هَدي من إرادة سياسية ملتزمة. والمشترك الثاني أن التنمية في كل نموذج هي من نصيب البنى الاجتماعية، لكن مع غياب البرنامج لم يكن من الممكن تفادي كون هذه التنمية عشوائية وليست منتظمة. وفي النماذج الثلاثة كلها هناك هوة تتسع بين بنية المجتمع وبنية السلطة؛ فالسلطة في كل واحد من هذه النماذج تستند في الأخير إلى عامل العائلة أو العشيرة. وفي حالة النموذجين الأولين، كان كل من طبيعة السلطة السياسية وطبيعة علاقتها بالمجتمع وتكلس هذه السلطة، هو العامل الأساسي وراء فشل النموذج التنموي. وهذا أمر يجب على النموذج التنموي الخليجي أن يأخذه في الاعتبار، وذلك لتفادي تكرار الفشل بسبب العامل نفسه، وهو عامل مشترك بين النماذج الثلاثة حتى الآن.

لابد من الإشارة في هذا السياق إلى أن أهم ما يميز النموذج التنموي الخليجي عن النموذجين الآخرين أن الأول يفتقر حتى الآن - على الأقل - إلى قوة عمل محلية في مختلف القطاعات. ولعل دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل هنا نموذجاً من هذه الناحية داخل النموذج الخليجي، وذلك لجهة أن هذا الخلل الاجتماعي والسكاني قد وصل إلى ذروته في هذه الدولة. إن خطر ذلك على التجربة التنموية لدول الجزيرة العربية والخليج يكمن في أنه قد يتحول مع الوقت إلى عامل إضافي لتعثر هذه التجربة، وربما انتكاستها.

جدلية المحافظة والتغيير، والتجربة السياسية

التجربة التنموية الخليجية والنموذج الذي تمثله إذن جزء لا يتجزأ من جدلية المحافظة والتغيير عربياً. وهذه الجدلية هي أبرز سمات التجارب العربية خلال أكثر من قرن الآن، سواء في ذلك التجارب السياسية أو الفكرية أو الاجتماعية. من الناحية الفكرية هناك حقيقة الثنائيات التي تتحكم في الفكر العربي بكل تجلياته؛ ثنائية الأصالة والمعاصرة، وثنائية التقليد والحداثة، والعقل والنقل، والدولة والدين، والشريعة ومقاصد الشريعة، والشورى والاستبداد، ...إلخ. فلايزال الفكر العربي، على المستويات السياسية والأيديولوجية تحديداً، يراوح مكانه بين هذه الثنائيات، ولا يستطيع أن يحسم أمره في أي اتجاه يريد أن يستقر فيه. حتى محاولات التوفيق بين هذه الثنائيات أو بعضها والخروج بمفهوم ثالث أو مفهوم واحد يجمع عناصر ومقتضيات المفاهيم الأساسية، لم تنجُ من منطق الثنائية ذاته، وبالتالي منيت بفشل واضح. ربما يعود السبب في ذلك إلى أن المنطق الجدلي الذي يحكم مثل هذه الثنائيات وغيرها غير معترف به، ومن ثم فهو غير فاعل بما يسمح له أن يكون هو الحكَم في مثل هذه الحالة. ويقتضي المنطق الجدلي أن يحل مفهوم ثالث أو ناتج تفاعل المفهومين محلهما كبديل لهما بشكل نهائي، وهذا ما لم يحدث حتى الآن.

من الناحية السياسية تأخذ الثنائية شكل التعايش، بل والتأقلم، مع تناقض التجربة السياسية على أرض الواقع مقابل خطاب سياسي مراوغ ومتشظٍّ في الآن نفسه؛ فعلى أرض الواقع تستند التجربة السياسية العربية ولقرون طويلة على مفهوم مركزي واحد وحاكم

فيها، وهو ما يسميه الفقهاء بـ «ولاية المتغلب». وبناء على هذا المفهوم، تستند شرعية الدولة العربية، أولاً وقبل أي شيء آخر، إلى القدرة على الإمساك بالسلطة والسيطرة عليها وتثبيت الأمن والاستقرار، وكل ما عدا ذلك يعد من قبيل العوامل المساعدة أو التفاصيل التي يمكن الالتفات إليها لاحقاً. وبسبب من هذا المفهوم بقي سؤال الحُكم في الثقافة العربية الإسلامية، باعتباره المفهوم المركزي للعملية السياسية، معلقاً من دون إجابة واضحة.

أول مرة فرض فيها سؤال الحكم على العرب والمسلمين كانت في سقيفة بني ساعدة في المدينة المنورة. كان ذلك في اليوم الذي توفي فيه النبي ﷺ وهو على أرجح الأقوال يوم 12 ربيع الأول من السنة الحادية عشرة للهجرة (631 ميلادية). وهذا يعني أن عمر السؤال في الثقافة السياسية العربية يتجاوز أربعة عشر قرناً من الزمن. ويمكن القول إن هذه الحقيقة بحد ذاتها تمثل جانباً مضيئاً في هذه الثقافة، لأنه يعكس سَبْقاً تاريخياً لمواجهة أس الأسئلة التاريخية في حياة أية أمة من الأمم. لكن هذا السبق من ناحية أخرى لم يتجاوز كثيراً حدود طرح السؤال. فمنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا بقي السؤال معلقاً في سماء الثقافة السياسية العربية من دون إجابة واضحة وملزمة، تحظى بالإجماع داخل أي كيان سياسي نشأ بعد ظهور الإسلام. وأن يبقى سؤال خطير معلقاً داخل أي ثقافة من دون إجابة ولأكثر من أربعة عشر قرناً، فهذا مؤشر على مدى تخلف هذه الثقافة عن الوصول إلى مرحلة نضجها السياسي. بل هو دليل على أن هذه الثقافة السياسية دخلت حالة من الجمود، انغلقت بسببه على نفسها وأضحت تدور في حلقة مفرغة، وتعيد إنتاج نفسها طوال تلك القرون المديدة.

ما هو سؤال الحُكم على وجه التحديد؟ هو السؤال الذي يتناول إشكالية الحكم بعناصرها الأساسية الأربعة: من يتولى الحكم؟ وكيف يتولى الحكم؟ وما حدود سلطات من يتولى الحكم؟ وكم يحق له البقاء في الحكم؟ هذه عناصر أساسية يتفرع عنها مسائل وقضايا أخرى لا تهمنا هنا. لكن في هذا السياق تجدر ملاحظة أن ما طرح في السقيفة لم يتجاوز العنصر الأول من السؤال؛ أي من الذي يحق له خلافة رسول الله في تولي أمر

المسلمين؟ تجمع الروايات التاريخية عن تلك الفترة على أن الخلاف انحصر حول هذه المسألة تحديداً على الإشكالية التالية: هل يكون الخليفة من المهاجرين أو من الأنصار؟ فالرسول توفي ولم يعهد بشكل مباشر لأحد من بعده؛ وبذلك يكون الرسول قد ترك للناس سعة من أمرهم في تقرير أمورهم السياسية. لكن الذي حدث عبر التاريخ الإسلامي أن الأمور أخذت تضيق بدل أن تتسع.

لم يتطرق الذين اجتمعوا في السقيفة إلى بقية العناصر الأخرى للسؤال. وربما كان هذا أمراً طبيعياً في القرن السابع الميلادي، وفي مجتمع بسيط يخطو خطواته الأولى نحو تأسيس الدولة. وفي كل الأحوال لعب العامل السياسي بشكله القبلي دوراً واضحاً في حسم الخلاف لصالح المهاجرين. لكن على الرغم من ذلك فإن اللافت هنا، أن الرسول ﷺ لم يوصِ لأحد من بني هاشم، وتبعه أبوبكر فلم يوصِ لأحد من أولاده أو لأحد من قبيلته تيم، بل أوصى لعمر بن الخطاب ولكنه لم يوصِ أيضاً لأحد من أولاده، أو لأحد من قبيلته عدي بالخلافة؛ ما يبرهن على أن الشيخين عبّرا بذلك عن التزام قوي وواضح بالسابقة التي سنها من قبلهما النبي ﷺ.

من هذه الزاوية، كانت القبيلة تمارس حضورها وفعاليتها في العملية السياسية آنذاك في إطار أيديولوجيا الدين الجديد، وفي الإطار السياسي لما يعرف بمرحلة الخلافة الراشدة. هناك أيضاً اختلاف في الطريقة التي تسلم بها كل واحد من الخلفاء الراشدين الأربعة منصب الخلافة. إزاء ذلك يمكن القول إن التجربة السياسية الإسلامية في مرحلة الخلافة الراشدة كانت تسير بطريقة تراكمية، ومن ثم كان من الممكن أن تُفضي إلى إفساح المجال أمام طرح العناصر الأخرى لسؤال الحكم، وهي العناصر التي لم تكن مطروحة قبل ذلك.

المحير في الموضوع أن الممارسة السياسية للنبي ﷺ وللشيخين، وما سنته من سوابق، لم تتحول أو لم تترجم إلى قواعد قانونية ملزمة لاحقاً. وهو ما تكشفه بعد ذلك عملية المفاضلة التي قام بها عبدالرحمن بن عوف بين علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان، حين تولى عملية اختيار الخليفة بعد وفاة عمر بن الخطاب، وذلك في أثناء عمل لجنة الستة التي شكلها الخليفة عمر قبيل وفاته. كان السؤال الذي وجهه ابن عوف لكل من علي وعثمان

هو: هل تبايعني على كتاب الله وسنة رسوله، وطريقة الشيخين؟ يعني هذا السؤال تحديداً أن الالتزام بالسوابق السياسية في هذه الحالة كانت أمراً اختيارياً. ومن هنا التزم علي بالجزء الأول من السؤال، ورفض الالتزام بطريقة الشيخين، وفضل على ذلك اجتهاد رأيه. أما عثمان فقد التزم بكل ما جاء في السؤال. ومن المعروف أن اختيار عثمان هو الذي أهّله لأن يكون الخليفة الثالث.

هل عدم تحول السوابق التي سنها النبي ﷺ والشيخان من بعده إلى قواعد دستورية ملزمة كان السبب في استمرار تغييب العناصر الأخرى لسؤال الحكم؟ ربما. هناك سؤال آخر مكمل لما قبله: هل يمكن القول بأن الفتنة التي انفجرت في عهد الخليفة عثمان بن عفان، وانتهت باغتياله على يد الثوار، جاءت نتيجة لعدم تناول تلك العناصر ومواجهتها بشكل مباشر؟ هذا سؤال آخر مهم.

الشاهد أنه بعد انتهاء مرحلة الخلافة الراشدة نتيجة للحرب الأهلية التي أفرزتها الفتنة، تغير أو انحرف مسار التجربة السياسية. ومنذ الخلافة الأموية تم حسم إشكالية العنصر الأول من سؤال الحكم لصالح القبيلة بشكل نهائي، وخارج الإطار الذي كانت عليه في السقيفة، وظل الأمر كذلك إلى وقتنا الحاضر. ربما كان هذا أمراً غريباً؛ لأن القبيلة استطاعت أن تحتفظ بأيديولوجيتها داخل بناء هذه الدولة ولزمن طويل، رغم تصدع بنيتها بفعل عمليات الهجرة والاستقرار المستمرة، ورغم قيام الدولة أيضاً. وهو غريب أيضاً لأن في ذلك تضافراً بين أيديولوجيا الدين وأيديولوجيا القبيلة، وكلتاهما تمارس فعاليتها داخل منطق الدولة. والأسوأ مما سبق أن العناصر الأخرى لسؤال الحكم استُبعدت أخيراً من التداول بشكل نهائي، وخاصة في عصرنا الحديث، وأضحت بحد ذاتها أسئلة غير قابلة للطرح في الثقافة السياسية العربية حتى يومنا هذا.

سؤال الحكم هو أس الأسئلة التاريخية؛ لهذا لم يكن ممكناً سحبه وإفراغ الثقافة السياسية منه. كل ما حصل أنه تم تجاهل السؤال بكل عناصره، بما في ذلك العنصر الأول الذي شكّل مادة الجدل في السقيفة. وبالتالي أضحى السكوت عنه من ذهب، كما في المثل

العربي، وتجاهله كل من الحكومات والنخب السياسية والدينيـة، أو أهـل الحـل والعقـد. وحقيقة الأمر أنه تم فرض السكوت عن سؤال الحكم وتجاهله على الجميع بالقوة أحيانـاً، وبالمجادلة أحياناً أخرى، إلى أن أصبحت محاولة تداوله في العلن أو محاولة إعادة طرحه من جديد مدعاة للاتهام بالخروج على الجماعة أو مطية للقفز على السـلطة. ومـن أهـم القـوى التي عملت على تهميش سؤال الحكم هم الفقهـاء مـن حيـث إنهـم، وتحـت تـأثير الفتنـة الكبرى وتداعياتها، تبنوا مفهوم «ولاية المتغلب»، وهو المفهوم الذي قضى على ما تبقى من هامش أمام تناول هذا السؤال الخطير. ومع الوقت تحـول هـذا الموقـف الفاسـد إلى قيمـة ثقافية سياسية تهتدي بها الأغلبية الساحقة من العرب عند مواجهتها لسؤال الحكم. وهـي مواجهة لا تحدث غالباً في العلن، بل في اللقاءات والاجتماعات الخاصـة. وعنـدما يحـصل وتحدث مواجهة السؤال علناً، فإن ذلك يتم عادة باستخدام عبارات ومفـاهيم عامـة غـير خاصة، كما هي حال هذا الفصل من الكتاب.

التجربة الخليجية مرة أخرى

هذه خلفية تاريخية عربية وإسلامية تشكل مرجعية لكل الدول العربية، بما في ذلك دول الجزيرة العربية والخليج. وهي خلفية تكشف مدى تجذر منطق الثنائية في الفكر العربي، وهي تتجلى هنا بثنائية السياسة والدين. ما تنبغي ملاحظته أن هذه الثنائية كانت غائبـة عـن تجربـة الخلافة الراشدة، من حيث إن السياسة تضافرت مع الدين، بما أدى إلى تداخلهما معاً بطريقـة جعلت من السياسة آلية لخدمة الدعوة الدينية. بعد ذلك حصل الانفصال بين الاثنين عملياً، لكنهما من الناحية النظرية بقيا متصلين، بطريقة جعلت من الـدين آليـة أيديولوجيـة لخدمـة المشروع السياسي. وهو التطور الذي استمر، وأدى في الأخير إلى تبلور ثنائية يشكل كل مـن الدين والسياسة طرفيها الفاعلين في العملية السياسية.

وفي تصوري أن تناول إشكالية الإصلاح السياسي في دول الجزيرة العربيـة والخلـيج لابد أن ينطلق من هذه الخلفية التاريخية أولاً، كمرجعية عربية وإسلامية مـشتركة، وذلـك لمحاولة التعرف على طبيعة الإصلاح السياسي في هذه الدول.

وأول ما يلفت النظر في هذا الموضوع هو - وكما أشرت سابقاً - غياب الإصلاح السياسي كجزء من برنامج إصلاحي متكامل في أغلب دول الجزيرة العربية والخليج. ويعد استثناء هنا تجربة الإصلاح السياسي في دولة الكويت، وهي تجربة بدأت في ستينيات القرن الماضي، إلا أنه إصلاح تجمد بعد ذلك لأكثر من أربعين سنة. وقد جاءت الأزمة السياسية التي أعقبت وفاة الأمير السابق الشيخ جابر الأحمد (رحمه الله) عام 2006، وتزامن ذلك مع مرض ولي العهد آنذاك الشيخ سعد العبدالله، لتعيد طرح موضوع الإصلاح مرة أخرى. وقد سمحت هذه الأزمة بدور فاعل، ولأول مرة، لمجلس الأمة (البرلمان الكويتي) في تجاوز الأزمة. بدا المجلس آنذاك وكأنه صانع الأمراء، وهو ما قد يشكل بداية لإعادة طرح قضية الإصلاح السياسي مرة أخرى في هذه الدولة. ثم هناك تجربة البحرين في الإصلاح التي بدأت في العام 2001، بإعداد ميثاق العمل الوطني وطرحه للاستفتاء الشعبي، وإعادة تفعيل البرلمان، وكانت هذه التجربة ولاتزال بداية متجددة في الاتجاه الصحيح، ومن ثم فهي لاتزال في طور التبلور.

أما تجارب الإصلاح السياسي في الدول الخليجية الأخرى فهي أقل من ذلك بكثير. واللافت هنا أن دولة الإمارات العربية المتحدة، ومعها المملكة العربية السعودية، كانتا الأبرز في صغر حجم برنامج الإصلاح السياسي في كل منهما، مع أنهما من أكثر الدول الخليجية التي اتخذت خطوات كبيرة على طريق الإصلاح الاقتصادي والتعليمي. ولا تختلف دولة قطر كثيراً من هذه الناحية. أما سلطنة عُمان فربما تأتي في المرتبة الثالثة بعد الكويت والبحرين.

وفي المجمل يمكن القول بأن العوامل المشجعة على الإصلاح بشكل عام، والإصلاح السياسي بشكل خاص، في دول الجزيرة العربية والخليج كثيرة؛ من أهمها الاستقرار السياسي، والشرعية التي يتمتع بها النظام السياسي في هذه الدول، من حيث انسجام النظام السياسي مع المجتمع بسبب الطابع التقليدي لكل منهما، ولأنه نظام انبثق من داخل المجتمع نفسه ولم يكون مفروضاً من الخارج. كل ذلك سمح بأن تكون انطلاقة النظام السياسي والمجتمع من نقطة واحدة تقريباً، وهو ما ينبغي أن يسهل عملية التطور

والإصلاح، بما لا يؤدي إلى صدام بين الاثنين. لكن الحاصل حتى الآن أن المجتمع الخليجي - كما يبدو - يسبق الدولة أو النظام السياسي على طريق التطور والإصلاح. ويضاف إلى العوامل المشجعة على الإصلاح هنا الوفرة المالية لهذه الدول، ما يجعلها مصدراً لتمويل عملية الإصلاح ككل، وعاملاً مساعداً على الإنجاز.

لكن فكرة الإصلاح، باعتبارها عملية متكاملة ومستمرة، لاتزال متعثرة في هذه الدول. والأكثر من ذلك أن هذه العملية تبدو وكأنها تخضع لعوامل الضغط الخارجية، بدلاً من أن تكون استجابة لضرورات اجتماعية وسياسية محلية. وربما تمثل الحالة الكويتية نوعاً من الاستثناء هنا، لجهة أن دينامية العمل السياسي في هذه الدولة تتحرك ضمن دستور يقترب عمره من نصف القرن، وهي دينامية قد تأتي بإصلاحات تفرضها ضرورات الداخل بدلاً من ضغوط الخارج. وفيما عدا ذلك لاتزال فكرة الإصلاح السياسي، والإنجازات على هذا الصعيد في الدول الأخرى، إنجازات متناثرة.

مرة أخرى، ليس هناك برنامج متكامل للإصلاح السياسي في دول الجزيرة العربية والخليج، برنامج ينطلق من رؤية محددة، ويلتزم بجدول ومحطات واضحة، ويتجه نحو تحقيق هدف واضح ومحدد أيضاً. ومن دون مثل هذا البرنامج ستبقى عملية الإصلاح السياسي مجرد استجابات سريعة، وربما غير مدروسة، لظروف طارئة تفرضها في الغالب متطلبات الظروف السياسية، الإقليمية والدولية.

الفصل الثاني

التوجه التدريجي للإصلاح السياسي في الخليج

د. مايكل هدسون

أَعَدْتُ، ضمن كتاب ألفته عن السياسة العربية منذ أكثر من ثلاثين عاماً، صياغة سطر ورد ضمن الأوبرا التي أبدعها جيلبرت وساليفن Gilbert and Sullivan بعنوان **الميكادو** *The Mikado* [لقب سابق لإمبراطور اليابان بمعنى الباب المبجل]؛ لتلخيص ما اعتبرته الملمح الأساسي للسياسة في الخليج. وكان السطر كما يلي: «[هو] يحكم، بروح أبوية، كلَّ قبيلة أو طائفة ...»، وبدا لي أن مصطلح «الأبوية القبلية العطوفة» "benevolent tribal patrimonialism" كافياً جداً للتعبير عن ثقافة السياسة وممارساتها في شبه الجزيرة العربية.

لكن بعد مرور ثلاثين عاماً أصبح لدول الخليج العربية حضور قوي على الساحة العالمية: فهي ليست مجرد أنظمة قبلية؛ وكنتيجة للتطور الاجتماعي والاقتصادي غير العادي الذي حققته، أصبحت تواجه تحديات سياسية قد تجد أنظمتها الأبوية التقليدية نفسها تحت ضغط شديد للتعامل معها. فقد ولَّدت طفرة النمو الاقتصادي اضطراباً في قوة العمل؛ حيث يشكو الناس العاديون أنهم لم ينالوا حظهم من تلك الطفرة التي أسهمت في إثراء طبقة عليا محدودة من السكان، وأضحت النساء اللاتي أصبحن أكثر تعليماً يسعيْن للمشاركة في الحياة العامة، وقد ينجذب الشبان العاطلون نحو الأيديولوجيات الراديكالية المتطرفة التي تحض على العنف لتحقيق أهدافها، فيما تقلص عدد السكان المواطنين أمام الجاليات الوافدة. وعلاوة على ذلك، فإن دول الخليج تعيش - كما يقال - في «جوار مضطرب» يموج بضغوط إقليمية وعالمية.

وفي ضوء تلك التطورات يتساءل المهتمون من الرجال والنساء بالشأن العام في الخليج عما إذا كان النموذج الأبوي التقليدي كافياً أم لا، وهل سيكون من الأفضل اعتماد نموذج ديمقراطي؟ من المؤكد أن الديمقراطية ظهرت منذ انهيار الاتحاد السوفيتي والشيوعية باعتبارها المعيار العالمي للحكم السليم. لكن، ما نوع الديمقراطية التي ستناسب دول الخليج؟ وإذا كانت الديمقراطية هي الحل، فهل يجب أن تحل مكان الممارسات التقليدية التي كانت تحقق المشاركة بواسطة وجهاء القبائل، أو أن تتكيف مع تلك الممارسات؟ وكيف يجب أن ينظر الخليجيون إلى ديمقراطية «المقاس الواحد» التي يؤمن المحافظون الجدد في الغرب بأنها الحل لجميع المشكلات، وخصوصاً مشكلة «الإرهاب الإسلاموي»؟ وهل حملة الترويج للديمقراطية التي تقودها إدارة الرئيس جورج دبليو بوش (الابن) مدفوعة بنوايا كامنة للهيمنة الغربية؟ وحتى إذا لم تكن كذلك، فالسؤال الذي يظل قائماً هو: هل تمثل تلك الديمقراطية حقاً الحل للمشكلات المذكورة آنفاً؟ وأخيراً، وبافتراض أن تطبيق شكل من أشكال الديمقراطية سيكون فيه «خير» لدول الخليج، فهل هذا أمر قابل للتحقيق فعلاً؟ إن سجل الإصلاحات الديمقراطية يعكس صورة مختلطة، وخصوصاً في العالمين العربي والإسلامي.

الطرح النظري

عندما بدأ علماء السياسة الغربيون في دراسة العالم العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كانوا مهتمين باستقرار الدول التي نالت استقلالها حديثاً، وبقدرات تلك الدول على مواكبة ما اعتُبر متطلبات التحديث السريع، أكثر من اهتمامهم بمسألة الديمقراطية. وبالفعل، فإن الصيغة «المتفائلة» لنظرية التحديث، على الطراز الليبرالي الحقيقي، تقوم على فكرة أن الناس يصبحون أكثر تسامحاً ومشاركة كلما ازدادوا تطوراً. لكن الصيغة «المتشائمة»، والتي كان صامويل هنتنجتون أشهر المعبرين عنها في الكتاب الذي أصدره في عام 1968 بعنوان **النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة** *Political Order in Changing Societies*، كانت هي سيد الموقف. فقد انطوت عملية التحديث على العديد من الأعباء،

وعانت الثقافة والهياكل السياسية التقليدية العديد من مكامن الضعف، حتى إن التوقعات بشأن النتائج الأكثر احتمالاً لعملية التحديث تمحورت إما حول الفوضى أو السلطوية. وتنبأ هنتنجتون في كتابه بحدوث تحول نحو المحافظة في العلوم السياسية الأمريكية، وخلال العقد التالي برزت حركة تدعو إلى التركيز على الدولة على حساب التركيز الليبرالي على المجموعات المتعددة، والضغوط المقابلة، وثقافة التسامح.

وعادت النظريات في الاتجاه المعاكس مرة أخرى بالقرب من نهاية ثمانينيات القرن العشرين. فمع تقهقر الاتحاد السوفيتي، ومن ثم سقوطه، لاحظ المراقبون عودة الديمقراطية في أوربا الشرقية وفي أماكن أخرى. واقتنص هنتنجتون ذلك التحول في كتاب آخر نال حظه من الشهرة، وهو **الموجة الثالثة: التحول نحو الديمقراطية في أواخر القرن العشرين** *The Third Wave*. ووضع عدد آخر من علماء السياسة، من أمثال لاري دايموند Larry Diamond، نظريات بشأن «التحول نحو الديمقراطية»، وبدأ مفهوم «المجتمع المدني» - بدعم من المنظمات غير الحكومية - يلقى رواجاً. وساعد انهيار الاتحاد السوفيتي على إضعاف الشيوعية وإفساح المجال الأيديولوجي أمام الانتصار الظاهر للرأسمالية، فيما حفزت عودة النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيكية)، والتي تركز على السوق، ظهور نتيجتها الطبيعية، وهي الليبرالية السياسية. ويهيئ تزايد الاعتماد المتبادل أو «العولمة» في مجالات التمويل والتجارة وتقنيات المعلومات، ظروفاً إضافية من أجل قيام مجتمعات منفتحة (ديمقراطية). وهكذا نما اعتقاد بأن الدول خسرت قدراً كبيراً من سيادتها واستقلاليتها، وأصبحت أقل قدرة على ممارسة السلوك التسلطي. وقد ركزت العلوم السياسية الأمريكية، من بين أولوياتها، على تفسير انتشار الديمقراطية. لذلك، فمن غير المستغرب أن يقوم أحد المبادئ الراسخة والمسلَّم بها للخطاب العام الأمريكي، وخصوصاً في ظل إدارة المحافظين الجدد برئاسة جورج بوش، على الفكرة التي مفادها أن أمريكا بإمكانها - بل يجب عليها - تعزيز التحول نحو الديمقراطية في العالم.

الإصلاح في العالم العربي: نظرة عامة

تأثر علماء السياسة المهتمون بدراسة العالمين العربي والإسلامي بتلك التيارات النظرية المتغيرة. ومن منظور عام توقع هؤلاء في ستينيات القرن العشرين - كنتيجة لتأثرهم بما يمكن أن نطلق عليها الصيغة الليبرالية لنظرية التحديث - إمكانية، إن لم نقل احتمال، أن يؤدي تطور المجتمعات والاقتصادات إلى التحرير السياسي، بل إلى التحول نحو الديمقراطية أيضاً. لكنهم في السبعينيات والثمانينيات من القرن نفسه، وفي ظل استمرار الأنظمة السلطوية العربية، أصبحوا أكثر تشاؤماً. ومن خلال التأثر الفكري بالتحول الذي شهده علم السياسة ككل، والقائم على نزعة محافظة تتجه أكثر نحو الدولة، بدأ هؤلاء العلماء التركيز على ما يمكن أن نطلق عليه اسم نموذج «دولة المخابرات» في السياسة العربية. لكن الفترة التي امتدت من أواخر الثمانينيات إلى أوائل التسعينيات شهدت ما أطلق عليه البعض اسم «الربيع العربي» - والذي تمثل بانطلاق (أو عودة) عدد من الانفراجات الليبرالية والديمقراطية ربما، في كل من الجزائر والأردن واليمن والكويت ومصر ولبنان، وهو ما دعا علماء السياسة المهتمين بالشرق الأوسط إلى الاعتقاد بأن قيام المجتمعات المدنية واتساع نشاطها قد يفلحان في فك القبضة السلطوية. وبدأ كتّاب مثل ريكس براينن وبول نوبل Rex Brynen and Paul Noble، وريتشارد نورتون Richard Norton، وسعد الدين إبراهيم، وحتى كاتب هذه السطور، وغيرهم، يثيرون فكرة تكاد تكون من قبيل الهرطقة مفادها أن الأنظمة السياسية العربية يمكن أن تتحول أيضاً نحو الديمقراطية.

لكن الأنظمة السلطوية العربية أبدت قدرة مذهلة على البقاء، وبحلول بداية القرن الحادي والعشرين، كان معظم «الربيع العربي» قد تحول إلى شتاء. وحفزت تداعيات هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية تنامي الممارسات السلطوية باسم مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من أن المحافظين الجدد الذين سيطروا على إدارة الرئيس جورج بوش رفعوا راية تحررية في ظاهرها، وهي راية تعزيز

الديمقراطية (كغاية سامية في حد ذاتها، وأيضاً كوسيلة لمكافحة الإرهاب)، فإن التزام واشنطن بالإصلاح السياسي والانتخابات الحرة تراجع عندما كان الفوز من نصيب العناصر غير الصديقة لها. ووجهت السياسة الأمريكية ضربة مزدوجة إلى الحركات الإصلاحية المحلية التي كُتب لها البقاء: أولاً من خلال الأثر التدميري لقيام رسول يفتقر بشدة إلى الثقة بحمل رسالة الديمقراطية (وبتلويثها)؛ وثانياً من خلال تقليص جهودها الإصلاحية في المنطقة باسم المصالح الأمنية. وتخلى علماء السياسة المهتمون بالشرق الأوسط عن إيمانهم بالقوة التحريرية للمجتمع المدني العربي، وعادوا إلى موقفهم «الواقعي»، أو لنقل «التشاؤمي». لذلك، لم تعد المعضلة الرئيسية هي «كيف نفسر نشوء الديمقراطية الليبرالية؟»، وإنما «كيف نفسر استمرار السلطوية؟»

واليوم أصبح معظم علماء السياسة المتابعون للشرق الأوسط، على قدر ملاحظتي لهم، يتملكهم شك عميق في آفاق الديمقراطية بالبلدان العربية. وبالفعل، فبينما يثابر البعض (مثل مشروع الإصلاح العربي بمؤسسة كارنيجي للسلام الدولي) على دراسة النشاطات الإصلاحية في المنطقة والترويج لها والدفاع عنها، لكن بالنسبة لمعظمهم، فإن ما يحتاج إلى التفسير ليس هو غياب الديمقراطية وإنما استمرار السلطوية. فعلى سبيل المثال، يذهب ستيفن هايدمان Stephen Heydemann، في دراسة له صادرة عام 2007، إلى حد القول بأن الأنظمة العربية تعكف في الواقع على تعميق مهاراتها السلطوية، مستفيدة في ذلك من التقنيات الجديدة ومن التطورات العالمية أكثر من «المعارضة» المتمثلة في المجتمع المدني العربي.

وفي الواقع، فإن مقومات السلطوية العربية كثيرة؛ ولنعددها: أولاً، هناك أسس ثقافية قائمة وخصوصاً في الخطاب العام، وذلك على الرغم من عدم ثبوت صحة نظرية الاستشراق الاختزالي التي يُعد الراحل إدوارد سعيد من أبرز المروجين لها. فالهويات راسخة وغير قابلة للتغيير، إضافة إلى كونها ضيقة بحيث تتمحور حول العائلة أو العشيرة أو القبيلة أو الطائفة أو العرق أو الدين، أما الانتماء إلى أمة عربية أو حتى إلى دولة عربية

بعينها فيأتي في المرتبة الثانية. وترتكز قواعد السلطة دائماً على الأبوية. وتُرفض الأدلة التي تشير إلى عكس ذلك - متمثلة بالتحدي الإسلاموي الراديكالي - باعتبارها خرافات صادرة عن حركات دينية. وعلى أية حال، فإن تلك القواعد البديلة للسلطة تبدو غير ديمقراطية إلى درجة بعيدة.

ثانياً، هناك أسس هيكلية. فالجهود التي بُذلت في السابق لبناء مؤسسات ديمقراطية باءت بالفشل. وكانت الجهود التي أعقبت الفترة الاستعمارية ملطخة بكونها مرتبطة بالأسياد الغربيين السابقين بحيث اعتُبرت - على نطاق واسع - أقنعة للعبة أكثر قبحاً لسياسة النخبة. وباستثناء بعض الحالات النادرة لم يسد القانون، ولم تتوافر للجهات القضائية القوة التي تؤهلها لكبح سلطات الملوك والرؤساء. ودأبت الأنظمة الحاكمة، سواء الملكية منها أو الجمهورية، على خنق تطور الأحزاب السياسية المستقلة، وحالت دون قيام صحافة حرة أو مؤسسات للمجتمع المدني. ولم تؤدِّ الانتخابات - متى أقيمت - على الإطلاق تقريباً إلى انتقال سلطة تنفيذية حقيقية من طرف إلى آخر. وعجزت حركات المعارضة ومنظماتها عن الاحتشاد بحيث تشكل تحدياً حقيقياً أمام السلطات الحاكمة. أما الهيكل الوحيد الذي تمكن من تطوير قدرات حقيقية، أي أجهزة المخابرات، فقد اقتصر دوره على ترسيخ الطبيعة السلطوية للأنظمة.

ثالثاً، أسس الاقتصاد السياسي. فالطبقات والقطاعات والفئات ذات المزايا الاقتصادية والمالية لم يكن من مصلحتها العمل على «فتح النظام» أمام الآخرين. ولم يستهوِ رجال الأعمال الذين تربطهم علاقات فاسدة بالمؤسسات الاقتصادية للدولة أن يشجعوا النقابات العمالية على تنظيم شؤونها. وبمجرد أن أصبحت الأحزاب الثورية، كحزب البعث، هي الدعائم لوضع قائم ومعادٍ للمشاركة الشعبية المستقلة، لم تعد «الاشتراكية» التي تنادي بها، هي «الاشتراكية الديمقراطية» وإنما «اشتراكية الدولة». أضف إلى ذلك الطبيعة المناهضة للديمقراطية بوجه خاص التي اتسمت بها الثروة النفطية؛ فالأمر لم يقتصر على قيام الدول المصدِّرة للنفط بتطوير متلازمة الدولة الريعية (وهي التبادل

الضمني للعطايا التي تقودهـا الدولـة بـالولاء السياسي للـشعوب)؛ إذ إن جيرانهـا غـير المصدرين للنفط شاركوا أيضاً بشكل وثيق في العملية.

وأخيراً، هناك العوامل الخارجية التي يمكن تقسيمها إلى عاملين رئيسين؛ أما العامـل الأول فقد أدى إخفاق الحركات القومية في خمسينيات القرن العشرين وستينياته في تحقيـق أي من أجندتيها الإقليمية والمحلية، إلى انتشار الشعور بالشك واللامبالاة إزاء إمكانيـات العمل الجماعي الإيجابي. وأسهم فقدان فلسطين، وما تبعه من مهانات استمرت حتى يومنا هذا، إسهاماً كبيراً في انحسار الإيمان لـدى النـاس بإمكانيـة الحكـم الـسليم، فيما تغـذي التوترات الإقليمية المستمرة حالة الطوارئ المنخفضة المستوى وشبه الدائمـة التـي تحـوِّل انتباه الناس بعيداً عن الإصلاح الديمقراطي. أما البعد الخارجي الثـاني فيتعلـق بالتـدخل المستمر في السياسة العربية من قبل القوى الغربية. فعلى الرغم من الخطـاب الغـربي الـذي يصدر من حين إلى آخر بشأن تعزيز الديمقراطية، فإن النمط السائد يقوم على دعم القـوى الغربية لأنظمة تعتبرها صديقة خدمةً لمصالحها الاستراتيجية العليا.

وتتمثل الإشكالية التي تواجه منظِّري الديمقراطية في إيجاد توازن بين «الديمقراطيـة الأساسية» – أي حكـم الـشعب – حيـث يكـون التركيـز عـلى المـشاركة الـشعبية (عـبر الانتخابات)، وبين «ديمقراطية ليبرالية» أكثر تعقيداً تصر على احـترام الحقـوق الأساسـية وعلى فرض القيود على سلطة الأغلبية. وبينما يوجد عدد محدود من القيود التـي يمكـن أن يؤدي إلى «طغيان الأغلبية»، يوجد الكثير مما قد يؤدي إلى خلق نظام نخبـوي يبطـل المبـدأ الأخلاقي الأساسي للحكم الشعبي. وفي أواخر القرن العشرين كانت الأنظمـة الـسياسية العربية عموماً غير قادرة على إيجاد التوازن الصحيح؛ فقد أدت الثورات الوطنيـة إلى قيـام «جمهوريات رئاسية» تُحشد فيها الجموع (عادة بواسطة انتخابـات مـزورة لحـزب واحـد) لكن من دون القدرة على المشاركة المستقلة عـن النظـام الحـاكم. واسـتطاعت الأنظمـة المحافظة – ومعظمها ملَكية – حصر المشاركة الفعلية ضمن نخبة محـدودة (ممـن يحيطـون عادة بالبلاط الملكي)، واستخدمت سلطاتها لمنع فرص قيـام عمـل سـياسي مـستقل مـن داخل المجتمع، أو لإضعاف تلك الفرص.

والخلاصة أن مشكلة المشروعية، التي لازمت السياسة العربية منذ نهاية الفترة الاستعمارية، تمثل عقبات أساسية أمام الباحثين والمصلحين على السواء. فالقضايا الجوهرية مثل الهوية والمجتمع، والسلطة والمشاركة، والعدالة الاجتماعية لا يمكن مناقشتها بسهولة في ظل الأنظمة السياسية السلطوية. لكن ما هو البديل؟ هل الإسلام هو الحل كما يقول الأصوليون، أم أن الديمقراطية هي الحل كما يقول الليبراليون؟ تستند الديمقراطية الليبرالية إلى البعد الأخلاقي القائم على «الحكم القويم»، لكن الدوائر الحاكمة الحالية، سواء أكانت قويمة أم غير ذلك، بوسعها أن تطرح آراء مضادة. وتستند الديمقراطية الليبرالية أيضاً إلى أساس عملي كبير؛ وهو أن تحقيق مزيد من المشاركة والإدماج، مع وضع ضوابط تحول دون استبداد الأغلبية، سيعزز الاستقرار والتوافق والحكم السليم. بيد أن التجارب الديمقراطية التي شهدها العالم العربي إلى الآن كانت محدودة ومنقوصة بما يحول دون أن يتولد اقتناع لدى الجميع بأن الديمقراطية «ملائمة» لهذه المنطقة بالذات.

سجل الإصلاح في الخليج

تنطبق كل القضايا السابقة على الأنظمة الوراثية في الخليج، لكن ثمة تفاصيل في تلك الدول ربما تساعد على تفسير الأسباب التي جعلتها تبقى - من جهة - مستقرة نسبياً بما مكنها من القيام بإصلاحات متواضعة على طريق الليبرالية (وإن لم يكن على طريق الديمقراطية)، ومن جهة أخرى، ذات نظام سلطوي راسخ، لكن على نحو «أبوي» عطوف.

لقد ظلت الدول الوراثية العربية الغنية في الخليج لأمد طويل عند حافة التقلبات السياسية الهائلة التي شهدها المشرق العربي ومصر والمغرب العربي على مدار نصف القرن الماضي أو يزيد. وربما كانت تلك الدول سعيدة بأن تظل على الهامش؛ على اعتبار أن حركات التحرر القومي التي ظهرت إلى غربها لم تحقق سوى تحريراً جزئياً وتنمية اقتصادية غير متكافئة، ولم تؤد عملياً إلى قيام أنظمة ديمقراطية. واليوم، بفضل العولمة والنفط

ازدادت أهمية منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأصبحت طرفاً له وزنه على الساحة العالمية. لكن بينما ازدهرت تلك الدول اقتصادياً، فلا يبدو أن ممارساتها السياسية قد شهدت تغيراً يذكر منذ الأيام التي سبقت النفط. بل يبدو للبعض وكأنها نجحت عملياً في تنحية السياسة عن المجتمع بالمرة. وقد يكون المراقب غير المطلع معذوراً إذا تساءل «هل تحتاج تلك البلدان أصلاً إلى إصلاح سياسي، ناهيك عن الإصلاح الديمقراطي»؟ ثمة مقولة أمريكية تقول «إذا لم يكن الشيء مكسوراً فلا تصلحه». إنني على يقين من أن عدداً محدوداً جداً من مواطني دول مجلس التعاون سيرغب في تكرار الجهود الإصلاحية التي شهدتها البلدان العربية الأخرى الأكبر حجماً والأكثر فقراً، والتي أتت بالانقلابات العسكرية و«مجالس قيادة الثورة»، وأنظمة الحزب الواحد، وكبت حرية التعبير، و«الديمقراطية الموجَّهة»، وما شابهها.

إن لدى دول الخليج العربية ثلاث مزايا أساسية مقارنة بزميلاتها الأكثر ازدحاماً إلى الغرب؛ فهي صغيرة جداً، وغنية جداً، ومحمية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضد أي خطر يهدد استقرارها، سواء أكان هذا الخطر داخلياً أم إقليمياً. وقد مكنت تلك الظروف المواتية حكومات تلك الدول من تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية بأقل قدر من المنغصات السياسية. وأصبحت مدن مثل دبي، التي تشبه الدول المدينية التي كانت سائدة في عصر النهضة الإيطالية، يشار إليها كأمثلة على «نموذج» معولم جديد للتنمية وللازدهار. وكما كانت الحال بالنسبة إلى أسرة مديشي في فلورنسا، فإن شيوخ العائلات الحاكمة في الخليج تبدو محتكرة للسلطة، ولا يبدو أن أحداً آخر يكترث كثيراً بذلك.

وقد ذكرنا بالفعل بعض الأسباب الكامنة وراء هذا الوضع المثير للعجب؛ فنظرية الدولة الريعية، بصرف النظر عن عيوبها، لاتزال تشير إلى وضع مهم، وهو أن الأنظمة التي تتغذى على عائدات نفطية هائلة قادرة على إشباع حاجات شعوبها وعلى تلبية مطالب مواطنيها، وخصوصاً إذا كانوا قليلي العدد. من هنا، فإن التأثير السياسي الذي يمكن أن يمارسه المجتمع المدني والرأي العام بتلك الدول ضئيل أيضاً. وبالنظر إلى الأهمية الاقتصادية لتلك الدول، فإن أنظمتها تقع في صلب توازن القوى على المستويين الإقليمي

والعالمي، وتحظى بحماية ذلك التوازن. وبينما قد تكون هناك مواجهة بين الولايات المتحدة وإيران، فإن كلتيهما تستقي فائدة عظيمة من بقاء الوضع في شبه الجزيرة العربية على ما هو عليه.

إن الدعم الأمريكي تشوبه، بلا شك، حالة من السخط الشعبي السائد تجاه العديد من السياسات الأمريكية. ومع تراجع قوة أمريكا، بنوعيها «الصلبة» و«الناعمة»، قد تبدأ الثقوب في الظهور على مظلتها الأمنية. أما على المدى القصير، فإن ذلك الدعم يمثل درعاً واقية ضد احتمالات عدم الاستقرار وهيمنة التيارات المتطرفة، وضد التحول الحقيقي نحو الديمقراطية أيضاً. أضف إلى ذلك أن ثمة ما يمكن أن يُطلق عليه المرونة الهيكلية للأنظمة الوراثية الحاكمة في دول الخليج. وكما يرى براينن وهيرب Brynen and Herb وباحثون آخرون، فإن أنظمة الحكم الوراثي (التي يحكم فيها الحاكم فعلاً ولا يسود فقط) هي بطبيعتها غير ديمقراطية، لكن يمكنها أيضاً جسر الفجوة بين النخب الحاكمة والقوى المعارضة في المجتمع.[1] وكما يذكر براينن نفسه، فإن «بإمكانها [أي الأنظمة الوراثية] أن تتحرك بصورة متزامنة كأطراف مؤثرة مهتمة بعملية الإصلاح السياسي وكحكام منحازين إلى هذه العملية».[2] وكما يرى جيرد نونمان Nonneman أيضاً، فإنه:

> عندما يتقرر، مع التنامي الحتمي للضغوط، أن تعديل النظام أصبح أمراً ضرورياً، فإن تلك الأنظمة لديها المرونة للتكيف من دون أن يلوح خطر الفوضى أو إطاحة النظام الوراثي. وبعبارة أخرى، فإن تلك الأنظمة أقل هشاشة من أنظمة كنظام صدام حسين (ومن أنظمة جمهورية عربية أخرى).[3]

لكن كما يذكرنا ميكافيللي، فإنه حتى الدول المدينية الإيطالية لم تكن محصنة ضد المؤامرات والثورات العرضية. هل هناك عناصر تغلي أسفل سطح الخليج الهادئ مما قد يهدد حكامه، ويثير التساؤلات بشأن ما إذا كان النظام الوراثي التقليدي لايزال كافياً؟ وهل من الممكن أن تتقدم المجتمعات الخليجية على أنظمتها السياسية؟ وإذا كانت الحال كذلك، فهل يستدعي الأمر إجراء شكل من أشكال الإصلاح الديمقراطي؟

«السجل الديمقراطي» لدول الخليج العربية

لا يمكن اليوم تصنيف أي من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، باستثناء دولة الكويت ربما، على أنها دول ديمقراطية، بحسب ما لهذه الكلمة من دلالات؛ لكن يبدو أن كل واحدة منها تتخذ، وإن بدرجات متفاوتة، خطوات تدريجية نحو المزيد من الحرية والممارسة الديمقراطية المحدودة. ونقدم فيما يلي عرضاً مقتضباً للوضع في كل دولة من تلك الدول.

المملكة العربية السعودية

أصدر الملك عبدالله بن العزيز آل سعود في عام 2006 مرسوماً ملكياً يقضي بتشكيل «هيئة البيعة» للتصويت على أهلية الملوك وولاة العهد في المستقبل. ولا يوجد في المملكة مجلس تشريعي، ولكن يوجد فيها مجلس شورى مؤلف من 150 عضواً يختارهم الملك. وقد نص مرسوم آخر على أن المجلس سيحق له سن القوانين في المستقبل. وبينما أعلنت الحكومة أن أعضاء المجالس المحلية ونصف أعضاء مجلس الشورى سيختارون عن طريق الانتخاب بحلول عام 2007، فإن ذلك لم يحدث بعد. ويسعى الملك لتقليص صلاحيات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتوجد خطط لإعادة تنظيم النظام القضائي. وقد أجريت الانتخابات البلدية في عام 2005، لكنها كانت محط انتقادات من بعض المراقبين على أساس كونها شكلية فحسب. وتعتبر منظمات خارجية لحقوق الإنسان أن وضع حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية متدنٍّ، وذلك على الرغم من الأنباء التي تفيد باتخاذ الحكومة خطوات لتحسينه. والأحزاب السياسية محظورة في السعودية.

دولة الكويت

تتسم الحياة السياسية في دولة الكويت بأنها الأنشط خليجياً، وإن أدت حالياً إلى شل حركة الحكومة. والكويت هي الدولة الوحيدة ضمن دول مجلس التعاون التي لديها برلمان ذو ثقل. وقد أدى الأميران السابق والحالي – وكلاهما من أسرة آل صباح – دوراً ريادياً في

التوجه نحو الليبرالية، فيما قاوم البرلمان تلك الخطوات. ففي عام 2003 رفض مجلس الأمة (البرلمان) تمرير مشروع قانون قدمته الحكومة يسمح للمرأة بالتصويت، لكن مشروعاً مماثلاً قُبل في عام 2005. وبينما الأحزاب السياسية غير قانونية في الكويت، فإن الساسة الكويتيين يشكلون فيما بينهم تجمعات غير رسمية لدعم المرشحين لعضوية مجلس الأمة. وتتيح «الديوانية» مكاناً للنقاش والتنظيم السياسي. ولدى الكويت مجتمع مدني نشط تعمل ضمنه رسمياً نحو 54 منظمة غير حكومية. وقد تعززت حرية الصحافة في الكويت من خلال قانون صدر في عام 2006، وتحتل الكويت المرتبة الثالثة والستين من بين 169 دولة، بحسب مؤشر حرية الصحافة لمنظمة مراسلون بلا حدود. وبهذا تكون الكويت إحدى أكثر الدول العربية ليبرالية.

دولة قطر

تتجه دولة قطر، بحسب بعض المراقبين، نحو التحول إلى نظام ملكي دستوري. فقد عقدت أول انتخابات للمجلس البلدي في عام 1999، وفي الانتخابات التي أجريت في عام 2007، ترشحت ثلاث نساء من بين 125 مرشحاً للفوز بتسعة وعشرين مقعداً، فيما أعيد انتخاب امرأة أخرى في المجلس. لكن لم تشهد البلاد بعدُ انتخابات على المستوى الوطني. والأحزاب السياسية غير قانونية، والنقابات العمالية محظورة. وقد ألغى الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، عند توليه مقاليد السلطة في عام 1995، وزارة الإعلام، وبدأ إصلاحات لتوسيع نطاق حرية الصحافة. ومُنح المواطنون، بموجب قانون صدر في عام 2004، حق تشكيل جمعيات خاصة ومنظمات مهنية. ويكفل الدستور القطري حرية الصحافة. وبمقتضى قانون جديد صدر في عام 2005 جرى توسيع حقوق العمال في بعض المجالات. وقد رعت قطر، التي توجد بها منظمات مستقلة ومعارضة في مجال حقوق الإنسان، مؤتمرات عدة خلال الأعوام الأخيرة بشأن قضايا الإصلاح، بما في ذلك تدريب النساء المهتمات بهذه الأمور.

مملكة البحرين

عندما أعلن الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة نفسه ملكاً في شباط/ فبراير 2002، حدد تاريخ أول انتخابات دستورية تُجرى في البحرين على مدى ثلاثة عقود؛ لكنه عدَّل أيضاً الدستور على نحو اعتبر النقاد أنه سيقيِّد السلطة التشريعية. وقد قاطعت أربع مجموعات معارضة الانتخابات التي أجريت في تشرين الأول/ أكتوبر 2002، وبلغت نسبة التصويت 53٪. وشاركت جمعية الوفاق المعارضة في الانتخابات التشريعية والبلدية التي أجريت في عام 2006، لكن على الرغم من فوزها بسبعة عشر مقعداً من أصل أربعين في انتخابات مجلس النواب، فهي لم تُمنح إحدى الوزارات في الحكومة الجديدة. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2007، شهدت المنامة خمسة أيام من أعمال الشغب بعد المصادمات التي وقعت بين متظاهرين من الشيعة والشرطة. ومازالت الأحزاب السياسية غير قانونية في المملكة، وإن كان هناك خمس عشرة «جمعية سياسية» حسنة التنظيم تعمل بموافقة الحكومة. وبينما ينص القانون الانتخابي على حق التصويت للجميع، فهو ينظم أيضاً بصرامة النشاط السياسي للمرشحين. وقد لقي قانون الجمعيات السياسية لعام 2005 معارضة شديدة من قبل الجمعيات السياسية. ويتيح قانون الصحافة والنشر للحكومة فرض رقابة مشددة على نشاطات الصحفيين، وقد جرت اعتقالات للعديد من الصحفيين والمدوِّنين. وتحتل البحرين المرتبة الثامنة عشرة بعد المائة من أصل 169 بلداً وفق مؤشر حرية الصحافة لمنظمة مراسلون بلا حدود.

سلطنة عُمان

عمل السلطان قابوس بن سعيد على الارتقاء تدريجياً بمستوى الانفتاح الذي يتمتع به مجلس الشورى منذ إنشائه في عام 1996 بحيث أصبح أعضاؤه يُختارون عن طريق الانتخاب بعد أن كانوا يعينون بالكامل. وفي عام 2003، ألغى السلطان الشرط الذي يقضي بأن يحصل المصوتون والمرشحون على موافقة مسبقة من الحكومة قبل السماح لهم بالتصويت. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2007 انتُخب أعضاء المجلس بالكامل، وعددهم

84 عضواً، عن طريق الانتخاب الحر، وإن ظل العدد المطلق للناخبين ضئيلاً. فقد أدلى نحو 388 ألف ناخب بأصواتهم (من بين إجمالي السكان وعددهم 3 ملايين نسمة)، وأعلنت الحكومة أن نسبة 63٪ ممن يحق لهم التصويت قد أدلوا بأصواتهم. ولا يملك المجلس سلطة تشريعية، ولا يتدخل في شؤون الدفاع أو الأمن الداخلي أو السياسة الخارجية، وإن تمتع بسلطة استشارية وبحق المساءلة العلنية للوزراء. ويُسمح للمرأة بالترشح لعضوية المجلس، وإن لم تسفر انتخابات عام 2007 عن انتخاب أي امرأة. ومع ذلك، فقد عين السلطان امرأتين في الحكومة. والأحزاب السياسية غير قانونية، ويُحظر نشاط الجمعيات الصناعية والنقابات المهنية والاتحادات العمالية. وتم تعديل قانون الصحافة ليتيح مزيداً من الحريات، وسُمح بدءاً من عام 2004 بإقامة المحطات الخاصة، التلفزيونية والإذاعية.

دولة الإمارات العربية المتحدة

دولة الإمارات العربية المتحدة اتحاد يتألف من سبع إمارات تقليدية تحكمها أسر حاكمة؛ وتخضع المؤسسات المركزية للاتحاد، والتي نظمها الدستور، لسيطرة حكام الإمارات أساساً عن طريق المجلس الأعلى للاتحاد. ومع ذلك، يُعتقد أن حاكمي الإمارتين الرئيسيتين، أبوظبي ودبي، يتمتعان بمكانة خاصة. ولا يملك المجلس الوطني الاتحادي، وهو مرحلة تمهيدية من مراحل البرلمان، صلاحيات تشريعية وإنما يؤدي دوراً استشارياً. وكانت العضوية في المجلس تتحقق بالتعيين، لكن تقرر في كانون الأول/ ديسمبر 2006 السماح باختيار نصف أعضاء المجلس عن طريق الانتخاب. لكن الحكومة اختارت 6689 ناخباً (منهم أكثر من ألف امرأة) للترشح وللتصويت على 20 مقعداً من مقاعد المجلس الأربعين. أما النصف الآخر من الأعضاء فيستمر تعيينهم من قبل حكام الإمارات كما كان معمولاً به تقليدياً. والأحزاب السياسية غير قانونية في الدولة. وتوجد حوالي 100 منظمة غير حكومية مسجلة رسمياً، إلى جانب عدد آخر من المنظمات غير المسجلة التي تعمل من دون تدخل حكومي. والنقابات العمالية

والإضرابات والمساومات الجماعية هي أيضاً من الأمور غير القانونية، وإن شهدت البلاد عدداً من الإضرابات العمالية، كان آخرها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 واستمر لمدة أسبوع. وقد خففت الحكومة في الآونة الأخيرة من الضغوط المفروضة على الصحفيين، لكن منظمة «هيومان رايتس ووتش» الأمريكية Human Rights Watch وجهت انتقاداً للحكومة بسبب انتهاكات لحرية الصحافة، والتقدم البطيء على طريق تعزيز حقوق الإنسان. وقد بدأ حيز الخدمة العامة الممنوح للمرأة في الاتساع، حيث توجد أربع نساء ضمن تشكيلة الحكومة الحالية، كما أعلنت الحكومة عن خطط لتدريب نساء ليصبحن قضاة.

التحديات المستقبلية

ستبرز، في مرحلة ما في المستقبل، قضية حقوق الإنسان والحقوق السياسية بالنسبة للجماعات الوافدة، التي تقيم بشكل دائم نسبياً، وهي التي تشكل أغلبيات كبيرة ضمن العدد الإجمالي لسكان أكثر من دولة من دول مجلس التعاون. وتكشف تقارير أصدرتها مؤخراً منظمة «هيومان رايتس ووتش» ومنظمات أخرى الأوضاع البائسة التي يعيشها العمال التعاقديون والتي تصل، في رأي البعض، إلى حد الاستعباد. وقد يشعر الوافدون الآخرون، الذين ينعمون بأوضاع أفضل نسبياً، بالاستياء بسبب إقصائهم عن مجتمع المواطنين.

وعلى مستوى السكان المواطنين، يظل مستوى المشاركة السياسية، وخصوصاً بين الشبان والنساء، محدوداً بنسبة كبيرة. والمجالس الاستشارية تفتقر إلى الصلاحيات الواسعة التي تمكنها من التأثير في صنع القرار السياسي، فيما تُضْعِفُ القيود المفروضة على التنظيم السياسي (فالأحزاب السياسية محظورة في كل دول الخليج) مركز المواطنين العاديين عند مقارنتهم بمواطني الكثير من الدول الديمقراطية في العالم.

ومع نمو الدول والمجتمعات الخليجية وزيادة تعقيدها، يبرز الكثير من قضايا السياسات العامة التي تتطلب المناقشة، ومن ثم التوافق بشأنها، حتى تعدّ القرارات الجماعية شرعية. ويشار إلى كل من البيئة، والعمل والهجرة، والتخطيط العمراني، والتعليم، وإدارة صناديق الثروة السيادية كأمثلة على المجالات التي يرى أنصار الفلسفة الليبرالية أن التعامل معها سيكون أفضل بالاستعانة بالمدخلات النابعة من المجتمع، وذلك من خلال الأحزاب، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، والعمالة المنظمة، وبقية القنوات الأخرى، وليس من النخبة فقط. وحتى مجال السياسة الخارجية قد لا يكون (وربما يجب ألا يكون) محصناً ضد التأثيرات من الرأي العام المنظم، فهل سيكون للرأي العام (أو هل يجب أن يكون له) رأي بشأن تحديد الكيفية التي توفق بها دول مجلس التعاون بين اعتمادها الأمني المكثف على الولايات المتحدة وروابطها الاقتصادية الوثيقة معها من جهة، وبين مصالحها وشواغلها بشأن كل من فلسطين والعراق وإيران والإسلام السياسي من جهة أخرى؟

ويجب عدم التهوين من التحديات الأيديولوجية التي تهدد الوضع القائم في دول الخليج. والمملكة العربية السعودية، وهي أكبر دول مجلس التعاون، واجهت إلى الآن أعظم التحديات الخطيرة على يد العناصر الإسلاموية المسلحة. فهل السياسات والممارسات الإقصائية إلى حد ما لدول الخليج - أي سلطويتها العطوفة - هي ما يخلق الظروف للحركات الأيديولوجية الإسلاموية المتطرفة (أو القومية) كي تظهر وتتطور؟ ربما ليست السياسات والممارسات في حد ذاتها، لكنها عندما تجتمع مع طبقة اقتصادية متدنية وبائسة نسبياً، ألا يصبح لدينا مشكلة؟ هل يجد الجيران الأقوياء، كإيران مثلاً، أو الحركات العابرة للحدود الوطنية، كتنظيم القاعدة مثلاً، في دول مجلس التعاون فرصاً لم تكن لتوجد لو كانت الأنظمة السياسية لتلك الدول أكثر ديمقراطية أو احتراماً للمشاركة الشعبية؟

خاتمة

يمكننا تلخيص نقاشنا بشأن الديمقراطية في دول الخليج من خلال طرح الأسئلة والافتراضات الآتية:

1. ما هي طبيعة المجتمع السياسي في دول الخليج؟ وبالتحديد، من هم الذين ينتمون إليه ومن هم الذين يقعون خارجه؟ وهل يجب أن تُمنح المجتمعات الوافدة حق (أو مزية) المشاركة السياسية؟ وهل من الممكن أن يتحول ذلك إلى مطلب من مطالب تلك المجتمعات؟ وإذا أصبح مطلباً فعلاً، فما هي الترتيبات الديمقراطية أو التشاركية الملائمة لذلك، سواء من وجهة نظر الوافدين أنفسهم أو من وجهة نظر المواطنين؟ وما مصير الهواجس الموجودة لدى المواطنين بشأن فقدان خصوصيتهم الثقافية واللغوية والدينية، بحيث يصبحون «غرباء» في أوطانهم؟

2. ما هي طبيعة قواعد السلطة في دول الخليج؟ ألاتزال القيم التقليدية القائمة على الأبوية والخضوع للعائلات الحاكمة قائمة اليوم كما كانت قائمة في الماضي؟ أم أنها بدأت تشهد تغيراً؟ قد يستمر الخضوع للشيوخ والأمراء والملوك، لكن ماذا يحدث عند استمرار تفوق المكانة (أو المرتبة) على الجدارة (أو الكفاءة)؟ لابد أن للمعايير المعولمة المرتبطة بكل من سيادة القانون والقيود على السلطة التنفيذية والشفافية وحقوق الإنسان تأثيرات هائلة على دول الخليج التي تقع في قلب العولمة، وخصوصاً في صفوف العدد المتزايد من الشبان الأكثر تعليماً و«انفتاحاً». ما من شك في أن الأسر الحاكمة في دول الخليج تبدو، في نظر المراقبين الخارجيين على الأقل، مشروعة بالنسبة إلى شعوبها. وقد تحظى بعض الأسر الحاكمة باحترام أكثر من غيرها، لكن الفكرة القائمة على «الجزيرة العربية بلا سلاطين» (وهو عنوان كتاب ألفه فريد هاليداي في عام 1975)[4] لا تبدو اليوم متداولة في الخطاب السياسي. لذلك، يبدو أن المقترحات الأكثر «انطباقاً» فيما يخص الإصلاح السياسي هي تلك التي تسلِّم مسبقاً باستمرار

الحكم الأبوي، لكن ربما في ظل قدر أكبر من الضوابط الدستورية (الضوابط المتعلقة بسيادة القانون) على الحاكم مقارنة بذي قبل.

3. هل عفا الزمن على النموذج الريعي؟ في ثمانينيات القرن العشرين كان الاقتصاديون السياسيون، من أمثال جياكومو لوشياني Giacomo Luciani وحازم ببلاوي، يرون في «نموذج الدولة الريعية» أداة تحليلية من أجل فهم غياب الديمقراطية في الاقتصادات التي تدفعها أساساً مصادر خارجية للريع مثل الثروة النفطية، على عكس الثروة الإنتاجية التي تنتجها العمالة ورؤوس الأموال المحلية. ويفترض النموذج أن تتيح التدفقات الضخمة من المداخيل الخارجية التي تصب مباشرة في خزائن الدولة إبرام صفقة ضمنية بين الحكام والمحكومين، قوامها أن يتخلى الشعب عن أية مطالب بالمشاركة السياسية في مقابل عطايا الرفاهة المادية. وبينما قد لا يكون هذا النموذج وافياً لتفسير مجريات السياسة في الخليج أصلاً، لكن في ضوء التطورات الهائلة التي شهدتها تلك البلدان مؤخراً، فإن مجتمعاتها أصبحت تتسم بدرجة شديدة من التعقيد والتطور بحيث لا يمكن «شراؤها». وأصبح لدى المجتمعات الخليجية عدد متزايد من القطاعات التجارية الخاصة المستقلة، وتشهد اقتصاداتها تنوعاً أصبحت لا تقتصر معه على استخراج النفط الخام وبيعه، فيما تتقدم عملية التصنيع لديها بوتيرة متسارعة، وتشهد عمليتا إدخال نظام الضرائب والتنظيم الإداري تطوراً مستمراً.

ما هو إذاً، في إطار التحليل النهائي، النموذج الديمقراطي الأفضل الذي يمكن لدول الخليج اعتماده؟ إن على هذا النموذج - كي يصبح فاعلاً - أن يكون مشروعاً من حيث «توافقه» مع الأبعاد الأكثر ديمومة للثقافة السياسية بالمنطقة. ولكن عند الأخذ في الاعتبار أن المشروعية هي في حد ذاتها أمر «يعاد بناؤه» باستمرار وبالتدريج، فإن النموذج يجب أن يتضمن أيضاً خصائص تشاركية حقيقية، بما سيسهل التعامل مع بعض القضايا الجديدة (المذكورة آنفاً) التي تواجهها منطقة الخليج. ومن الواضح أن دول مجلس التعاون الست تختلف عن بعضها من أوجه عدة؛ لذلك، يجب أن نتوخى الحذر قبل الافتراض بأن

حل «المقاس الواحد» يصلح للجميع. فمن ناحية، هناك المملكة العربية السعودية التي تنفرد بحجمها الديمغرافي والاقتصادي والجغرافي، فضلاً عن ثقافتها السياسية الصارمة، ومن ناحية أخرى هناك الكويت، والبحرين إلى حد ما، ذات الباع الطويل والمليء بالجدل في أحيان كثيرة، في الحكم التمثيلي.

وسيسعى «النموذج الخليجي» للتوسع التدريجي في إطار البعدين اللذين حددهما روبرت دال Robert Dahl للديمقراطية، حيث يرتكز الأول على المشاركة والإدماج، فيما يقوم البعد الآخر على التعددية والتنافسية. وعليه، يمكن الافتراض بأن يتسم «النموذج الخليجي» بالمعالم الآتية:

- الإقرار باستمرار مشروعية الحكم الأبوي. وهنا، نتحول باتجاه نظام «الملكية الدستورية» المعمول به في بلدان أوربية عدة. ففي تلك البلدان، يسود الملك ولكنه لا يحكم، بينما هنا في الخليج يحكم العاهل (الشيخ أو الأمير أو الملك أو السلطان) ولكن ليس بطريقة مطلقة. فسلطات الحاكم آخذة في التقيد على يد مجالس تشريعية ذات نفوذ متنام، ومحاكم تتمتع بدرجة متزايدة من الاستقلالية، ومجتمع مدني منظم تتمتع نشاطاته وقنوات تعبيره بحماية متنامية ضد الكبت التعسفي.

- مجالس تشريعية ذات صلاحيات متزايدة لسن القوانين، والمصادقة على التعيينات الرئيسية، وتخصيص الأموال، ومساءلة الحكومة وأعضائها، بينما تظل خاضعة لحق الحاكم في النقض وحلها في ظروف معينة. ولابد أن يكون البرلمان مكوناً من مجلسين؛ مجلس الشيوخ (أو الأعيان)، ومجلس النواب.

- إجراء انتخابات يُمنح فيها حق التصويت للجميع (أي جميع الرجال والنساء ممن تزيد أعمارهم على الثامنة عشر) حيث يُنتخب أعضاء مجلس النواب على مستوى البلد ككل، كدائرة انتخابية واحدة، على أساس التمثيل النسبي؛ فيما تُجرى انتخابات مجلس الشيوخ على أساس الدوائر المتعددة، وتُخصص مقاعد في مجلس الشيوخ على أسس

عرقية وطائفية ومناطقية وجنسانية، كما تخصص مقاعد للمقيمين الوافدين. ويُسمح أيضاً بقيام انتخابات على مستوى البلديات والمحافظات والنقابات المهنية، كما يسمح بقيام الأحزاب السياسية.

- إصلاح دستوري حقيقي يتمخض عنه قيام جهاز قضائي مستقل وإعلاء سيادة القانون، بما في ذلك إنشاء محكمة عليا تتمتع بصلاحية الطعن في دستورية القوانين. ويحمي الإصلاح الدستوري كذلك حرية الصحافة ووسائل الإعلام، ويُمنع الجيش من التدخل في السياسة.

تختلف دول الخليج اختلافاً كبيراً عن الدول العربية الأخرى الأكثر اكتظاظاً بالسكان والأقل ثراء. ويبدو أن الرأي العام والسياسة الجماهيرية يلعبان دوراً أقل أهمية نسبياً في دول الخليج التي تملك فيها الأسر والنخب الحاكمة، وخصوصاً الأجيال الشابة، القدرة على إجراء إصلاحات جذرية إذا هي اختارت ذلك. وبينما تبدو دول الخليج «منطقة خالية من السياسة» بالمقارنة ببقية دول الشرق الأوسط، فهي تظل مع ذلك محاطة بقيود قوية تحول دون قيامها بإصلاحات ليبرالية-ديمقراطية جذرية تحسباً لتهديدات أمنية إقليمية، وخصوصاً من إيران ومن التنظيمات الإسلاموية المتطرفة. وتؤدي الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً في ظل إدارة جورج بوش، دوراً متردداً، بل ومتناقضاً، في سياق عملية الإصلاح تلك؛ فهي تدعي من جهة «تعزيز الديمقراطية»، وتدعم من جهة أخرى الوضع السياسي القائم، باسم الأمن الإقليمي ضد تهديدات إيرانية وإسلاموية محتملة. أما السؤال الذي يمكن أن تدور حوله المناقشات المستقبلية فهو: هل تكفي الجهود «التدرجية» في الخليج لتلبية متطلبات الإصلاح؟

الفصل الثالث

قضية المواطنة في دول الخليج

د. ابتسام الكتبي

يكتسب الحديث عن قضية المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهمية فائقة بالنظر إلى طبيعة التكوينات الاجتماعية والثقافية والسياسية لمجتمعات هذه الدول التي ترجع في أصولها إلى بنى ونظم قبلية وعشائرية. وبسبب هذه الطبيعة السوسيولوجية، فإن مفهوم المواطنة يصلح أن يكون نموذجاً لتفسير وقياس درجات التحول والتطور الذي قطعته هذه المجتمعات في المجالات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، وفي سعيها نحو بناء الدولة الحديثة التي تتخذ من مفهوم المواطنة معياراً لنظام الحقوق والواجبات، وأساساً لنمط العلاقة بين المجتمع والدولة.

بيد أن أول ما يعترض الباحث في قضية المواطنة في مجتمعات الخليج هو النقص الفادح في المصادر والدراسات التي يمكن الرجوع إليها في معالجة مثل هذا الموضوع. وتعد المواطنة على مستوى دول مجلس التعاون من الموضوعات الحديثة في حقل الدراسات الاجتماعية والسياسية والقانونية، وإلى اليوم لم يتطور البحث في هذه الموضوعات أو في هذا المفهوم بشكل معمق في الدراسات والأبحاث التي تناولت هذه المنطقة، بالرغم مما حدث من تطور في الوعي المجتمعي العام تجاه هذه القضايا، وفي إدراك النخب السياسية، والثقافية، والأكاديمية لها.

مفهوم المواطنة

يتمحور مفهوم المواطنة حول مجموعة من الحقوق السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والحريات المدنية التي يكتسبها الفرد (قانونياً وفعلياً) من خلال

عضويته في مجتمع معين، وعلى قاعدة المساواة مع غيره من الأفراد. وهذا يعني أن المواطنة كمفهوم تقوم على ركنين أساسيين: أولها المساواة في الحقوق والواجبات؛ وثانيهما المشاركة الفعالة في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية...إلخ. فمبدأ المواطنة يعني الحرية والمساواة بين المواطنين المكوِّنين لمجتمع معين، بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية أو الطائفية أو العرقية أو النوعية... إلخ.[1]

وتعد المواطنة من المتغيرات التي تبلورت عبر تحولات تاريخية متتابعة؛ منذ بداية نشوء المفهوم في الحضارة اليونانية والإغريقية القديمة، مروراً بالعصور الوسطى وعصر النهضة والتنوير وحتى عصور الثورات الكبرى التي أكدت على الحقوق الأساسية للإنسان في أوربا، ثم عصر العولمة الحالي الذي سعى للتأكيد على هذه الحقوق وتوسيع نطاق فاعليتها، إلى درجة خلق مواطنة عالمية تتجاوز في بعض الجوانب المواطنة القومية.

ويكشف تأمل المسيرة التاريخية لمفهوم المواطنة عن ملاحظتين أساسيتين: أولاهما أن مفهوم المواطنة لم يتشكل دفعة واحدة، وإنما استكمل بنيانه عبر المراحل التاريخية المتتابعة، وتطور من كونه محدداً بامتلاك القوة، سواء كانت سلطة أو ثروة، إلى أن ضم العامة وخلق حالة من المساواة الشاملة في نطاقه. وبالإضافة إلى ذلك اتجه التطور التاريخي للمفهوم إلى استيعاب عناصر أو جوانب جديدة تستند إلى حزمة جديدة من الحقوق والواجبات. وإذا كانت الدولة القومية قد قامت بدور في بلورة جملة من الحقوق والواجبات، فإن تطور هذه الحقوق والواجبات استند إلى الحالة التي بلغها المجتمع المعني بالأساس.

وتشير الملاحظة الثانية إلى تباين انتماء المواطنة في المراحل التاريخية المتتابعة، فقد بدأت المواطنة باعتبارها نوعاً من الانتماء للمكان حيث عاش الإنسان في مكان معين ينتمي إليه ولا يستطيع فراقه، ثم أضيف بُعد الجماعة إلى بُعد المكان بعد ذلك، وأصبح الانتماء موجهاً إلى الجماعة والمكان معاً، وحينما تطورت الجماعة وكبرت فقدت تجانسها فاقتصرت المواطنة على البعض دون الآخر، ثم تطور الأمر إلى مرحلة جديدة أصبح فيها الدين والكنيسة مرجعية للمواطنة، وحينما تفجر الصراع بين الدولة والكنيسة في أوربا فتراجعت الكنيسة

برزت المواطنة مرتبطة بالدولة القومية معبرة عن الأمة التي شكلت مرجعية للدولة والمواطنة معاً.[2]

أسس وركائز المواطنة

يرتب كون المواطنة تستند إلى تمتع المواطنين بجميع الحقوق السياسية، والقانونية والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، قيام عقد اجتماعي يؤكد على أن المواطنة في الأمة هي مصدر كل الحقوق ومناط الواجبات، و هي أيضاً مصدر لرفض أي تحيز فيما يتعلق بالحقوق والواجبات وفق أي معيار، سواء كان النوع، أو الدين، أو العرق، أو الطبقة، أو اللغة، أو الثقافة. ومن هنا يتم التأكيد على التلازم بين الحقوق والواجبات القانونية والسياسية، والحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، لضمان تحقق الديمقراطية الكاملة.

كما يستلزم التمتع بالمواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات ترتكز على أربع قيم محورية؛ هي: المساواة، والحرية، والمشاركة، والمسؤولية الاجتماعية. وتتمثل هذه الحقوق والحريات في ثلاث حزم رئيسية يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين في الدولة، دونما تمييز من أي نوع ولأي سبب من الأسباب غير القانونية، وهي كالتالي:

1. الحقوق المدنية

وتتمثل الحقوق المدنية في حق المواطن في الحياة، وعدم إخضاعه للتعذيب، ولا للمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو القاسية أو التي تحط من الكرامة الإنسانية، وعدم استرقاقه، والاعتراف بحرية كل مواطن مادامت لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية آخرين، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه وعدم اعتقاله أو توقيفه تعسفياً، وحق كل مواطن في الملكية الخاصة، وحقه في حرية التنقل، وحرية اختيار مكان إقامته داخل حدود الدولة ومغادرتها والعودة إليها، وحق كل مواطن في المساواة أمام القانون، وحقه في أن يُعترف له بالشخصية القانونية، وعدم التدخل في خصوصيته، أو في شؤون

أسرته، أو بيته، أو مراسلاته، وعدم تعرضه لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته، وحق كل مواطن في الحماية القانونية، وحقه في حرية الفكر، واعتناق الآراء، وحرية التعبير وفق النظام والقانون.

2. الحقوق السياسية

وتشتمل الحقوق السياسية على حق الانتخاب والترشح، وحق كل مواطن في تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية والانضمام إليها، ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون، والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة، والحق في التجمع السلمي.

3. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

وتتمثل الحقوق الاقتصادية أساساً في حق كل مواطن في العمل في ظروف منصفة، والحصول على أجر عادل لقاء عمله. بينما تتمثل الحقوق الاجتماعية في حق كل مواطن في الحد الأدنى من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير الحماية الاجتماعية له، والحق في الرعاية الصحية، والحق في الغذاء الكافي، والحق في التأمين الاجتماعي، والحق في المسكن، والحق في المساعدة، والحق في التنمية، والحق في بيئة نظيفة، والحق في خدمات كافية لكل مواطن. أما الحقوق الثقافية فتتمثل في حق كل مواطن في التعليم، والثقافة، واحترام الخصوصيات الثقافية، والاعتراف بها.[3]

وإلى جانب ما سبق، تتضمن المواطنة مفهوم المسؤولية الاجتماعية التي تشتمل على العديد من الواجبات الملقاة على عاتق المواطن، مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، واحترام حرية الآخرين وخصوصيتهم.

ومن المهم في هذا الصدد التأكيد على أن المواطنة ليست فقط مجموعة من النصوص والمواد القانونية التي تُثبِّت مجموعة من الحقوق لأعضاء جماعة معينة، كما قد يعكسه دستور هذه الجماعة وقوانينها، بل يشترط أيضاً وعي الإنسان داخل هذه الجماعة بأنه مواطن

أصيل في بلده، وليس مجرد مقيم يخضع لنظام معين دون أن يشارك في صنع القرارات داخل هذا النظام، فالوعي بالمواطنة يعتبر نقطة البدء الأساسية في تشكيل نظرة الإنسان إلى نفسه وإلى وطنه وإلى شركائه في صفة المواطنة.[4]

ويعد إشباع الحاجات الأساسية للبشر في أبعادها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية أحد المقومات الرئيسية للمواطنة، وفي هذا الإطار تواجه المواطنة أزمة إذا فشلت الدولة في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتهيئة البيئة الملائمة لتحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها. ومن الطبيعي أن يؤدي عدم إشباع الحاجات الأساسية للبشر إلى ظواهر عديدة تشير في مجملها إلى تأكُّل الإحساس بالمواطنة، وهي الظواهر التي تبدأ بالانسحاب من القيام بالواجبات، وكذلك الهروب من المجتمع والبحث عن مواطنة جديدة، أو التمرد على الدولة والخروج عليها، أو الاحتماء بجماعات وسيطة أو أقل من الدولة.

ويشكل مفهوم المواطنة، بأبعاده ومقوماته القانونية والسياسية والاجتماعية، جوهر الرابطة السياسية بين الحاكم والمحكوم في النظم الديمقراطية، وخاصة أنه ينطوي على منظومة الواجبات المفروضة على المواطن والحقوق المكفولة له، بغض النظر عن انتمائه العرقي أو الديني أو الطائفي أو الجهوي، كما ينطوي على تأكيد سيادة القانون من خلال تطبيقه على الجميع دونما تمييز لسبب أو آخر. وأكثر من هذا، فإن مفهوم المواطنة يرسخ معاني وجود ولاء أسمى للدولة يعلو على الولاءات الأخرى كلها.

ويعد احتكار فئة قليلة للقدرات السياسية والاقتصادية للمجتمع أحد المتغيرات الرئيسية المؤثرة على المواطنة، فاحتكار القلة لقدرات المجتمع يدفع إلى ما يمكن أن يُسمّى بالمواطنة غير المتوازنة، حيث يحصل أفراد في المجتمع على امتيازات كثيرة دونما القيام بالواجبات المقابلة؛ الأمر الذي يدفع أحياناً تحت وطأة المصالح الأنانية إلى توسيع مساحة الحقوق، حتى يتخطوا في أثناء ذلك حدود ما هو مباح إلى منطقة الفساد، الأمر الذي يقوض عواطف ومشاعر المواطنة ويضعف روابط القلة بالوطن. ومن ناحية أخرى، فإن

استئثار القلة بمقدرات الوطن يدفع الآخرين الذين لم يتمتعوا بهذه الفرص أو المقدرات إلى حالة من السخط الذي قد يتراكم، فيُقلص ارتباط غالبية المواطنين بالوطن، مما قد يدفعهم إلى الانزواء بعيداً على هامش المجتمع حيث يعيشون بلا حقوق وبنزر يسير من الواجبات، الأمر الذي يجعلهم يعيشون حالة من المواطنة الناقصة، أي أن المواطنة هنا تعيش حالة أزمة.

فالمواطن، أياً كان، عندما يفقد الإحساس بمواطنته، وتهدر كرامته الإنسانية، وعندما يجد أن حقوقه وحرياته الأساسية غير مصونة، فإن شعوره بالانتماء الوطني أو ارتباطه بالواقع السياسي والاجتماعي يضعف. ومن هذه النقطة تحديداً، تبدأ الفجوة بالاتساع بين النخب الحاكمة وبين عموم أفراد المجتمع بمكوناته المتعددة، وتتبلور التباينات بين الطرفين شيئاً فشيئاً، إلى أن تصل حد التناقض نتيجة لعدم الثقة بين طرفي المعادلة، وتباين المصالح والعلاقات، مما يؤدي إلى بروز الأزمات وتصاعد التوترات والاحتقانات.[5]

المواطنة والديمقراطية

إن الخلية الأساسية والمكون الأصغر الذي يشتمل على عنصر الحياة في جسم الديمقراطية الحي هو المواطنة. كما أن فكرة المواطنة وممارستها حتى قبل أن تكون ديمقراطية هي مقدمة النظام الديمقراطي، ولا يمكن ممارسة الديمقراطية دون تطوير المواطنة. فالمواطنة تمثل شرطاً أساسياً للديمقراطية لاستكمال المسيرة وتجاوز الإشكاليات التي يواجهها المجتمع. والمواطنة هي القاعدة التي تنطلق منها المطالبة بالديمقراطية ليس بغرض الوصول إلى السلطة فحسب، بل بغرض ممارسة الديمقراطية وتوسيع مفهوم المواطنة ذاته وعبر الديمقراطية.

والكيان السياسي الذي ينقسم بين دولة مطلقة ورعايا غير مواطنين بتعريفهم وتفصل بينهما هوة مفهومية سحيقة لا يطور جدلية تقود إلى الديمقراطية؛ لأنه لا يشكل وحدة جدلية تتفاعل فيها عناصر مكونة لها: فرد ومجتمع ودولة. فهذه الوحدة الجدلية فقط

هي التي تنبت وتنمي «جدلية مواطن ـ مجتمع مدني ـ دولة ديمقراطية». والدولة دون مواطن دولة لا تجسد فكرة سيادة الشعب التي هي السيادة المطلقة، والرعية المحكومة دون مواطنة لا تجسد فكرة الحقوق ولا تطورها.

إن التحدي الأساس الذي يواجه القوى الديمقراطية في الدولة غير الديمقراطية هو ممارسة المواطنة، وتعويد الفرد أن يتصرف كمواطن، وتعويد القوى السياسية المختلفة أن تتبنى مفهوم المواطنة المتساوية. والدولة الديمقراطية دولة المواطنين كلهم، ولا يمكن أن تكون دولة فئة من المواطنين أو جماعة خارج المواطنين.[6]

ولضمان سيادة المواطنة، لابد من اشتراطات ديمقراطية حقيقية وفعالة في جوهر بنية الدولة؛ ومنها: الفصل بين الدولة كمؤسسة دستورية راسخة وبين الحكم كسلطة تداولية، وإقصاء التحكم الفردي أو الفئوي في السلطة، واعتبار الشعب مصدراً للسلطات وأساس شرعيتها، وتمتع كل أفراد الوطن بنفس درجات ومستويات الحقوق والواجبات المدنية والسياسية والاقتصادية دونما أدنى تمييز. ومن هنا تصبح جميع أنماط المواطنة غير الديمقراطية مواطنة منقوصة؛ إذ إن وجودها مقترن بالانتهاك القانوني والسياسي والثقافي بفعل التمييز أو الاستبداد أو الاستعباد.

ولتمتع المواطنة بكامل وجودها وتجلياتها، يجب اعتماد النظام الديمقراطي الذي يعني دولة القانون والمؤسسات المستندة إلى إرادة المواطنين واختيارهم الحر، ومساهمتهم الفعالة في خلق تجاربهم على أساس من الحرية والأهلية التامة غير المصادرة. من هنا يعتبر المواطن في الدولة الديمقراطية كياناً سياسياً، كونه أساس العملية الديمقراطية القائمة على الانتخابات الحرة، فتمتعه بالمواطنة الكاملة غير المنقوصة يعني ممارسة وتفعيل حقوقه الأساسية، وفي طليعتها حقه السياسي من خلال الترشح والانتخاب.

لذا لا يمكن ضمان المواطنة الكاملة إلا وفق قواعد النظام الديمقراطي؛ فلا يتكرس مبدأ المواطنة بالإقرار فقط بالحقوق المدنية، والقانونية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، من دون نظام سياسي حاضن يفعلها بالمشاركة الحقيقية.

وقاعدة الحقوق والواجبات الوطنية التي ينتجها النظام الديمقراطي، هي قاعدة الفاعلية المجتمعية التي تنتج التناغم والتطور الوطني، فلا يمكن تصور فاعلية مجتمعية حقيقية مع غياب الحقوق ومصادرتها تحت وطأة الاستبداد، فكما أنه لا عضوية حقيقية بين الدولة ورعاياها في ظل الاستبداد، كذلك لا فاعلية حقيقية في ظل الاستبداد. والمنظومة القانونية والثقافية التي تُنتجها الديمقراطية على قواعد النظام والقانون والمساواة والحرية والمشاركة، هي ذاتها مقومات المواطنة الفعالة.

كما أن المواطنة هي الرابط الموضوعي والقانوني الذي يشد مكونات الدولة وأركانها بما يحقق مصالح المنتمين إليها، وكلما كان رابط المواطنة حقيقياً أنتج جوهراً متطوراً وفعالاً ومتجذراً يسمّى الدولة. ولن يتم إنتاج هذا الجوهر المتمثل بالدولة إلا من خلال الديمقراطية التي تقر حاكمية القانون وسيادة المؤسسات الدستورية. من هنا كانت الدولة الديمقراطية منتجة للمواطنة، لأنها تقوم على سيادة قوانينها ومؤسساتها، وقوة مجتمعها وفاعليته وحركيته، ونفي مظلة الاستبداد عنه، وإضعاف قبضة الحكومة عليه لضمان خلق حركية الإبداع والتطور المجتمعي الذاتي.[7]

وغني عن القول إن المواطنة كمفهوم، إنما هي وثيقة الارتباط بشعارات وقيم التحديث العصرية الديمقراطية؛ إذ لا مواطنة حقيقية في ظل نظام لا يقوم على الفصل الفعلي بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، وليس الادعاء فحسب بوجود مثل هذا الفصل أو النص عليه لفظياً في الدستور، كما لا يمكن تحقيق المواطنة في ظل غياب ضمانات كافية لإطلاق الحريات العامة من دون قيود، أو غياب حرية الصحافة وحرية التعبير، أو غياب حرية تنظيم مؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أشكالها ومجالاتها ولاسيما حرية التنظيم النقابي، ولا مواطنة كذلك في ظل تغييب تداول السلطة والتعددية السياسية. وبإيجاز، لا يمكن نقل مفهوم المواطنة من الحيز النظري المجرد إلى حيز الواقع المطبق، من دون توافر – على الأقل – حد أدنى مقبول من الإصلاح السياسي الفعلي بكل أبعاده الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية.

حالة المواطنة في دول الخليج: كاملة أم منقوصة؟

يعد موضوع المواطنة من أهم القضايا الآنية التي تشغل بال القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتتطلع إلى تحقيقه كحلم غير منجز بعد، على الرغم من كل الشعارات المرفوعة على المستوى الرسمي الخليجي حول تطبيقه أو المناداة به.

لقد أحدثت الطفرة الاقتصادية في دول مجلس التعاون تغيرات اجتماعية سريعة وهائلة من الصعب الإحاطة بها كمياً وكيفياً، والإلمام بمدى التغير الذي طرأ على مجتمعات تحولت من فقر مدقع إلى ثراء هائل، ومن مجتمعات كانت تغلب عليها الأمية إلى مجتمعات يشكل المتعلمون السواد الأعظم من مواطنيها، ومن مجتمعات كانت تعيش عزلة شبه تامة عن العالم إلى مجتمعات تستقطب اهتمام ومصالح العالم أجمع.

إلا أن الإنفاق الضخم على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم يستطع أن يحدث تغيراً جوهرياً وعميقاً في بنية وتكوينات الإنسان والمجتمع الخليجيين، حيث بقيت قيم وتقاليد وأعراف العائلة والقبيلة والعشيرة سائدة وفاعلة، وتكرست معايير التفاضل على أساس الثروة والعائلة والمكانة؛ الوضع الذي ساهم في اختلال قيم المواطنة، وتجلى هذا الاختلال في ثلاثة أبعاد، هي:

الأول، الاختلال في نظرة الأفراد بعضهم إلى بعض وإلى العلاقات فيما بينهم، على اعتبار أن المواطنة منظومة تضبط العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع الواحد، وتكرس المساواة في نظرة بعضهم إلى بعض، كونهم ينتمون إلى مجتمع واحد يضمهم جميعاً.

الثاني، الاختلال في الشعور بالانتماء إلى المجتمع، نتيجة تقدم الانتماء إلى العائلة والقبيلة والعشيرة على الانتماء إلى المجتمع، باعتبار أن المواطنة هي بالأساس انتماء إلى المجتمع والوطن، والشعور بهذا الانتماء.

الثالث، الاختلال في المساواة بين الرجل والمرأة، حيث تتباين وتتصادم النظرة إلى المرأة ما بين منظور القبيلة ومنظور المواطنة؛ فالمرأة هي أكثر من تضرر في حقوقها المدنية والسياسية من بقاء واستمرارية تلك الموروثات والعادات والتقاليد التي تنتمي إلى قيم القبيلة، باعتبار أن المواطنة هي تعزيز للمساواة بين الجنسين. وهذا يعني أن تعزيز مفهوم وقيم المواطنة ليست مهمة الدولة فحسب، وإنما هي مهمة المجتمع أيضاً.

من خلال التقديم النظري السابق لمفهوم المواطنة وركائزها ومقوماتها ومقاربته بحال المواطنة في دول مجلس التعاون، يتكشف أن البون مازال واسعاً بين دول المجلس وبين دولة المواطنة القائمة على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات، فمازال هناك تمييز على مستويات وصعد عدة، فئوي ومذهبي وطائفي ومناطقي، ويمكن التدليل على ذلك من خلال ما يلي:

1. لقد تغيرت دول مجلس التعاون كثيراً من حيث الشكل الخارجي، بل إنها أخذت بكل أسباب الحداثة من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية، ولكنها ظلت عصية على التغيير من ناحية الحداثة السياسية، وظل جوهرها محافظاً. وعلى الرغم من اتجاه النظم الحاكمة في دول الخليج في السنين الأخيرة إلى تحديث بعض جوانب الحياة السياسية الاجتماعية، فإن عملية التحديث لم تمس سوى الأشكال فقط، وبقيت المضامين تقليدية. فقد ظل التناقض قائماً في مجتمعات دول مجلس التعاون لعدم اعتراف الدولة بوجود تلك العلاقة الجدلية بين التحديث والديمقراطية والتي لم ترَ فيها هذه الدول إلا نموذجاً غربياً لا يصلح للمجتمعات العربية ولا ينسجم مع تقاليدها وأخلاقها، بينما كان الأمر على خلاف ذلك في مجال السياسة الاقتصادية، حيث كان هناك سعي مستمر نحو اقتصادات السوق المفتوحة وحرية الاستثمار وتشجيع رؤوس الأموال والاستهلاك ... إلخ، وهي السياسات التي كانت مصاحبة لنموذج التجربة الديمقراطية الغربية، ومع ذلك فقد أطلقت لها الدولة أجواء القبول ووضعت لها التشريعات وأصبح شغلها الشاغل هو ربط التنمية الاقتصادية بحركة الاستثمار في الأسواق العالمية.

2. غير أن توجه الدولة نحو المشاركة السياسية كان مناقضاً لتوجهاتها على الصعيد الاقتصادي، فهي إذا كانت قد شرّعت للنشاطات الاقتصادية بآلياتها وثقافاتها المنفتحة ولم تتحفظ على أي شكل من أشكال تناقضها مع التقاليد العربية والقيم الدينية ، إلا أنها على الصعيد السياسي وقفت بعناد واضح وعنيت أكثر ما عنيت ليس بخلق أجواء ديمقراطية منفتحة، وإنما بخلق سياسة رقابية صارمة تحول دون نمو الديمقراطية بشكل طبيعي أو أن تتواصل مع حركة النمو الشامل للمجتمع، وعند أية بادرة للنقد أو الانتقاد لسياساتها أو رموزها الحاكمة كانت تسارع بغلق المؤسسة الصادر عنها هذا النقد أو اعتقال الشخص الذي وجه الانتقاد. باختصار، لقد أدى الريع النفطي إلى تحديث اقتصادي لكنه لم يخلق تحديثاً سياسياً.[8]

3. لاتزال دول مجلس التعاون في طور دولة الرعاية، ولم تنتقل إلى دولة الشراكة، فمازالت العلاقة بين الدولة ومواطنيها قائمة على أساس أنهم رعايا لا شركاء، متلقون لا فاعلون. كما لم تنجح دول المجلس في الانتقال من دولة القبيلة إلى الدولة الحديثة بمقوماتها العصرية القائمة على قاعدة الأهلية والإنجاز بدلاً من الولاء الشخصي والقرابة. فمازال القبيلة محور الحياة السياسية والاجتماعية، ومايزال الولاء للقبيلة أو العائلة أحد المحددات المهمة للسلوك السياسي للفرد. فالمؤسسة القبلية في دول مجلس التعاون عقلية عامة ومبدأ تنظيمي، وهي قنوات لإعادة توزيع الدخل.

4. غياب الفصل بين السلطات إلى جانب غياب التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وغلبة الثانية على الأولى، مما أضعف دور السلطة التشريعية ومكانتها في النظام السياسي.

5. غياب استقلالية القضاء، فعلى الرغم من أن دساتير جميع دول مجلس التعاون الخليجي تنص على استقلالية السلطة القضائية من النواحي القانونية والمالية والإدارية، فإن القوانين الخاصة بالقضاء تنتهك المبدأ الدستوري الخاص بفصل السلطات، حيث تمنح هذه القوانين في غالبية هذه الدول السلطة التنفيذية سلطة

إنشاء المحاكم وتعيين القضاة بالمحكمة العليا وتعيين الأفراد في المناصب القضائية ونقل القضاة، كما تفرض هذه القوانين موافقة السلطة التنفيذية على القضاة إلى جانب قيام السلطة التنفيذية بتعيين النائب العام في معظم دول المجلس. وفيما يخص تشكيل المحاكم، تقرر السلطة التنفيذية عدد محاكم الاستئناف الواجب توافرها وعدد القطاعات التي ينبغي أن تضمها. إضافة إلى ذلك، تحدد السلطة التنفيذية الرواتب والعلاوات والزيادات الخاصة بالقضاة، ويحق لوزراء العدل الإشراف على الأمور المالية والإدارية والتنفيذية داخل جميع المحاكم، وبالنسبة لجميع القضاة.[9]

6. استمرار حرمان التيارات السياسية من حقها في تشكيل الأحزاب السياسية الخاصة بها. وعلى الرغم من أن بعض دول مجلس التعاون يوجد بها جمعيات أو تيارات تمارس دوراً سياسياً واضحاً، فإن تلك التيارات والجمعيات غير معترف بها كقوى سياسية مشروعة، ولم تشهد دول المجلس حتى الآن انطلاق أحزاب سياسية رغم التطور السياسي الملحوظ ووجود مطالبات عديدة في هذا الشأن. وبالتالي يعد تأخر إعلان الأحزاب انتقاصاً من حق المشاركة السياسية، باعتباره أحد أهم الحقوق السياسية المنصوص عليها في الدساتير والنظم الأساسية لهذه الدول.

7. نصت كل الدساتير أو النظم الأساسية الخليجية على المساواة بين جميع المواطنين بشأن الحقوق والواجبات؛ ففي دولة قطر تؤكد المادتان (34) و(35) من الباب الثالث من الدستور على أن «الناس متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين»، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة تقضي المادة (35) من الدستور بأن «باب الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين على أساس المساواة بينهم في الظروف ووفقاً لأحكام القانون».

وفي سلطنة عُمان ينص النظام الأساسي في المادة (17) على أن «المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة»، أما في دولة الكويت فتنص المادة (29) من الباب الثالث من الدستور على أن «الناس سواسية في

الكرامة الإنسانية ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين». وينص الدستور البحريني صراحة على المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، فوفقاً للمادة (18) «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة، أو الدين أو العقيدة». وفي المملكة العربية السعودية تنص المادة (26) من الباب الخامس الخاص بالحقوق والواجبات من النظام الأساسي على أنْ «تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية».

غير أن مواقف دساتير ونظم الحكم الأساسية في دول مجلس التعاون تفاوتت حول تحديد مفهوم المواطنة، حيث تم دمجها تارة مع مفهوم الناس عامة (كما في دساتير الكويت، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية)، في حين قصرت دساتير كل من سلطنة عمان وقطر مفهوم المواطنة على المواطنين ممن لهم الحق في ممارسة تلك الحقوق وفق الضوابط التي تحددها التشريعات الوطنية. كما تتسم النصوص ذات العلاقة بمفهوم المواطنة في الدساتير الخليجية بصياغة عامة أو مبهمة أو مقيدة للحقوق والحريات العامة، عند تحديدها للحقوق والحريات العامة المعترف بها دولياً كأساس لتحديد مفهوم المواطنة.

وفي مجال الحقوق والحريات، تتضمن دساتير دول المجلس العديد من المواد المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها المواطن والأجنبي باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان. ومن هذه الحقوق، على سبيل المثال، الحق في المساواة أمام القانون، والحق في عدم تعريض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة التي تحط من الكرامة، وحرية الاعتقاد والعقيدة، وحرية الرأي والبحث العلمي، وحرية الصحافة والكتابة والنشر، وحرمة المساكن، وحرية المراسلة وسريتها، وحرية تكوين الجمعيات والنقابات، على أن تمارس هذه الحقوق والحريات في إطار القيود الدستورية والقانونية، ومع مراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة.

وباستقراء دساتير ونظم الحكم الأساسية لدول مجلس التعاون، يلاحظ أنها تضمنت العديد من الضوابط والقيود الدستورية؛ ومن أهمها أنها جعلت ممارسة الحقوق والحريات العامة وفقاً لأحكام القانون، أو في حدود القانون، أو ضمن الحالات التي ينص عليها القانون، أو الأحوال المنصوص عليها في القانون، أو أمر ينظمه القانون، أو النظام العام والآداب العامة. وقد ساهمت هذه القيود الدستورية في تهميش حقوق المواطنة؛ ما جعل ممارسة الحقوق والحريات العامة مجرد رخص قانونية، وليست حقوقاً أساسية للمواطن، كما هو الحال في المجتمعات الديمقراطية.

وبالإضافة إلى القيود السابقة للحقوق والحريات الأساسية، أجازت النصوص الدستورية في دول مجلس التعاون تقييد الحقوق والحريات العامة للمواطن استناداً إلى المبررات التالية:[10]

أ. الحفاظ على أمن الدولة.

ب. من أجل الخير العام أو المصلحة العامة.

جـ. حماية مصالح الدولة العليا.

د. مراعاة العادات المرعية في البلد.

هـ. مراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة.

ومن شأن الاعتبارات والمبررات السابقة إعطاء الصلاحيات الواسعة للجهات المختصة في تقييد الحقوق مادام ذلك يتفق ومصالحها السياسية، ولا يمكن الاعتراض عليها لأنها تصدر في إطار التشريعات الوطنية والقرارات الإدارية العليا، التي أحال إليها المشرِّع الدستوري عند تنظيم هذه الحقوق والحريات العامة، مما يؤدي في الغالب إلى تقييد ممارسة هذه الحقوق، حيث لا تعد حقوقاً مكتسبة أو من الحقوق اللصيقة بالإنسان، كما أكدتها الدساتير الوطنية والاتفاقات الدولية المتعلقة

بحقوق الإنسان التي صدقت عليها جميع دول الخليج، بل غدت مجرد حقوق نظرية لا يمكن التمتع بها من الناحية الفعلية، بسبب القيود والضوابط الدستورية والقانونية التي ترد عليها، وتجعلها تحت رحمة السلطة السياسية وتقديرها للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة.

8. معظم الحقوق الخاصة بالمرأة في دول الخليج مقيدة بالمحظورات القانونية السابقة، إضافة إلى سيطرة الأعراف والتقاليد الاجتماعية المتخلفة والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة؛ فغالبية قوانين الجنسية في هذه الدول تنتهج سياسة تمييزية تحد من ممارسة المرأة حقاً من حقوق المواطنة، من خلال حرمانها من إضفاء جنسيتها على أبنائها المولودين لأب أجنبي، أو إذا كان الأب عديم الجنسية أو مجهول الجنسية.

فبموجب المادة (2) من قانون الجنسية الكويتي، حرمت المرأة الكويتية من إضفاء جنسيتها على أبنائها، حتى المولودين منهم على الأراضي الكويتية. وتبين المادة الأولى من المرسوم السلطاني رقم (3/ 83) المعدل عام 1986 بقانون تنظيم الجنسية العُمانية، اكتساب أبناء المرأة العمانية بحكم القانون الجنسية العمانية في حالات معينة. فبموجب المادة السابقة، يكون عُمانياً «من ولد في عُمان أو خارجها من أم عمانية وكان مجهول الأب إذا لم تثبت بنوته لأب شرعاً أو كان أبوه عمانياً وأصبح فاقد الجنسية».

وتماثل المادة (2/ ج، د) من قانون الجنسية الإماراتي، والمادتان (7، 8) من نظام الجنسية في المملكة العربية السعودية، المادة الأولى المشار إليها أعلاه من قانون تنظيم الجنسية العمانية، في تحديد الحالات التي يتم بموجبها اكتساب أبناء المرأة المواطنة الجنسية.

ويشير الاتجاه المعمول به في قوانين الجنسية في دول مجلس التعاون، بالنسبة إلى اكتساب الأبناء جنسية الأم، إلى أن تبني هذا التوجه يتم إما استناداً إلى مبررات إنسانية، أو لتفادي مشكلات اجتماعية، وليس عن اقتناع بمبدأ المساواة في حقوق المواطنة بين المرأة والرجل، كما تنص عليها دساتيرها، أو تطبيقاً لأحكام المواثيق الدولية المتعلقة بالمساواة في الحقوق والواجبات، والمصدق عليها من هذه الدول.

ولم تتمكن المرأة البحرينية بالرغم من الإنجازات التي حققتها في مختلف الميادين من إلغاء القيود التشريعية في العديد من التشريعات الوطنية ذات العلاقة بحقوق المرأة؛ ومن بينها قانون العمل، وقانون الجزاء، وقانون الأسرة الذي يخضع للآراء المتباينة للفقهاء من المذهبين السني والشيعي، وقانون الجنسية الذي يضع العراقيل أمام تمكين المرأة من التمتع بحقوق المواطنة كاملة؛ فمايزال قانون الجنسية البحريني يحرم المرأة البحرينية من إضفاء جنسيتها على أبنائها. وبالرغم من التعديلات التي أجريت في عامي 1981 و1989، على قانون الجنسية الصادر عام 1963، فإن التمييز مايزال قائماً ضد حق أبناء المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي في اكتساب الجنسية.

وتكمن إشكالية حرمان المرأة في دول مجلس التعاون من هذا الحق في بعدين أساسيين: أولهما قانوني؛ فالمرأة لها من الحقوق ما يوازي الرجل في النصوص القانونية والدستورية، وبالتالي فإن حرمانها من ذلك الحق يتعارض مع مفاهيم العدالة والمساواة التي نصت عليها دساتير هذه الدول في ديباجتها وموادها، كما أنها تتعارض مع المواثيق الدولية والتوجهات الإنسانية.

والبعد الثاني أسري إنساني، فتجريد الزوج والأبناء من جنسية المرأة يرتب أضراراً أسرية واجتماعية تهدد استقرار المجتمع ووحدته؛ حيث يحرم الأبناء من حقوق أساسية كالتعليم والصحة والملكية والعمل، مما يعرض المرأة لآثار نفسية محبطة تفضي إلى التفكك الأسري.

وقد نص كثير من المعاهدات والمواثيق على ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والاهتمام بالأطفال، ومنها «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة»، المعروفة اختصاراً بسيداو (CEDAW)، لعام 1979، التي تقوم على إقرار مبدأ المساواة بين الجنسين في كل المجالات.

والجدير بالذكر أن جميع دول مجلس التعاون الأطراف في الاتفاقية تحفظت على الفقرة (2) من المادة التاسعة، التي تنص على حق المرأة في إضفاء جنسيتها على أولادها،[11]

وبموجب هذا التحفظ تتخلى هذه الدول عن التزامها الدولي بالعمل على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في هذا الصدد.

وتجدر الإشارة إلى أن تحفظات دول مجلس التعاون على أحكام اتفاقية السيداو،[12] من شأنه الانتقاص من حقوق مواطنة المرأة، لأن هذه التحفظات تؤدي إلى حرمان المرأة من التمتع بالحقوق المتحفظ عليها في الميادين الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والأسرية، والقانونية، والتي كفلتها الاتفاقية والمدونة في المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتؤكد عدم التزام هذه الدول باتخاذ التدابير المناسبة لإلغاء جميع مظاهر التمييز التي من شأنها حرمان المرأة من التمتع بحقوق المواطنة الواردة في المادة الثانية من الاتفاقية على قدم المساواة مع الرجل.[13]

وتؤكد التجربة الكويتية أن إقرار حق المرأة في المساواة في الحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور، وإن كان يشكل ضمانة قانونية لحقوق المواطنة، لكنه لا يحول دون تقييدها أو إلغائها كلية لأسباب سياسية، أو أمنية، أو بسبب سيطرة التيارات المتشددة على المؤسسة التشريعية، مادام الدستور يخول القانون الوطني الحق في تنظيم كيفية استعمال هذه الحقوق الأساسية للمواطن، مما يفتح الباب واسعاً أمام السلطة التشريعية لتقييد هذه الحقوق أو إلغائها، كما كان الوضع بالنسبة للمادة الأولى من قانون الانتخاب الكويتي التي حرمت المرأة الكويتية من ممارسة حق من حقوق المواطنة في الانتخاب والترشيح لأكثر من أربعين عاماً.

وتمثل المرأة السعودية حالة فارقة بين دول مجلس التعاون بالنسبة للتمييز والانتقاص من حرياتها الاجتماعية وحقوقها في المواطنة الكاملة من جوانب عديدة أبرزها:[14]

أ. عدم تمكين المرأة الراشدة من التصرف في بعض الحالات إلا عن طريق ولي الأمر أو الوكيل، مما يضر بها في كثير من الأحيان، ويعمق النظرة الدونية لأهليتها الشرعية والنظامية، حتى لو أرادت رفع دعوى أمام القضاء.

ب. الاشتراط على المرأة، أياً كان سنها ومؤهلها العلمي، موافقة ولي أمرها على حصولها على بطاقة الأحوال الشخصية أو جواز السفر. وعلى الرغم من التسهيلات والتوجيهات الصادرة من الجهات المختصة في هذا الشأن، فإن حضور ولي الأمر مايزال ضرورياً، فإن لم يكن للموافقة على إصدار الوثيقة الرسمية لها، فمن أجل التعريف بشخصيتها أمام الموظف المختص أو حتى القاضي.

جـ. تعاني المرأة السعودية من ضيق في مجال التعليم؛ بسبب محدودية مجالات التخصص في المعاهد والكليات والجامعات ومراكز التأهيل الفني والمهني؛ إذ تقتصر التخصصات على مجالات محدودة في الآداب والطب والتمريض والخدمة الاجتماعية، وأضيف حديثاً تخصص القانون في بعض الجامعات.

9. لاتزال مشكلة عديمي الجنسية أو من يسمون بـ «البدون» ظاهرة فاقعة الدلالة على وجود إشكالية فيما يتعلق بالمواطنة في دول مجلس التعاون. وهي فئة لا تمتلك وثائق تثبت جنسيتها، ما جعلها تعيش على هامش الحياة محرومة من الخدمات الاجتماعية والإنسانية كافة؛ فهم محرومون من: الحصول على الهوية المدنية، وحق التنقل والسفر، وحق العمل، وحق التعليم، وحق الملكية (ملكية السيارة، والهاتف، والمنزل)، وحق العلاج، والحصول على رخصة قيادة سيارة، ولا تصدر لهم عقود زواج إلا بشروط. والمفارقة أن هؤلاء ليسوا بالوافدين الجدد، بل عاشوا في دول المجلس وتوالدوا لأجيال، ولم يعد لهم بلد يعودون إليه، ومع ذلك ترفض دول المجلس الاعتراف بهم ومنحهم هوياتها، وهي لا تحاول تصحيح أوضاعهم بشكل جدي رغم أنهم مواطنون تقريباً بما تعنيه الكلمة من حضور ومعايشة والتزام بالقوانين والواجبات. وبحكم الواقع الذي يعيشونه، فهم مواطنون بلا اعتراف رسمي.

وتعد قضية البدون في الكويت أوضح مثال على معاناة هذه الفئة؛[15] فعلى الرغم من وضع الحكومة الكويتية خطة لتجنيس من يستحق منهم، فإن بطء الخطوات في هذا

الشأن قد جعلهم بنداً ثابتاً في تقارير المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال ورد في التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول **أوضاع حقوق الإنسان في العالم لعام 2007** عن هذه القضية ما يأتي «ماتزال هناك مشاكل جدية في سجل الكويت [بخصوص حقوق الإنسان] من بينها الوضع القانوني المعلق للبدون، حيث إنه منذ منتصف الثمانينيات تمارس الحكومة الكويتية التمييز ضد البدون في مجالات التعليم والتوظيف والرعاية الصحية وحرية التحرك».[16]

ومن جهتها، سعت دولة الإمارات العربية المتحدة لتسوية أوضاع "البدون" فيها، فأعلنت في تشرين الأول/ أكتوبر 2007 رسمياً تجنيس 1294 فرداً ينتمون إلى 296 أسرة. وفي كانون الأول/ سبتمبر 2008 أصدر وزير الداخلية الإماراتي قراراً بتشكيل لجنة عليا مشتركة لمعالجة مشكلة من لا يحملون أوراقاً ثبوتية، واعتبر القرار أن هذه اللجنة ستعالج القضية بشكل جذري ونهائي.[17]

10. مايزال التمييز المذهبي والمناطقي يقف عائقاً أمام تعميق مفهوم المواطنة بين أبناء الوطن الواحد في بعض دول مجلس التعاون.

فعلى الرغم من أن المشروع الإصلاحي الذي تسير فيه البحرين منذ أن تولى الملك حمد بن عيسى مقاليد السلطة قد عزز من أجواء التعايش والسلم الأهلي في البلاد، فإن بعض الترسبات الطائفية ماتزال كامنة. ويشير تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول **أوضاع الحرية الدينية في العالم لعام 2008**، إلى أن الشيعة في البحرين مازالوا يعانون التمييز الحكومي ضدهم في مجالات معينة؛ فالأفضلية في المناصب الحكومية الحساسة تعطى للسُّنة، كما أن الوظائف العليا في بعض المواقع حكر على السُّنة؛ مثل وزارتي الداخلية والدفاع. كما يشعر الشيعة أنهم مهمشون من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وأن مناطقهم وتجمعاتهم يغلب عليها الفقر وسوء الخدمات.

ويجمع المراقبون على أن قضية "التجنيس" في البحرين تعد من أكثر القضايا التي تثير توتراً بين الشيعة والسلطة؛ فالشيعة يرون أن سياسة التجنيس العشوائي المخالفة

للوائح والمراسيم الملكية التي تتبعها الحكومة، إنما هي محاولة لتغيير التركيبة الديمغرافية لمصلحة السُّنة؛ فقد تم تجنيس 40 ألف شخص بالجنسية البحرينية من رعايا 45 دولة استقروا في المملكة، بينهم 7300 شخص خلال عامي 2003 و2004؛ في حين أن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، ترفع رقم المجنسين إلى ما بين 50 ألفاً و60 ألف شخص.[18]

أما الشيعة في المملكة العربية السعودية فيشتكون من معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية، ويشيرون إلى التمييز الطائفي والمذهبي الذي يمارس ضدهم، وعدم مساواتهم ببقية المواطنين الآخرين، وعدم تمثيلهم في المناصب العليا للبلاد، فضلاً عن العسف الذي يلاقونه على يد الأجهزة الأمنية.

كما يدعي الشيعة أيضاً أنهم يعانون من جراء الشحن المذهبي الذي يمارس ضدهم من المؤسسات الدينية الرسمية؛ كالمحاكم الشرعية، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومراكز الدعوة والإرشاد، وفتاوى التكفير الصادرة عن الزعامات الدينية الرسمية وغير الرسمية، والكتب التي تطبع وتوزع داخل البلاد، والتي تعتبرهم كفاراً، بالإضافة إلى مناهج التعليم الديني في المدارس والجامعات التي يتكرر فيها وصفهم بالكفر والابتداع، إلى جانب الضغوط والمضايقات في أداء شعائرهم الدينية، حيث يمنع عليهم بناء المساجد والحسينيات إلا بصعوبة بالغة.[19]

وقد صاغ أكثر من 450 مثقفاً شيعياً في نيسان/ إبريل 2003 عريضة تطالب بالسماح لهم بممارسة شعائرهم دون قيود، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في الوظائف الإدارية والسياسية العليا. كما دعت العريضة إلى ضرورة تحقيق المواطنة الكاملة، والاعتراف بحقوق الشيعة على قدم المساواة مع أبناء الوطن الواحد، وإنهاء كل أشكال الكراهية والبغضاء والتحريض المذهبي الذي يمارس ضدهم.[20]

خاتمة

إن الوصول إلى مبدأ المواطنة وتجسيد مقتضياتها ومتطلباتها في الحياة الاجتماعية والسياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتطلب، على المستوى العملي، الكثير من العمل للانعتاق من كل العوائق والممارسات التي تحول دون الوصول إلى هذا المبدأ الجامع الذي يؤكد على الحرية والمساواة، بصرف النظر عن المنابت والأصول.

وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد على أن المواطنة لا تتحقق إلا في ظل نظام سياسي ديمقراطي تعددي يحترم حقوق الإنسان ويصون كرامته ويوفر له ضرورات العيش الكريم. وعليه، فإن تحقق الاستقرار السياسي والمجتمعي في دول مجلس التعاون يتطلب توافر العناصر التالية:

- المواطنة التي تمارس دورها في الشأن العام دون خوف أو تردد.
- مؤسسات المجتمع المدني التي تأخذ على عاتقها استيعاب طاقات المجتمع وتأطير كفاءاته وقدراته، وتساهم في معالجة المشكلات التي يمر بها المجتمع.
- الدولة المدنية التي تجسد إرادة المواطنين جميعاً، ولا تميز بين المواطنين بدعاوى ومبررات ليست قانونية وإنسانية، وهي التي تحتضن كل المواطنين، وتدافع عنهم وتعمل على توفير ضرورات معيشتهم وحياتهم.

إن اتخاذ خطوات جدية على طريق تكريس مبدأ المواطنة في دول مجلس التعاون يعتبر من المتطلبات الرئيسية لتعزيز عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي، وهذا يتطلب - إلى جانب عناصر أخرى - مواصلة جهود تحقيق المساواة بين أبناء الوطن الواحد بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية أو الطائفية أو الجغرافية، وتصفية مشكلة البدون الموجودة في بعض الدول، والتي تتزايد تعقيداً مع مرور الوقت، ومنح المرأة حقوقها السياسية في الدول التي لم تمنحها هذه الحقوق بعد، وتوسيع نطاق حرياتها الاجتماعية، إلى جانب تأكيد مبدأ سيادة القانون، بحيث يطبق على الجميع دون استثناء، والاهتمام بتحقيق التنمية المتوازنة في مختلف المناطق.

كل ذلك وغيره يتطلب تحديث وتطوير كثير من الأطر الدستورية والقانونية المعمول بها في دول المجلس، بما يجعل منها مرجعيات وضمانات لتكريس مبدأ المواطنة، أخذاً في الحسبان أن العبرة في التحليل الأخير ليس بإصدار دساتير وقوانين جيدة على الورق فحسب، ولكن أيضاً بتطبيقها والالتزام بها على النحو الذي يرسخ مبدأ سيادة القانون.

كما أن الانفتاح السياسي الحقيقي واتخاذ خطوات جادة على طريق بناء دولة المؤسسات والقانون، وتطبيق سياسات مدروسة للإصلاح الاقتصادي، وإصلاح الإدارة العامة، ومحاربة الفساد، إنما يعتبر من المتطلبات الأساسية لتعزيز الشرعية السياسية، وتحقيق الاستقرار، ومحاصرة المصادر المحتملة والكامنة للتطرف والعنف في هذه المنطقة. فغياب قنوات التعبير السياسي والفكري، وكذلك غياب الأطر والمنظمات الأهلية التي يمكن أن تستوعب بعض الطاقات وترشدها، يؤدي إلى الاحتقان، فالانفجار غير المسؤول. وإذا اتسعت الهوة بين الذهنيتين الحكومية والشعبية، فإن لغة التخاطب والتواصل تكون ضعيفة، وأدوات الضبط الأمني ستكون غير قادرة على التنبؤ بانفجارات المستقبل. ومن هنا، فإن توسيع قنوات التعبير الثقافي والإعلامي أضحى ضرورة أمنية في المقام الأول.

ولحل الأزمة الداخلية التي تكمن في العلاقة بين الدولة والمجتمع، فإن المخرج هو الإصلاح الذي يتطلب التفهم وإمعان النظر فيه من قبل المعنيين ببقاء الدولة والمجتمع على حد سواء. ونظراً إلى أن الإصلاح يتطلب إصلاح بنية الدولة وإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس تكيف قدرات النظام في كل من المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فإن الأمر يحتاج إلى تحديد الخطوط العامة للإصلاحات المطلوبة في تلك المجالات.

ففي المجال السياسي، يجب الانطلاق من فكرة جوهرية هي إشراك المواطن في الحكم بمعنى إدخال المواطن إلى دائرة الحكم وصناعة القرار بدلاً من أن يكون خارجها، الأمر

الذي يقتضي معالجة مسألة المشاركة السياسية، وهذا يتطلب إيجاد صياغة حقيقية لفصل السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) منطلقة من قيام نظام دولة ملكية دستورية.

وفي المجال الاقتصادي، ينبغي التأكيد على مسألة التعامل مع قضية التنمية الاقتصادية وأبعادها كافة، بما يحقق العدالة الاجتماعية والرفاهية والتقدم والكرامة للجميع، أفراداً وجماعات ومناطق، وهذا يتطلب أن تعاد صياغة أولويات التنمية والخدمات المتصلة بها (تعليمياً، واجتماعياً، وصحياً،...إلخ)؛ بحيث يكون هناك توزيع عادل ومتوازن للموارد، وأن تتاح الفرصة الكاملة والمتساوية للأفراد للحصول على تلك الخدمات والحاجات.

وفي المجال الاجتماعي، هناك حاجة ماسة لتطوير قوى ومكونات المجتمع الأهلي في الفضاءات الاجتماعية، وألا تربط بتشكيلات رسمية أو قيود، وبما يضمن إنهاء الوصاية الفوقية على تلك التكوينات (الجمعيات) الاجتماعية، بحيث يمكنها القيام بمهام وأدوار أصبحت الحاجة إليها في هذا العصر ضرورة من ضرورات الحياة والعيش المشترك، ولاسيما مع تراجع قدرات الدولة في تقديم تلك الخدمات، ومع تزايد الأدوار والمهام للقطاعات الخاصة الأهلية في الدول كافة.

وفي الختام ينبغي التأكيد على أن تطور حس المواطنة وتبلور قيم الانتماء الوطني غير ممكن في ظل غياب الديمقراطية والمشاركة العامة والعدالة المجتمعية. وبناء عليه، فإن التمييز والقمع والاستبداد وتكميم الأفواه وانعدام الحريات العامة كلها عوامل مناقضة ومنافية لمبدأ المواطنة، كما أن غياب العدالة وتكافؤ الفرص بين أبناء المجتمع في مجالات الحياة المختلفة يهدم مستلزمات الوحدة الوطنية ويدق إسفيناً في مشروع العيش المشترك والوفاق الوطني. فالحقوق والواجبات لا تكون وفق معايير الولاء والمحسوبية وإنما على أساس المواطنة، فهي المعيار الوحيد لترتيب نظام الحقوق والواجبات. والاختلافات السياسية والمذهبية في المجتمع الواحد والوطن الواحد ينبغي ألا تشرع لحالة العداء

والافتراق والانكفاء، بل يجب أن تـدفع إلى التجـاور والتعـاون والتبـادل المعـرفي وإثـراء الثقافة الوطنية بالمضامين الحية القادرة على توفير تعايش حيوي وفعال بين مجموع مكونات الحالة الوطنية. فالوحدة الوطنية تقوم على أساس احترام حقوق الإنـسان وخـصوصيات التنوع الموجودة في المجتمـع، وذلـك لأن البنـاء الـسليم هـو الوحيـد القـادر عـلى مجابهـة التحديات والاستجابة الفعالة لمقتضيات العصر.

لذا، فإن الخطوة الأولى في مشروع الحل والإصلاح هي تأسيس العلاقة بين مكونات المجتمع والدولة على أسس وطنية تتجاوز كل الأطـر والعنـاوين الـضيقة، بحيـث يكـون الجامع العام لكل المكونات والتعبيرات والأطياف هو المواطنة، التـي لا تعنـي فقـط جملـة الحقوق والمكاسب الوطنية المتوخاة، وإنما تعني أيضاً جملة الواجبات والمسؤوليات العامـة الملقاة على عاتق كل مواطن.

القسم الثاني

التغير في الإقليم: إيران والعراق

الفصل الرابع

حدود السياسة الفئوية ومغزاها في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

د. منصور فرهانج

عندما فر الشاه محمد رضا بهلوي من إيران في 16 كانون الثاني/ يناير 1979، لم يكن وارداً على الذهن أن تحل دولة دينية (ثيوقراطية) محل النظام الملكي لعائلة بهلوي. ويبرهن هذا الأمر، مرة أخرى، على أن الثورات تأتي، في أحيان كثيرة، بصورة مفاجئة؛ وأن مسار تطورها أمر غير قابل للتنبؤ به. ففي أوائل عام 1978 بدأت المظاهرات المنادية بالثورة في أعقاب الائتلاف الذي تشكل بصورة تلقائية بين صفوف المعارضة المؤلَّفة من مجموعات وشخصيات من انتماءات متنوعة، بحيث كان القاسم المشترك الوحيد بينها هو معارضتها للشاه. وكان لدى كل واحدة من المجموعات والشخصيات المختلفة، والتي كانت تمثل التوجهات الإسلامية والليبرالية واليسارية، بديل نظري للوضع القائم؛ لكنها لم تكن تميل إلى التوافق أو إلى تشكيل ائتلاف فيما بينها، كما أن قواعدها الاجتماعية كانت تنحصر في قطاعات معينة من الشعب.

وكان ظهور آية الله روح الله الخميني، في صيف عام 1978، بوصفه الزعيم الأقوى المرشح لقيادة المظاهرات المناهضة للشاه، كافياً لافتتان عقول الفقراء والمواطنين الذين يقبعون في أدنى الطبقة الوسطى، من سكان المدن، كي ينطلقوا إلى الشوارع؛ بما مكن الإسلاميين من فرض سيطرتهم على الثورة. وقد كانت الشعبية الجارفة التي كان الخميني يتمتع بها نابعة أساساً من أن معظم الإيرانيين كانوا يرون فيه رجلاً غير شغوف بالسلطة السياسية الرسمية؛ ومنبعاً صادقاً للتوجيه الأخلاقي والروحي بالبلاد. لكن على عكس

تلك التوقعات، أصبح آية الله الخميني هو الحاكم المطلق للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ونجح - بعد مرور عامين - في تحييد منافسه العلماني. وبذلك، تمكن الخميني والإسلاميون من إحكام سيطرتهم الشاملة على الجمهورية.

وخلال الفترة التي أعقبت الثورة مباشرة أسس عدد من رجال الدين البارزين وأنصارهم الحزب الجمهوري الإسلامي؛ وذلك من أجل توحيد الفئات والفصائل الإسلامية المختلفة، وليصبح بذلك الحزب المهيمن في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وقد كان كبير مهندسي هذه المبادرة محمد بهشتي، الذي يُعد من أبرع خبراء الاستراتيجية السياسية من بين مساعدي الخميني من رجال الدين الموثوقين. فقد كان بهشتي تلميذاً للخميني في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، وسافر إلى ألمانيا الغربية في سبعينيات القرن نفسه، حيث عمل مديراً للمركز الإسلامي في هامبورج لمدة خمس سنوات. ثم عاد إلى إيران في عام 1978، لينتخب في عام 1979 لعضوية مجلس الخبراء الذي أدى فيه دوراً بارزاً تمثل في المشاركة في كتابة دستور الجمهورية الإسلامية. وقام بهشتي بدراسة دساتير عدد من الدول ذات الأنظمة الاستبدادية؛ مثل كوبا والعراق والاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية وكوريا الشمالية؛ من أجل تعلم آلية السيطرة في الدول ذات الحزب الواحد. ولم يكن يشعر بتعاطف مع المحتوى الأيديولوجي لتلك الدساتير؛ وإنما أراد فقط التعرف على الكيفية التي يمكن بها استخدام الترتيبات الهرمية الموجودة في تلك الدساتير لترسيخ «ولاية الفقيه» التي يتمتع من خلالها الولي الفقيه (المرشد أو القائد الأعلى) بالسلطة المطلقة، والتي يحظى بمقتضاها حزب واحد، هو الحزب الجمهوري الإسلامي، بالسيطرة الكاملة على الدولة.

وقد لقي آية الله بهشتي مصرعه في حادث التفجير الذي تعرض له مقر حزبه في عام 1981، وتم حل الحزب في عام 1987 بعد إخفاقه المتكرر في توحيد صفوف عناصره المتصارعة. ومع ذلك، فقد نجح بهشتي نجاحاً كبيراً في إرساء هيكل للسلطة ضمن الدستور، يتمتع من خلاله «الولي الفقيه» بسلطة مطلقة، ويتم بمقتضاه انتخاب ثلاثة

أجهزة، هي: مجلس الخبراء، ورئيس الجمهورية، ومجلس الشورى الإسلامي (البرلمان). ويحق لجميع الإيرانيين ممن تزيد أعمارهم على الستة عشر عاماً التصويت لانتخاب أعضاء تلك الأجهزة، لكن لابد من أن يجتاز المرشحون عملية التدقيق التي يجريها مجلس صيانة الدستور المكون من اثني عشر عضواً. ويحق للولي الفقيه بموجب الدستور تعيين ستة من أعضاء المجلس، على أن يتم اختيار الأعضاء الستة الآخرين من طرف رئيس السلطة القضائية الذي يتم تعيينه هو نفسه من قبل الولي الفقيه.

ومن خلال قراءة سريعة للدستور الإيراني، قد يتكون لدى المرء الانطباع بأن الجمهورية الإسلامية تشترك في بعض الخصائص مع النموذج الأوربي الغربي للدول الحديثة، لكن عند التمعن في الوثيقة، يتضح أن مبدأي تحقيق المساواة السياسية وحكم الأغلبية اللذين يدعي الدستور تحقيقهما مكبَّلان بالشروط إلى درجة تجعلهما مجرد واجهة خاوية من أي محتوى. وفي الواقع، فإن التوجه الجمهوري للجمهورية الإسلامية متأثر بدرجة أكبر بالنموذج اللينيني القائم على «المركزية الديمقراطية» أكثر من تأثره بفكرة سيادة الشعب أو الضوابط والتوازنات (أي الفصل بين السلطات والتوازن فيما بينها).

ومن الخصائص الفريدة للجمهورية الإسلامية التي تميزها عن الدول الاستبدادية المعاصرة، الممارسة المتمثلة بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية على نحو منتظم وفي مناخ يتسم بدرجة معقولة من التنافسية، حيث يتاح للمرشحين الدفاع عن السياسات المختلفة ضمن الموجهات العامة التي يضعها الدستور والمرشد الأعلى. وتثير فكرة الانتخابات التنافسية في دولة دينية استغراب المراقبين غير المطلعين؛ فكيف يمكن «لنواب الله على الأرض» طلب القبول من البشر العاديين؟ وتكمن الإجابة في الممارسة السابقة التي أقرها آية الله الخميني؛ فقد كان لدى إيران برلمان منذ السنوات الأولى للقرن العشرين، عندما وضعت الثورة الدستورية في الفترة 1906-1911 نهاية اسمية للملكية المطلقة. ومنذ ذلك التاريخ حتى عام 1979، شهدت البلاد أمثلة على الانتخابات الحرة، لكن القاعدة العامة كانت هي قيام الملك أو مساعديه المقربين باختيار النواب بحيث كانت عملية التصويت

عبارة عن إجراء شكلي فقط. وتلك كانت هي الحال بصورة خاصة عقب انقلاب عام 1953 الذي أطاح رئيس الوزراء الذي كان يحظى بشعبية واسعة، محمد مصدق.[1]

وبعد تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية تمكن آية الله الخميني من مواصلة الممارسة السابقة والتعيين الفعلي لنواب البرلمان. وقد كان الخميني يتمتع بشعبية هائلة، وكانت سيطرته على الأجهزة الأمنية للدولة شاملة إلى درجة أن أحداً لم يكن يجرؤ على تحديه. وهو لم يختر هذه الممارسة، وكان يرى فيها حطاً من شأنه. فقد كان يتمتع بدرجة من الاعتزاز والثقة بالنفس بحيث يستنكف عن تقليد الملوك الذين سبقوه. لكن ما من شك في أن الخميني كان حريصاً على أن يكون البرلمان مكبوتاً بالدرجة نفسها التي كان الشاهات من عائلة بهلوي يحرصون بها على ذلك. وهو لم يتردد قط في إسكات معارضيه، لكنه كان يفضل البقاء فوق المنافسات المحلية على السلطة، وكان يسمح للموالين له بالحصول على الموافقة المباشرة من الناخبين. فعلى سبيل المثال، في عام 1986، وبعد انقضاء فترة وجيزة على الكشف عن صفقة الأسلحة السرية التي أبرمتها إدارة ريجان مع إيران، قام ثمانية نواب بإرسال رسالة إلى وزير الخارجية يطلبون فيها المثول أمام مجلس الشورى للرد على الأسئلة التي ستُطرح عليه. وكان رد فعل الخميني أن هاجمهم بسبب هذه المبادرة، ومنع أي انتقادات لتورط إيران في هذه الفضيحة. وعلى الفور، قام النواب المهانون بسحب طلبهم.[2]

ومن ناحية أخرى، كان الخميني يدعم فكرة أن بإمكان جميع المواطنين المخلصين للنظام الديني الترشح للمناصب الانتخابية، وترك مهمة التدقيق في أهلية المرشحين إلى مجلس صيانة الدستور. وقد أسفر هذا النظام الانتخابي التنافسي، ولكن غير الديمقراطي، عن جهاز تشريعي يَعتبر أعضاؤه أنفسهم الممثلين الشرعيين لدوائرهم. وفي أول انتخابات رئاسية للجمهورية الإسلامية، والتي أجريت في عام 1980، فاز أبوالحسن بني صدر، وهو مرشح متدين ذو نظرة سياسية علمانية. وفي الانتخابات البرلمانية التي أجريت في العام نفسه، وصل اثنا عشر من الليبراليين المتدينين إلى المجلس. واستمر بني صدر في

منصبه الرئاسي لمدة عام ونصف العام تقريباً، لكنه كان في الواقع يمثل صوتاً معارضاً للنظام الديني الصاعد. وقد خُلع من منصبه، وفر من البلاد في حزيران/ يونيو 1981. وعقب سقوط بني صدر بفترة وجيزة، تم القبض على المتدينين الليبراليين في المجلس أو إسكاتهم طوال المدة المتبقية لولايتهم. ومنذ ذلك الحين مُنع الأفراد ذوو الرؤية العلمانية من الترشح للمناصب العامة، وهو وضع تدعمه عملية التدقيق التي يمارسها مجلس صيانة الدستور.

ومن أجل فهم طبيعة نسخة إيران الشيعية من فكرة لينين القائمة على «المركزية الديمقراطية»، من المفيد ملاحظة أنه بينما تعد الانتخابات التنافسية حقيقية، وبينما يناقش المرشحون المعتمدون القضايا المختلفة ضمن الموجهات المسموح بها، فإن المنتخبين لمجلس الشورى لا يتمتعون بالصلاحيات التشريعية الاعتيادية؛ إذ يقضي الدستور بأن يتم اعتماد جميع القوانين من طرف مجلس صيانة الدستور قبل أن توضع موضع التنفيذ.

الصراع بين فئات النظام

بمجرد «تنقية» النظام السياسي الثوري، أصبحت المنافسات الفئوية، المدفوعة بالطموح الفردي والصراعات الأيديولوجية والمؤسسية، السمة التي اتسم بها النظام الإسلامي في إيران. وطوال الفترة التي استمر فيها آية الله الخميني على رأس النظام، كان من النادر أن تطفو الخلافات بين أتباعه على السطح. وحرص المسؤولون الحكوميون ورجال الدين ذوو النفوذ والشخصيات البارزة المتدينة من غير رجال الدين حرصاً كبيراً في كل مناسبة على كيل المديح للخميني بوصفه القائد الأعلى المعصوم، والتأكيد على أنهم خدمته المخلصون. وكان الخميني يدرك تمام الإدراك المنافسات القائمة بينهم، وعرف كيف يحافظ على ميزان القوى والنفوذ فيما بينهم. ووفقاً لأحد أعضاء مجلس الشورى في ذلك الحين، فقد:

> سعى الإمام [الخميني] في جميع المراحل وبشتى الوسائل إلى الحفاظ على التوازن ما بين الأجنحة [الفصائل]، وإلى استخدام السلطة التنفيذية والأيديولوجية والشعبوية

> والسياسية لكل جناح وما يتمتع به من قدرة وفاعلية لمصلحة الدولة. وحاول المحافظة على ذلك التوازن من أجل ألا يتمتع أحد الأجنحة بقوة مفرطة، وفي كل مرة كان يشعر فيها بأن أحد الأجنحة يرمي إلى احتكار السلطة، كان يلقي بثقله في كفة الأجنحة الأخرى للمحافظة على توازن القوى.[3]

ويرتبط أحد المجالات التي انقسم حولها الإسلاميون في الفترة التي أعقبت قيام الثورة مباشرة (والتي يستمر الخلاف حولها إلى اليوم)، بطبيعة النظام الاقتصادي في الجمهورية الإسلامية. فقد أغفل الخميني، لأغراض عملية كثيرة، المشكلات الاقتصادية التي كان المجتمع الإيراني يعانيها، ولم يلتفت إليها إلا نادراً؛ فقد كان مشغولاً بكل من أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية، والحرب ضد العراق، والحجاب الإلزامي، وتطهير المدارس والجامعات من التأثيرات العلمانية، وإصدار التحذيرات ضد التهديدات الحقيقية أو المتصورة للنظام. وعندما طُلب منه في إحدى المرات اعتماد سياسة مضادة للتضخم، ثار قائلاً «إننا لم نقم بالثورة لخفض أسعار البطيخ». وفي مناسبة أخرى، ورداً على استفسار حول آرائه بشأن القضايا الاقتصادية، قال «إن الاقتصاد شأن يخص الحمير».

ولم يحُل عدم اكتراث الخميني بالمسائل الاقتصادية دون أن تقوم شخصيات سياسية أخرى بتقديم وعود بالرفاهية المادية للإيرانيين كافة، وخصوصاً الفقراء في المدن الذين كان يُعتبر دعمهم للنظام الديني أمراً لا غنى عنه. وكان معاونو الخميني كافة طليقي اللسان بشأن رفض الرأسمالية والاشتراكية، والادعاء بأن الاقتصاد الإسلامي أفضل من كلتيهما، وإن لم يشرحوا قط أوجه الاختلاف بين هذا الاقتصاد وبين النظامين المذكورين أو الجوانب التي تجعل هذا الاقتصاد فريداً. وفي الواقع، كان بعض الإسلاميين يدافعون عن العمل باقتصاد تديره الدولة، فيما كان آخرون ينادون بتطبيق سياسات السوق الحرة. وقد كان ذلك صداماً بين السياسيين الشعبويين الساعين إلى نيل رضا الطبقات الوسطى الدنيا، وبين ممثلي مصالح أرباب التجارة. وكان كلا الطرفين يجد ما يدعم وجهة نظره، سواء في القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو الفقه الشيعي.

والحقيقة أن الصراع الفئوي بشأن طبيعة الاقتصاد كان – ومايزال – انعكاساً للانقسام الطبقي العميق في المجتمع الإيراني؛ أي الشعبوية الحضرية والريفية مقابل التحالف التقليدي بين الحوزة والسوق. ففي هذا الشأن، يتمثل التغير الوحيد منذ قيام الثورة في استخدام الألفاظ الدينية بدلاً من الألفاظ العلمانية. ومنذ بدء حكم الخميني، قدم القائمون على الإعلام الإسلامي الكثير من الوعود لتخفيف حدة الفقر، لكنهم لم يطبقوا أي برنامج من شأنه تغيير التوزيع غير المتكافئ للثروة والدخل الذي كان قائماً في فترة ما قبل الثورة. وحسبما ورد في تقرير صدر حديثاً، فقد «شهدت الإيجارات ارتفاعاً حاداً، وبلغ معدل التضخم نسبة 17 في المائة، فيما يعيش عشرة ملايين إيراني دون خط الفقر».[4]

لقد كان الخميني قائداً «ألْفياً» millenarian بامتياز، وكانت شرعيته المطلقة مستمدة مما يتمتع به من كاريزما شخصية، ومن مركزه بوصفه المصدر الأكثر احتراماً للتقليد (مرجع التقليد)، ومن الحقيقة التي مفادها أنه كان مؤسس الجمهورية الإسلامية، وأنه من دون قيادته، كانت فرص نجاح الثورة ستكون قليلة إن لم تكن معدومة. وبعد موت الخميني، ظل النظام الاستبدادي الإسلامي قائماً، لكن من دون شخصية مستبدة مطلقة. وبلغ الخميني تلك المكانة المقدسة ضمن النظام إلى درجة لم يكن من الممكن معها لأحد آخر أن يملأ الفراغ الذي تركه. وكان اختيار خلَفه آية الله علي خامنئي راجعاً أساساً لما يتمتع به من مهارات سياسية وصلات مع الأعضاء المهمين في مجلس الخبراء أكثر من مكانته الدينية أو شعبيته. فقد كان النظام الديني بحاجة إلى حَكَم أعلى في نزاعاته الفئوية والمؤسسية والشخصية، وكان خامنئي بمنزلة الحل الوسط لأداء هذا الدور. من هنا، فإن خامنئي هو الشخصية الأقوى ضمن النظام، لكن على عكس الخميني، فهو غير قادر على إغفال تفضيلات وتوقعات المجموعات المتنافسة والأفراد المتنافسين. لذلك، لم تشهد إيران منذ موت آية الله الخميني في حزيران/ يونيو 1989حكم قائد مطلق؛ وهو أمر غير مسبوق في تاريخ البلاد الحديث.

ومنذ وفاة الخميني، ظهرت ثلاث فئات (فصائل) سياسية تتنافس فيما بينها للسيطرة على الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكم، وهي: المحافظون، والإصلاحيون، والشعبويون. ولا تتسم الفصائل البرلمانية وحلفاؤها في الأجهزة الأخرى للدولة بكونها منظمات متماسكة وذات برامج محددة؛ فقد كانت غير موحدة، ولم تكن تتبع خطاً أيديولوجياً واحداً، وإنما كانت عبارة عن ائتلافات تمثل مصالح محلية وفئوية، وكانت – كما هي الحال بالنسبة إلى مؤيديها ضمن الدوائر الدينية شبه الرسمية – تشعر بالحرية في تغيير مواقفها بشأن القضايا المحلية تحقيقاً لمصالح مجموعات أو مناطق أو أجهزة حكومية معينة أو إرضاءً لتفضيلاتها القيمية. وحتى عندما تنجح تلك الائتلافات في انتخاب رئيس أو في كسب أغلبية المقاعد في مجلس الشورى، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أنها أصبحت قادرة على تنفيذ السياسات العامة. ففي الحالات التي يقضي مجلس صيانة الدستور فيها بأن القوانين التي تصدرها تلك الائتلافات غير دستورية أو مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، فإنه يندر أن تتخذ تلك الائتلافات موقفاً موحداً دفاعاً عن مركزها. كما أن تلك الائتلافات لا سلطة لها لا على المؤسسات الخيرية الإسلامية القوية، ولا على قوات الحرس الثوري، ولا على أجهزة الاستخبارات.

بروز خاتمي والإصلاحيين

لقد أسفرت الانتخابات الرئاسية لعام 1997 عن مفاجئة حقيقية في تطور الجمهورية الإسلامية. فعند نهاية الفترة الرئاسية لعلي أكبر هاشمي رفسنجاني، كانت إيران تعاني من مشكلات اجتماعية واقتصادية، ومن سخط متزايد بين النساء المتعلمات والشباب إزاء القيود التطهرية للنظام وتدخل «شرطة الأخلاق» في حياتهم الخاصة. وتلك كانت المرحلة التي ظهر فيها محمد خاتمي، وهو رجل دين من المستوى المتوسط وعضو موثوق به في النخبة الثيوقراطية، كمرشح إصلاحي للرئاسة. وقد كان خاتمي رجلاً متمرساً من داخل النظام، لكن لم يكن من المتوقع أن يمثل تحدياً حقيقياً أمام علي أكبر ناطق نوري، وهو مرشح المؤسسة المحافظة الذي عمل كرئيس لمجلس الشورى على مدى ثماني سنوات.

وقبل الانتخابات بأسبوعين، بدأ خاتمي في إطلاق تصريحات لم تُسمع من قبل من أي مرشح؛ فقد قال إن الإيرانيين بحاجة إلى المزيد من حرية الرأي والتجمع، وتكلم عن الحاجة إلى تعزيز المجتمع المدني، وتجرأ إلى حد التطرق بإيجابية إلى أفكار كانت محرمة مثل حقوق الإنسان والليبرالية والتعددية. وقد أصاب الرأي العام بدهشة حقيقية عندما انتقد تدخل الأجهزة الحكومية في شؤون الناس الخاصة. وقد كان لتلك الكلمات وقع الموسيقى في آذان الكثير من الإيرانيين، وخصوصاً الشباب. كان الإيرانيون العلمانيون متشككين بشأن رغبة خاتمي في الوفاء بوعوده أو قدرته على ذلك، لكنهم رأوا في مقولاته غير المتوقعة صوتاً يتحدى الطبيعة القمعية للجمهورية الإسلامية. وكان من الواضح أن خاتمي أصبح مقتنعاً بأن السبيل الوحيدة إلى تحريك السباق وحفز الناخبين هي الاستفادة من السخط العام تجاه الطغيان السائد الذي يجثم على حياتهم.

وقد شارك في تلك الانتخابات نحو 30 مليون إيراني، يمثلون نسبة 90 في المائة ممن يحق لهم التصويت، وحصل خاتمي على نسبة 70 في المائة من الأصوات؛ أما ناطق نوري، وهو المرشح المحافظ، فقد حصل على نسبة 20 في المائة. وهزت هذه النتيجة أركان هرم المؤسسة الدينية؛ فقد كانت تلك هي المرة الأولى منذ عام 1979 التي يشعر فيها الملالي الحاكمون في إيران بأنهم فقدوا السيطرة على مجريات الأحداث. وكان حتمياً أن يؤدي الحرج الذي تسبب لهم فيه أحد الأعضاء الموثوق بهم في ناديهم إلى أن يعيدوا النظر في حدود المنافسة الفئوية ضمن عملية الانتخابات.

ودخل خاتمي السباق على الرغم من أن الظروف كانت جميعها ضده؛ فقد كان واحداً من المرشحين الأربعة الذين تمت الموافقة عليهم من قبل مجلس صيانة الدستور، من أصل 232 مرشحاً. وقد جعلت المناصب التي شغلها في السابق، كوزير للثقافة والإرشاد الإسلامي ورئيس للمكتبة الوطنية، منه شخصية معروفة بين الكتاب والفنانين والمفكرين، لكنه لم يكن معروفاً على مستوى القُطر كله. وقد كانت الاستجابة لندائه بشأن الإصلاح من قبل الشعب الإيراني، وخصوصاً بين صفوف النساء والشبان، جارفة إلى

درجة أنه بحلول يوم الانتخابات كان قد أصبح الرمز الأشهر للسخط العام إزاء الوضع الراهن. وقد أدار حملته الانتخابية كسياسي متواضع، ودافع عن صعود مجتمع مدني وعن حرية التعبير والتسامح السياسي، لكنه حرص دائماً على إضافة أن مقترحاته الإصلاحية مستمدة من القيم الإسلامية التي لا يمكن تطبيقها إلا ضمن الإطار الدستوري. وكان أسلوبه الرقيق، وحضوره الهادئ، ولغته المهذبة، ووجهه المبتسم، وبُعده عن التاريخ العنيف للنظام بمنزلة نسمة من الهواء النقي في الحياة السياسية الإيرانية المشحونة بالغضب. وعشية الانتخابات، سأل أحد المراسلين امرأة في الشارع عن المرشح الرئاسي الذي ستختاره، وكان ردها أن خلعت غطاء رأسها، وقالت: «خاتمي».

وتم انتخاب خاتمي كمصلح يحمل وعداً ضمنياً بكونه مختلفاً عن سابقيه، لكن جميع أعضاء حكومته كانوا من الوجوه المألوفة ضمن الدوائر الحاكمة. وكانوا في معظمهم من التكنوقراط الذين لهم سجل مشهود له بالإذعان للسلطات الدينية فيما يتعلق بالسياسات العامة. و تولوا جميعاً مناصب حكومية رفيعة في الماضي، وشغل معظمهم مناصب وزارية في عهد الرئيس علي خامنئي (1981-1989) أو علي أكبر هاشمي رفسنجاني (1989-1997). وقد أصاب خاتمي العديد من مناصريه بخيبة الأمل عندما اختار موسوي خوئينيها مستشاراً للأمن القومي؛ على اعتبار أن خوئينيها كان مهندس عملية احتلال السفارة الأمريكية في طهران في عام 1979، وكان هو مرشد محتجزي الرهائن حتى اللحظة الأخيرة للأزمة. ومع ذلك، فقد بث انتصار خاتمي آمالاً كبيرة في جميع أنحاء إيران بشأن بزوغ فجر سياسي أكثر مراعاة للاعتبارات الإنسانية، وازداد التفاؤل في الغرب من تحسن العلاقات مع طهران. وشهد العامان التاليان تحسناً في حرية الصحافة بالنسبة إلى منتقدي النظام من ذوي الميول الدينية. كما اغتنم بعض الصحفيين العلمانيين الفرصة للكتابة – مع الكثير من الحذر والمواراة – لصالح الصحافة الإصلاحية، وإن تم إسكاتهم في وقت سَبق الإغلاق الجماعي للصحافة الإصلاحية في ربيع عام 2000.

وقد كان في النجاحات التي حققها الإصلاحيون في انتخابات مجلس الشورى لعام 2000، وفي إعادة انتخاب خاتمي في عام 2001، إشارة إلى أن معظم الإيرانيين كانوا لايزالون يحدوهم الأمل بأن خاتمي سيفي بوعوده بشأن جعل النظام الاجتماعي والسياسي أكثر انفتاحاً وعدالة. لكن مع مرور الزمن، أدرك كثيرون أن خاتمي كان يرنو فقط إلى إصلاح النظام من دون تغييره. وكما ذكر مراراً في أثناء فترة وجوده في الحكم - ومنذ ذلك الحين - أنه يؤمن بولاية الفقيه أو بالحق المقدس لرجال الدين في الحكم. كما دافع مرة تلو الأخرى عن الأحكام الدستورية التي تمنع حرية التعبير والتجمع بالنسبة إلى الإيرانيين العلمانيين.[5] وانحصر هدف البرنامج الإصلاحي لخاتمي في توسيع نطاق الحريات المدنية ضمن إطار الدستور وبما يتماشى مع القيم الإسلامية كما حددها القائد الأعلى أو مرجع التقليد ذو الصلاحيات السياسية الواسعة. لكن المؤسسة المحافظة قامت باعتراض المبادرة خوفاً من أن تعطي فرصة للمدافعين عن الديمقراطية لانتقاد النظام الثيوقراطي وتحديه. وعلى صعيد السياسة الخارجية، واصل خاتمي الاستراتيجية المتبعة في فترة ما بعد الخميني والقائمة على تطبيع علاقات إيران مع الدول الأوربية والعربية. وكانت الجهود التي بذلها خاتمي أكثر نجاحاً بكثير من تلك التي بذلها الرئيس رفسنجاني؛ لأنه كان أكثر صدقية في إقناع المجتمع الدولي بأن الجمهورية الإسلامية قررت أن تصبح أكثر براجماتية واعتدالاً في علاقاتها الخارجية. بل وكاد خاتمي يحقق نقطة تحول من خلال إنهاء القطيعة الأمريكية- الإيرانية.

ففي أيلول/ سبتمبر 1999، وعندما كان الرئيس خاتمي في نيويورك لحضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، حرص الرئيس بيل كلينتون على حضور الاجتماع في أثناء إلقاء خاتمي خطابه. وكانت تلك لفتة واضحة إلى أن الولايات المتحدة مهتمة بفتح حوار مع إيران. وبعد ذلك بأسبوعين، عززت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت تلك اللفتة عندما قدمت اعتذاراً عن الانقلاب الذي خططت له وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) في عام 1953 ضد رئيس الوزراء محمد مصدق. وقد كان واضحاً أن

خاتمي يريد تلقف مبادرة كلينتون؛ لكن الممسكين بزمام السلطة الحقيقية في طهران منعوه من ذلك. ومن ناحية أخرى، بينما كانت مبادرة كلينتون صادقة، فقد عُرضت أمام الرأي العام الإيراني وكأنها محاولة لاستمالة المعتدلين في إيران ضد منافسيهم المتشددين. وكان هذا التصور هو سبب فشل الحركة التي قام بها كلينتون؛ على اعتبار أن نجاحها كان سيمثل إهانة للمؤسسة المحافظة. كما أن القائد الأعلى وحلفاءه لم يريدوا أن يكون خاتمي هو المستفيد من الشعبية المتزايدة التي كان تغيير السياسات في إيران سيحظى بها.

ومع ذلك، فقد تواصل اهتمام النظام الإيراني بإجراء محادثات مباشرة مع واشنطن، وبلغ الأمر ذروته بعد الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001. فقد ساندت إيران عملية إطاحة نظام طالبان، وسايرت التوجهات الأمريكية خلال مؤتمر برلين بشأن مستقبل أفغانستان، وساهمت بمبلغ 500 مليون دولار في عملية إعادة إعمار أفغانستان بعد الحرب. وفعلت إيران الأمر نفسه خلال الاستعدادات العسكرية الأمريكية للهجوم على العراق، حيث تبنت منهجاً توافقياً سواء تجاه المعارضين العراقيين الموالين للولايات المتحدة أو تجاه المخططين العسكريين الأمريكيين في المنطقة. وفي أوائل نيسان/ إبريل 2003، تحادث ممثلون عن الولايات المتحدة وإيران، بواسطة السفارة السويسرية في طهران، بشأن همومهما المشتركة في العراق. ويكشف فلينت ليفيريت Flynt Leverett، الذي شغل مناصب رفيعة في وكالة الأمن القومي (NSA) ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، أنه «في ربيع عام 2003، تلقينا عبر تلك القناة السويسرية وثيقة من صفحة واحدة تمثل في أساسها أجندة لعملية دبلوماسية يراد منها إيجاد حل شامل لجميع الخلافات الثنائية بين الولايات المتحدة وإيران».[6]

وحسب ما قاله ليفيريت، فإن الرئيس جورج بوش ينظر إلى النظام الإيراني باعتباره نظاماً «غير مشروع أساساً»، وبالتالي فقد «تعمد استبعاد إجراء مفاوضات مباشرة مع إيران، سواء فيما يتعلق بالقضية النووية أو بالطيف العريض من القضايا الاستراتيجية التي

سيتعين التحادث مع إيران بشأنها إذا تحققت تسوية دبلوماسية حقيقية للقضية النووية».[7] ومن المهم ملاحظة أن محاولة إيران التفاوض مع واشنطن في ربيع عام 2003 كانت نتيجة لقرار موحد صادر عن النظام الإيراني برمته، ولم تكن مبادرة فئوية كما بدا الاتصال مع إدارة كلينتون.

وفي عام 2005، وهو العام الأخير لفترة خاتمي الرئاسية، أصيب معظم الإيرانيين بخيبة أمل بشأن أدائه، وتساءل الكثيرون عن قدرة السلطات الإسلامية على تحمل أي نقد لولاية الفقيه أو للحق الإلهي الذي اختلقوه هم لحكم البلاد إلى الأبد، أو عن رغبة تلك السلطات في تحمل ذلك النقد. وكانت البلاد تعاني بطالة بلغت نسبتها 12 في المائة، وتضخماً وصل معدله إلى 17.5 في المائة (حسب الإحصائيات الرسمية الإيرانية، التي يعتقد الخبراء أنها أقل من الواقع).[8] وعلى الرغم من أن تقرير البنك الدولي يشير إلى أن نسبة الفقر (محسوبة على أساس العيش على أقل من دولارين يومياً) تراجعت في إيران من 26 في المائة في عام 1999 إلى 21 في المائة في عام 2002، فقد أدت موجات الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن، وخصوصاً طهران ومشهد وأصفهان، إلى تفاقم مشكلة الفقر في المناطق الحضرية وإلى ارتفاع تكلفة السكن بالنسبة إلى الطبقتين الدنيا والوسطى.[9] كما تضرر اقتصاد إيران بدرجة كبيرة بفعل الضغوط الدولية بسبب برنامجها النووي، وكذلك بسبب العقوبات الاقتصادية التي ترعاها الولايات المتحدة.

صعود أحمدي نجاد والشعبويين

تلك كانت الظروف التي ترشح فيها محمود أحمدي نجاد للرئاسة في العام 2005، انطلاقاً من توجه شعبوي ومن دون إبداء اهتمام كبير بقضايا السياسة الخارجية. فقد عرض نفسه كبديل عن المرشحين الإصلاحيين والمحافظين، وركز على الفئات الفقيرة والدنيا من الشعب. وأعلن أن الفقر والفساد والمحسوبية والفجوة المتزايدة في توزيع الثروة والدخل، كلها أمور مخالفة لوعود الثورة. وقد يعتقد أي مراقب غير مطلع أن

أحمدي نجاد كان يُدين النظام. فمن كان المسؤول عن المآسي التي يسعى هو إلى تصحيحها سوى الملالي الذين حكموا البلاد ووجهوا سياستها العامة على مدى خمسة وعشرين عاماً!

وأدرك أحمدي نجاد، عقب فوزه مباشرة في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية ضد علي أكبر هاشمي رفسنجاني، أن الرئيس «المنتخب» ليس لديه سوى صلاحية محدودة لتغيير سياسات البلاد الاقتصادية. وتعلم أحمدي نجاد بسرعة أنه لا يمكنه فعل الكثير بشأن تزايد الفقر والفساد والمحسوبية في الجمهورية الإسلامية من دون فضح الممارسات التي تقوم بها المؤسسة المحافظة لخدمة أغراضها الذاتية. (وقد تعلم الرئيس محمد خاتمي الدرس نفسه عندما حاول الضغط من أجل إجراء إصلاحات سياسية بعد فوزه المفاجئ في عام 1997). واختار أحمدي نجاد - بدلاً من ذلك - زيادة الدعم الحكومي للنشاطات الخيرية، وتحويل التركيز في خطبه من مكافحة الفقر والفساد إلى الدفاع عن برنامج إيران النووي والضرورة الأخلاقية الملحة لمجابهة إسرائيل. وتمكن بفضل الارتفاع المفاجئ في عائدات النفط من زيادة الدعم الحكومي فيما يخص الحاجات الأساسية للفقراء وسكان المدن من الطبقات الوسطى والدنيا الذين انتخبوه. وحظي أحمدي نجاد ببعض الدعم من الدوائر الدينية المحافظة، لكن الجزء الأكبر من الدعم جاء من الدوائر غير الدينية ذات الارتباط الحالي أو السابق بقوات الحرس الثوري أو مليشيا الباسيج (قوات التعبئة الشعبية) أو الأجهزة الاستخبارية.

وكشف فوز أحمدي نجاد عن تراجع نفوذ رجال الدين، وظهور الحرس الثوري ومليشيا الباسيج بوصفهما اللاعبين الرئيسيين في السياسة الإيرانية، ولاسيما أن منافسه في الانتخابات الرئاسية هاشمي رفسنجاني قد حظي بتأييد معظم الملالي البارزين وزعماء المنظمات المحافظة المرتبطة بهم.

لقد برز الحرس الثوري على الساحة السياسية الإيرانية بعد فترة وجيزة من انتهاء الحرب العراقية- الإيرانية عندما بدأ المحاربون القدامى يشغلون مناصب مهمة في أجهزة

الدولة ومؤسساتها. ويعتبر المحاربون القدامى أنفسهم منقذي الجمهورية الإسلامية، ويشعرون أنهم مخولون للتمتع بمركز خاص في النظام. ويدعي أحمدي نجاد، الذي كان هو نفسه قائداً في الحرس الثوري، أنه ممثلهم المخلص، وهو يحظى بشعبية بين صفوفهم تفوق ربما شعبية أي سياسي آخر. وقد شعر قادة الحرس الثوري بالقلق عندما سيطر الإصلاحيون على السلطة التنفيذية مع فوز الرئيس خاتمي في عام 1997. ولم يكن خاتمي قد أدى اليمين الدستورية بعد عندما أطلق الجنرال محسن رضائي، قائد الحرس الثوري آنذاك، الطلقة الأولى، قائلاً:

> من الصعب جداً على رجال الحرس الثوري الذين ينفذون أوامر الولي الفقيه أن يروا أن من بين مرافقي الرئيس المنتخب من يشككون في الوصاية المطلقة لولاية الفقيه، بل ويتجرأون على اعتبار أن صوت الشعب يعلو على صوت القائد. إن إيران هي أرض «إمام الزمان»، وإن الكلام عن السيادة الوطنية والقوانين الوضعية مقابل القوانين الإلهية أمور أثارت قلقاً شديداً لدى رجال الحرس الثوري المخلصين.[10]

وبعد ذلك بعام، صعَّد الجنرال رحيم صفوي، قائد الحرس الثوري في ذلك الوقت، النبرة التحذيرية ضد الإصلاحيين عندما أشار إلى وجود «منافقين» في صفوف الإصلاحيين، وطالب بإزالة من يشكلون تهديداً على الجمهورية الإسلامية. وجاء في كلمة علنية له ما يلي:

> إننا لا نتدخل في السياسة، لكن عندما نرى أن هناك تهديداً يمس أسس نظام حكمنا وثورتنا ... فإننا عندئذ نتدخل. عندما أرى أن تياراً سياسياً يحيك مخططاً ثقافياً، أرى أن من حقي الدفاع عن الثورة ضد هذا التيار. إن قائدي هو زعيم فذ، وهو لم يمنعني من القيام بذلك.[11]

وعلى عكس الادعاءات الرسمية بأن الحرس الثوري تنحصر مهمته في الدفاع عن البلاد ضد الأعداء الخارجيين، فإن المهمة الرئيسية للحرس الثوري هي إحكام السيطرة الداخلية ومراقبة منتقدي النظام من الجناحين الديني والعلماني. وتلك إحدى وظائف

الحرس الثوري التي لا غنى عنها من أجل بقاء النظام الثيوقراطي. وتبرهن التصريحات العلنية لقادة الحرس الثوري بشأن التحديات المحلية التي تواجه النظام على أنهم يدركون جيداً مدى أهمية الخدمة التي يقدمونها للملالي الحاكمين.

إن الحرس الثوري ليس مجرد جهاز من أجهزة الدولة؛ فهو يتحكم بصورة كاملة في مجموعة من المؤسسات التجارية، بما فيها شركات التشييد والاستيراد والتصدير والتصنيع والخدمات المالية والعقارات التجارية والصناعات الحربية. كما أن لديه سجنه الخاص وجهازه الاستخباري، ويملك صلاحية اعتقال المعارضين السياسيين وحبسهم في مواقع سرية من دون علم السلطات القضائية. وعقب فوز أحمدي نجاد في انتخابات عام 2005، اتَّهم اثنان من المرشحين الخاسرين - وهما مهدي كروبي، وهو رجل دين ورئيس سابق لمجلس الشورى، ومصطفى معين، وهو أحد الوزراء في حكومة خاتمي - الحرس الثوري ومليشيا الباسيج بتمويل الحملة الانتخابية لأحمدي نجاد بالأموال العامة، فيما اتهم هاشمي رفسنجاني القائمين على الانتخابات بتزوير نتائجها، إلا أن المرشد الأعلى والسلطات الحكومية تجاهلوا تلك الشكاوى. وكان واضحاً أن التحقيق في تلك الاتهامات يعني اتهام الحرس الثوري والباسيج بارتكاب مخالفات قانونية، ولم يكن هناك مسؤول لديه الرغبة في ذلك أو القدرة عليه. فقد كان العديد من الوزراء في حكومة أحمدي نجاد وكذلك العديد ممن تم تعيينهم في مناصب عليا مسؤولين سابقين في الحرس الثوري.

وفي الواقع، فإن العديد من القادة والأعضاء البارزين ضمن الفصيل الشعبوي هم من الشخصيات غير الدينية والمحاربين القدامى في الحرب العراقية- الإيرانية؛ كما أنهم وثيقو الصلة بالمؤسسات الخيرية التي تسيطر عليها الدولة، وهي: مؤسسة المستضعفين، ومؤسسة الخامس عشر من خُرداد (الشهر الثاني في التقويم الفارسي)، ومؤسسة الشهيد. ويمارس قادة تلك المؤسسات ومديروها النفوذ من خلال المشروعات الخيرية وخدمات الرعاية، ومن المقدر أنهم يتحكمون في جزء كبير من الاقتصاد غير النفطي تصل نسبته إلى

40 في المائة.[12] ويشار إلى أن مؤسسة المستضعفين، وهـي المؤسـسة الخيريـة الأكـبر حجـماً، «تضم أصولاً تقدر قيمتهـا بنحـو 12 مليـار دولار، وتـستخدم 400 ألـف عامـل ضـمن مؤسساتها».[13]

وباعتبار تلك المؤسسات مؤسسات غير ربحية، فهي معفاة من الضرائب ولا تخـضع إلى المحاسبة، على الأقل من الناحية الاسمية، سوى من قبـل المرشـد الأعـلى، ولا تتـوافر معلومات علنية عن مداخيلها أو نفقاتها. وحتى البرلمان ورئـيس الجمهوريـة لا يحـق لهـما طلب المعلومات بشأن أموال تلك المؤسسات. وقد مالت بعض تلك المؤسسات إلى دعـم أحمدي نجاد في انتخابات عام 2005؛ لكن عنـدما حـاول الـرئيس أحمـدي نجـاد كـشف الفساد الموجود داخل الأوساط الحكومية، عندها قوبل برد فعل معادٍ من قبل المجموعات والأفراد ذوي الصلة بتلك المؤسسات؛ ذلك أن «المؤسسات الخيرية لديها مصالح متأصلة في استمرار النظام السياسي الحالي القائم على حكم رجال الدين. ومن شأن أيـة محـاولات جادة لإصلاح النظام السياسي من خلال فرض الرقابة الشعبية أو التحرير الاقتـصادي أن تلحق خسائر مالية كبرى بتلك المؤسسات».[14]

ولعل من بين الشواهد المهمة على الانحـسار المـستمر لوجـود رجـال الـدين ضـمن مؤسسات الدولة الرسمية منذ عام 1979، هو تراجع عدد رجال الدين المنتخبين لعـضوية مجلس الشورى. ففي الانتخابات البرلمانية الأولى للجمهورية الإسلامية، كان 150 عـضواً من أصل 290 عضواً هم من رجال الدين. أمـا في الانتخابـات الأخـيرة التـي أجريـت في شهري نيسان/ إبريل وأيار/ مايو عام 2008، فقد انخفض عدد النواب من رجـال الـدين إلى ستة أعضاء فقط. وفي المقابل، شهد عدد النواب مـن المـسؤولين الـسابقين في الحـرس الثوري ومليشيا الباسيج المنتخبين إلى المجلس نمـواً منـتظماً عـلى مـدى الـسنوات الـست عشرة الماضية أو الدورات البرلمانية الأربع الأخيرة. وقد شكلت خيبة الأمل التي أصـابت الرأي العام بسبب أداء الإصلاحيين والمحافظين فرصة للشعبويين كي يوسعوا نفوذهم في مؤسسات الدولـة بنوعيهـا المنتخـب والمعيَّن. ويعـود اخـتلال مـوازين القـوى لـصالح

الشعبويين أساساً إلى الدعم الذي يحظون به من الحرس الثوري ومليشيا الباسيج والمؤسسات الخيرية والأجهزة الأمنية. ويكمن هذا التطور في صلب الانتصار المفاجئ الذي حققه أحمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية لعام 2005.

بنية النظام في إيران

يُعد النظام الثيوقراطي في إيران فريداً من نوعه من حيث إن أبوابه موصدة أمام من يعارضون طبيعته الاستبدادية ولكنها مفتوحة للمنافسة فيما بين أولئك المخلصين لسماته الأساسية. ويرجع ذلك إلى أنه للمرة الأولى في تاريخ إيران الحديث، لا يوجد حاكم يهابُه الجميع ويتمتع بصلاحيات مطلقة في قمة المنظومة السياسية. وقد أتاح ذلك إجراء انتخابات تنافسية على نحو منتظم؛ مما يثير الحماسة لدى قطاعات واسعة من الشعب. ولا تؤدي الطبيعة غير الديمقراطية لتلك الانتخابات – من خلال تدقيق المرشحين من قبل مجلس صيانة الدستور – إلى إثناء الناس عن التصويت. وفي المتوسط، تقوم نسبة 60 في المائة من المؤهلين للانتخاب بالإدلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية والرئاسية. ويرجع ارتفاع نسبة الإدلاء بالأصوات إلى مجموعة من الأسباب، من بينها: الدعاية الحماسية، ومشاعر الالتزام الديني، والخوف من الانتقام في حالة عدم التصويت، واختيار «أهون الشرّين»، والحوافز الاقتصادية. وتعد الانتخابات من الأمور المفيدة بالنسبة إلى النظام، إذ إنها تتيح للحكام الادعاء بحيازة الدعم الشعبي وفهم توقعات قاعدتهم الاجتماعية وهمومها.

ويقسِّم الإسلاميون الشعبَ إلى مجموعتين أساسيتين: أنصار النظام وأتباعه (الذين يطلق عليهم بالفارسية «خودي»)، وهم الذين يؤمنون بالحكم من خلال ولاية الفقيه؛ وغير المنتمين للنظام (غير خودي)، وهؤلاء هم الذين يعارضون هذه الفكرة. وفي الواقع، فإن الأنصار هم من يسلِّمون بالادعاء الذي يطرحه الإسلاميون والذي مفاده أنهم يتمتعون بحق إلهي في حكم البلاد إلى الأبد؛ في حين أن الذين لا ينتمون للنظام هم من

يرفضون التسليم بذلك الحق لرجال الدين. ويشمل أنصار النظام كل من تكون لديه الرغبة في الانصياع، بينما يرفض المقابلون شرعية ولاية الفقيه من الزاويتين الدينية والديمقراطية. وبينما كان الأنصار الإسلاميون، منذ بداية صعودهم إلى السلطة، متحدين في عزمهم على كبت منتقدي حكمهم من العلمانيين ورجال الدين، فقد ظلوا منقسمين ومنغلقين على أنفسهم في تنافسهم على السلطة والمزايا.

وبما أن التنافس على السلطة، وخصوصاً في أوقات الحملات الانتخابية والمناقشات بشأن القضايا الجدلية، قد يؤدي إلى التشكيك في النظام أو في سلطة المسؤولين المعينين وغير الخاضعين للمساءلة، فقد رسم الملالي الحاكمون خطوطاً حمراً واضحة بشأن ما هو مسموح به في الصراع على السلطة ضمن إطار النظام، ومن يتخطون تلك «الخطوط الحمر»، يتم رفضهم بسرعة باعتبارهم خارجين عن النظام، ويُتهمون بتشكيل خطر على النظام.

وفي المراحل الأولى لرئاسة خاتمي، تجاوز بعض المصلحين الخطوط الحمر، ودفعوا ثمن تهورهم غالياً؛ ويُذكر من بينهم: رجل الدين عبد الله نوري، الذي شغل منصب وزير الداخلية في حكومة خاتمي، وأكبر جانجي، وهو أحد الصحفيين البارزين، وسعيد هاجريان، وهو أحد كبار مستشاري خاتمي. وقد أدين نوري وجانجي في عدة اتهامات وزج بهما في الحبس، وتعرض هاجريان لمحاولة اغتيال أصيب من جرائها بجروح خطيرة.

ومن أجل فهم أسباب وظروف ذلك التطور، علينا النظر فيما وراء هيكل السلطة المحدد في الدستور للتركيز على الأسلوب الفعلي لعمل النظام. فبما أن مؤسسي الجمهورية الإسلامية وحكامها (على الأقل حتى صعود أحمدي نجاد) كانوا من بين كبار رجال الدين الشيعة، فقد كان المنهج الذي تبناه الثيوقراطيون في إيران لإدارة أمور الدولة متأثراً أكثر بالأساليب التقليدية التي يعتمدونها في إدارة أمورهم كجماعة مقارنة بالعمليات البيروقراطية الحديثة التي نص عليها الدستور. ويشبه هذا التوجه الطريقة التي كان الملالي

المتنافسون في قم وأصفهان ومشهد يديرون بها أمورهم في إطار تعددي على مدى قرون قبل قيام الثورة في عام 1979. وهم يديرون اليوم، مع أنصارهم من خارج الدائرة الدينية، الكثير من مراكز القوى، حيث يتسم كل مركز ببناء هرمي صارم لصنع القرار، ولا تربطه بالمراكز الأخرى أية علاقة رسمية أو أفقية يمكن التنبؤ بها. ويقوم هذا البناء غير الرسمي واللامركزي على الصداقات والروابط الأسرية بين الأفراد الذين يأملون جني المزايا المادية أو المركز الاجتماعي من نشاطاتهم التعاونية، والذين يستخدمون نظام الرعاية بوصفه الآلية الأكثر أهمية في المحافظة على التضامن داخل المجموعة ومحض الولاء لها. ومن هذا المنظور، يمكن الاستنباط أن النظام الثيوقراطي في إيران يتسم بالفئوية، وأن النخبة الحاكمة نجحت إلى الآن في التنافس على السلطة والمزايا من دون تهديد استقرار النظام. وتنتشر تلك الفئات وفروعها الإقصائية في جميع أجهزة الدولة، وفي المؤسسات الخيرية الرسمية، وفي المؤسسات الدينية شبه الرسمية ولكن ذات النفوذ الواسع، مثل: مجمع علماء الدين المناضلين (المعروف بروحانيون)، وجماعة علماء الدين المناضلين (المعروفة بروحانيات).

ومن أجل تفسير خصائص السياسة الفئوية في الجمهورية الإسلامية، علينا أن نسعى إلى تعريف جوهر النظام الإيراني وأساسه. هل الثيوقراطية نظام حكم يُعنى أساساً بإحكام السيطرة على الدولة الإيرانية، أم أنها مبادرة إحيائية عازمة على استعادة ماض تطهري حقيقي أو خيالي؟ وهل تُعد الثيوقراطية تسويغاً لسلطة الدولة، أم أن ممارسة سلطة الدولة تخضع لتوجيه أوامر الإسلام الشيعي؟ ويميل المرء إلى القول إن الاتجاهين بينهما علاقة تكافلية؛ لكن مع أن رد فعل كهذا فيه شيء من الحقيقة، فهو سيؤدي حتماً إلى أن يتحول انتباهنا بعيداً عن الوقائع التجريبية وسيدفعنا إلى متاهة الأساطير الدينية التي لا يفهمها سوى الخاصة. ويتضح من السياسات الداخلية والخارجية للجمهورية الإسلامية على مدى الأعوام التسعة والعشرين الماضية أن النخبة الدينية لا تقف عند حد تقريباً في تفسير دستور البلاد أو القواعد الإسلامية لترشيد أي إجراء تراه ضرورياً للحفاظ على احتكارها

للسلطة. ولا بد من ملاحظة نيات رجال الدين الذين يحكمون إيران من خلال سلوكهم وأفعالهم وليس من خلال معتقداتهم الدينية أو خطابهم. وفي هذا السياق، فإن سلوك رجال الدين الحاكمين في إيران يشبه سلوك الحكام المستبدين الآخرين الذين كثيراً ما يستخدمون تصريحاتهم العلنية لإخفاء دوافعهم الحقيقية.

ومن بين الإنجازات المهمة لرجال الدين الذين يحكمون إيران صُنعهم نظاماً سياسياً بمقدوره العمل من دون زعيم أو قائد أعلى. فخلال ثمانينيات القرن العشرين، اعتقد كثير من المراقبين أن النظام سيواجه أزمة قيادة بعد وفاة آية الله الخميني. لكن ما حدث هو أن رجال الدين ذوي النفوذ عقدوا اتفاقاً خفياً فيما بينهم ثم عادوا إلى الدستور كأساس لقرارهم. فقد نجحوا في تحقيق تحول هادئ للسلطة إلى شخص ليس بفقيه ولكنه سياسي محنك وموثوق من بينهم. وخلال تلك المرحلة الحرجة، ظلت قوات الأمن موالية للقيادة الدينية الجماعية. وكان ذلك إنجازاً باهراً في بلد ذي تاريخ طويل من التداول العنيف للسلطة.

ومنذ موت الخميني، تصرف النظام الإسلامي عموماً بطريقة تقليدية وبراجماتية؛ أي أنه عني أساساً بالمحافظة على مركزه الداخلي وترسيخه. وكما هي الحال بالنسبة إلى قادة الدول الاستبدادية الأخرى، فإن حكام إيران الإسلاميين يقومون بكل ما يلزم لإضعاف أو تدمير من يتحدُّونهم؛ فقد أصبح تمسكهم بسلطتهم الجديدة يضاهي تمسكهم بمعتقداتهم الدينية التقليدية. وفي الواقع، فإنهم لا يفرقون بين مصدريْ مجدهم؛ فالمعتقدات الدينية تُستخدم لتبرير ممارستهم للسلطة، فيما تُستخدم السلطة لكبت أي اعتراض جدي على تأويلهم الحصري للحقائق الدينية. أما ما يستحق فهماً أفضل في هذا السياق، فهو الكيفية التي يرتبط بها سلوك إيران في مجال السياسة الخارجية بالهموم الداخلية عموماً وبالمنافسات الفئوية بوجه خاص. وتشير الدلائل إلى أن سياسة إيران الفئوية منذ عام 1979 تأثرت أساساً بالمصالح الاقتصادية، وبالهواجس بشأن استقرار النظام، وبالطموح السياسي. ويرمي الخطاب الديني الذي يستخدمه هؤلاء الحكام لتفسير أو تبرير أفعالهم أو أولوياتهم بدرجة كبيرة إلى الإرضاء العاطفي لقاعدتهم الاجتماعية المحلية.

خاتمة

يبدو أن كل ثورة ناجحة تفرز نظاماً سياسياً يتأثر بالثقافة المحلية أو بالعادات الراسخة في المجتمع أكثر مما يتأثر بالآراء المثالية التي يطرحها الثوريون خلال كفاحهم. والثورة الإيرانية هي أحدث مثال على ذلك؛ فقد وعدت في بداياتها بحل النظام الملكي المطلق وتحويل إيران إلى مجتمع مفتوح يسوده القانون. وبدلاً من ذلك، التهمت الثورة الكثير من أبنائها، وأعادت إحياء النظام الاستبدادي في حُلة دينية. واليوم، بعد نحو ثلاثين عاماً، سيكون لصعود الحرس الثوري كأهم مركز قوة في الجمهورية الإسلامية حتماً أثره الجذري على الثورة الإسلامية. وقد تمر سنوات عديدة قبل أن نفهم ما سيؤول إليه هذا الوضع، وما إذا كان قائد كاريزمي سيظهر من بين صفوف الحرس الثوري ينال احترام زملائه من الضباط وإعجابهم. وسيدَّعي هذا الرجل - عندما يظهر - أنه جاء لتصحيح مسار الثورة الإسلامية بالطريقة نفسها التي ادعى بها خلفاء ماو تسي تونج أنهم جاءوا لاستعادة روح الثورة الشيوعية في الصين. ويدرك الملالي الحاكمون هذا الاحتمال وهم يبذلون كل ما في وسعهم لمنعه، وإن بدا أن مسار التطورات السياسية في إيران سيمضي على غير هواهم.

لم يكن أحمدي نجاد المحارب القديم وقائد الحرس الثوري الوحيد الذي رشح نفسه للرئاسة في عام 2005؛ ذلك أن اثنين من منافسيه، وهما علي لاريجاني ومحمد قاليباف، كانا من الخلفية نفسها. وانتُخب لاريجاني رئيساً لمجلس الشورى في الأول من حزيران/ يونيو 2008، فيما شغل قاليباف منصب عمدة طهران منذ عام 2006. والرجلان لديهما طموحات رئاسية، وقد يترشحان ضد أحمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية القادمة عام 2009 إذا اعتقدا أنه ضعيف بما فيه الكفاية. وقد أعد لاريجاني العدة كي يثبت لأحمدي نجاد أنه ليس بالقوة التي يدعيها، بينما يزدري أحمدي نجاد أسلوب لاريجاني النخبوي.

وفي المرحلة الحالية، يشعر قادة إيران الدينيون بالارتياح إزاء الحقيقة التي مفادها أن قادة الحرس الثوري الذين أصبحوا ساسة يتسمون بالفئوية والتنافسية نفسيهما في علاقاتهم فيما بينهم، كما يتسمون بهما مع الساسة الإسلاميين الآخرين. ومن غير المحتمل أن يكون خليفة آية الله خامنئي ولياً فقيهاً آخر ذا صلاحيات مطلقة؛ فهو سيكون، في أفضل الاحتمالات، شخصية رمزية. ومن المحتمل أن يكون الرجال أصحاب النفوذ في الجمهورية الإسلامية في المستقبل ممن يرتدون البذلة العسكرية وليس العباءة الدينية.

الفصل الخامس

الخلاف بين المحافظين والإصلاحيين في إيران

د. محجوب الزويري

دفعت الثورة الإسلامية في إيران إلى ظهور ديناميةٍ جديدة داخل المشهد السياسي في الشرق الأوسط، وبرز ذلك من خلال التصور الذي ساد حول إيران باعتبارها تهديداً متنامياً للأمن الإقليمي والدولي. وقد عزز هذا التصور طبيعة النظام الإيراني وبنيته السياسية.

منذ عام 1997 حصل هناك نوع من التصدع في المشهد السياسي الإيراني، فقد مثَّل انتخاب الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي بداية مرحلة جديدة في السياسة الداخلية الإيرانية، كما أن خطابه السياسي والاجتماعي جعل منه زعيماً لتيار سياسي جديد عُرف أنصاره بـ«الإصلاحيين»، وقد كشفت مواقفه وآراؤه عن هوة واسعة تفصل ما بين هذا التيار وبين تيار المحافظين التقليديين، وسلطت الأضواء في الوقت نفسه على هوة مشابهة بين عامة الناس والسياسات التي يتبناها المحافظون التقليديون. وعلاوة على ما تقدم، فإن الانتخابات البرلمانية السابعة لعام 2004، والانتخابات الرئاسية التي جرت عام 2005 قد أذنتا بظهور تيار سياسي من المحافظين الجدد داخل إيران، وهو الموضوع الذي سيتم تناوله بتحليل أوسع في هذه الدراسة.

تستعرض الدراسة تاريخ التيارات السياسية الناشئة داخل المشهد السياسي الإيراني، وتستكشف التطورات التي مرت بها تلك التيارات وخطابها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتبيِّن الدراسة كيف أن الخطاب الذي تتبناه المجموعات الممثلة للتيارين الرئيسين قد جعلها أكثر براجماتية، بعد أن أخذت في الحسبان التطورات التي شهدها

العالم، والتي لم يكن المجتمع الإيراني بعيداً عن تأثيراتها. وتحاول الدراسة أيضاً أن تقيم الدور الذي تلعبه كل من المؤسستين الدينية والعسكرية في إعادة ترتيب المشهد السياسي الداخلي في إيران.

التيارات السياسية وتطور المشهد السياسي الداخلي في إيران

كانت تجربة الحزب الجمهوري الإسلامي (جمهوري إسلامي)، الذي تأسس بعد أسبوع من قيام الثورة الإسلامية في إيران (18 شباط/ فبراير 1979)، الأولى في تشكيل تيارات سياسية في إيران الجمهورية، فقد شمل في عضويته أبرز قيادات الثورة الإسلامية في إيران، وعلى رأسهم المرشد الأعلى الحالي للثورة الإسلامية علي خامنئي والرئيس الإيراني السابق والرئيس الحالي لمجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس الخبراء هاشمي رفسنجاني.[1]

لقد كان واضحاً أن هناك تياراً سياسياً واحداً يسيطر على مقاليد الأمور في الدولة الإيرانية ما بعد الثورة، تيار سعى ليستمد شرعيته من الإسلام، لكن ضمن إطار المدرسة الشيعية الاثني عشرية، لكنه في الوقت ذاته أكد حضوره السياسي من خلال إحكام سيطرته على مفاتيح تدعيم القوة، وهي المؤسسة العسكرية والأمنية، وكذلك المؤسسة الاقتصادية.

لقد كان التيار السياسي المسمى «المحافظون التقليديون» التيار الأول والأبرز على الساحة السياسية الإيرانية طوال ثمانينيات القرن العشرين، وقد لعب الحضور السياسي للمرشد الأعلى الأول للثورة الإسلامية في إيران آية الله العظمى روح الله الخميني دوراً في إعطاء هذا التيار زخماً سياسياً واجتماعياً، وذلك لما تمتع به من كاريزما بين مؤيدي الثورة والنظام الجديد، كما أن الحالة الثورية التي كانت تعيشها إيران في تلك الفترة عززت نفوذ ذلك التيار.

إن الصعود القوي للتيار المحافظ التقليدي في المشهد السياسي الإيراني تعزز متأثراً بتحدي الحرب مع العراق. فقد ساهمت الحرب العراقية ـ الإيرانية (1980-1988) في

توحيد الجبهة الداخلية خلف هذا التيار، وفي السياق نفسه فقد تراجع دور أي نخبة سياسية أخرى، سواء كانت علمانية أو متدينة ليبرالية. إن التحدي الخارجي المتمثل في الحرب العراقية ـ الإيرانية، وكذلك العلاقة المتوترة مع الولايات المتحدة الأمريكية عززا قدرة التيار المحافظ التقليدي وتغلغل نفوذه، ومن هنا كان التحدي الخارجي أداة فعالة في حشد الرأي العام الإيراني خلف هذا التيار.

لقد سيطر التيار المحافظ على مفاتيح صنع القرار السياسي والاقتصادي في إيران خلال سنوات الحرب مع العراق، وقد كانت الأجواء الأمنية غير المستقرة مبرراً لإقصاء المعارضين لسياساته، ليظهر هذا التيار موحداً قوياً بعد سنوات الحرب، ومعه مؤسسة عسكرية من قوات التعبئة الشعبية (الباسيج)، وكذلك الحرس الثوري الإسلامي (الباسدران) الذي أنشئ بمعزل عن الجيش الإيراني الذي أبقي على بعض منتسبيه بعد زوال الملكية في إيران، لكن التيار المحافظ في الوقت ذاته خرج بتركة ثقيلة نتجت عن الحرب؛ ألا وهي الآثار الاقتصادية المدمرة التي خلفتها الحرب على الاقتصاد الإيراني وعلى البنى التحتية، وبخاصة في المناطق التي كانت قريبة من العمليات العسكرية في الجنوب والجنوب الغربي من إيران.

ومثلت مرحلة إعادة البناء فرصة أخرى عززت نفوذ التيار المحافظ؛ فقد كانت أولويات السياسيين في إيران إعادة البناء وعودة الحياة العادية لسكان المناطق التي تضررت، وكانت هذه الأولويات هي أولويات كثير من الإيرانيين كذلك. الأمر الجدير بالذكر في هذا السياق أن ظروف الحرب ومرحلة إعادة الإعمار أصابت العمل السياسي في إيران بحالة من الشلل، وخصوصاً مع هيمنة الفضاء الأمني، ما أدى إلى تأخر ظهور تيارات أو نخب سياسية جديدة، وهو تأخر دام حتى أوائل التسعينيات، لتبدأ الحياة السياسية الإيرانية مرحلة جديدة سيأتي الحديث عنها لاحقاً.

لقد عزز توافق هذا التيار على الكاريزما الشخصية لقائد الثورة السابق آية الله الخميني، وكذلك التوافق الذي انعكس في شكل نص دستوري حول ولاية الفقيه المطلقة

في تعزيز الحضور السياسي لهذا التيار في إيران، من هنا يبدو من المقبول القول إن الحديث عن التيار المحافظ التقليدي هو حديث عن تيار الدولة المنسجم مع ثوابت النظام السياسي الإيراني، والذي يرى في هذه الثوابت ضمانات لثبات النظام واستقراره. لقد كانت شخصية الخميني وموقع مرشد الثورة بمنزلة مصادر إلهام ومرجعية لهذا التيار، وهي كذلك خطوط حُمر من غير المسموح المساس بها أو حتى مناقشتها، وهو الأمر الذي بسببه تعرض التيار الإصلاحي للتقويض في الفترة 1997-2005.

لقد نجح التيار المحافظ التقليدي في ربط نفسه بالحوزة العلمية في قم، وهي المؤسسة التي تمنح، بشكل مباشر وغير مباشر، شرعية دينية لهذا التيار بوصفه الأصلح للدفاع عن الدين والمذهب. بل إن الحوزة أصبحت أداة لحشد المؤيدين لهذا التيار، ولاسيما في ظل نظام المرجعية الذي يرى ضرورة أن يكون لكل فرد مرجعية فقهية يقلدها، وهي سلطة أدبية أخلاقية تتراجع أو تقوى بناء على قدرات المرجع في الاستجابة للتطورات المتسارعة وتقديم الحلول الفقهية لمقلِّديه. وعلى الرغم من أن مؤسسة الحوزة بقيت، بشكل عام، الأقرب للتيار المحافظ التقليدي طوال حوالي ثلاثة عقود، فإن هذا لا ينفي حدوث بعض التغيرات وظهور مواقف غير موافقة للتيار المحافظ ومعارضة لولاية الفقيه المطلقة، كما هي الحال في موقف آية الله العظمى حسين منتظري الذي يرى أن ولاية الفقيه يجب أن تكون مقيدة، داعياً إلى ترك كثير من الشؤون السياسية إلى أهل السياسة وضرورة ابتعاد رجال الدين عنها.

ونجح التيار المحافظ كذلك في تعزيز نفوذه من خلال سيطرته على مصادر الثروة، وذلك بتحالفه مع طبقة التجار (البازار)، وهي علاقة مثَّل أهم رموزها هاشمي رفسنجاني الذي له نشاطاته التجارية والاقتصادية في إيران حتى قبل قيام الثورة. وفي هذا السياق يبدو من الضروري الإشارة إلى «جمعية المؤتلفة الإسلامية» التي تعد أهم أذرع التيار المحافظ التقليدي، والتي نجحت في أن تكون حلقة وصل أساسية بين رجال الدين التقليديين وقطاع كبير من جماعة تجار البازار الذين تربطهم برجال الدين علاقات تاريخية.[2]

إن العلاقة التي بناها المحافظون بين المسجد والسوق كانت مهمة بالنظر إلى قدرة هذين الحيزين على العمل بحيوية كبيرة للتواصل مع الناس وحشد المؤيدين، وهي مسألة ضرورية لأي تيار سياسي يريد الوصول إلى مراتب السلطة. والمسألة المهمة الأخرى هي أن هذا التيار وإن بدا تقليدياً إلا أنه يركز على أن تكون نشاطاته في المدن ولاسيما في طهران، وهو أمر يعكس طبيعته الحضَرية.[3]

إن من غير الدقيق الحديث عن أن التيار المحافظ التقليدي منتج لظروف الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 وحسب، لأنه بالعودة إلى تاريخ إيران المعاصر والبنية التحالفية التي بنى هذا التيار نفسه من خلالها، فسنجد أن هناك جذوراً تاريخية تعود إلى الثورة الدستورية في إيران عام 1906، فحينها تحالف التجار ورجال الدين ضد النظام الملكي القاجاري، وهو التحالف الذي بقي رغم إقصاء طبقة رجال الدين بتأثير قوي من تيار المثقفين والمتنورين فكرياً آنذاك. لقد كانت الثورة الدستورية خطوة مهمة في تأسيس هذا التيار ضمن المشهد السياسي الإيراني، ومن هنا يجب عدم إغفال دور التجربة التاريخية الممتدة في فهم نشأة التيارات السياسية في إيران، وهي تجربة أرخت بظلالها وستبقى، على تغيرات المشهد السياسي الداخلي في إيران لعقود قادمة.

إيران بين المحافظة والإصلاح

إذا كان الوجه المحافظ ضرورة سياسية لإيران في الثمانينيات، فإن التطورات التي برزت في بداية التسعينيات في داخل إيران وخارجها قد دفعت بالنشاط السياسي في إيران إلى وجهة أخرى. لقد كان انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية يعني فيما يعني تراجع أحد عناصر القوة التي يستخدمها التيار المحافظ لمصلحته، وهي العدو الخارجي المتمثل في العراق الجار، لكن هذا لم ينفِ وجود خطر خارجي أكبر بالنسبة لإيران يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا السياق يجب عدم إغفال أن انهيار الاتحاد السوفيتي في العام 1990، والتغير الذي أصاب موازين القوى الدولية، قد لعب دوراً في التأثير على المشهد السياسي الداخلي الإيراني.

والأمر الآخر الذي لا يقل أهمية عما سبق أن إيران كانت تمر – وكما ذكرنا سابقاً – بمرحلة إعادة البناء، وهي المرحلة التي أخذت وقتاً طويلاً في نظر الرأي العام الإيراني قبل أن يقطف الناس ثمارها، ويبدو أن الرأي العام الإيراني كان لديه نوع من الشك في فساد إدارة عملية إعادة البناء تلك والشعور بعدم الرضا عن نتائجها، وخاصة أنه تم تخصيص أموال طائلة من الموازنة الإيرانية لهذا الشأن. وقد أخفت أجواء الريبة تلك وراءها حالة من الانتقاد والاحتقان، لذلك كان من الضروري إحداث نوع من التغيير في البيئة السياسية التي كانت سائدة في الثمانينيات.

وفيما يتعلق بأهمية مرحلة البناء وعلاقتها بنشأة التيار الإصلاحي، يجب الإشارة إلى العامل الذي يعود إلى طبيعة الشخصية السياسية التي قادت تلك المرحلة، وهي شخصية هاشمي رفسنجاني؛ فثمة اعتقاد سائد بأن الطريقة التي أدار بها رفسنجاني مرحلة إعادة البناء، والسياسات التي تبناها في هذه المرحلة، قد مهدت لبروز التيار الإصلاحي بالطبعة الخاتمية، وربما يبرهن على ذلك أن رفسنجاني هو الذي اختار محمد خاتمي وزيراً للثقافة في حكومته المؤلَّفة عام 1989، كما أنه لم يتردد في دعم سياساته خلال دورتي رئاسته من خلال العمل معه على وضع مشروع «رؤى إيران خلال 20 سنة قادمة»، والذي يعتقد أنه كان ثمرة تعاون بين مجمع تشخيص مصلحة النظام برئاسة رفسنجاني والحكومتين اللتين شكلهما الرئيس السابق محمد خاتمي في الفترة 1997–2005. [4]

لقد كان التغير في المزاج العام عاملاً في ظهور ملامح التغيير في النخبة السياسية الإيرانية، وهو تغيير دفع إلى المزيد من الحيوية في البيئة السياسية الإيرانية، لكنه في الوقت ذاته دفع إلى طرح مزيد من القضايا للنقاش العام، وهو الأمر الذي سنتطرق إليه عند الحديث عن التيار الإصلاحي. لقد تحول فتح باب المشاركة السياسية إلى مطلب للنظام بشكل غير معلن، لأنه كان يعني منح النظام ثقة، أو ربما تجديد الثقة، وإعطاءه فرصة أخرى، فرصة ليعدل فيها حضوره وفاعليته في البيئتين الداخلية والخارجية.

وكانت السياسة الخارجية طوال الثمانينيات أحد أهم العوائق الأساسية أمام إيران وحضورها السياسي، سواء على مستوى الإقليم أو على مستوى العالم، وكان أحد أسباب ذلك طبيعة النخبة السياسية المحافظة؛ فالقلق الأمني والسياسي من سياسات النظام المتعلقة بتصدير الثورة بوصفها إنتاجاً للتيار المحافظ كانت وراء عدم بناء علاقات طبيعية بين إيران والكثير من دول المنطقة والعالم. ومن هنا فقد كان هناك نوع من الإلزام بأن يفتح التيار المحافظ المجال لأطراف أخرى لتنضم إلى دائرة التفاعل السياسي، وهي مسألة لها آثارها على صورة إيران في الخارج، فتحسين نظرة الآخر إلى إيران أو على الأقل الحد من توسيع دائرة النظرة السلبية كان مطلباً غير معلن لفتح ميدان المشاركة السياسية وإتاحة المجال لمزيد من المشاركة في صنع مستقبل الجمهورية الإسلامية. في هذا السياق يجب التذكير بأن النخب المتشكلة في التسعينيات هي بالأساس مرتبطة بشكل أو آخر بالنظام، ومعترفة ضمنياً بشرعيته الدينية والسياسية،[5] وهو أمر انعكس على قدرتها على التحرك وفرض التغيير المطلوب الذي ينتظره المواطن الإيراني.

التيار الإصلاحي: تيار الثاني من خرداد

قررت النخبة السياسية المحافظة في إيران أن تدعم بكل قوتها رئيس مجلس الشورى آنذاك - ناطق نوري- كمرشح لانتخابات رئاسة الجمهورية السابعة لعام 1997، والقرار كان مؤسسياً كما أوضح لاحقاً أحد أبرز أقطاب التيار المحافظ.[6] وربما لم تكن النخبة السياسية المحافظة تتوقع أن يحقق المرشح صاحب الخطاب السياسي الإصلاحي محمد خاتمي الفوز، وذلك باعتبار أن المؤسسة المحافظة قد حشدت مؤيديها، وبالتالي فإنها كانت مقتنعة بأن مرشحها أقرب للفوز.

لقد كانت نتائج الانتخابات مفاجئة للنخبة السياسية الإيرانية، وعنصر المفاجأة يكمن في النسبة العالية التي حصل عليها المرشح الفائز، وهي حوالي 78٪ من أصوات المقترعين. ولا شك في أن هزيمة التيار المحافظ في تلك الانتخابات كانت تعني بداية حقبة مهمة في تاريخ الجمهورية الإسلامية، حقبة كان أبرز معالمها التنافس على مصادر القوة

والتنافس على مستوى الخطاب السياسي. لقد كان 23 أيار/ مايو 1997 أو ما يعرف في التقويم الإيراني بـ"الثاني من خرداد" بداية الحقبة التي نسميها الفترة الإصلاحية.

ويُعزى نجاح محمد خاتمي في الانتخابات الرئاسية السابعة إلى أنه طرح برنامجاً ورؤية سياسية مختلفة، فالرئيس الجديد آنذاك نجح في حشد قطاع كبير من الشعب الإيراني، بغض النظر عن درجة تدينهم أو علاقتهم بالنظام السياسي، خلف مقولات لطالما افتقرت إليها البيئة السياسية الإيرانية بعد تأسيس الجمهورية الإسلامية. فالحديث عن حكم القانون، وحرية الصحافة، وإعطاء دور أكبر للمرأة والشباب، وإعادة تقسيم الثروة، والشفافية في السياسة والاقتصاد، واللامركزية في إدارة أمور الدولة، والحد من دور الدولة في العملية الاقتصادية ودعم القطاع الخاص؛ كلها مضامين جديدة لخطاب رأى الإيرانيون فيه أنه يعطيهم نوعاً من التفوق والتميز، هكذا كان سحر الخطاب السياسي للرئيس السابق محمد خاتمي.

ومع تولي الرئيس خاتمي سلطاته رسمياً من الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، بدأت تبرز بوادر المواجهة مع التيار المحافظ التقليدي ممثلاً في البرلمان الخامس ذي الغالبية المحافظة. وقد مرر البرلمان أول تشكيل حكومي لخاتمي بصعوبة كبيرة، وحصلت شخصيات رئيسية في التشكيلة مثل وزير الداخلية عبدالله نوري ووزير الثقافة عطا الله مهاجراني على أصوات برلمانية متدنية.[7] لقد كان واضحاً أن مجلس الشورى الخامس يحاول أن يرسل رسالة التيار المحافظ برمته إلى الرئيس السابق خاتمي بأن أمامه طريقاً مليئاً بالتحديات، وأن خطابه السياسي الجاذب لن يكون كافياً لإدارة الدولة والمجتمع الإيراني في ظل وجود مثل هذه المعارضة المحافظة.

لقد دخلت الحياة السياسية الإيرانية منعطفاً مهماً من حيث اتساع فجوة الخطاب السياسي بين التيارين البارزين آنذاك، وانعكست هذه الفجوة في درجات العنف السياسي سواء الكلامي أو السلوكي ضد التيار الإصلاحي. لقد بدا واضحاً أن الخطاب السياسي الإيراني الإصلاحي يدفع باتجاه تهديد مصالح النخبة المحافظة، سواء في المؤسسة السياسية

أو المؤسسة العسكرية أو حتى الاقتصادية. كما أن الخطاب الجديد يقدم نوعية من النخبة تتعارض مصالحها بشكل يكاد يكون كلياً مع مصالح النخبة المحافظة. وكما أشير كان الخطاب الإصلاحي يتحدث عن دور القانون؛ بمعنى أن يكون القانون المرجعية العليا للجميع، وأن الحريات بأنواعها السياسية والاجتماعية محترمة بموجب ذلك القانون، لذا كان يشكل مثل هذا الخطاب رسالة لفئة يرى الإيرانيون أنها أخذت القانون بيدها لتفسره بالشكل الذي تريده، حتى لو أدى ذلك إلى التعدي على حياة الأفراد. في هذا السياق كان واضحاً حزم حكومة خاتمي في التعامل مع سلسلة من جرائم القتل التي طالت مثقفين إيرانيين والتي اعترفت وزارة المخابرات الإيرانية آنذاك أن بعض عناصرها كانوا متورطين فيها، ولاسيما بعد انتحار (أو مقتل) سعيد إمامي الذي وجهت له أصابع الاتهام بأنه كان وراء جرائم القتل.[8]

وكانت الفجوة في الخطاب واضحة أيضاً من خلال النظرة إلى الصحافة؛ فقد صب المحافظون جام غضبهم على موجة الصحف التي ظهرت في إيران بعد تولي خاتمي الرئاسة. لقد أعطت وزارة الإرشاد والثقافة الإسلامي التي تولاها عطا الله مهاجراني تراخيص لإنشاء العشرات من الصحف والمجلات.[9] وربما كان هذا العدد الهائل من التراخيص محاولة للرد على سيطرة المحافظين على مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الرسميتين، وكذلك رد على صحف، مثل **كيهان**، تدافع دائماً وبقوة عن مواقف المحافظين.

وجد الإيرانيون في تأسيس الصحف الإصلاحية مؤشراً مهماً على حصول نوع من التغيير، لكنهم كانوا يرون كم كان مكلفاً ذلك التغيير، فالاتهامات المتواصلة لهذه الصحف بأنها ليبرالية وأنها تشوش الرأي العام وتختلق الأخبار إلى غير ذلك، كل هذه الاتهامات كانت تدفع برؤساء تحرير هذه الصحف إلى المحكمة ليواجهوا أحكاماً بالسجن وإيقاف إصدار الصحيفة، وكذلك فرض غرامات مالية باهظة عليهم. لقد كانت الصحافة الحرة أحد إنجازات الحركة الإصلاحية، لكنها كانت في الوقت ذاته الضحية التي طالما نال منها المحافظون وأجبروا الكثيرين من الصحفيين على دفع ثمن باهظ، مادي ومعنوي.

لقد كانت السنتان الأوليان من رئاسة خاتمي مشحونتين بسبب الخلاف مع مجلس الشورى الخامس الذي كان يسيطر عليه المحافظون، لكن الوضع تغير في عام 2000 حين فاز الإصلاحيون المقربون من برنامج الرئيس خاتمي بأغلبية مقاعد مجلس الشورى السادس،[10] وقد سبق ذلك تأسيس حزب جبهة المشاركة (جبهة مشاركة)، وهو المظلة السياسية التي انضوت تحتها كل المجموعات السياسية التي دعمت رؤية خاتمي لإصلاح النظام السياسي الإيراني من الداخل، ومن خلال عملية ديمقراطية سلسة.

لقد كانت نتائج انتخابات مجلس الشورى السادس هزيمة قاسية للتيار المحافظ الذي كان يراهن على أن رسالته في التضييق على حكومة الرئيس السابق خاتمي قد تصل إلى الناخبين، وبالتالي تؤثر على قرارهم في التصويت، وبحيث تذهب الأصوات لمصلحة المحافظين، وذلك بوصفهم من يمتلك مفاتيح القدرة السياسية في إيران. لقد كانت كلمة الناخبين في اتجاه مناقض تماماً، فقد أعطوا ثقتهم لمن وعدهم بمزيد من الانفتاح الاجتماعي والسياسي، ولمن وعدهم بتطبيق حكم القانون والمساواة في الفرص وتعزيز الفصل بين السلطات.

وكما كان فوز الإصلاحيين دعماً لبرنامج خاتمي الإصلاحي، لكنه في الوقت ذاته خلق جبهة معارضة بدأت تنظر إلى ما يحدث وكأنه أقرب إلى الانقلاب، وبأنه سيأخذ النظام برمته إلى المجهول. وقد تزايد هذا القلق حينما اقترب الإصلاحيون مما سمي إيرانياً بالخطوط الحمر؛ مثل نظرية ولاية الفقيه التي تعتبر أساس المشروعية للنظام السياسي في إيران،[11] وكذلك انتقاد تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية.[12] وقد زاد من الشكوك بشأن ما يفعله الإصلاحيون اقتراح الرئيس خاتمي تعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية، عبر اقتراحه بتعديل المادتين الواردتين في الدستور الإيراني المتعلقتين بصلاحيات الرئيس،[13] الأمر الذي واجه انتقادات حتى من قائد الثورة آية الله علي خامنئي. من جهة أخرى زاد من أزمة الإصلاحيين محاولتهم وضع قانون جديد متعلق بحرية الصحافة، وهو القانون الذي امتنع المجلس عن مناقشته بناء على أمر من قائد الثورة.

لقد كانت قدرة التيار الإصلاحي على حشد الرأي العام في حد ذاته نوعاً من التهديد الجديد للتيار المحافظ الذي بدأ يشعر أنه يخسر القاعدة الشعبية التي كانت دائماً رصيداً مهماً لمواجهة الأخطار الداخلية والخارجية. وكذلك قدرة الإصلاحيين وعلى رأسهم خاتمي في التواصل مع قطاع الشباب الذي يشكل ثلثي الشعب الإيراني، وقطاع المرأة التي تشعر أن المحافظين لم يعطوها الحقوق الكافية التي تعكس التضحيات التي قدمتها في سبيل الثورة والجمهورية في إيران. إن قطاع الطلبة كان من القطاعات المهنية التي يعلم المحافظون مدى فاعليته في البيئة السياسية الإيرانية، ولاسيما أن هؤلاء الطلبة، سواء كانوا داخل إيران أو خارجها، من القطاعات التي كانت تقلق النظام السابق في إيران، فكانوا قد التفوا عبر اتحاداتهم حول الإمام الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية. من هنا كان الخطر الحقيقي الذي يتهدد التيار المحافظ هو قدرة التيار الإصلاحي على التواصل الفاعل مع هذه القطاعات، وهو أمر كان نتيجته سحب البساط من التيار الذي سيطر على المشهد السياسي الإيراني لأكثر من عقدين.

إن النجاحات التي حققها التيار الإصلاحي عبر صناديق الاقتراع في انتخابات الرئاسة السابعة عام 1997، وانتخابات مجلس الشورى السادس عام 2000، والانتخابات المحلية عام 1999، والانتخابات الرئاسية الثامنة عام 2001، كانت في الحقيقة تعبر عن المزاج السياسي العام الذي ساد إيران آنذاك، وكأن الرسالة كانت: لماذا لا يعطَ هذا التيار الفرصة كاملة لإدارة البلاد؟

بيد أن من المهم التذكير أن التصويت للتيار الإصلاحي لم يكن يعني أن الرأي العام لم يفهم حجم التحديات التي يواجهها ذلك التيار من المحافظين والمؤسسات التي يشرفون عليها. ففي هذا السياق يجب الإشارة إلى قضية رد صلاحية المرشحين، والتي كان يقوم بها مجلس صيانة الدستور المسيطر عليه من المحافظين. فقد لعب هذا المجلس دوراً حاسماً في وقف مسلسل النجاحات لذلك التيار، وذلك من خلال رد صلاحية آلاف المرشحين لانتخابات مجلس الشورى السابع عام 2004 ومجلس الشورى الثامن 2008، وكذلك

الانتخابات الرئاسية التاسعة عام 2005، وهو الأمر الذي سيأتي الحديث عنه بتفصيل عند الحديث عن عودة التيار المحافظ بعباءة جديدة.

لم تكن الحركة الإصلاحية ذات بعد داخلي فقط، فقد كان الجدل السياسي حول الدينامية السياسية في إيران بعد عام 1997 لافتاً للنظر، لكن حجم التوقع بشأن التغير الذي يمكن أن تفرزه هذه الدينامية لم يكن واقعياً، ولاسيما أن القوى الخارجية، مثل الولايات المتحدة والدول الغربية كانت تأمل أن يدفع التيار الإصلاحي في إيران إلى تغيير جوهري في أداء السياسة الخارجية الإيرانية على مستوى الإقليم والعالم، وهو الذي حدث جانب منه عبر الاستراتيجية التي أعلنها خاتمي في سياسة إيران الخارجية في عهده، والتي تبنت مبدأ «إزالة التوتر ومصادره»، وهي استراتيجية كانت تسعى إلى تعزيز علاقات إيران بكل من دول الجوار والعالم من خلال مراجعة سياستها الخارجية، وتحديداً بعض مصادر القلق التي كانت تشكل سبباً في عدم تطوير علاقات إيران مع تلك الدول؛ مثل موضوع تصدير الثورة، والتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول.

لقد كان واضحاً أن سقف التوقعات العالي من الحركة الإصلاحية الناشئة في عهد خاتمي كان بشكل أو بآخر عاملاً من عوامل موتها المبكر. لقد كانت النظرة إلى هذه الحركة أكثر عدائية وبوصفها رأس الحربة للأفكار الليبرالية، وهو الأمر الذي ساعد خصومها في حشد صفوفهم لمواجهتها ووضع حد لوجودها في السلطة، سواء في الحكومة أو في البرلمان أو في المجالس المحلية. وبلا شك، فإن هذا الحشد سرعان ما أعطى النتائج المطلوبة في عودة المحافظين، ولكن تحت عباءة جديدة يمكن تسميتها عباءة «المحافظين الجدد».

تيار المحافظين الجدد والصعود المتسارع

قبل مغادرة الرئيس الإصلاحي السابق محمد خاتمي قصر رئاسة الجمهورية بعام، أي في عام 2004، تلقى الإصلاحيون هزيمة توقعوها قبل إعلان النتائج؛ فخلال الاستعداد للمشاركة في انتخابات مجلس الشورى السابع تم رفض صلاحية أكثر من 2500 مرشح

من التيار الإصلاحي، الأمر الذي حرم حزب المشاركة الإصلاحي وبقية الجماعات الإصلاحية من الحق في الاستمرار في الترشح. إن رفض صلاحية المرشحين الإصلاحيين، الذي هو من مسؤولية مجلس صيانة الدستور، أعطى انطباعاً أولياً للإصلاحيين بأنهم سيخسرون هذه الجولة، وأن هذه الجولة ستكون فاتحة الطريق لإقصاء هذا التيار من الحياة السياسة الإيرانية.

في هذا السياق يجب التذكير أن سمعة الإصلاحيين لم تكن في عام 2004 كما كانت عليها قبل ذلك، فالضغوط المتواصلة من التيار المحافظ التقليدي ومؤسساته، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية والأمنية، عملت على تراجع شعبية التيار برمته. وكان هناك إشارة بأن التيار الإصلاحي لم يستثمر اللحظة التاريخية عندما كان يسيطر على الحكومة وعلى البرلمان لتنفيذ سياساته. مثل هذا الأمر ألقى بظلاله على الانتخابات، وبدا أن الإصلاحيين – حتى ولو لم يمنعوا من الترشح – لن يحصلوا على عدد مقاعد يؤهلهم للتأثير على التطورات السياسية في إيران.[14]

وفي الوقت الذي مُنع فيه المرشحون الإصلاحيون من خوض الانتخابات، تم تأييد ترشيح أعداد كبيرة من الشخصيات المحافظة التي تبدو في خطابها أكثر تقدماً من التيار التقليدي. فالشخصيات الجديدة قدمت نفسها على أساس أن الإصلاح الاقتصادي هو أولى أولوياتها، وأن الإصلاح السياسي في ظل ظروف اقتصادية صعبة لا يمكن أن يؤدي إلى النتيجة المطلوبة. كان حديث النخبة السياسية المتحركة نحو مجلس الشورى السابع يتحدث عن «النموذج الصيني»، بمعنى أنه ليس مهماً الانفتاح السياسي أو الإصلاح السياسي، بل بناء الدولة القادرة اقتصادياً أن تنافس بقوة في العالم.[15]

كانت الحملة الانتخابية تركز على الهم اليومي للمواطنين؛ كالبطالة والفقر وتوفير الخدمات الأساسية والقضاء على الفساد ودعم قيم الثورة التي تراجعت – وفق قراءة التيار المحافظ الجديد – خلال الفترة الإصلاحية. لقد كان واضحاً أن المطلوب إعادة قيم المحافظة والدين لتسود كما كانت قبل مجيء التيار الإصلاحي عام 1997. ولم تكن

شخصيات التيار الجديد من رجال الدين المعمَّمين، بل على العكس كانوا مثقفين وجامعيين ممثلين للطبقة المتوسطة التي تشكلت في إيران بعد قيام الثورة، فهذه الطبقة تمثل أولئك المهاجرين من أنحاء مختلفة في إيران إلى المدن الكبرى، وعلى رأسها طهران التي قفز عدد سكانها من 5 ملايين في العام 1980 إلى حوالي 13 مليوناً في عام 2006. شخصيات هذه الطبقة محافظون ومنتمون للنظام لأسباب من أهمها أنهم من أبنائه حققوا ما حققوا بسبب إسلامية النظام، وبالتالي فهم مدينون له، لذلك كان الحديث أن التصويت للمرشحين المحافظين الجدد هو إحياء للثورة ودفاعاً عنها في وجه المؤامرات، في إشارة للخصومة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية.

نجح المحافظون في الحصول على غالبية مقاعد مجلس الشورى عام 2004، وعاش الرئيس خاتمي عاماً من التحدي مع برلمان لا يبدو معجباً بخطاب خاتمي السياسي، ولا خاتمي بدا مسروراً بتركيبة المجلس السابع الذي كان يرى في خاتمي ليبرالياً رغم عمامته. لقد كانت انتخابات البرلمان السابعة رسالة للشعب الإيراني مفادها أن المؤسسة الدينية في إيران مازالت قوية وأنها تتدخل متى أرادت لتغير مسار الأمور. وهكذا بدا واضحاً أن انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة عام 2005 لن تكون بعيدة في نتائجها عن الانتخابات السابعة لمجلس الشورى، فقد تكرر السيناريو نفسه ورد مجلس صيانة الدستور المرشحين الإصلاحيين، ولكن مرشد الثورة عاد وضغط في اتجاه أن يسمح لمرشحي التيار الإصلاحي مثل مصطفى معين وحجة الإسلام مهدي كروبي رئيس مجلس الشورى السادس بالمشاركة في الانتخابات.

جرت انتخابات المجلس السابعة والانتخابات الرئاسية التاسعة في أجواء مشحونة سياسياً بسبب الشعور الذي ساد بأن هناك إصراراً لدى المؤسسة الدينية الرسمية وكذلك المؤسسة العسكرية والأمنية على عدم السماح لأي مرشح إصلاحي بالفوز، وفي الوقت ذاته ثمة رغبة شعبية في عدم التصويت لأي مرشح غير إصلاحي حتى ولو فرض عليهم. رغبات متعارضة وضبابية كانت تسيطر على المشهد السياسي الداخلي الإيراني. وكان واضحاً أن المرشحين كانوا يعيشون معضلة التواصل مع الناخبين، ولاسيما جيل الشباب

الذي كان الجميع يراهن على أصواتهم. لقد كان المرشحون يركزون على تناول هموم الشباب كالبطالة والأوضاع الاقتصادية المتردية، ولم يكن هناك حديث عن الحريات العامة ولا عن الإصلاح السياسي، تراجعت كل القضايا وتم تحجيمها أمام الهم الاقتصادي ومحاربة الفساد، وعاد الحديث عن العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة.[16]

لقد نجح المحافظون الجدد في تعزيز نجاحاتهم بالسيطرة على الحكومة من خلال فوز الدكتور محمود أحمدي نجاد في الجولة الثانية للانتخابات، حيث أقصى الرئيس السابق ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام آية الله هاشمي رفسنجاني. فوز أحمدي نجاد كان دعماً للتيار المحافظ التقليدي في ظاهره، لكنه في الحقيقة كان تحدياً لدوائر تلك التيار، فشعارات أحمدي نجاد التي طالما لامست قلوب الناخبين حول العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد وتوزيع الثروة بعدالة، إنما كانت تستهدف دوائر المحافظين التقليدية التي كانت تسيطر على الثروة والسياسة معاً، وبالتالي كان الرئيس السادس للجمهورية الإسلامية أحمدي نجاد مندفعاً، دون أن يشعر، لحالة من التصادم مع المحافظين التقليديين.

ولعل ما يفسر عدم دفع المحافظين التقليديين الأمور باتجاه المواجهة مع سياسات الرئيس أحمدي نجاد، رهانهم على أن المحافظين الجدد شأنهم شأن الإصلاحيين الذين لا يملكون أدوات السلطة، ولاسيما السيطرة على مفاتيح الثروة، وكان لهذه النتيجة الدور في إبقاء المشهد السياسي الداخلي ملتهباً، لكنها لم تدفع باتجاه اندلاع مواجهة بين اللاعبين السياسيين فيه.

إن التطور الذي شهده المشهد السياسي الداخلي في إيران خلال أوائل القرن الحادي والعشرين لم يكن إلا نتيجة لحالة من الاحتقان الاجتماعي والسياسي اللذين جعلا تبدل النخب السياسية الإيرانية سريعاً نسبياً بسبب الرغبة العارمة لدى المجتمع في التغيير. وليست التغيرات الإقليمية والدولية بعيدة في تأثيرها على هذا المشهد، ولاسيما في ظهور المحافظين الجدد في إيران. لقد كان الدفع الإعلامي الغربي [17] باتجاه التأكيد على فوز هاشمي رفسنجاني في الانتخابات الرئاسية التاسعة، باعتبار أنه خيار أفضل للمجتمع الدولي، سبباً - وإنْ بشكل غير مباشر - إلى نجاح أحمدي نجاد.

في هذا السياق يجدر التأكيد على أن التيار الثالث «المحافظون الجدد»، الذي أخذ يتشكل في إيران بعد انتخابات المجلس السابع، عكس في الحقيقة نوعاً من تراجع القاعدة الشعبية للتيار المحافظ، إلا أن هذا يجب ألا يفهم منه تراجع قدرته. فالتقدم الذي حققه التيار المحافظ الجديد كان يعكس الفجوة التي اتسعت بين التيار المحافظ وبين الجماهير، فمصادر الثروة والقوة التي يمتلكها المحافظون ربما عززت شعورهم بعدم الحاجة إلى الجماهير، كما هي الحال في أوائل الثورة. أمر آخر لا يقل أهمية؛ وهو ارتفاع أعمار معظم رموز هذا التيار وزيادة الفجوة بينهم وبين الناخبين، وخصوصاً عدم إدراكهم لتغير حاجات الأجيال الجديدة من الناخبين، والحاجة الماسة إلى تغيير لغة الخطاب معهم.[18]

التيارات السياسية الإيرانية: قراءة في الخطاب والهوية

لعل الملاحظة الأولى التي يجب التذكير بها ونحن نتحدث عن التيارات السياسية في إيران ما بعد الثورة الإسلامية هي أننا نتحدث عن تيارات متشكلة في بيئة ثورية، بعبارة أخرى بيئة مشحونة سياسياً ويسيطر عليها مفهوما التهديد والاستهداف. من هنا، فإن الحديث عن تيارات سياسية ناضجة، بمعنى أن لها هويتها السياسية ولها خطابها المحدد المعالم، ربما يستدعي شيئاً من الحذر.

خلال 28 عاماً على الثورة في إيران، يمكن الحديث عن ثلاث مراحل سياسية، هي:

1. مرحلة سيطر فيها التيار المحافظ التقليدي (1980-1997).
2. المرحلة الإصلاحية (1997-2005).
3. مرحلة المحافظين الجدد (2005-).

الغرض من هذا التقسيم هو المساعدة في فهم هوية هذه التيارات وخطابها السياسي المتشكل في مراحل سيطرتها على مقاليد الأمور في إيران. والملاحظة التي يجب تسجيلها أن التيارات السياسية تتشكل عادة في إيران ومحورها كاريزما شخصية معينة؛ ففي حالة التيار المحافظ التقليدي كانت ومازالت شخصية مؤسس الثورة آية الله الخميني هي المحور،

وكثيراً ما يقدم المحافظون التقليديون أنفسهم على أنهم المحافظون على نهج الخميني، هذا لا يعني بالضرورة عدم اهتمام بقية التيارات بشخصية الخميني لكن الكاريزما الشخصية له تبدو أكبر لدى المحافظين التقليديين.

وبالنسبة للتيار الإصلاحي، فقد كانت شخصية الرئيس السابق محمد خاتمي هي محور هذا التيار، فمقولاته في الإصلاح السياسي والاجتماع والثقافة والدين هي مقولات التيار الإصلاحي؛ لقد ابتكر مفهوم «الديمقراطية الإسلامية» لسد الطريق على ما أثير حول ليبراليته وليبرالية مؤيديه، محاولاً الربط بين هوية النظام الإسلامية وبين محاولته إعادة السلطة للشعب باعتباره مصدر السلطات. الحضور الشخصي لخاتمي باعتباره رمزاً للتيار الإصلاحي أعطاه إلى حد ما نوعاً من الحماية، لكنها لم تكن لتمنع من النيل منه في بعض المراحل، وخاصة عندما بدأ مؤيدو التيار الإصلاحي فتح بعض الملفات الحساسة إيرانياً، مثل ولاية الفقيه، وهل هي ولاية مقيدة أو مطلقة؟[19]

أما بالنسبة لتيار المحافظين الجدد الذي يمكن تسميته بالشعبوي، فيبدو أن الرئيس محمود أحمدي نجاد يشكل الشخصية المحورية فيه. فالقاعدة التي بنى عليها الرئيس نجاد شعبيته هي الوصول إلى القواعد الشعبية التي يعتقد نجاد أنها لم تلقَ العناية من الحكومات السابقة، وأن هذه القواعد تحتاج إلى من يدافع عنها باستخدام لغتها؛ من هنا كان الرئيس نجاد يتحدث عن المناطق المحرومة والأقل تنمية بالمفهوم الاقتصادي. وتركز مطالب هذه القواعد على الحصول على النصيب العادل من الخدمات الأساسية التي يجب أن تقدمها أي دولة، ولا توجد لديها مطالب تتعلق بالإصلاح السياسي. من هنا ألفينا الرئيس نجاد يركز في برنامجه الاقتصادي على مخاطبة حاجات هذه الفئات من المجتمع، وهو الأمر الذي لا يبدو أنه نجح فيه بحسب التقويات الأولية.[20] ربما يبدو من المبكر تقويم أثر حضور شخصية أحمدي نجاد ضمن هذا التيار بالنظر إلى أنه مازال في السلطة، ومن الضروري النظر إلى مستقبل هذا التيار وما إذا كان الرئيس نجاد يمتلك أن يعطي لهذا التيار الزخم والطاقة الكافيين للاستمرار أم لا.

لقد ألقت الخلفية الثقافية والفكرية للشخصيات المحورية في كل تيار بظلالها على طبيعة الخطاب الذي يحرص كل تيار على إيصاله للرأي العام. لقد كان خطاب تيار المحافظين التقليدي يركز دائماً على البعد الديني باعتباره الملهم للثورة. وقد كانت السلطة في يد المحافظين تركز على المقولات الدينية التي تشكل بالأساس مصدراً للشرعية السياسية للنظام برمته. في هذا السياق يرى المحافظون أن الدولة موظفة لعمل كل ما هو ممكن لتعزيز الخطاب الإسلامي. إن التركيز على الخطاب الديني الكلاسيكي واستغلال المسجد وبخاصة يوم الجمعة، كانت كلها أدوات تعزز نفوذ التيار المحافظ سياسياً، كما أنها وسيلة للإبقاء على حالة من التواصل مع الشعب. لقد تعزز خطاب التيار المحافظ بفضل الإرث الديني الذي تركه مؤسس الجمهورية الإسلامية آية الله الخميني، مما أعطاه نوعاً من القداسة كذلك، بحيث تحول انتقاد ذلك الخطاب السياسي إلى نوع من المخالفة والتجاوز يمكن أن يعاقب عليه الشخص. وقد جرى التضييق على بعض رموز الإصلاحيين الذين حاولوا التشكيك في استخدام الدين من قبل التيار المحافظ لأغراضهم السياسية، وتقديمهم الدين بطريقة تشجع الناس على التقليد الأعمى دون التفكير فيما يفعلون.[21]

إن الخطاب الديني التقليدي الذي يقدمه المحافظون التقليديون في إيران يقدم الدولة بصفتها الوصية على الشعب في تفكيره وحياته الخاصة. وقد تجاوز هذا الخطاب ليصبح أحد أهم المقاييس التي يتم الاعتماد عليها لانتقاء كبار الموظفين أو القادة العسكريين، وقد دفع ذلك إلى إقصاء فئات من الإيرانيين لا تبدو مقتنعة بهذا الخطاب. وقد عززت هذه الأمور بشكل غير مباشر تطلع الإيرانيين للتغيير، ولاسيما فئات الشباب والمرأة في المجتمع الإيراني. ويبدو أن الخطاب الإصلاحي نجح إلى حد كبير في تقديم إجابات على الكثير من عناصره حتى ولو على مستوى الشعار.

لقد سبق أن أشرنا إلى أن كاريزما الفرد لكل تيار شكلت عاملاً مؤثراً لا يقل عن نوع الخطاب الذي يقدمه أي تيار، وينطبق ذلك على خطاب التيار الإصلاحي بعد عام 1997. ولعل من المهم التذكير أن الخطاب الإصلاحي لم يكن بعيداً عن الخطاب الديني بشكل عام، لكنه لم يكن على الإطلاق تقليدياً. الأمر الآخر أنه خطاب لم تغب عنه الروح القومية

الإيرانية؛ فالرئيس السابق محمد خاتمي كان حريصاً على الربط بين المكون القومي الفارسي والمكون الديني في خطابه السياسي، ويبدو أن خاتمي، الرئيس المثقف، لم يكن يرى أي تناقض بين الاثنين، بل على العكس يرى فيهما مكملين لبعضهما.

لقد ركز التيار الإصلاحي عبر رموزه على تقديم صورة حداثية للدين ودوره، هذه الصورة لا تجعله أداة في يد السلطة من جانب، كما ترى فيه جزءاً من الحريات التي يجب أن تحترم بموجب القانون. ومن ثم، فإن سلطة القانون وليس السلطة التي تأتي من الدين هي التي يجب أن تحرص الدولة على تعميقها، باعتبار أن القانون لا يعزز ديناً أو طائفة على حساب أخرى، بل يعمق حالة المواطنة التي تجعل للدولة مكانتها في نظر الجميع بغض النظر عن العرق أو الدين. وبهذا جاء الخطاب الإصلاحي ليربط بين دولة القانون والخطاب السياسي المركب الذي يرى في الدين والقومية ضمانات لاستقرار المجتمع والدولة، وهو الأمر الذي انعكس في تقوية الوحدة الوطنية آنذاك باعتبار أن الخطاب الإصلاحي يلبي طموح القاعدة العريضة من المجتمع الإيراني. لقد قدم الرئيس السابق خاتمي ما سماه الديمقراطية الإسلامية في محاولة لخلق التوازن بين دور الدين ودور الشعب في السياسة، وقد اعتبر المصطلح الجديد جزءاً من الإرث السياسي للفترة الخاتمية، إلا أنه سرعان ما اختفى من الساحة السياسية الإيرانية مع مجيء الرئيس محمود أحمدي نجاد عام 2005.

لم يختف دور الدين في خطاب التيار الإصلاحي كما ذكرنا سابقاً، ولكن كان هناك فاصل بينه وبين خطاب التيار المحافظ التقليدي، وهو الأمر الذي جعل المحافظين يشككون في تدين رموز التيار الإصلاحي وولائهم، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال رفض أهلية الآلاف من المرشحين الإصلاحيين لانتخابات مجلس الشورى السابع عام 2004، وانتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة عام 2005، وكذلك الانتخابات المحلية عام 2006. لقد حُرم أولئك المرشحون بسبب رؤية مجلس صيانة الدستور بعدم التزامهم بأحكام الإسلام، أو بعبارة أخرى لعدم تدينهم.

لم تستمر النظرة الحداثية إلى دور الدين في المجتمع والسياسة الإيرانيين التي حاول الإصلاحيون العمل على تطويرها في المجتمع الإيراني؛ إذ إن فوز المحافظين الجدد الذي تعزز بفوز الرئيس محمود أحمدي نجاد أعاد الدين إلى اعتباره وسيلة لمخاطبة قاعدة عريضة من الشعب الإيراني، ولاسيما في المدن الصغيرة والأرياف. لقد أصبح الدين جسراً للتواصل مع الناخبين. كما أعيد إلى أذهان الإيرانيين جانباً من التدين لم يكن مطروحاً حتى من قبل تيار المحافظين التقليديين؛ فالرئيس نجاد أعاد مسألة المهدي المنتظر إلى دائرة الحياة العامة للإيرانيين، وقد بلغ الأمر حداً فسر فيه تزايد الأزمات السياسية والاقتصادية على أنه يمهد لظهور المهدي المنتظر الذي سيملأ الأرض عدلاً. الخطاب السياسي الذي قدمه المحافظون الجدد يبدو أنه لا يلقى قبولاً لدى من بقي من التيار الإصلاحي في إيران، لكن الأهم من ذلك أنه لم يكن مقبولاً حتى من المحافظين التقليديين الذين أصبحوا قلقين من الأسلوب الذي يتم به تقديم الدين والتدين من قبل المحافظين الجدد، ولاسيما من قبل الرئيس نجاد.[22]

لقد ركز تيار المحافظين الجدد على مسؤولية الدولة عن توفير الرفاهة للمواطنين حتى وإن تضرر البناء الاقتصادي للدولة، وربما يأتي هذا من حقيقة أن هذا التيار شعبوي يرى أن ديمومته مرتبطة بالعلاقة مع قاعدة عريضة من الشعب، ولذا يجري التركيز على إعادة توزيع الثروة ومحاربة تركزها في فئة محدودة من الناس، ومن هنا يمكن فهم مقولة الرئيس أحمدي نجاد عن توزيع عوائد النفط لتصل إلى مائدة كل إيراني، وهي المقولة التي عززت شعبيته بين الناخبين الإيرانيين، ولاسيما في الجولة الثانية لانتخابات الرئاسة التاسعة عام 2005.[23]

لا يرى تيار المحافظين الجدد جدوى من الحديث عن الإصلاح السياسي في ظل سيادة النظام الإسلامي. من هنا، فإن التيار المحافظ التقليدي ووريثه الشرعي المحافظون الجدد، يرون أن أولوية الدولة ينبغي أن تكون اقتصادية، لذلك نجد في أدبياتهم التأثر بـ«النموذج الصيني» الذي يركز على الاقتصاد بوصفة الأولوية والضمانة لتقوية نفوذ الدولة بين مواطنيها وكذلك في الخارج، دون أن يكون هنا أي نوع من الإصلاح السياسي.

كلا التيارين (المحافظون التقليديون والمحافظون الجدد) يصر على سيطرة الدولة على الاقتصاد، وليس هنا من حديث عن القطاع الخاص، ومن هنا فإن الدولة يمكنها أن تستغل هذه السيطرة في اتجاه يعزز مصالحها ونفوذها ونفوذ النخبة التي تمثله، ولعل هذا الأمر الذي ضاعف من أزمات التيار الإصلاحي الذي لديه رؤية مختلفة حول دور الدولة ودائرة نفوذها.

وكما أشرنا سابقاً، فإن الإصلاح السياسي يعزز جسور الثقة بين الدولة وبين المواطنين، من خلال إشراك المواطنين في عملية صنع القرار وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني، والعودة إلى الشعب بوصفه من يفوض تلك الصلاحيات لمن يحكمه. وقد انعكس ذلك من خلال تغير بنيوي ومؤسساتي سعى الإصلاحيون إلى تأسيسه كي يشكل إطاراً مرجعياً لتلك المشاركة الشعبية. فمن خلال التركيز على قانون الأحزاب تم زيادة عدد المنظمات، سواء الأحزاب أو منظمات المجتمع المدني الأخرى، من حوالي 24 منظمة وحزباً في عام 1997 إلى أكثر من 285، منها 114 حزباً و171 منظمة مجتمع مدني تعنى بالشباب والمرأة والأقليات... إلخ ، وقد عكس ذلك الإرادة السياسية لتغيير طرق إدارة المجتمع ورفع ما يسميه الإيرانيون بـ «حالة الوصاية» وتعميق حالة المشاركة.[24]

وفي سياق متصل، كان العمل على صوغ مرجعية قانونية تحد من سيطرة الدولة على الاقتصاد، وذلك من خلال فتح المجال أمام تقوية القطاع الخاص من جهة وفتح المجال أمام الاستثمارات الخارجية والداخلية كي تساهم في الاقتصاد الوطني، وقد دفع ذلك إيران إلى استثمار المناخ السياسي الذي خلقته الأجواء الإصلاحية والذي أعطى للمستثمرين نوعاً من الأمل في العودة إلى السوق الإيرانية والاستثمار ولاسيما في قطاعات مهمة كالغاز والنفط والصناعات البتروكيماوية والاتصالات.

لقد عمل التيار الإصلاحي على وضع إطار تشريعي يعزز ثقة المستثمرين الأجانب بخاصة، وذلك من خلال تفعيل المادة (44)[25] من الدستور التي تتحدث عن الاستثمارات الخارجية، وكذلك تمرير الخطة الاقتصادية 2005 - 2010 التي تتضمن تغيرات جوهرية

في النظام الاقتصادي الإيراني.[26] كما دعم التيار الإصلاحي الرؤية التي قدمها مجمع تشخيص مصلحة النظام بقيادة رفسنجاني حول إيران في العقدين القادمين، وهي الرؤية التي تنسجم كثيراً مع رؤية التيار الإصلاحي، ويبدو أن التنسيق كان كبيراً بين مجمع تشخيص مصلحة النظام وبين البرلمان الإيراني السادس ذي الأغلبية الإصلاحية، وكذلك مؤسسة الرئاسة الإيرانية في عهد الرئيس السابق محمد خاتمي.

لقد كان موضوع الخصخصة أحد أبرز معالم التغيير في هيكلية الاقتصاد الإيراني في اتجاه الحد من سلطة الدولة، وقد بدأت إيران في ذلك أواخر القرن الماضي كجزء من عملية إعادة هيكلية الاقتصاد الإيراني، وقد كان الحديث آنذاك عن بيع الكثير من شركات القطاع العام التي بدت عبئاً على موازنة الدولة. وقد فتح موضوع الخصخصة حواراً حاداً بين التيار المحافظ وبين التيار الإصلاحي الذي كان في السلطة آنذاك، ويبدو أن التيار المحافظ بدأ يشعر بالخطر الذي يهدد بعض مصالح النخبة المحافظة التي كانت ترى أن السيطرة على تلك المؤسسات جزء من تعزيز نفوذهم السياسي.

وهنا يجب الإشارة إلى أن التناقض الشديد بين الإصلاحيين والمحافظين التقليديين لم يكن بسبب أولوية الإصلاح السياسي التي نادى بها الإصلاحيون، وإنما لأن هذه الأولوية كادت تطال وتهدد مواقع ومؤسسات يعتبرها المحافظون مرتبطة بنفوذهم السياسي، وفي هذا السياق كان عدم الرضا عن حديث التيار الإصلاحي عن ضرورة إدراج مؤسسات مثل مؤسستي «بنياد» (التي تأسست بعد مصادرة أموال النظام الملكي في إيران)، و«شهيد»، ومؤسسات أخرى، في الموازنة العامة.[27]

لقد خلق التيار الإصلاحي مرجعية قانونية لما يمكن تسميته بالإصلاح الاقتصادي في إيران من خلال التشريعات التي أصبحت بدورها ملزمة لأي تيار سياسي قد يحكم إيران، وهذا ما حصل فعلاً عندما جاءت حكومة الرئيس أحمدي نجاد، وكان أهم الانتقادات التي وجهت لها في الميدان الاقتصادي عدم الالتزام بتفعيل المادة (44) من الدستور التي سبق الحديث عنها، وكذلك عدم الالتزام برؤية مجمع تشخيص مصلحة

النظام لإيران خلال العقدين القادمين، كما أنه طولب بالاستمرار في برنامج الخصخصة الذي بدأ في عهد خاتمي.

وفي سياق متصل بخطاب التيارات السياسية الإيرانية حول الاقتصاد، يبدو موضوع السياسة الخارجية مهماً لما له من انعكاسات على التعاملات الاقتصادية بين إيران وبين الدول الأخرى. لقد قدم التياران البارزان الإصلاحي والمحافظ التقليدي رؤيتين متباينتين حول السياسية الخارجية التي يجب أن تتبعها إيران، ففي حين ركز المحافظون التقليديون على الخطاب الثوري المنتقد للآخر، قدم الإصلاحيون خطاباً متصالحاً مع الآخر. كانت الرؤية التي يقدمها المحافظون التقليديون تنطلق من ثوابت الجمهورية الإسلامية، وهي ثوابت تركز على نشر النموذج الإيراني (تصدير الثورة) المقاوم للظلم والاستكبار.[28] لقد دفع هذا المنهج في السياسة الخارجية إيران إلى نوع من المواجهة مع جوارها العربي ودول من العالم. وهو الأمر الذي ترك أثره على صورة إيران، وعلى اقتصادها الذي دمرته حرب الثماني سنوات مع العراق.

لقد كانت السياسة الخارجية البديلة التي طرحها التيار الإصلاحي، عبر الرئيس السابق محمد خاتمي، تميل إلى نزع فتيل الأزمات وتعزيز الثقة مع الجوار الإيراني، ولاسيما العربي والإسلامي منه. كما عززت إيران علاقاتها مع أوربا والدول الآسيوية كاليابان. وقد تعززت السياسة الخارجية التي انتهجتها إيران في العهد الإصلاحي بسبب طبيعة الخطاب الإصلاحي في ميادين الحريات الاجتماعية والصحفية، والعمل السياسي والإصلاح الاقتصادي، وهي مسائل عملت على رفع مستوى الثقة بين إيران ودول مختلفة في العالم، ولاسيما في أوربا. إن التأثير التي تركته سياسة خاتمي الإصلاحية على صورة إيران كان واضحاً، وهو تأثير أعاد إلى حد ما إيران إلى الساحة الدولية، لكنه تغير بطيء كثيراً ما كان يتعثر بسبب التطورات الداخلية في إيران.

لقد انتهى ربيع السياسة الخارجية الإيرانية في خريف 2005، حيث تسلم الرئيس أحمدي نجاد سلطاته، وهو الذي دفع بالسياسة الخارجية في اتجاه مخالف للمسار السابق لها

خلال عهد الإصلاحات. إن سيطرة تيار المحافظين الجدد على مقاليد السلطة في إيران دفعت إلى نوع من الصدامية بين إيران والمجتمع الدولي، وأصبحت الحرب الكلامية القادمة من طهران التي تنتقد «الاستكبار الدولي» وإسرائيل، وتشكك في واقعة الهولوكوست، إلى غير ذلك من مواقف،[29] وسائل بديلة لما كان قد اقترحه الإصلاحيون من نزع فتيل الأزمات والانفتاح على المجتمع الدولي.

خاتمة

إن خريطة التيارات السياسية في إيران كانت تعبر عن ديناميية خاصة في ظل نظام سياسي بقي حريصاً على التواصل مع هويته الثورية. ومن ثم، فإن قدرة التيارات على العمل والتمدد بقيت – ويبدو أنها ستبقى – متأثرة بهذه الطبيعة. والأمر الذي يجب التذكير به في هذا السياق أن هذه التيارات تتبلور في سياق انتخابي ثم ما تلبث أن تخبو جذوتها، وهو الأمر الذي يعكس أن مفتاح التغيير يكمن في نتائج الانتخابات؛ فهي ذاتها التي يمكن أن تأتي بتيار أو تغيِّب تياراً آخر.

يبدو واضحاً أن تيار المحافظين التقليديين بقي هو الوحيد المسيطر على مفاتيح النفوذ كالإعلام ومصادر الثروة والمؤسسة العسكرية والأمنية، وهذا لا ينفي حاجته إلى القاعدة الانتخابية التي تعلم مدى اقتدار مصادر النفوذ السابقة الذكر. من ناحية أخرى بقي التيار الإصلاحي وتيار المحافظين الجدد يركزان على مسألة التواصل مع القاعدة الانتخابية لكن بأسلوبين مختلفين؛ فالتيار الإصلاحي يركز على النخبة المثقفة والمهنية، في حين يركز تيار المحافظين الجدد على القاعدة العريضة للشعب التي ربما تركز أولوياتها على أساسيات الحياة. وهذا ربما يسهل استكشافه من خلال طبيعة الخطاب السياسي لكل تيار، والمستهدف من ذلك الخطاب.

إن تغييب تيار سياسي قد لا يعني بالضرورة غياباً دائماً له، ولاسيما أن التيار قد يعود للمشاركة في أي عملية انتخابية، لكن المهم أن ذلك التغييب يترك آثاره على الهيكلية

السياسية للتيار وقدرته على حفظ انسجامه، وهو الأمر الذي بدا في ظهور تيار المحافظين الجدد الذي لديه مشتركات سياسية مع تيار المحافظين التقليديين، وهي مشتركات ليس بالضرورة كاملة، لكنها مع ذلك تجعلها أقرب لبعضهما من قرب أحدهما للتيار الإصلاحي. وتنطبق نتيجة التغييب على التيار الإصلاحي الذي فقد انسجامه بعد بضع سنوات من التغييب، حيث ظهر بوضوح الانقسام في انتخابات البرلمان الثامن بين حزب المشاركة الذي أسسه رضا خاتمي شقيق الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي، وبين حزب الاعتدال الملي (القومي) بقيادة رئيس البرلمان السادس حجة الإسلام مهدي كروبي.

إن الملاحظ أن التيارين البارزين المحافظين التقليديين والإصلاحي، يكادان يلفظان أنفاسهما الأخيرة لجهة إمكانية أن يكونا خيار الناخب الإيراني، ولتفادي مصير كهذا، ولنجاح أي محاولات قادمة من طرفهما للعودة إلى المشهد السياسي الإيراني عبر القواعد الانتخابية، فإنهما يحتاجان إلى مراجعة عميقة لطبيعة خطابهما السياسي وسبل مخاطبة الناخبين. ومن المهم في هذا السياق التذكير بأن المزاج العام في إيران – حتى بالرغم من إخفاقات التيار الإصلاحي[30] – مازال متأثراً بأجواء الانفتاح التي بدأت في الفترة الإصلاحية، وكأن قاعدة واسعة من الشعب ترى أن ذلك الانفتاح أصبح حقاً خالصاً لها لا تفريط فيه.

إن المشهد السياسي الداخلي في إيران وفاعلية التيارات السياسية ليست متأثرة بالتطورات الداخلية وحسب، بل بالتطورات الدولية وكيف تنظر بعض الدول إلى ما يجري في إيران. وعلى سبيل المثال، فإن من أهم العوامل التي ساهمت في تغييب التيار الإصلاحي كان محاولته ربط أجندته الإصلاحية بأجندة خارجية، ولاسيما الأمريكية، من هنا كان العامل الخارجي عاملاً مباشراً في زيادة حالة الاستقطاب داخل المشهد السياسي الإيراني، وضاعف ذلك من أجواء عدم الثقة بين التيارات السياسية ودفع الأمور إلى جهة التصادم.

إن من الواضح أن تياري المحافظين التقليديين والمحافظين الجدد، يحظيان بدعم المؤسسة العسكرية والأمنية، وهو الأمر الذي لم يحظَ به التيار الإصلاحي، بل على العكس

كاد يكون هدفاً للمؤسسة العسكرية التي تنبري دائماً بوصفها الأشد حرصاً على «النظام الإسلامي»، وقد ظهر دور هذه المؤسسة بشكل واضح خلال انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة، حيث لعبت دوراً كبيراً في دعم انتخاب أحمدي نجاد.

ولاشك أن هناك انقساماً واضحاً بين التيارات الرئيسية داخل المشهد السياسي الإيراني، فكما أن المحافظين الجدد يظهرون كمحاولة خروج سلمي على التيار المحافظ التقليدي، فان الإصلاحيين كذلك يشهدون الظاهرة نفسها، فالانتخابات البرلمانية الثامنة لمجلس الشورى الإيراني أظهرت بوضوح انقساماً تمثل في ظهور تيار رئيس البرلمان السابق حجة الإسلام مهدي كروبي، وتيار آخر متمثل في تيار حزب جبهة المشاركة الذي يتزعمه رضا خاتمي شقيق الرئيس السابق محمد خاتمي. ويبدو أن مسيرة الفرز السياسي مستمرة، فخلال إعداد هذه الدراسة برز حديث عن ظهور جبهة سياسية جديدة من المحافظين الوسطيين والإصلاحيين المعتدلين للعمل معاً، ودعم مرشح لانتخابات رئاسة الجمهورية العاشرة التي ستعقد في عام 2009.[31]

إن التعارض السياسي الداخلي بين التيارات السياسية يجب ألا يقود إلى نوع من الاستنتاج الخاطئ بأنه ينطوي على فوائد لدول الجوار الإيراني، باعتبار أنه صراع قد يضعف النظام السياسي الإيراني، لأن كلاً من هذه التيارات لا يختلف على أولوية المصالح الإيرانية، ولكن التفاوت ربما يبدو على أسهل الطرق وأقلها تكلفة لتأمين هذه المصالح وحمايتها.

إن تجربة تزايد النفوذ الإيراني في العراق، والتي بدأت في أواخر الفترة الإصلاحية (في إثر سقوط النظام العراقي السابق في العام 2003) واستمرت في فترة الرئيس محمود أحمدي نجاد، ربما تكون مثالاً واضحاً على أن التغيرات داخل المشهد السياسي الإيراني لا تعني تغييراً جوهرياً في سياسات إيران الخارجية، وموضوع البرنامج النووي الإيراني يشكل أيضاً دليلاً آخر على ذلك. ويمكن القول إن ما اختلف في عهد أحمدي نجاد هو طبيعة الخطاب الذي بدا أكثر صدامية، إذا ما قورن بخطاب الرئيس السابق محمد خاتمي.

وفي هذا السياق من الضروري الأخذ في الحسبان أن تغيير النخبة السياسية عبر صناديق الاقتراع لا يعني أنها تتمتع بالقدرة السحرية والمطلقة على تغيير السياسات بشكل جذري، فالمؤسسة السياسية الرسمية هي التي تعرِّف المصالح الإيرانية، والمسؤولون المنتخبون في العادة ملزمون بحماية هذه المصالح وتعزيزها، الأمر الذي يجعل قدرتهم على المناورة في بعض الميادين محدودة، ومنها بالطبع السياسة الخارجية. ويعتقد كثير من المراقبين أن تفوق إيران وهيمنتها على الإقليم يعد ركناً من أركان تعريفها لمصالحها، سواء قبل الثورة الإسلامية أو بعدها.

لقد شكل بروز التيار الإصلاحي في السنوات الماضية تحدياً من نوع مختلف، فهو وإن بدا في خطابه دينياً حداثياً إلا أنه قومي النزعة، كما أنه تيار يطرح مقولات عن الديمقراطية والحريات في بيئة إقليمية شمولية. ومن جهة أخرى فإن التيارين المحافظين، التقليديين والجدد، يقدمان خطاباً دينياً في محيط إقليمي علماني، فضلاً عن أنه خطاب ديني يستند إلى المذهب الشيعي في مقابل المذهب السني الغالب على شعوب المنطقة.

إن حالة النشاط السياسي في المشهد السياسي الإيراني ستبقى تشكل حالة من القلق والتحدي لمحيط إيران الإقليمي، نظراً لتفاوت الخطاب السياسي لهذه التيارات السياسية الإيرانية وطبيعة الثقافة السياسية الموجودة في محيط إيران الإقليمي، وهو الأمر الذي سيؤثر على نظرة تلك الدول وعلاقاتها بالدولة الإيرانية.

الفصل السادس

العراق: الأوضاع الحالية والخيارات المستقبلية

د. غسان العطية

كان عراق ما قبل الاحتلال يمثل حالة مأزومة؛ فبعد خروجه من حرب الثماني سنوات مع إيران (1980-1988) توجه لاحتلال دولة الكويت (1990)، لينتهي بهزيمته على يد قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، دون سعيهم آنذاك لإسقاط نظام الحكم فيه، خشية تحمل المسؤولية عن إدارة العراق في غياب تخويل دولي من جهة، والخوف من استفادة إيران من أي فراغ ينجم عن سقوط النظام العراقي ومعارضة عدد من دول المنطقة لإطاحة نظامه من جهة ثانية. وهذا يفسر تخلي واشنطن عن انتفاضة الجنوب في عام 1991، ما سمح للقوات الحكومية العراقية آنذاك بسحقها.

وفضلت واشنطن تحت قيادة الإدارة الديمقراطية الجديدة (بوصول الرئيس بيل كلينتون للبيت الأبيض عام 1992)، الاستمرار في عزل العراق واحتوائه، من خلال إصدار سلسلة قرارات عن مجلس الأمن تفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية عليه، بحجة عدم استجابته للقرارات الدولية المطالبة بتدمير أسلحته ذات التدمير الشامل.

ولم تتبن الإدارة الأمريكية سياسة «تغيير النظام» في العراق، رغم ضغوط الكثير من العناصر اليمينية الأمريكية، وخاصة ما يعرف بالمحافظين الجدد، واتسع نطاق الاحتواء ليصبح مزدوجاً، للعراق وإيران معاً.

إن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق خدمت الإدارة الأمريكية بمنع نظام صدام حسين من أن يشكل تهديداً لمصالحها القومية في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، ومنطقة الخليج بصفة خاصة. ولكن إضعاف العراق تجاوز قدراته العسكرية ليشمل

القدرات الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وهذا ما أكده الواقع الاجتماعي والاقتصادي بعد احتلال العراق عام 2003؛ فالشعب العراقي دفع ثمن العقوبات أكثر من النظام الذي لم يتحقق إسقاطه إلا بالتدخل العسكري.

ولم يكن معروفاً عن جورج بوش (الابن) خلال حملته الانتخابية وحتى بعد وصوله لسدة الرئاسة في عام 2000 دعوته لإسقاط النظام العراقي، ولكن الأمر تغير تماماً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، حين أصبح العراق – بعد أفغانستان – هدفاً للغزو الأمريكي.[1]

أخطاء النظام العراقي السابق

لقد اتسم نظام صدام حسين بالمركزية الشديدة، حيث شدد قبضته على كل المرافق الحياتية في العراق، وسخر حزب البعث وأجهزة الدولة المختلفة لمصلحة النظام، بما أفقد الحياة السياسية أي هامش من الحرية، وشمل ذلك حتى الأطر والكوادر الحزبية التي تحولت عملياً إلى أداة استخبارية وقمع، بدلاً من أن تكون إطاراً مستقلاً عن الدولة سانداً لها ومحاسباً في الوقت ذاته.

وتعرض حزب البعث الحاكم للكثير من عمليات التصفية والتطهير ذهب ضحيتها الكثير من القادة الحزبيين، وجاء استلام صدام حسين للسلطة عام 1979 بعد مجزرة ذهب ضحيتها العديد من رفاقه في الحزب الحاكم.[2] وربما خدمت حالة الخوف النظام في إحكام قبضته، ولكنها أفقدته المحيط القادر على إبداء الرأي بحرية أو الاختلاف في الرأي؛ فكل قراراته كانت في النهاية قرارات فردية، وإن صدرت أحياناً باسم «مجلس قيادة الثورة».

ومن خلال مراجعة التجربة السابقة، يمكننا القول بأن صدام حسين كان ناجحاً تكتيكياً (بمعنى الحفاظ على السلطة) في التعامل مع العراقيين والجوار، جاعلاً من العراق دولة مركزية في الشرق الأوسط، ولكنه وقع في أخطاء استراتيجية فادحة كانت نتيجتها سقوط النظام واحتلال البلد.

ومن تلك الأخطاء أنه دخل الحرب مع إيران بتقديرات خاطئة؛ فقد ظن أن الحرب لن تدوم سوى بضعة أسابيع، لكنها استمرت ثماني سنوات؛ وعليه لم يحضِّر للحرب من خلال إقامة تحالفات دولية وعربية مسبقة. كما أن شن الحرب على إيران أدى إلى تقوية النظام الحاكم في إيران، وذلك بالتفاف الشعب الإيراني حول قيادته باسم الدفاع عن الوطن.

وبدلاً من الاستفادة من أخطاء الحرب مع إيران، وإصلاح علاقاته الإقليمية والدولية، فضل صدام الهرب إلى الأمام باحتلال دولة الكويت. وحتى بعد احتلال الكويت كانت أمامه فرصة الانسحاب الكامل، كما فعلت الصين عندما اجتاحت فيتنام، أو على أسوأ تقدير الانسحاب إلى الحدود المتنازع عليها، ليفسح المجال للمفاوضات. وكان لقاء وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر مع نظيره العراقي طارق عزيز في جنيف (في التاسع من كانون الثاني/ يناير 1991) الفرصة الأخيرة للانسحاب ومنع قيام الحرب، إلا أن الأخير أضاع تلك الفرصة خوفاً من رد فعل صدام حسين، ورفض حتى نقل الرسالة الأمريكية.[3]

وأخطأ صدام حسين أيضاً في التعامل مع العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة مفضلاً التحايل والالتفاف عليها؛ الأمر الذي أفقده الصدقية في الأوساط الدولية، وحتى مع الدول الراغبة في مساعدته كروسيا وفرنسا (قارن ذلك بموقف ليبيا إزاء العقوبات الدولية). وبينما كان صدام حسين يعرف خلو بلده من أسلحة الدمار الشامل، والنووية منها خصوصاً، إلا أنه فضل الغموض بحجة الخوف من إيران،[4] الأمر الذي استغلته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لشن هجومهما عليه عام 2003.

إن أي نظام يريد المواجهة مع الخارج عليه أن يضمن التفاف الشعب حوله، وكانت تلك الأزمات فرصة للنظام العراقي لمراجعة سياساته الداخلية، والانفتاح على الشعب وقواه السياسية المختلفة، لتشكل أساساً للمصالحة الوطنية الشاملة، ولكن الذي حصل هو العكس تماماً (فقام النظام مثلاً بتهجير مجموعات من العراقيين بذريعة تبعيتهم لإيران، وقصف مناطق كردية بالأسلحة الكيماوية عام 1988)، الأمر الذي دفع بعض العراقيين أن يعتقدوا أن خلاصهم يكمن في انتصار أعداء العراق على النظام الحاكم.

وجاء تعامل نظام صدام حسين مع الصراع العربي - الإسرائيلي، وخاصة حديثه خلال أزمة الخليج (1990- 1991) عن قدرته على حرق نصف إسرائيل، ليكرس صورة سلبية على الصعيد الدولي، وإن استغلها للإعلام الشعبوي العربي. واللافت للنظر أنه استعان بشخصيات سياسية عربية (الأمير بندر بن سلطان آل سعود الذي كان حينها يشغل منصب السفير السعودي لدى واشنطن) على علاقة جيدة بالولايات المتحدة للتدخل مع الأخيرة لشرح تصريحاته الخاصة بإسرائيل بأنها مجرد تصعيد إعلامي.[5]

وقد أخطأ صدام حسين توقع الاحتلال الأمريكي،[6] معتقداً أن الحشد الأمريكي قبيل الاحتلال عام 2003 لن يتجاوز الضربات الجوية، وهذا قد يفسر - إلى حد ما - عدم استجابته لدعوة التخلي عن السلطة ومغادرة البلاد، بما يحفظ العراق من الاحتلال، بحسب نصيحة بعض الحكام العرب، وتحديداً الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حينذاك.

إن سياسات النظام السابق جعلت من سقوطه سقوطاً للدولة، وهو الأمر الذي كان صدام يتوعد به العراقيين، وباحتلال العراق عام 2003 تحققت نبوءته.

ومن ناحية أخرى، فإن صدام حسين استلم الحكم عام 1979 والخزينة العراقية تملك فائضاً نقدياً يزيد على الثلاثين مليار دولار، ليترك السلطة والعراق مدين بأكثر من مائتي مليار دولار.[7]

وعلى أي حال، صمد النظام في وجه كل الضغوط الاقتصادية والسياسية، وفشلت المحاولات الانقلابية الداخلية، ليصبح التدخل العسكري الأمريكي الأسلوب الوحيد لإسقاطه. وبسقوط النظام شهد العراق فراغاً سياسياً كبيراً تم استغلاله من طرف قوى وجدت لها الدعم من بعض الجيران، وخاصة إيران.

دول الخليج العربية وسياسة توازن القوى

تصاعد اعتماد أمن الخليج، منذ سقوط شاه إيران عام 1979، على الولايات المتحدة، ومع اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية بادرت دول الخليج العربية الست بتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية كإطار إقليمي للتعاون المشترك، من أجل زيادة قدرتهم الذاتية لمواجهة التهديد الخارجي، وجاء توقيت الإعلان عن تشكيل المجلس ليعكس الرغبة في عدم إشراك كل من العراق وإيران المشغولتين في الحرب.

وفي بداية الحرب، اتخذت دول الخليج العربية على الصعيد الرسمي موقفاً توفيقياً بين إيران والعراق، إلا أنها انحازت للعراق تدريجياً، من خلال تقديم المساعدات المالية والاقتصادية التي تجاوزت مئات المليارات من الدولارات الأمريكية، وأخذت أشكالاً عدة؛ كتوفير منافذ لبيع النفط العراقي عندما تعرضت موانيه وناقلاته للتدمير، وتوفير تسهيلات ائتمانية ومالية مكنته من شراء المزيد من السلاح والعتاد وسد حاجات البلاد الاقتصادية.

وشاركت الولايات المتحدة دول الخليج العربية ارتياحها بانشغال العراق بالحرب مع إيران، بأمل أن تضعف الحرب الطرفين بما يبعد تهديدهما للمنطقة، ولكن عندما مالت كفة الحرب لمصلحة إيران، بادرت دول الخليج العربية- بتشجيع من واشنطن- في تصعيد دعمها للعراق خوفاً من انتصار إيران.

وعلى الرغم من إنفاق دول الخليج العربية مليارات الدولارات على التسلح الذاتي، وتشكيلها قوة عسكرية مشتركة (درع الجزيرة) ضمن إطار مجلس التعاون، فإنها فشلت في بناء قوة عسكرية - فردية وجماعية - كفيلة بحمايتها من التهديد الخارجي، وبقيت عملياً تعتمد على القطب الدولي الأعظم - الولايات المتحدة - لحمايتها من أي تهديد خارجي. وعندما تعرضت ناقلات النفط الخليجية لهجمات البحرية الإيرانية خلال الحرب العراقية-الإيرانية (في الفترة 1986-1988)، لجأت بعض دول الخليج إلى رفع العلم الأمريكي على ناقلاتها لحمايتها من الاعتداءات الإيرانية.

وكانت خيبة دول الخليج العربية كبيرة، عندما تحولت الآلة العسكرية العراقية، التي ساهمت هذه الدول في تمويل بنائها، إلى طعنها من الخلف باحتلال العراق لدولة الكويت؛ الأمر الذي كشف مدى ضعف القدرات الخليجية للتصدي لأي اعتداء خارجي، فتحالفت بحماسة مع الولايات المتحدة من أجل تحرير الكويت، وجاء الانتصار الأمريكي في حرب الكويت، ليكرس التحالف الأمريكي- الخليجي على حساب التفكير في تعزيز القوة العسكرية الخليجية المشتركة.

إن الاحتلال الأمريكي للعراق أنهى سياسة توازن القوى في المنطقة، التي كانت تارة تعتمد على شاه إيران مقابل صدام حسين، وتميل تارة أخرى إلى الاعتماد على صدام حسين لمواجهة نظام الثورة الإسلامية الجديد في إيران، لتصبح الولايات المتحدة سيدة الخليج الذي بات أمريكياً أكثر من كونه عربياً أو فارسياً.

ولم يدم شعور دول الخليج بالاستقرار طويلاً، فسرعان ما تعثر المشروع الأمريكي في العراق لتصبح إيران المستفيد الأول من سقوط نظامَي طالبان في أفغانستان عام 2001 وصدام في العراق عام 2003.

والمفارقة أن سياسة الولايات المتحدة ساهمت – ربما عن غير قصد – في تزايد قوة إيران ومجيء نظام حكم في العراق قريب لإيران؛ الأمر الذي أعاد إلى الواجهة إشكالية التعامل مع إيران.

دول الخليج العربية في مواجهة الصعود الإيراني

شهدت السنوات الأخيرة تنامي الدور الإيراني لتصبح القوة الأعظم إقليمياً، وهناك جملة عوامل ساعدت على هذا التحول، أهمها الفشل الأمريكي في العراق، بما جعل الأخير ساحة أساسية للنفوذ الإيراني.

إن دول الخليج على مفترق طرق في أسلوب التعامل مع إيران، فبعد استنفاد سياسة توازن القوى تجد هذه الدول نفسها في موقف صعب؛ فمن ناحية فشلت واشنطن في ضمان

استقرار المنطقة، وخاصة بعد تعثر مشروعها في العراق، والسؤال الذي يواجهه الخليجيون هو: هل أمريكا قادرة على حمايتهم من التهديدات الخارجية؟ في واقع الحال هناك شكوك كبيرة في كل العواصم الخليجية، وتالياً فإن خيار الاعتماد المطلق على واشنطن لم يعد مطروحاً. ولكن بالمقابل، ما الخيارات المتاحة لدول الخليج العربية في التعامل مع إيران؟

تحاول إيران من خلال تعدد زيارات المسؤولين الإيرانيين لعواصم دول الخليج طمأنتها بنياتها السلمية، وبعدم نيتها إنتاج السلاح النووي، وتأكيد رغبتها في الصداقة وحسن الجوار. ولكن بالمقابل تلمس الدول الخليجية تصاعد النفوذ الإيراني في المنطقة، ليس في العراق فحسب بل في سوريا ولبنان وفلسطين، وحتى في وسط التجمعات السكانية الشيعية في دول الخليج، إلى جانب استمرار رفض إيران مناقشة مشكلة الجزر الثلاث المتنازع عليها مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وما يزيد الطين بلة تصاعد الحديث عن تطوير القدرات النووية الإيرانية، وتزايد احتمالات المواجهة العسكرية الأمريكية مع إيران.

فرغم تأكيد إيران التزامها بعدم إنتاج السلاح النووي، إلا أن المشكلة ليس في تصنيع القنبلة وإنما في المرحلة السابقة لذلك، وهي القدرة على تخصيب كمية كافية من اليورانيوم للاستخدام العسكري، لأن عملية تصنيع السلاح النووي تبقى بسيطة مقارنة بتخصيب الكمية الكافية من اليورانيوم، وخاصة أن المرحلة الثالثة في عملية التسلح النووي هي القدرة على نقل السلاح بواسطة الطائرات أو الصواريخ، وهذا ما أخذ يتوافر لإيران من خلال تطوير صواريخ «شهاب». وبالمقابل ترفض إيران أي اقتراح بإخضاع عملية التخصيب لشراكة إقليمية أو إشراف دولي.

والاحتمالات المطروحة اليوم للتعامل مع الشأن الإيراني تتراوح بين المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة (بالتعاون مع إسرائيل) وإيران، أو اتباع الولايات المتحدة سياسات الحرب الباردة مع إيران بهدف محاصرتها اقتصادياً وعزلها سياسياً، بأمل الضغط على طهران لتغيير سياساتها، إن لم تؤدِّ إلى تغيير نظامها.

إن ضرب إيران عسكرياً من قبل إسرائيل، بمفردها أو بالتعاون مع أمريكا، ستكون له ردود فعل واسعة؛ فإيران تملك أوراقاً فاعلة، منها تهديد المصالح النفطية الغربية، والأمريكية، بواسطة ضرب المنشآت النفطية الخليجية، أو قطع الإمدادات النفطية عن طريق سد مضيق هرمز، ما يعني ارتفاع سعر النفط إلى مستويات فائقة (قد تصل إلى أكثر من ثلاثمائة دولار للبرميل)، و/ أو الرد عبر ساحات العراق ولبنان وفلسطين، وغيرها. وقد تجد إيران العقائدية في سياسة «عليَّ وعلى أعدائي يا رب» الخيار الوحيد أمامها، الأمر الذي تدفع ثمنه دول الخليج العربية قبل غيرها.

إن فشل المفاوضات الثنائية بين إيران والولايات المتحدة بشأن الحالة العراقية عبر اللقاءات الثنائية الأربعة السابقة لا تترك مجالاً للتفاؤل بتسوية بين الطرفين. ففي الوقت الذي تبدي فيه واشنطن استعدادها للحديث مع طهران حول الحالة العراقية، ظلت حتى الآونة الأخيرة [8] ترفض الجلوس مع إيران لبحث القضايا الخلافية الأخرى الخاصة بكل من الملف النووي أو لبنان وفلسطين، في حين أن إيران تريد طرح كل الملفات سوية، بما فيها التهديدات الأمريكية العسكرية لإيران.

إن أحد أهم أسلحة الحرب الباردة ضد إيران، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية والعزل السياسي، هو السلاح العقائدي المتمثل في تأجيج حدة الصراع والاستقطاب في المنطقة بين قوى الاعتدال وقوى التطرف، ولكن الوجه الآخر لهذه المواجهة سيكون صراعاً طائفياً بين الشيعة والسنة يمتد من الهند إلى شمال أفريقيا، وآثاره المدمرة ستبدو واضحة في الدول التي يقطنها مسلمون من الطائفتين.

إن الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وإيران ستنعكس على الكثير من دول الخليج العربية التي لها مصالح اقتصادية مشتركة مع كل من إيران وأمريكا، ومشكلة هذه الدول هي كيفية التوفيق بين ما تريده واشنطن وطهران. ومن دون شك ستضغط واشنطن على دول الخليج العربية لتضيق الخناق الاقتصادي على إيران، الأمر الذي ستعتبره إيران موقفاً عدوانياً، وفي هذا الصدد ينبغي طرح سؤالين مهمَّين: هل دول الخليج قادرة على التصدي

للتهديدات الإيرانية؟ وهل هي على ثقة بأن الأمريكيين، بعد التجربة العراقية، قادرون على توفير الحماية لهم؟

أما الخيار الثالث فيتمثل في إيجاد نظام أمن إقليمي جديد كفيل بحل المشكلات البينية لدول المنطقة، انطلاقاً من معادلة 6 + 2 + 1 (دول الخليج الست، زائداً العراق واليمن، وإيران)، وقد يضم النظام أيضاً تركيا ومصر، ودولاً أخرى.

ولكن، إذا كانت دول الخليج مستعدة لمثل هذا الخيار فهل واشنطن ستقبل به؟ وهل باستطاعة دول الخليج العربية المضي في مثل هذا المشروع رغم معارضة واشنطن؟ ويبقى سؤال آخر: هل إيران المزهوة بروح الانتصار مستعدة لذلك؟ وهل هي مستعدة للقيام بخطوات باتجاه تعزيز الثقة بما يخص مشكلة التخصيب النووي (اعتماد كونسورتيوم دولي للتخصيب)، وعدم التدخل في أي من الشأن العراقي واللبناني والفلسطيني؟

وفي المقابل نجد العالم العربي في حال لا يحسد عليها؛ فخمسة من أقطاره (السودان، والعراق، ولبنان، والصومال، والضفة الغربية وقطاع غزة) تعد دولاً فاشلة وبؤراً للتوتر، كما أن الانقسام العربي بشأن لبنان أضعف احتمالات التضامن العربي، كل هذا يجعل دول الخليج العربية أقل ثقة بقدرة الدول العربية على حمايتها في حال اندلاع أي مواجهة مع إيران.

دول الخليج العربية والتعامل مع العراق

إن سياسة الدول العربية، والخليجية تحديداً، اتسمت بالتلكؤ تجاه عراق ما بعد الاحتلال، وكان بعضها قد حذر من عواقب الحرب وامتنع عن تقديم التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة، وذهب بعضها الآخر إلى نصح صدام حسين بالتنحي ومغادرة العراق كمخرج للأزمة بما يمنع الحرب، في حين أن البعض الثالث كان مسانداً لتلك الحرب. وبعد النجاح السهل للاحتلال الأمريكي للعراق، لم تكن واشنطن راغبة في أي دور خليجي أو عربي في العراق، واعتبرت العراق شأناً خاصاً بها، ولوحت العناصر

اليمينية الأمريكية بأن رياح «التغيير الديمقراطي» ستهب من العراق إلى دول الخليج والدول العربية الأخرى، ولكن سرعان ما تعثر المشروع الأمريكي في العراق، وتصاعدت العمليات المسلحة ضد القوات الأمريكية، وخاصة في المناطق العربية «السُّنية» المجاورة للدول العربية، ما جعل واشنطن تسرع إلى طلب مساعدة تلك الدول للحد من وصول المساعدات للمقاومة في العراق.

ووجدت دول الخليج نفسها في مأزق؛ بين مساعدة المقاومة العراقية «السنية» (معنوياً و/ أو مادياً) للتصدي للنفوذ الإيراني المتصاعد في العراق، وبين ما تمليه علاقاتها مع الولايات المتحدة، وجاءت قرارات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بخصوص الشأن العراقي، بلغة دبلوماسية عامة تؤكد على وحدة العراق الوطنية واستقراره، دون ترجمة ذلك إلى سياسة محددة وملموسة. ولكن سرعان ما أصبح هاجس معظم دول الخليج هو تصاعد النفوذ الإيراني في العراق إلى حد أن صرح الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي في محاضرة له في مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن في 21 أيلول/ سبتمبر 2005 بأن الولايات المتحدة «سلمت العراق على طبق من فضة إلى إيران».

وما زاد الطين بلة غياب رؤية عربية مشتركة للتعامل مع عراق ما بعد صدام، وزاد الأمر تعقيداً حالة الانقسام التي نجمت عن الموقف السوري (المتحالف مع إيران) والمتعارض مع المملكة العربية السعودية في الشأن اللبناني. وأقصى ما وصلت إليه بعض الدول العربية والخليجية هي صيغة التعاون عبر اجتماعات جامعة الدول العربية واجتماعات دول الجوار التي كانت تركيا أول من بادر إلى عقدها.[9]

إن حالة التردد الخليجي في الانفتاح على العراق تعكس مخاوف وشكوكاً في نيات الحكومة العراقية واتجاهاتها، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع إيران، ورفض مسؤولين عراقيين اتخاذ موقف واضح بشأن الجزر المتنازع عليها بين إيران ودول الإمارات العربية المتحدة لا يعزز الثقة المتبادلة،[10] كما أن إعلام الأحزاب الشيعية الحاكمة جاء منتقداً للعرب عموماً، ولدول الخليج خصوصاً. وإنّ تردد بعض دول الخليج العربية في تخفيض أو إلغاء

ديونها المستحقة على العراق يعبر عن حالة عدم الثقة وغياب الاطمئنان من الحكومة العراقية بزعامة القوى الكردية والشيعية، وتأمل تلك الدول الخليجية الاحتفاظ بهذه الورقة لضمان مردود سياسي أفضل.[11]

إن التحول الأخير في الموقف الرسمي العراقي من التدخل الإيراني في العراق، وتصريحات بعض المسؤولين العراقيين، وخاصة الشيعة منهم، عن وجود أدلة على التدخل الإيراني في العراق ودعمها للأعمال المسلحة،[12] شجع بعض الدول الخليجية على إعادة النظر في التعامل مع العراق، وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة صاحبة المبادرة في هذا الشأن، فقام وزير خارجيتها الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان بزيارة بغداد في 5 يونيو/ حزيران 2008، ليكون بذلك أول مسؤول خليجي يزور العاصمة العراقية منذ العام 2003، معيداً افتتاح السفارة الإماراتية ومعلناً عن قرب تسمية سفير لبلاده في بغداد، وواصلت دولة الإمارات خطواتها الانفتاحية تجاه العراق، بالإعلان بعد ذلك (في 6 تموز/ يوليو) عن تسمية سفيرها في بغداد، وإلغاء كل ديونها على العراق (البالغة نحو 7 مليارات دولار أمريكي).

وبالقدر نفسه، أخذ تصاعد نفوذ تنظيم القاعدة في العراق يثير قلق المسؤولين الخليجيين، وخاصة أن بعض العرب المتطوعين للقتال مع القاعدة ينتمون لدول خليجية؛ إذ تذكِّر هذه العناصر دول الخليج بخطر تكرار ظاهرة «الأفغان العرب» الذين قاتلوا في أفغانستان ليعودوا فيما بعد إلى بلدانهم لينشروا ثقافة العنف.

ليس هناك أرقام دقيقة عن المشاركة العربية في نشاط القاعدة في العراق، ولكن بحسب دراسة نشرها عام 2005 مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في واشنطن للباحث الأمريكي أنتوني كوردزمان،[13] تشير إلى أن مجموع قتلى المقاومة منذ عمليات الفلوجة عام 2004 لغاية آذار/ مارس 2005 بلغ 154، كان منهم 94 سعودياً (61٪)، و16 سورياً (10.4٪)، و13 عراقياً (8.4٪)، و11 كويتياً (7.0٪)، وهناك 4 من الأردن، و3 من لبنان، واثنان من كل من ليبيا والجزائر واليمن وتونس والمغرب، وقتيل واحد من كل من

فلسطين والإمارات العربية المتحدة والسودان. ورغم أن هذه مجرد عينة قد لا تكون دقيقة، ولكنها تشير إلى تنوع المشاركة العربية في صفوف المقاومة في العراق.

وبحسب دراسة أخرى صادرة في العام نفسه للباحث نواف عبيد، مدير مشروع تقييم الأمن الوطني السعودي،[14] تقدر عدد المتطوعين بحوالي 3000 أجنبي، وتبلغ نسبة السعوديين منهم حوالي 12٪ أي ما يقارب 350 فرداً، أو ما يقارب 1.2٪ من مجموع عناصر المقاومة التي تقدر بحوالي 30000 مقاتل. ومما له دلالة في هذا السياق أن المملكة العربية السعودية أنفقت ما يقارب الملياري دولار لتشديد الرقابة الحدودية مع العراق، بما في ذلك إقامة سياج مانع.

العراق بعد الاحتلال: إلى أين؟

إن الشعوب تنزلق نحو حرب أهلية، وكما قال الرئيس الأمريكي أبراهام لينكون: «الكل يخشاها، والكل يسعى لتجنب وقوعها، ولكن الحرب آتية» ("All dreaded it, all sought to avert it, and the war came.").

وهذا ما حصل في العراق؛ فبعض الأطراف اعتقد أن هذه الحرب تخدم أهدافه، فتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين عمل على شن حرب ضد الشيعة بهدف دفع العرب السُّنة نحو الالتفاف حوله. ولكن، في واقع الحال، خدمت مثل هذه الأعمال إيران أكثر من أي طرف آخر، بمعنى أنها دفعت بالعناصر الإسلامية الشيعية للتوجه أكثر نحو إيران باسم مواجهة الخطر السني، كما تعرض أبناء السنة من العراقيين إلى حملات تطهير، وخاصة بعد تورط القاعدة في تفجير المرقد الشيعي في سامراء، في 22 شباط/ فبراير 2006.

كما أن العناصر الموالية للنظام السابق، التي خسرت كل شيء، ظنت أن حالة الفوضى والاقتتال تخدم هدفها في زعزعة الدولة، بما يحول دون استقرار الحكم الحالي، حتى ولو أدى الأمر إلى اشتعال حرب أهلية. واعتقدت بعض العناصر الإسلامية الشيعية المتشددة بضرورة الحسم العسكري لإنهاء التهديد السني، وبالمقابل اعتبرت بعض القوى العربية السنية أن اللجوء إلى الاقتتال دفاع عن النفس.

هل الحرب الأهلية حتمية؟ ربما لا، ولكن مقومات مثل تلك الحرب لاتزال موجودة؛ فحالة الاستقطاب الطائفي الشديدة خلقت حالة من «صراع الهويات» التي يمكن أن تتحول إلى «حرب الهويات»، والمؤسف أن العملية السياسية - باستعجال إقامة الانتخابات، وإقرار الدستور الجديد قبل تحقيق المصالحة الوطنية - كرست الانقسام الطائفي، كما أن هناك مليشيات مسلحة ومدربة تصاعدت ضرباتها ليس ضد الدولة فحسب بل ضد المواطنين العزل من أصول شيعية أو سنية، في حين خفت ضرباتها ضد الجيش الأمريكي، وتورطت قوى الأمن والقوات المسلحة التابعة للدولة في العنف المضاد، حتى بات معدل القتلى في مرحلة ما يزيد على الخمسين في اليوم الواحد. كما أن عمليات التطهير الطائفي على شكل إجلاء السكان المتبادل بين المناطق الشيعية والسنية، تسببت في تهجير أكثر من مليوني عراقي داخل العراق نفسه.[15]

ويصف البعض الحال القائمة في العراق بـ «التمرد» أو بـ «حرب أهلية منخفضة الوتيرة» (Low intensity civil war, or insurgency)، ولا يريد استخدام تعبير «الحرب الأهلية»، وهذا ينطبق تحديداً على الإدارة الأمريكية، حيث يصر المسؤولون فيها على رفض مثل هذا التعبير، وذلك لأنه ليس للولايات المتحدة مكان في بلد يعيش حالة حرب أهلية، ولن يكون بإمكان واشنطن تبرير بقائها في العراق أو انحيازها لطرف عراقي دون آخر، كما أن الرأي العام الأمريكي سيضغط باتجاه الانسحاب، حماية لأبنائه من حرب بين العراقيين أنفسهم، وامتناع الجيش الأمريكي عن التدخل المباشر بعد اشتعال الاقتتال الأهلي جراء نسف المرقد الشيعي في سامراء دليل على ذلك.

ولكن الأمر الذي أضعف حدة وتيرة الحرب الطائفية، هو الانقسام الحاصل ضمن صف الطائفة الواحدة، حيث أخذنا نشهد انقساماً سنياً - سنياً، وآخر شيعياً - شيعياً، بما أعطى للصراع بعداً سياسياً غير طائفي، قد يفتح الباب لقيام تحالفات تتجاوز الطائفة الواحدة.

إشكاليات المقاومة العراقية

على الرغم من أن العراق لم يشهد مقاومة تذكر للاحتلال الأمريكي في البداية، فإن السياسات التي اعتمدتها سلطة الاحتلال والقوى الشيعية والكردية الحاكمة كرست تهميش وإقصاء شرائح مهمة في المجتمع العراقي، وأهمها العرب السُّنة؛ الأمر الذي خلق مناخاً موائماً لاعتماد المقاومة المسلحة كخيار استراتيجي. وما ساعد على ذلك قرار سلطة الاحتلال، التي كانت تسمى سلطة الائتلاف المؤقتة، بحل الجيش العراقي، وإصدار قانون اجتثاث البعث، مما وفر قوى بشرية منظمة ومدربة مستعدة للانخراط بالعمل المسلح، إضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية الذي ساعد على خلق جيش من العاطلين من العمل.

تشكلت مجاميع عديدة من المقاومة، من أهمها:[16]

1. **دولة العراق الإسلامية (تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين سابقاً)**: وتمثل التطرف الجهادي السلفي، الذي يكفر الشيعة ويعتبر نفسه امتداداً لتنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن، ولها أجندة سياسية أممية تعتبر العراق مجرد ساحة لقتال الأمريكيين، وامتازت عملياتهم بالدموية واستهداف المدنيين.

2. **جيش المجاهدين في العراق**: وقد كان ناشطاً منذ عام 2004، ويدَّعي أن أعضاءه من العراقيين فقط، ويضم العديد من العناصر العسكرية والمدنية التي كانت معادية للنظام السابق، ويلتزم بالفكر الجهادي السلفي ويرفض دعوات «المصالحة الوطنية»، ولكنه يرفض استهداف المدنيين، بما فيهم الشيعة.

3. **الجيش الإسلامي في العراق**: تأسس عام 2002، كمنظمة سرية تحت الأرض، وتم الإعلان عنه رسمياً في أيار/ مايو 2003. ويقتصر الانتماء إليه على العراقيين فقط، ويضم عدداً كبيراً من عناصر الجيش العراقي السابق، ولا يدينون بالولاء للبعث، كما يؤكدون معاداتهم لإيران والولايات المتحدة، ولكنهم يبدون استعداداً للتفاوض مع

الأخيرة، إذا ما التزمت بجدول زمني محدد للانسحاب من العراق. كما يؤكد الجيش الإسلامي عدم استهداف الشيعة كطائفة إلا من تعاون منهم مع قوات التحالف أو إيران، وينشط الجيش الإسلامي بصورة رئيسية في محافظات بغداد والأنبار وديالى وصلاح الدين.

4. **جيش أنصار السنة:** تفرعت هذه الجماعة عن منظمة أنصار الإسلام التي تأسست في أيلول/ سبتمبر 2003، واستهدفت هذه المنظمة القيادات الكردية، إضافة إلى أفراد الحكومة والقوات الأمريكية. وهم يسعون - كما يقولون - إلى إقامة دولة إسلامية في العراق، وينشطون في الموصل وبغداد والأنبار و ديالى وكركوك وصلاح الدين.

5. **حركة المقاومة العراقية-كتائب ثورة العشرين:** تأسست هذه الحركة في حزيران/ يونيو 2003، وضمت في الأساس عناصر من الجيش العراقي المنحل، وهي إطار عام يضم أكثر من 12 «كتيبة» أو مجاميع شبه مستقلة، وتنفي أي علاقة لها بالبعث. وتهدف الحركة لإقامة حكم وطني بقيم إسلامية، وتؤكد أنها لا تستهدف المدنيين أو البنى التحتية، وتعتبر طرد القوات الأمريكية هدفها الأساس، وساحة عملها محافظات الأنبار وبغداد وديالى.

6. **الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية (جامع):** تشكلت الجبهة في أيار/ مايو 2004 من عناصر عسكرية وأخرى مدنية مقاتلة، وعرف الجناح العسكري لها بكتائب صلاح الدين الأيوبي. واستهدفت هذه الجبهة الحكومة العراقية ومؤسساتها، بما في ذلك عناصر الجيش الجديد، وفي طروحاتها تبدو أكثر التزاماً بالوطنية منها بالشعارات الإسلامية، وترفض دعوات المصالحة الوطنية التي طرحتها الحكومة، ولكنها أبدت استعدادها للحوار ولكن في ظروف مناسبة. وفي أيار/ مايو 2007 توحدت عسكرياً وسياسياً مع حركة «حماس العراق»، وهي مجموعة انشقت عن كتائب ثورة العشرين.

وإلى جانب هذه القوى، هناك تنظيمات أخرى؛ مثل درع الإسلام، وجيش الفاتحين، وجيش الراشدين، وكتائب المجاهدين العراقيين، وغيرها من تنظيمات منشقة أو مؤتلفة.

عانت هذه التنظيمات صراعات فكرية وسياسية لم تظهر للسطح إلا في الفترة الأخيرة (بدءاً من عام 2007)، حينما تبادلت الانتقادات العلنية بين ما يعرف بـ «دولة العراق الإسلامية»، وهو تحالف بقيادة القاعدة من جهة، وتكتل «الجيش الإسلامي في العراق» من جهة ثانية. كما ظهرت انقسامات وتحالفات جديدة في صفوف قوى المقاومة الأخرى، فانشقت «كتائب ثورة العشرين» بين جناحي «الفتح» و«الجهاد»، واحتفظت «الفتح» فيما بعد باسم كتائب ثورة العشرين.

وكانت حركة «حماس العراق» أول من بادر بالتعاون مع قوى أخرى لإنشاء واجهة سياسية وإعلامية إلى جانب تنظيماتها العسكرية، عرفت بـ «المجلس السياسي للمقاومة العراقية».

وفي أيار/ مايو 2007 أعلن عن تشكيل «جبهة الجهاد والإصلاح»، التي تضم كلاً من الجيش الإسلامي في العراق وجيش المجاهدين وحماس العراق وفصيلاً منشقاً عن أنصار السنة، مع التحاق جيش الفاتحين بالجبهة فيما بعد. وفي مطلع أيلول/ سبتمبر 2007 انتظمت سبعة تنظيمات للمقاومة، بما فيها كتائب ثورة العشرين، وبعض القوى البعثية، تحت اسم «جبهة الجهاد والتغيير».

ويلاحظ أن عناصر حزب البعث منتشرة بين مختلف القوى، وأن الطابع الإسلامي، وليس القومي الذي عرف به البعث، هو الغالب في تنظيمات هذه التيارات.

إن الخطاب السياسي لهذه القوى لايزال متفقاً على مقاومة الاحتلال، إلا أن الاختلافات الأيديولوجية والسياسية أخذت تطفو إلى السطح، وخصوصاً في جانب العمل العسكري؛ فالبعض يرفض العمليات التي تستهدف المدنيين العزل، كما أن هناك من اعتبر استهداف الشيعة بالمطلق وتفجير المساجد أمراً يخدم الخصم ويدفع الشيعة إلى التكتل خلف القيادات الحاكمة، كما اعتبر البعض هذه السياسة تسوق البلاد إلى حرب أهلية لا تحمد عقباها.

وعندما استهدفت القاعدة العناصر السنية الرافضة لنهجها، اتسعت رقعة الخلاف إلى الحد الذي دفع بعض قوى المقاومة إلى التعاون مع القوات الأمريكية، من خلال ما عرف بـ «مجالس الصحوات».

أما الإشكاليات التي تعانيها مجموعات المقاومة المسلحة، فهي:

- أنها لم تطرح برنامجاً وطنياً موحداً قادراً على ضم مختلف الأطياف والمناطق، وكرست انقساماتها حالة التشرذم والشللية.
- أن اعتمادها الطرح الإسلامي السني وضعها في حالة تناقض مع الشيعة، كما حصر فاعليتها في المناطق العربية السنية، ومن دون مشاركة عراقية شاملة ستبقى المقاومة «عربية سنية»، بما يحكم عليها بالجهوية والفئوية لتصبح مشروعاً طائفياً محصوراً بفئة بدلاً من انفتاحه عراقياً.
- أن خطاب فصائل المقاومة اتسم بروحية الرفض دون إقناع الآخرين بالبديل الفعلي والعملي الممكن، وإصرار بعض عناصر البعث على التلويح بالعودة للحكم، دون أي إشارة أو مراجعة لتجربة البعث في الحكم، لا يطمئن القوى الأخرى.
- أن أجواء الرفض الشامل للأحزاب المشاركة في الحكومة يقابله رفض الأخيرة لقوى المقاومة، بما يجعل المصالحة الوطنية مهمة في غاية الصعوبة؛ فالأولى تتعامل مع المقاومة كجماعات إرهابية، في حين أن قوى المقاومة تصف أحزاب الحكومة بالعمالة.
- أخذ الصراع الأمريكي-الإيراني ينعكس على فصائل المقاومة؛ فالبعض منها أخذ يرى في أمريكا خير من يقف في وجه النفوذ الإيراني، وامتد الأمر بشرائح كانت حاضنة للمقاومة إلى أن تحولت عنها وغدت متعاونة مع أمريكا، كمجالس الصحوات.
- أن بعض فصائل المقاومة (كأنصار السنة) اتخذت موقفاً معارضاً للديمقراطية ورافضاً لممارساتها، ومن ثم رفضت أي حوار أو مصالحة مع أحزاب السلطة.

معضلة الانسحاب الأمريكي

يرى كثير من العراقيين أن الاحتلال هو السبب وراء كل المآسي التي يشهدها العراق، ومن ثم يطرحون أن انسحاب القوات الأمريكية هو الحل، ويقدمون الحجج التالية:

- القول بأن العراق مهدد بالحرب الأهلية في حالة الانسحاب غير مقبول؛ لأن العراق لم يشهد حرباً أو عنفاً طائفياً في السابق، إلا ما حصل في ظل الاحتلال.
- القول بأن الانسحاب الأمريكي يفسح المجال لتحول العراق إلى حاضنة للقاعدة مرفوض؛ لأن العراق لم يعرف القاعدة إلا بعد الاحتلال.
- من يتخوف من أن تملأ إيران الفراغ، فمرة أخرى إيران لم يكن لها نفوذ في العراق إلا في ظل الاحتلال، وبالتالي خروجه يسقط مبرر التدخل الإيراني باسم الخوف من التهديد الأمريكي.

بيد أن هذا التحليل يتناسى أمرين: الأول، الفضل فيما سبق ذكره يعود لهيمنة نظام ديكتاتوري شمولي كما تمثل بصدام حسين؛ فهل التوجه المطروح آنفاً يمثل دعوة إلى عودة النظام السابق أو ما يشبه ذلك النظام؟ والأمر الثاني أن السنوات الماضية أفرزت قوى فاعلة على الأرض، والمطلوب استجلاء كيفية التعامل معها. فتنظيم القاعدة لا يزول بمجرد مغادرة الأمريكيين، كما أن الصراع بين الأحزاب الإسلامية الشيعية على النفوذ والموارد لا ينتهي بمجرد انسحاب القوات الأمريكية، وخاصة أن القوات العراقية لاتزال تفتقر إلى حسن الأداء والحرفية، وتخضع في الواقع لاعتبارات حزبية وطائفية وإثنية. وأخيراً، إن النفوذ الإيراني واقع قائم، وليس من المنطقي القول بأن الانسحاب الأمريكي سيؤدي إلى تراجعه، بل العكس قد يحصل نتيجة للفراغ أو الصراعات الحزبية والطائفية المستفحلة بين القوى العراقية، مما يجعل التدخل الإيراني ضرورة لفض الاشتباكات، كما حصل لسوريا في شأن لبنان.

لقد خلق الاحتلال الأمريكي حالة اجتماعية وسياسية جديدة لابد من أخذها في الحسبان، ومن دون تحقيق قدر حقيقي من المصالحة الوطنية ستجد الأطراف المتصارعة مصلحتها في حليف خارجي، أمريكي أو إيراني أو غيرهما. إن الوحدة الوطنية هي السبيل العملي لإنهاء أو تقليص الوجود العسكري الأجنبي في العراق.

وإن الانسحاب الأمريكي غير المنظم سيترك فراغاً ستعمل بعض القوى الإقليمية على ملئه بما يعرض العراق لخطر الفوضى، وما يترتب على ذلك من اقتتال داخلي، كما أن الانسحاب الأمريكي غير المنظم سيكون بالنسبة لأمريكا، التي خسرت آلاف القتلى وعشرات الآلاف من الجرحى ومئات المليارات من الدولارات، اعترافاً بهزيمة سياسية وعسكرية، وانتصاراً للقوى المعادية لها، بما لا يهدد المصالح الأمريكية فحسب بل دول الجوار أيضاً.

إن الفوضى/ الحرب الأهلية العراقية ستجر دول الجوار إلى التدخل لحماية نفسها أو طمعاً في مكاسب ذاتية. فالمملكة العربية السعودية والأردن قد يعملان على إقامة منطقة عازلة على امتداد الحدود العراقية بحجة حماية العرب السنة أو الخوف من طوفان هجرة جماعية، وكذلك حال تركيا التي قد تقيم منطقة عازلة مشابهة في شمال العراق، وأما إيران التي لها وجود عملي وفعلي حالياً في العراق فستكون في وضع جيد لفرض سلطتها على مناطق واسعة من الجنوب، وحتى بغداد بحجة منع «الانفلات الأمني». والأمر قد يتعدى ذلك إلى توسيع رقعة الصراع الطائفي السني-الشيعي إلى لبنان والكويت والسعودية والبحرين، حيث هناك اختلاط سكاني شيعي-سني.

إن السبيل للانسحاب الأمريكي هو قيام وحدة وطنية تستوعب كل العراقيين، ومن دون تلك الوحدة سيجد كل طرف ما يبرر تعاونه مع طرف أجنبي: إيراني أو أمريكي، أو غيرهما. وفي حال صعوبة تحقيق ذلك، فعلينا أن نبحث عن بديل عملي يتمثل في قيام وفاق إقليمي يمهد للمصالحة والوحدة الوطنية، وهذا ما يطرح فكرة الصفقة الإقليمية كسبيل للاستقرار والابتعاد عن الحروب، وبالتالي تنتفي الحاجة إلى القوات الأجنبية.

خيارات العراق المستقبلية

دعا سياسيون أمريكيون (من أهمهم السيناتور الديمقراطي جوزيف بايدن) إلى التفكير جدياً في تفكيك العراق سلمياً، إلى كونفيدرالية من ثلاثة كيانات إثنية وطائفية تحاشياً لاندلاع حرب أهلية،[17] ولكن حتى هذا الخيار يعتبر هزيمة لواشنطن من نوع آخر، ولا يمكن أن ترضى به إلا بعد استنفاد كل الخيارات الأخرى. وإن التطورات الأخيرة في محافظة الأنبار، وفي محافظات الجنوب عكست حالة جديدة من الصراع السني - السني، والشيعي - الشيعي الأمر الذي خلق تحالفات سياسية تمتد عبر الطوائف.

إن التقسيم يثير إشكاليات جديدة بين الكيانات المقترحة، حول الحدود والموارد، تشبه ما تثيره مشكلة كركوك إن لم تكن أشد. إضافة إلى أن بعض المحافظات، وخاصة في الجنوب، تختلف في رؤيتها للفيدرالية بين من يريد إقليماً شيعياً من تسع محافظات، ومن لا يريد مشاركة الثروة النفطية في البصرة مع مناطق أخرى، وآخرون يطالبون بإقليم يضم البصرة والناصرية والعمارة فقط دون مشاركة المحافظات الأخرى.

ومن الخيارات الأخرى أيضاً، تحول العراق إلى صومال ثانية، حيث يبقى العراق موحداً شكلياً ولكن طوائفه تعيش حالة من الاقتتال المحتمل في إطار قيام «إقطاعيات» سياسية يحكمها أمراء حرب/ أحزاب على غرار ما كانت عليه كردستان العراق قبل سقوط نظام صدام حسين؛ فهناك كيانات تخضع لسيطرة المليشيات الشيعة وأخرى للسنة تدير شؤون مناطقها دون الاصطدام بالجيش الأمريكي الذي يكتفي في البقاء في قواعد آمنة خارج المدن؛ مثل هذا الوضع سيعطي واشنطن فرصة للعب دور الوسيط بين مثل هذه المليشيات، تماماً كما حصل في حال الاقتتال الكردي - الكردي في منتصف التسعينيات.

أما الخيار الآخر فهو قبول واشنطن الاعتراف بالنفوذ الإيراني في العراق، والعمل على التوصل إلى صفقة ترضي إيران بما يحول دون انزلاق العراق لحرب أهلية؛ أسوة بموافقة واشنطن على التدخل السوري في لبنان بعد اندلاع الحرب الأهلية فيه عام 1975.

فإيران تملك الكثير من مفاتيح السلام في العراق، ولها الفضل في إقناع تيار مقتدى الصدر بضبط النفس وعدم التصعيد بعد أحداث سامراء، وتجميد نشاط جيش المهدي والتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار مع الحكومة العراقية بعد الاقتتال في البصرة ومدينة الصدر في آذار/ مارس 2008.[18] كما أن بإمكان طهران مساعدة واشنطن في حربها في أفغانستان، وفي لبنان، وإن قبول واشنطن الدخول في مفاوضات مباشرة مع إيران تصب في مثل هذه الخانة. ولكن السؤال: ما الثمن الذي تطلبه طهران؟ وهل واشنطن مستعدة له؟ قد تكون إيران مستعدة للعب دور في العراق مشابه للدور الذي كانت تلعبه سوريا في لبنان، ولكن هل واشنطن ترضى بمثل هذا الدور دون تخلي إيران عن خيارها النووي وتخليها عن حزب الله في لبنان؟ وخاصة أن واشنطن وجدت فيما بعد أن الدور السوري في لبنان مناقض لمصالحها، وعملت على تحجيمه بشتى الوسائل.

إن بعض التطورات غير المحسوبة هي التي أبعدت العراقيين مؤقتاً عن الحرب الأهلية، ولا يرجع ذلك للأطراف الدولية والإقليمية أو لأداء الأمريكيين أو الحكومة العراقية، وإنما لسوء تصرف «القاعدة» التي خسرت الكثير من قواعدها الشعبية بين العرب السنة، ليخرج البعض منهم رافعاً السلاح ضدها. ويقابل ذلك الانقسام بين صفوف الأحزاب والمليشيات الشيعية، والذي تجلى في الهجوم على جيش المهدي في البصرة في آذار/ مارس الماضي، الذي قامت به القوات العراقية لمصلحة المجلس الأعلى الإسلامي العراقي بزعامة عبدالعزيز الحكيم وحزب الدعوة الإسلامية بزعامة نوري المالكي، وذلك بالتعاون مع القوات الأمريكية والبريطانية.

والمشكلة هي اعتقاد بعض العراقيين بأن هناك جائزة أثمن يمكن تحقيقها من خلال استخدام العنف، وأن لكل قوة من القوى بدائل لا تشجعها للتنازل للآخرين؛ فقد تعتبر بعض العناصر الشيعية التقسيم وإقامة كيان شيعي غني خياراً أفضل من البقاء في شراكة مع العرب السنة، كما يعتبر بعض الأكراد أن انفراط عقد العراق سيفتح الباب واسعاً لإقامة دولة كردية، ويبقى خيار المتطرفين من العرب السنة مزيداً من العنف لفرض تنازلات على الآخرين، في حين أن مجموعة من حزب البعث تحلم بالعودة إلى الحكم.

إن الخيار الأخير والمفضل هو في استعادة العراق لعافيته في إطار إقليمي متصالح، أي أن يقوم وفاق إقليمي يمهد لمصالحة وطنية عراقية، وهذا ما يستدعي اعتماد صفقة إقليمية تعرف بالـ Grand design. إن مشكلات الشرق الأوسط باتت مترابطة، ومن الصعب التعامل مع أيٍّ من ملفات الشرق الأوسط الساخنة بمعزل عن الملفات الأخرى. ومع ذلك تبقى هناك فرصة لمثل هذه الصفقة اليوم أكثر منها بالأمس بفضل التغير الذي حصل في القيادة السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية؛ فالرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما أكد التزامه بالانسحاب من العراق والاستعداد للحوار غير المشروط مع دول الجوار كافة، وتحديداً مع إيران وسوريا، وأكد أيضاً أهمية المشاركة الدولية بعيداً عن سياسة الانفراد الأمريكية السابقة. ولاشك في أن نجاح التسوية/ الصفقة الإقليمية يتطلب جهداً دبلوماسياً خارقاً، وانفتاحاً أمريكياً أمام خيارات صعبة، وما قد يسهل المهمة الاستعداد الأوربي لتقديم المساعدة.

لقد حسمت الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، التي جرت في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، الموقف لصالح الانسحاب الأمريكي من العراق بفوز المرشح الديمقراطي باراك أوباما، وأول تداعيات الانتخابات الأمريكية هو إبرام الحكومتين الأمريكية والعراقية «اتفاقية انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق» (بعد أن كان اسمها الاتفاقية الأمنية)، والتي تم إقرارها من قبل البرلمان العراقي في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008.

الاتفاقية بين الولايات المتحدة والعراق

ثمة معطيات واعتبارات عدة تتصل باتفاقية انسحاب القوات الأمريكية من العراق، نوضحها كما يأتي:

- يعتمد الوجود العسكري الأمريكي في العراق على قرار مجلس الأمن رقم 1511، الذي يتم تجديده سنوياً، إلا أن العراق طلب في العام 2007 أن يكون التجديد للقرار للمرة الأخيرة، حيث ينتهي بنهاية عام 2008. ومن هنا تأتي مبادرة واشنطن لعقد

اتفاقية ثنائية تقنن الوجود العسكري الأمريكي في العراق، لتحل محل القرار الأممي الخاص بالعراق، والذي بادرت الحكومة العراقية بطلب إنهائه.

- استغرق التفاوض بشأن الاتفاقية ما يزيد على العام (أكثر مما استغرقه إعداد الدستور العراقي واعتماده)، وتميزت المفاوضات بالسرية والتعتيم طوال الشهور الأولى لغاية طرح المسودة الأولى على قادة الكتل السياسية العراقية في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2008. وتعرضت مسودات الاتفاقية للكثير من التعديلات، وخصوصاً بعد إعلان أوباما مرشحاً للرئاسة عن الحزب الديمقراطي الذي كان معارضاً للحرب في العراق، والذي اتخذ من إنهاء الحرب والانسحاب الأمريكي من العراق شعاراً له في حملته الانتخابية.

- لقد جاء فوز أوباما بترشيح حزبه لانتخابات الرئاسة، ليشجع المفاوض العراقي على إطالة أمد المفاوضات بانتظار حسم الانتخابات الرئاسية الأمريكية في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر، وأسقط إصرار أوباما على انسحاب القوات الأمريكية من العراق في غضون 16 شهراً في يد المفاوض الأمريكي الذي كان في السابق يصر على عدم تحديد مواعيد أو جدولة للانسحاب. وما إن فاز أوباما بمنصب الرئاسة حتى توالت تنازلات فريق الرئيس بوش لصالح المفاوض العراقي تباعاً، إلى أن وصلت حد تغيير عنوان الاتفاقية إلى «الانسحاب».

- تحول مشروع الاتفاقية، في ظل أجواء الصراع السياسي في العراق، إلى قضية خلافية حادة، واعتبرتها بعض القوى شكلاً آخر لاستمرار الهيمنة الأمريكية في العراق، أشبه بما حصل للعراق في عام 1932 عندما استبدل بالانتداب البريطاني عقد معاهدة أمنية أعطت بريطانيا قواعد وامتيازات عسكرية، الأمر الذي ساهم في عزلة الحكم ومن ثم إسقاطه بانقلاب 14 تموز/ يوليو 1958. وقد استغل المفاوض العراقي هذه الأجواء والتجربة التاريخية، لإقناع الطرف الأمريكي بضرورة مساعدته في تسويق الاتفاقية من خلال حذف أو تعديل بعض الفقرات، الأمر الذي تحقق له.

- وجدت قوى عربية سنية (ولاسيما جبهة التوافق العراقية) في عقد الاتفاقية ضمانة للتصدي للنفوذ الإيراني.[19] أما الطرف الكردي فهو الأكثر حماسة للاتفاقية باعتبار أمريكا هي الضامن الوحيد للمصالح الكردية في العراق إزاء تركيا وإيران وسوريا.

- وبالمقابل تجد القوى الإسلامية الشيعية الحاكمة (المجلس الأعلى الإسلامي العراقي بقيادة عبدالعزيز الحكيم، وحزب الدعوة- جناح المالكي) نفسها في حرج؛ فقد تمتعت هذه القوى بدعم كل من إيران والولايات المتحدة طوال السنوات الماضية، حيث لعبت دور الوسيط بين إيران وأمريكا، وساهمت في عقد اللقاءات الأمريكية-الإيرانية في بغداد، ولكن باتساع الفجوة بين إيران وأمريكا ستجد هذه القوى نفسها مطالبة بحسم موقفها لمصلحة طرف دون آخر، والتحدي أمامها يكمن في كيفية التوفيق بين ما تريده واشنطن وما ترفضه طهران.

- جاء توقيع مذكرة التفاهم العسكرية بين بغداد وطهران خلال زيارة المالكي طهران، في 9 حزيران/ يونيو 2008، حول تنسيق التعاون الإيراني-العراقي بشأن الألغام والبحث عن رفات القتلى من الجانبين، محاولة لطمأنة إيران وإظهار الحكومة العراقية بالمستقلة في تعاملها معها عن الضغوط الأمريكية، ولكن طهران الحاضر الغائب في المفاوضات العراقية – الأمريكية، لم تعط موافقتها على الاتفاقية إلا بعد فوز أوباما في الانتخابات وإعادة النظر في الاتفاقية مرّات عدة، بما جعل الاتفاقية تنص بوضوح لا لبس فيه على «انسحاب جميع القوات الأمريكية من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى 31 كانون الأول/ ديسمبر عام 2011» (المادة 24، الفقرة 1)، وضمان عدم «استخدام أراضي ومياه وأجواء العراق ممراً أو منطلقاً لشن هجمات ضد بلدان أخرى» (المادة 27، الفقرة 3).[20] ويبدو أن المفاوض العراقي أقنع الأوساط الإيرانية بأن الاتفاقية بشكلها النهائي هي أفضل من أي بديل آخر، بما في ذلك تمديد العمل بالوصاية الدولية التي تُبقي الأمور كما هي.

- رأت واشنطن – فيما يبدو – أن فرص تمرير الاتفاقية من قبل البرلمان العراقي الحالي أفضل من أن تترك للبرلمان القادم الذي قد يكون أكثر تصلباً نتيجة التراجع الشعبي

للأحزاب الحاكمة. ولم تعدم واشنطن استخدام بعض أدوات الضغط، وبالذات عبر التلويح بخطر حجز الأموال العراقية التي تتجاوز خمسين مليار دولار أمريكي في البنوك الأمريكية، والتي يحميها الآن قرار رئاسي أمريكي من الحجز، وذلك بالتلويح للجانب العراقي أن انتهاء صلاحية قرار مجلس الأمن في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2008 سيُفقد الأموال العراقية الحصانة الأممية التي تتمتع بها حالياً. فهناك أكثر من ثلاثين مليار دولار من أموال البنك المركزي العراقي مودعة في مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي في نيويورك، كما يحتفظ هذا البنك بودائع صندوق التنمية العراقي الذي تودع فيه كل عوائد العراق النفطية قبل أن تقوم الحكومة العراقية بإنفاقها.[21] فقد قامت سلطة الاحتلال الأمريكية في العراق بإنشاء هذا الصندوق عام 2003، ثم انتقل إلى الحكومة العراقية، حيث يتم الصرف منه تحت إشراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتقدر الأموال المودعة فيه حالياً بعشرين مليار دولار.

تداعيات إقرار البرلمان العراقي للاتفاقية

في حساب الربح والخسارة يمكننا القول بأن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي خرج منتصراً بتمرير الاتفاقية في البرلمان (في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008) بمشاركة منافسه الشيعي المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، والكتلة العربية السنية، ما يُسقط استخدام الأخيرين للاتفاقية كورقة انتخابية في الصراع على مجالس المحافظات في الانتخابات المقررة في كانون الثاني/ يناير 2009. ولكن وثيقة الإصلاح السياسي التي اشترطت الكتلة السنية موافقة الحكومة عليها مقابل تمرير الاتفاقية في البرلمان، تتضمن الكثير من النقد للأداء الحكومي وستبقى أداة ضغط على الحكومة، هذا فضلاً عن مطالبتها بإخضاع الاتفاقية للاستفتاء الشعبي قبل يوم 30 تموز/ يوليو 2009.[22]

وإذ وجدت واشنطن في اعتماد الاتفاقية نجاحاً لها، فإن طهران أثبتت بأنها اللاعب المهم إلى جانب الولايات المتحدة بما يخص الشأن العراقي، والطريقة التي تمت فيها الموافقة

على الاتفاقية أبقت خياراً لإيران للضغط بهذا الاتجاه أو ذاك فيما يخص مستقبل الاتفاقية، من خلال إبقاء الطرق مفتوحة مع القوى الشيعية الرافضة للاتفاقية إلى جانب المؤيدين لها.

واللافت أن التصويت على الاتفاقية لم يأت على أساس الاستقطاب الطائفي، إذ صوت ضدها النواب الصدريون ونواب تيار الإصلاح الوطني بزعامة رئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري، وشاركهم في معارضة الاتفاقية بعض النواب من العرب السنة.

وعلى نقيض الأجواء التي رافقت تمرير الدستور العراقي عام 2005، التي كرست الاستقطاب الطائفي بغياب العرب السنة عن العملية الدستورية، كانت مشاركة الكتلة العربية السنية (وخصوصاً جبهة التوافق العراقية والجبهة العراقية للحوار الوطني) فاعلة في إقرار الاتفاقية، كما أنها انتزعت من الحكومة الكثير من الوعود بالإصلاحات السياسية، عبر اعتماد وثيقة الإصلاح التي تضمنت تفعيل قانون العفو العام، وإطلاق سراح الآلاف من المعتقلين السياسيين، والعمل على إعادة المهجرين إلى العراق، وإعادة مناقشة الدستور، ودمج الصحوات في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، وإعادة بناء القوات المسلحة على أسس مهنية غير سياسية وغيرها، وإن لم تشمل الوثيقة إلغاء المحكمة الجنائية العليا الخاصة بمحاكمة رجال العهد السابق وإلغاء قانون المساءلة والعدالة (اجتثاث البعث)، كما أرادت كتلة التوافق.

كما أن تأكيد وثيقة الإصلاح السياسي على ضرورة نزاهة الانتخابات القادمة، سواء الانتخابات المحلية أو التشريعية، يعزز الثقة بمثل هذه الانتخابات على عكس الانتخابات السابقة، وفي هذا تشجيع للأطراف المعارضة المسلحة لدخول اللعبة الانتخابية بما يمهد لمصالحة وطنية حقيقية.

وهذا يثير إشكالية التعامل مع المعارضة العراقية المسلحة (باستثناء تنظيم القاعدة)، فبينما توصلت بريطانيا إلى ضرورة الحوار مع العناصر المسلحة في أيرلندا الشمالية من أجل تسوية الصراع هناك، وكذلك الحال في أفغانستان عندما أعلن الرئيس الأفغاني حامد كرزاي استعداده للحوار مع طالبان، فإن حكومة المالكي تصر على وصف الجماعات

المسلحة العراقية بفلول النظام السابق، وتطلب من القوات الأمريكية مساعدتها في قتالهم، الأمر الذي لا ينسجم مع موقف الحكومة في إبقاء باب الحوار مفتوحاً مع الصدريين.

إذا كانت صيغة الانتخابات السابقة والأسلوب الذي اعتمد فيه الدستور دفعا العراق إلى حافة حرب أهلية، فإن الطريقة التي اتبعت في إقرار الاتفاقية الأمنية ووثيقة الإصلاح السياسي مثلت خطوة حقيقية في تكريس اللعبة البرلمانية بعيداً عن الاستقطاب الطائفي، بما يساعد العراق على استعادة عافيته، رغم بقاء الكثير من العقبات في هذا السبيل؛ ومنها النفوذ الإيراني، ودور الزعامات الكردية في ابتزاز العملية السياسية لأغراض فئوية على حساب العراق الموحد القوي، إضافة إلى ضعف الأداء الحكومي، والفساد الإداري والمالي المستشري.

الانتخابات المحلية والنيابية القادمة: فرصة أم انتكاسة للعملية السياسية؟

إن قرار مجلس النواب العراقي بإجراء انتخابات مجالس المحافظات العراقية في 31 كانون الثاني/ يناير 2009 فتح الأبواب لتغيير الخريطة السياسية عبر صناديق الاقتراع، علماً أن آخر انتخابات محلية تمت في كانون الثاني/ يناير 2005، بما يمهد لإجراء انتخابات حرة لمجلس النواب نهاية عام 2009.

إن القوى السياسية التي لم تشارك في الانتخابات الماضية المحلية والبرلمانية ترى في الانتخابات القادمة فرصة لدخول اللعبة السياسية، ومن أهم هذه القوى: التيار الصدري الذي لم يشارك في الانتخابات المحلية في جنوب ووسط العراق، وكذلك القوى الجديدة في محافظتي الأنبار والموصل التي لم تشارك في العملية السياسية سابقاً أو التي قاطعت الانتخابات السابقة، وحتى القوى المسلحة المعارضة للعملية السياسية قد تستفيد من الانتخابات لدعم طرف دون آخر.

وتعدُّ واشنطن الانتخابات المحلية خطوة إيجابية أساسية نحو المصالحة الوطنية، بما يساعد على حماية الاستقرار في العراق، لذا نجدها ضغطت من أجل إقرار الانتخابات المحلية بهدف مشاركة من قاطعوا الانتخابات في المرة السابقة، وتحديداً المناطق العربية السنية.

ولكن اليوم، أصبح للانتخابات المحلية بعد آخر يتمثل في الصراع بين القوى الشيعية في الجنوب العراقي، وتحديداً المجلس الأعلى الإسلامي العراقي بزعامة عبدالعزيز الحكيم وحزب الدعوة الإسلامية بزعامة رئيس الوزراء المالكي، إضافة إلى ظهور قوى سياسية جديدة كتيار الإصلاح الوطني بزعامة رئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري، وكتل أخرى عديدة.

هذا، وقد أخذت الانتخابات المحلية بعداً أكثر أهمية في الجنوب؛ لما سينجم عنه من تأثير على مستقبل الفيدرالية، فقد أعطيت المجالس المحلية صلاحية طرح الخيار الفيدرالي على الاستفتاء الشعبي بطلب من ثلث أعضاء مجلس المحافظات، الأمر الذي يفتح الباب واسعاً للصراع بين دعاة تشكيل الإقليم الشيعي الكبير ليضم كل محافظات الجنوب، والتي يمثلها المجلس الأعلى الإسلامي، وبين القوى الأخرى التي ترفض هذا الخيار، وفي مقدمها التيار الصدري.

كل هذا يجعل من شفافية الانتخابات القادمة ونزاهتها محكاً سياسياً للقوى الحاكمة ومن خلفها الولايات المتحدة، فكثير من الاعتبارات التي ساعدت على نجاح قائمة الائتلاف الشيعي في الانتخابات السابقة ومنها انحياز المرجعية الدينية الشيعية لها ووحدة الغالبية الشيعية في قائمة واحدة، تغيرت اليوم؛ فقد صرح السيد مهدي الكربلائي ممثل السيد السيستاني (في مطلع حزيران/ يونيو 2008) بأن المرجعية تقف على مسافة واحدة من القوائم كافة، وإن شدد على ضرورة المشاركة في الانتخابات كواجب شرعي. إن هذا الإعلان من شأنه أن يعيد للمرجعية مكانتها المعنوية التي تضررت بانحيازها لطرف عراقي دون آخر، والمؤمل منها ألا تسمح لأي طرف سياسي باستغلال اسمها ومكانتها للتأثير في الناخبين. وكثيراً ما عبرت المرجعية الشيعية عن استيائها من أداء الأحزاب العراقية، بما فيها الأحزاب الشيعية الحاكمة، وبالتالي ليس من مصلحة المرجعية أن تتحمل مسؤولية سوء سياسات الأحزاب الإسلامية الشيعية (الحاكمة وغير الحاكمة)، التي تعددت إلى حد التناقض والصراع المسلح، كما حصل في البصرة ومناطق أخرى. كما أن الشارع العراقي، وخاصة في الأوساط الشيعية، يشهد استياءً من الأداء الحكومي ومن

الأحزاب الشيعية الحاكمة، بسبب الإخفاق في توفير الخدمات والتنمية؛ مما يدفعه كي يكون أكثر تمحيصاً في خياراته، من تجربة الانتخابات الماضية.

وتمهيداً لانتخابات مجالس المحافظات، أقر البرلمان في 24 أيلول/ سبتمبر 2008 قانوناً جديداً للانتخابات ينص على إجراء الانتخابات في كل مناطق العراق (عدا مدينة كركوك ومحافظات إقليم كردستان الثلاث)، كما ينص على اعتماد نظام القائمة المفتوحة المحدود، بمعنى أن الناخب سيكون له حق التصويت لاختيار مرشح واحد وليس قائمة، ولكن الأصوات الزائدة على حاجة المرشح للفوز ستضاف إلى القائمة التي ينتمي إليها، وفي هذا عودة لنظام القوائم، ويبقى هذا التعديل أفضل من القانون الانتخابي السابق الذي يجعل المرشح مديناً بمقعده النيابي لرئيس القائمة وليس للناخب. والتعديل الآخر الذي أُدخل على قانون الانتخابات، هو تحديد استخدام الرموز والأماكن الدينية في الأعمال الانتخابية دون منعها كلياً.

هذا وقد أعيد تشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، التي يفترض أن تكون هيئة مستقلة حيادية، لتصبح أكثر تمثيلاً للأحزاب الحاكمة، وهذا ما أكدته تقارير الأمم المتحدة؛[23] الأمر الذي يثير الكثير من المخاوف من نزاهة الانتخابات المقبلة. والسؤال المهم هو: ما هي الضمانات بعدم استخدام أحزاب السلطة، من كردية وشيعية وسنية، أجهزة الدولة التي تسيطر عليها لمصلحتها في الانتخابات؟ إن عملية توفير الرقابة الفاعلة للانتخابات أمر في غاية الأهمية، وأي تلكؤ في هذا الصدد ستكون عاقبته سلبية جداً.

وفي غياب قانون جديد للأحزاب، واستمرار اعتماد القانون الذي سن في عهد بريمر المعروف بالكيانات، يترك المجال واسعاً لاستغلال المال السياسي، وذلك لغياب الرقابة المالية، فالمال السياسي لعب دوراً فاعلاً في الانتخابات السابقة، وفي غياب أي تنظيم وإشراف على مثل هذه الموارد المالية ستصبح الانتخابات سوقاً رائجة للمال الأجنبي، ما يعني استمرار امتداد الصراع الإقليمي والدولي على أرض العراق.

إن فشل العملية الانتخابية القادمة سيكون له آثار سلبية إلى حد وأد العملية السياسية لمصلحة بديل غير ديمقراطي، وإن مجرد إجراء انتخابات لا يعني تحقق الديمقراطية، فالمطلوب إقامة مؤسسات تكرس حكم القانون، والقبول السلمي بتداول السلطة، ولكن إذا كانت القضية مجرد تنظيم انتخابات دون توافر الأرضية والمؤسسات المطلوبة، فبكل سهولة ستستطيع الأحزاب الكبيرة تحقيق انتصارها عبر وسائل الترهيب واستغلال مؤسسات الدولة وحتى التزوير والمال السياسي.

إن حصول ذلك يعني تكريس النموذج الكردي القائم في كردستان منذ نهاية حرب الخليج الأولى (1991)، ليعمم في بقية أنحاء العراق؛ فيحكم الجنوب العراقي من طرف زعامات شيعية تتقاسم السلطة، يقابلها زعامات سنية تنفرد بحكم المناطق العربية، الغربية والشمالية.

الفصل السابع

غياب الأحزاب غير الطائفية عن الساحة السياسية العراقية

د. هينير فورتك

لقد بلورت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ المراحل الأولى لمخططاتها بشأن الحرب في العراق، رؤيتها لما سيكون عليه الوضع بعد الحرب. فقد كانت إدارة جورج بوش (الابن) تدرك أن التبريرَين «الصُّلبين» للحرب؛ أي الزعم بامتلاك صدام حسين أسلحة الدمار الشامل، والشراكة الوطيدة المزعومة بين النظام البعثي وشبكة القاعدة الإرهابية بقيادة أسامة بن لادن، يفتقران إلى أدلة ملموسة حتى قبل وقوع الحرب؛ وهو ما دعا الإدارة الأمريكية إلى السعي لتعزيز موقفها من خلال التركيز على الطبيعة الدكتاتورية لنظام البعث والمزايا الممكن جنيها من تغييره إلى نظام ديمقراطي قادر على ضمان وحدة العراق وحماية حقوق الأفراد والجماعات فيه.

وفي 26 شباط/ فبراير 2003، أي قبل نحو ثلاثة أسابيع على بدء الغزو، أعلن الرئيس بوش خلال كلمة ألقاها في مقر مؤسسة هريتيج Heritage Foundation أن «قيام نظام جديد في العراق سيكون بمنزلة نموذج مثير وملهم من نماذج الحرية بالنسبة للدول الأخرى في المنطقة».[1] وكان وزير دفاعه دونالد رامسفيلد قد أكد قبل ذلك بأيام أن بلاده ستعمل على:

> ... مساعدة الشعب العراقي على تأسيس حكومة جديدة تحكم بلداً موحداً خالياً من أسلحة الدمار الشامل، وتحترم حقوق السكان على تنوعهم، وتحقق آمال الشعب العراقي بأكمله في العيش بحرية وفي أن يكون له رأي فيمن يحكمه.[2]

وقد أحيا هذا التبرير المتبقي والوحيد آمالاً عظيمة بشأن التزام واشنطن تجاه العراق؛ فلم تعد الحرب مجرد حرب لإطاحة نظام قمعي وخطير، وإنما أيضاً شكلاً من أشكال «الهندسة السياسية»، أو أداةً لإعادة تشكيل بلد ومنطقة بأكملها. وفي ظل تلك الظروف، سرعان ما دخلت البراعة التي اتسمت بها الحملة العسكرية في طي النسيان، وأيقن الخبراء والناس «العاديون» على السواء أن المرحلة الأولى والأسهل هي كل ما انقضى، عندما أعلن الرئيس بوش في الأول من أيار/ مايو 2003 أن «المهمة أُنجزت». وقد كانت الكلمات التي قالتها جيسيكا ماثيوز Jessica Matthews، رئيسة مؤسسة كارنيجي للسلم العالمي، معبرة بصورة خاصة، عندما قالت:

> إن الجزء الذي لا تتمتع الولايات المتحدة بشأنه لا بالكفاءة الكافية، ولا بالخبرة الكافية، ولا بالاستعداد الكافي، هو الجزء الذي لم يأت بعد. وتلك المرحلة الصعبة هي التي ستحدد ما إذا كانت الولايات المتحدة والعالم سينظران إلى حرب العراق بعد انقضائها على أنها مثال على النجاح وليست مجرد انتصار.[3]

ويتوقع المرء أن تفضي عملية التحول الديمقراطي على الطراز الغربي إلى تعزيز الطبقة الوسطى، وأن يكون للأحزاب العلمانية دور مهيمن في العملية السياسية. لكن عند إلقاء نظرة، ولو خاطفة، على نتائج الانتخابات العراقية يتبين أن ما حدث هو العكس؛ فقد كان الفائز في الانتخابات النيابية التي جرت في كانون الأول/ ديسمبر 2005 هو الائتلاف العراقي الموحد، وهو تكتل شيعي تقوده أحزاب إسلامية. وجاء الأكراد – ممثَّلين بالحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني – في المرتبة الثانية. أما جميع من أتوا بعدهم من مرشحين رئيسيين – سواء المحسوبين منهم على جبهة التوافق العراقية أو على شبيهتها جبهة الحوار الوطني العراقية – فقد كانوا من العرب السنة، ولكنهم كانوا أيضاً إسلاميين. لذا، فقد خلت الساحة السياسية العراقية التي أفضت إليها نتائج الانتخابات من أي أحزاب أو منظمات علمانية. وبينما لا يمكن القول إن الحزب الديمقراطي الكردستاني أو الاتحاد الوطني الكردستاني ذوا طبيعة إسلامية، لكن يصعب – إن لم يكن مستحيلاً في ظل هويتهما العرقية – أن يُحسبا من الناحية السياسية على المعسكر العلماني.

ويرجع هذا التناقض الهائل بين تظاهر واشنطن الطموح بجلب النظام الديمقراطي إلى العراق وبين واقع البلاد الحالي أساساً إلى اعتماد إدارة بوش شبه الكامل - في بحثها عن نجاحات سريعة بعد إطاحة صدام وقيامها بحكم العراق بشكل مباشر في أيار/ مايو 2003 - على الساسة العراقيين في المنفى ورجال الدين وشيوخ العشائر، وليس على الطبقة الوسطى في المدن باعتبارها تمثل المجموعات/ القوى الاجتماعية والسياسية الأكثر أهمية من أجل تحويل المجتمع إلى الديمقراطية. وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط بعض الضوء على أهم الأسباب الكامنة وراء هذا التطور المستغرب.

التقليد المتمثل في الأحزاب غير الطائفية

إرث الانتداب البريطاني

قام العراق، كما هي الحال بالنسبة إلى لكثير من الدول الحديثة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على أنقاض الدولة العثمانية التي انهارت عند نهاية الحرب العالمية الأولى. وبحلول عام 1917، كانت القوات البريطانية قد احتلت الولايات العثمانية، بغداد والبصرة والموصل. وعندما أقرت الدولة العثمانية استسلامها بمعاهدة مدروس عام 1918، وضعت بريطانيا العظمى الولايات الثلاث تحت حمايتها. وبينما بقي مصير محافظة الموصل الغنية بالنفط غير محسوم حتى منتصف العشرينيات من القرن العشرين، أكدت عصبة الأمم السيطرة البريطانية على الولايات العثمانية السابقة في شكل انتداب منحته في المؤتمر الذي عقد في نيسان/ إبريل 1920 بسان ريمو بفرنسا، وقد كانت تلك لحظة ميلاد العراق الحديث.

عانى العراق، كإحدى المناطق الواقعة في أطراف الدولة العثمانية، الإهمال لقرون عدة، مما أبقاه في درجة كبيرة من التخلف. فأغلبية سكانه كانوا يعانون الفقر، وكانت الحدود بين الطبقات الاجتماعية غير واضحة، وهيمنت الهياكل القبلية والعشائرية على المجتمع. ومن أجل كسر هذا الاتساق المجتمعي وإقامة طبقة من الموالين، وضع الجيش

البريطاني في عام 1916 قانون تسوية المنازعات العشائرية في الأراضي العراقية المحتلة، والذي كان ينطوي على محاباة صارخة لشيوخ العشائر. وأصبح العراق يُطلق عليه اسم «بلد الألف شيخ». وفي عام 1925 تم دمج القانون ضمن الدستور، وبذلك استمر العمل به حتى نهاية العهد الملكي في عام 1958. [4]

وتمثلت إحدى المشكلات الضخمة الأخرى التي واجهها البريطانيون بالانخفاض الشديد في درجة التضامن أو التواصل السياسي والاجتماعي والاقتصادي بين محافظات الموصل وبغداد والبصرة قبل توحيدها في مؤتمر سان ريمو؛ فقد كان توجه الولايات الثلاث نحو إسطنبول وليس بعضها نحو بعض. لذا، افتقرت دولة العراق الجديدة في البداية إلى أي نوع من الروابط الذاتية الرئيسية عدا الضغط البريطاني، وزاد التباين الشديد بين الانتماءات العقائدية والعرقية من درجة هشاشة البلد.

وفي عام 1932، أي العام الذي نال فيه العراق استقلاله رسمياً، كان السكان يتألفون من أغلبية عربية شيعية (54٪)، وأقلية عربية سُنية (21٪)، إلى جانب الأكراد السنة (14٪)، والعرب غير المسلمين (5٪)، ومجموعات دينية ولغوية أخرى (6٪) مؤلفة من التركمان السنة، والمسيحيين السريانيين، وغيرهم.[5] وكان ما يجمع بين هؤلاء جميعاً انتماءهم الضعيف لدولة العراق الجديدة، وأما كان يفرقهم فمواقفهم المتناقضة. فقد كان الأكراد يحلمون بالاستقلال الذي وعدتهم به معاهدة سيفر لعام 1920، وكان العرب السُّنة يخشون فقدان المزايا التي كانوا يتمتعون بها في ظل العثمانيين، فيما كان الشيعة حريصين على تحقيق أقصى استفادة من تفوقهم العددي.

ولأول وهلة بدا هذا الوضع وكأنه يتيح الشروط المثلى تقريباً للعمل بسياسة «فرِّق تسد» التي كان البريطانيون يتمتعون فيها بخبرة كبيرة. وبالفعل، فمن خلال قيام لندن بتحريض العرب ضد الأكراد والعكس، فقد اعتمدت مرة أخرى النهج العثماني القائم على تفضيل العرب السنة؛ لكن بالطبع ليس ضمن سياق ديني وإنما ضمن سياق تكتيكها الاستعماري الراسخ والقائم على دعم الأقلية ضد الأغلبية. لكن عند التمعن في الأمر،

يتضح أن المسألة ليست بالبساطة التي تبدو عليها للوهلة الأولى. فعلى الرغم من أن التنوع العرقي والطائفي للعراق كان له دائماً تأثير قوي على تطور مجتمعه وهياكل دولته، فإن التطور الشامل للبلاد لا يمكن اختزاله في هذا العنصر. فبينما كانت الصراعات العرقية والطائفية قائمة على الدوام، فهي لم تكن مهيمنة على أي موقف محدد أو على أية فترة زمنية محددة. فقد كانت على الأقل متداخلة مع أشكال أخرى من الصراع، أي مع خطوط صَدْع مجتمعي أخرى.

فعلى سبيل المثال، بينما ظل الأكراد ممزقين عموماً ما بين آمال نيل الاستقلال والحكم الذاتي وغيرهما من الحقوق من جهة، كان العرب، سواء السنة منهم أو الشيعة، متحدين في أحيان كثيرة حول هدفهم المشترك والمتمثل في نيل الاستقلال من الحكم العثماني ثم من الحكم البريطاني، من جهة أخرى، ولم ينسوا ما أُطلق عليه في عام 1918 اسم «مهمة التحرير»؛ عندما وعد البريطانيون ومعهم حلفاؤهم الفرنسيون «الشعوب المكبوتة» في ظل الدولة العثمانية بنيل الحرية والاستقلال في مقابل الحصول على الدعم العربي في هزيمة العثمانيين.[6] لكن لم يمضِ سوى عام واحد حتى تبين أن البريطانيين لن يفوا بوعدهم، وأن اللحظة التي يتم فيها استبدال حكم أجنبي بحكم أجنبي آخر باتت وشيكة. وكان رجال الدين الشيعة أول من دعا إلى مقاومة «الغزاة الكفرة». وفي عام 1919 أصدر العالم المعروف آية الله محمد تقي الشيرازي فتوى بأن «المسلمين هم فقط من يحق لهم حكم المسلمين».[7] لكن عندما تأكدت الخيانة البريطانية من خلال الترتيبات المتخذة في مؤتمر سان ريمو ثار المسلمون من كلتا الطائفتين ضد المحتل البريطاني الجديد ما بين شهري تموز/ يوليو وتشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1920. ولقي نحو 10 آلاف متمرد و400 جندي بريطاني مصرعهم في معارك دامية، وكلفت هزيمة العصيان لندن 40 مليون جنيه إسترليني.[8]

لقد دفعت تلك التجربة الحكومة البريطانية إلى تفضيل أسلوب الحكم غير المباشر للعراق منذ ذلك الحين، وارتكزت الاستراتيجية الجديدة للبريطانيين على حليفهم في الحرب العالمية الأولى، فيصل بن الشريف الحسين، وهو هاشمي (سني) كان لا يزال في منفاه في إيطاليا. وفي 27 آب/ أغسطس 1921، جلس فيصل على عرش مملكة العراق التي

تأسست خصيصاً من أجله. ويمكن اعتبار تتويج فيصل امتداداً للتكتيك البريطاني القائم على دعم الأقلية ضد الأغلبية، بالنظر إلى أن الملك الجديد بوصفه غريباً، كان أكثر اعتماداً على النيات الحسنة لبريطانيا وعلى حمايتها له أكثر من اعتماده على إخوانه من العراقيين السنة. وشكّل كل من الملك وديوانه وقادة العشائر السنية والأعيان في المدن الطبقة المحدودة ضمن المجتمع العراقي ذات المصلحة في استمرار الهيمنة البريطانية. أما كل من عداهم، من سنة وشيعة على السواء، فكان الرابط بينهم هو الحقيقة التي مفادها أن تحررهم يعني تحرير وطنهم الجديد الذي أقيم على أسس مصطنعة. وأصبحت القومية، وليست الطائفة أو النزعة الإسلامية، هي الأيديولوجية السائدة في الصراع ضد الاستعمار، والذي دام ما بين عامي 1920 و1958.

سيادة الأفكار القومية واليسارية

انعكست هيمنة النزعة القومية في طبيعة المنظمات والأحزاب السياسية التي تأسست خلال فترة الانتداب البريطاني. ولم تكن الطائفية من بين الأهداف المعلنة لأي من الأحزاب الكثيرة والقصيرة العمر التي تشكلت ما بين أواخر عشرينيات القرن العشرين وأواخر أربعينياته. ومن حيث الجوانب المذهبية، فإن ثمة قاعدة عامة واحدة يمكن استنباطها من تلك الفترة التي اتسمت بالكفاح ضد الاستعمار؛ وهي أنه كلما ازدادت درجة معارضة الحزب للأوضاع السائدة ازدادت نسبة أعضائه من الشيعة. وينطبق هذا الكلام على أقدم الأحزاب العراقية وأكثرها استمراراً في نشاطه، وهو الحزب الشيوعي (الذي تأسس في عام 1934)، وعلى حزب البعث الذي تأسس في سوريا في عام 1944، والذي أصبح فرعه العراقي هو الحزب الذي أحدث أكبر تحولات خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وكان رئيس الحزب الشيوعي، حسين الرضي، من السادة (أي من نسل النبي محمد)، وابن أحد رجال الدين الشيعة في النجف.[9] وتحول حزب البعث تدريجياً من حزب «شيعي» إلى حزب «سني» خلال مراحل تحوله من حزب معارض إلى حزب حاكم. وإبان الانقلاب البعثي الأول في عام 1963، كان 54٪ من الأعضاء البارزين في الحزب من الشيعة، وإن تراجعت تلك النسبة إلى 6٪ ما بين عامي 1963 و1968.[10]

ومع ذلك، فقد كان تحالف القوى القومية واليسارية الذي أطاح النظام الملكي الموالي للغرب في عام 1958، مدفوعاً بشعارات مثل «القومية» و«الوطن» وحتى «الاشتراكية» وليس بعواطف سنية أو شيعية. وحتى عندما اضطر حزب البعث بعد انقلاب عام 1963 المذكور إلى الانتظار حتى عام 1968 لاعتلاء السلطة، فقد كانت شعاراته على النقيض من الطائفية. وفي الواقع، فإن شعار الحزب، وهو «وحدة، حرية، اشتراكية»، كان يعكس طيفاً واسعاً من الأفكار والآمال السياسية.

كانت «الوحدة» ترمز إلى الهدف العربي المتمثل بـ«بعث» دولة عربية متحدة. وكانت تلك الوحدة العربية ذات نزعة مفرطة في قوميتها؛ فبحسب المادة (15) من النظام الأساسي لحزب البعث، فإن «الرابطة القومية» يجب أن تحل محل أي شكل آخر من أشكال الارتباط بين العرب، سواء على أساس الدين أو القبيلة أو الإقليم؛ ووفق المادة (10)، فإن هذه الأمة تتألف من جميع من يتحدثون العربية ويعيشون على الأرض العربية ويؤمنون بانتسابهم إلى الأمة العربية.[11] لذلك، فقد تم استبعاد الأقليات غير العربية (كان النظام الأساسي بهذا المعنى مناهضاً للأكراد)، وكذلك أولئك الذين يعتبرون أن مصدر هويتهم يرتبط أولاً بعقيدتهم الدينية أو بعشيرتهم أو بأقاربهم. وبالأخذ في الاعتبار أن تأسيس حزب البعث تزامن مع تصاعد الكفاح ضد الاستعمار من أجل الاستقلال، فقد رمزت «الحرية» إلى رفض الحكم الأجنبي، فيما رمزت «الاشتراكية» إلى بناء بديل لنظام المجتمع الغربي الذي فُرض على العالم العربي من الخارج. وباختصار، يمكن القول إن العراق طور تقليداً غير طائفي للتنظيم السياسي والمجتمعي، في الفترة الممتدة من حصوله على الاستقلال رسمياً في عام 1932 إلى استيلاء صدام حسين على السلطة في عام 1979.

تأثير فترة السبعينيات

بعد تأميم النفط في عام 1972 والطفرة النفطية الأولى التي تزامنت معه تقريباً في عام 1973، اتبعت الحكومة العراقية بقيادة حزب البعث سياسة قائمة على التحديث السريع. فقد تم ضخ العوائد النفطية في إقامة مشروعات ضخمة للبنية الأساسية والتصنيع، وفي

إقامة مشروعات الإصلاح الزراعي، وكذلك في إنشاء أنظمة الصحة العامة والتعليم والرعاية الاجتماعية. وعلى الرغم من أن توزيع الثروة النفطية لم يكن متوازناً على الإطلاق، ورغم تزايد المحسوبية والفساد والهدر، فقد شهد العراق ازدهاراً خلال سبعينيات القرن العشرين. فقد تسارعت وتيرة الإعمار، وشهدت البلاد على نحو متزايد ظهور طبقة وسطى متعلمة. وبحلول نهاية ذلك العقد، كان 90٪ من العراقيات متعلمات. وعلى عكس البلدان العربية الأخرى المصدرة للنفط، والتي اعتمدت على العمالة الأجنبية، فقد قام العراق ببناء قطاع عام قوي وفر فرص عمل لعشرات الآلاف من القوى العاملة المحلية. وبالنظر إلى أن الدولة كانت هي رب العمل الأكبر حتى ذلك الوقت، فقد حفزت – ربما من دون قصد – المزيد من الاختلاط العرقي والطائفي؛ على اعتبار أن مؤسسات الدولة لم تكن حريصة بصورة خاصة على منح الوظائف المحلية للعاملين المحليين. وأدى ذلك إلى ترسيخ الوعي بالهوية العراقية، وخصوصاً لدى الطبقتين الوسطى والعليا.[12]

واستمرت الصيغة البسيطة لتقسيم العراق، على أساس عرقي وطائفي إلى وسط سني وجنوب شيعي وشمال كردي، قائمة لكن من منظور شديد العمومية. بيد أن تلك الصيغة حجبت أنماطاً أكثر تعقيداً بكثير للهوية الاجتماعية؛ مما يتعذر معه استخدامها في أي تحليل علمي. وغيرت الهجرة، بنوعيها الطوعي والقسري، التوازن الديمغرافي بين الجماعات المختلفة منذ مجيء حزب البعث إلى السلطة في عام 1968. وخلال فترة حكم صدام حسين حدث المزيد من التغيرات كنتيجة لعمليات النزوح والضغوط الاقتصادية والتهجير. وفي المناطق الحضرية بدأ الكثيرون العيش ضمن جماعات مختلطة اكتسبت فيها الطبقة والمركز الاجتماعي الأهمية ذاتها التي اكتساها الأصل العرقي أو الانتماء الطائفي، باستثناء الحالات التي تلتقي عندها تلك الفروقات. فعلى سبيل المثال، بدأت العاصمة بغداد تصبح موطناً لأعداد كبيرة من الشيعة. وبينما تألفت أغلبية هؤلاء من المهاجرين الفقراء من الجنوب الذين أصبحوا الجماعة المهيمنة في عدد من الأحياء الأكثر فقراً، فقد ظهرت أيضاً مجموعة كبيرة من المهنيين والتجار الشيعة الذين ارتبطوا بمن ينتمون إلى طبقتهم أكثر من ارتباطهم بالفقراء ممن هم إخوانهم في المذهب. كما يجب ألا نغفل الأعداد

الكبيرة من الأكـراد الـذين اسـتقروا في بغـداد وفي الجنـوب كنتيجـة للهجـرة أو للنـزوح القسري.[13]

وباختصار، لابد من أن نذكر أن حزب البعث أصبح أكثـر اسـتبداداً وتركيـزاً عـلى الجانب العقائدي خلال سبعينيات القـرن العـشرين. وكـان النـاس يـشكون مـن نقـص الحريات واستحالة المشاركة في عمليات صنع القرار السياسي. وعادت الصراعات العرقية والمذهبية إلى الظهور من جديد، وخصوصاً بـين الحكومـة المركزيـة، التـي يـسيطر عليهـا السنة، والأكراد. لكن على الرغم من تلك الحقائق فقد شهد العقـد نفـسه تولّـد الـشروط المجتمعية الأساسية لتحول العراق بصورة حقيقية نحو الديمقراطية.

طبيعة أحزاب المعارضة

الحكم الدكتاتوري لصدام

ظهر في العراق، بعد عام 1979، نظام دكتاتوري بقيادة صدام حسين، جمع بـين نظـام الحزب الواحد الحديث والنظام التقليدي القائم على العائلـة الواحـدة، مـدعوماً ومكيفـاً بمزيج من الريع النفطي والاقتصاد الموجه.[14] ومن جهة المشهد السياسي لابد هنا من ذكـر تطورين أساسين:

التطور الأول أن الحكم المستبد لصدام، وبـصورة خاصـة نتـائج الحـربين المـدمرتين اللتين بدأهما في عامي 1980 و1990، أدى إلى إضعاف الطبقة الوسطى التي نشأت حـديثاً بدرجة كبيرة. وفي ظل نظام العقوبات الذي فرضته الأمـم المتحـدة في عـام 1991 أصـبح اهتمام المهندسين والمعلمين والمحامين والصحفيين وأمثالهم ينصب على العيش المادي أكثر من اهتمامهم بالمشاركة في النشاطات السياسية؛ ما أدى إلى المزيد مـن التراجـع النـسبي في الفوارق العرقية والطائفية. ويرى كنعان مكية، عـلى سـبيل المثـال، أن تـأثير العقوبـات لا يمكن قياسه وفق الموجهات العرقية والطائفية إلا من خلال الفـروق الدقيقـة فقـط، وأن

التمييز لابد من قياسه، بدلاً من ذلك، أفقياً، أي بين النظام والشعب الجائع.[15] وقد كانت هناك فروق أخرى مهمة بين المراكز الحضرية والأرياف، وبين الهيكلين الحكومي والعشائري، وبصورة خاصة بين الأغنياء والفقراء. ولم تحل تلك الفروق بشكل كامل محل الفواصل العرقية والطائفية التقليدية ولكنها عدَّلتها. لكن من ناحية أخرى، أدى قمع صدام حسين الوحشي لكل من الأكراد والشيعة إلى عودة ملحوظة لخطوط الصدع العرقية و/ أو الطائفية في الوجدان العام.

وبينما خدم أغلب الجنود الشيعة في صفوف الجيش العراقي كوطنيين مخلصين خلال الحرب ضد إيران، تحالف الكثير من الأكراد (السنة) مع الإيرانيين. وقبيل نهاية الحرب، شن صدام حملة انتقامية قاسية ضد الأكراد (عملية الأنفال التي خلفت عشرات الآلاف من القتلى أو المفقودين الأكراد). وآلت المحاولة التي قام بها الأكراد للتخلص من طاغيتهم بعد هزيمته في حرب الخليج إلى نهاية هزلية في آذار/ مارس 1991؛ وهو ما يعود في جزء منه إلى الوعود المتضاربة التي قطعتها لهم الحكومة الأمريكية. وانتهى التمرد الشيعي في جنوب العراق (التي سميت انتفاضة الجنوب) في الشهر ذاته إلى النهاية نفسها. وكانت الشعارات المكتوبة على دبابات الحرس الجمهوري، «لا شيعة بعد اليوم»،[16] تعبيراً عملياً عن نيات مطلقيها؛ فقد أوردت التقارير أنباء مقتل ما بين 30 و60 ألف شيعي، من بينهم قادة دينيون.[17]

أما التطور الثاني فهو أن نظام صدام حسين قد شجع على الاختفاء شبه الكامل للعنصر الإسلامي من الحياة العامة. فقد تم وضع رجل الدين الشيعي الأبرز، آية الله العظمى أبو القاسم الخوئي وهو من مؤيدي الحوزة الصامتة؛ أي رجال الدين غير المعنيين بالسياسة، تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته في عام 1992. وفي شباط/ فبراير 1999 قتلت الأجهزة الأمنية شخصية دينية ذات صوت سياسي أعلى، وهو آية الله محمد صادق الصدر، مع اثنين من أبنائه، فيما نجا ابنه الثالث مقتدى، بفضل اختبائه. وبحلول شهر نيسان/ إبريل 2003 الذي أطيح فيه بالنظام، لم يكن صدام حسين قد محا الإسلام كعنصر سياسي في العراق فحسب، وإنما كفل أيضاً أن يتم تقييد جوانبه الدينية بشدة. وتراجع عدد

رجال الدين الشيعة إلى 300 فقط خلال فترة حكمه (مقابل نحو 16 مليون شيعي). وقد امتنع قائدهم الفعلي الجديد آية الله العظمى علي السيستاني بدءاً من عام 1999، عن إصدار أية بيانات سياسية (على غرار معلمه السابق الخوئي)، ومع ذلك مُنع أيضاً من الوعظ. وتم تحديد صلاحيات عبدالكريم المدرس، قاضي بغداد والزعيم الديني السني الأعلى اسمياً، بالقضايا التشريفية مثل تحديد موعد بداية شهر رمضان ونهايته.[18]

طيف المعارضة

بالتوازي مع الاستقرار، وإن كان مصطنعاً، الذي اتسم به نظام صدام بسبب ما كان يمارسه من إرهاب، اتسمت المعارضة بالضعف. فقد كانت المعارضة الداخلية شبه معدومة، فيما كانت المعارضة الخارجية غير موحدة وعلى خلاف مستمر. ومن منظور شامل، يمكن الإشارة إلى ثلاثة اتجاهات رئيسة في المعارضة؛ هي المعارضة الإسلامية، والمعارضة الكردية، والمعارضة العلمانية. وكان كل تيار من التيارات الثلاثة يتألف من عدد من الأحزاب والحركات والشخصيات، وكان لكل منها حلفاؤه وفرقاؤه المحليون. وبحسب المنهج المعتمد في تقييم المعارضة التي كانت سائدة في أوقات مختلفة قبل عام 2003، كان هناك 70 مجموعة و350 شخصية مرموقة معارضة.[19]

وكان تأسيس المؤتمر الوطني العراقي في عام 1992 المحاولة الجادة الوحيدة لإنشاء منظمة جامعة لفصائل المعارضة المختلفة، لكن تلك المحاولة باءت بالفشل. وفي نهاية المطاف، نجح المؤتمر الوطني العراقي ورئيسه المثير للجدل، أحمد الجلبي، في توحيد المعارضة ضد المؤتمر الوطني العراقي وليس ضد صدام حسين. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه على المستوى الفردي لم يكن هناك مانديلا آخر سجيناً أو لينين آخر في المنفى كي يتولى القيادة بلا منازع. وعلى العموم، أدى تفكك المعارضة إلى تقوية الأحزاب ذات الطبيعة العرقية أو الطائفية الواضحة؛ مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني من بين المنظمات الكردية، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بوصفه الحزب الإسلامي الأكبر للعرب الشيعة، وحركة الوفاق الوطني العراقي، وهي

تحالف من القوميين السُّنة أساساً. لكن حتى تلك الأحزاب والحركات القوية نسبياً كانت أحزاباً إقصائية ضمنياً؛ فلم تكن الأحزاب الكردية مصمَّمة بحيث تشمل العرب، ولم تكن المجموعات القومية العربية تطمح لضم الأكراد أو الآشوريين أو التركمان إلى عضويتها، وكانت المجموعات الإسلامية الشيعية - بحكم طبيعتها - مقفلة أمام منتسبي الطوائف الأخرى وأمام المسلمين السنة. وكانت المنظمات العلمانية وحدها من تتيح أرضية غير عرقية وغير طائفية، وتسعى إلى جسر تلك الخطوط العديدة للتمييز.[20]

1. الأحزاب الإسلامية

أسس رجل الدين المعروف محمد باقر الصدر في عام 1958 حزب الدعوة الإسلامية باعتباره الحزب السياسي للشيعة (الذي يُعد من الزاوية الدينية على النقيض من الأحزاب العلمانية المذكورة أعلاه التي يشكل فيها الشيعة الأغلبية اسمياً؛ على الأقل مادامت تلك الأحزاب بعيدة عن السلطة). وأتاح الكتابان الرئيسان اللذان ألفهما باقر الصدر؛ وهما: **فلسفتنا** الذي أصدره في عام 1959، و**اقتصادنا** الذي أصدره في عام 1961، الأساس النظري لنشاطات الحزب الرامية إلى إقامة دولة إسلامية. وقد حظيت أهداف الحزب بدعم أكثر رجال الدين الشيعة مكانة في ذلك الوقت؛ وهو آية الله العظمى محسن الحكيم، على الأقل بصورة غير مباشرة، ومن دون الحياد عن مبادئ الاتجاه الصامت. وقد حظر الحكيم، في فتوى أصدرها في عام 1960، على مريديه الانضمام إلى الحزب الشيوعي، وحثهم في الوقت ذاته على دعم حزب الدعوة.[21] لكن في ضوء الوضع السياسي بعد سقوط النظام الملكي، تحول الحزب إلى ممارسة نشاطاته في الخفاء بعد تأسيسه مباشرة. وقد انضمت إليه في منتصف الستينيات منظمة العمل الإسلامي التي أسسها في كربلاء كل من آية الله حسن الشيرازي وآية الله محمد المدرسي.[22]

وقد عانى المتدينون السُّنة بدورهم على يد التيارات العلمانية والقومية في خمسينيات القرن العشرين. ففي عام 1951، تأسست رسمياً حركة الإخوان المسلمين في العراق. وقد كان للحركة وجهة النظر نفسها الموجودة لدى رجال الدين الشيعة من حيث رفض

الشيوعية والقومية. وفي عام 1959 اتفق مرشد الحركة محمد محمود الصواف، وآية الله العظمى محسن الحكيم على السماح لأتباعهما بالعضوية المتبادلة في حركة الإخوان المسلمين وحزب الدعوة. وفي عام 1960، أعيدت تسمية الحركة باسم الحزب الإسلامي العراقي. وكما هي الحال بالنسبة للأحزاب الإسلامية كافة، فقد تعرض الحزب للاضطهاد والقمع من قبل حزب البعث الحاكم بعد عام 1968. وقُتل الزعيم الديني للحزب الشيخ عبدالعزيز البدري وهو بالسجن في عام 1969، وأُغلقت دور العبادة والمساجد المستقلة. وقد انتقل معظم قادة الحزب الإسلامي العراقي إلى العيش في المنفى.[23]

وبعد وفاة آية الله العظمى محسن الحكيم في عام 1970، استمر خلَفه أبوالقاسم الخوئي على نفس نهج المرجعية الصامتة. لكن النشاط الشيعي شهد نمواً كبيراً بقيادة عائلة الحكيم في النجف، وعائلة الصدر في الكوفة وبغداد، وعائلة المدرسي في كربلاء. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1974 وشباط/ فبراير 1977، انطلقت حركتا تمرد شيعيتان عفويتان، وارتبطت كلتاهما باحتفالات ذكرى عاشوراء، وتم إخماد الحركتين بوحشية. لكن قبل بضعة أشهر من استيلاء صدام حسين على السلطة في تموز/ يوليو 1979، قامت الثورة الإسلامية بنجاح في إيران، أي جارة العراق الشيعية. ولم تكن المعارضة الشيعية في العراق بحاجة إلى تشجيع طهران لها كي تصعِّد نشاطها. وبحلول صيف عام 1980 كان قد شُن العديد من الهجمات على رموز وأشخاص ذوي صلة بالنظام البعثي البغيض. وبعد محاولة اغتيال فاشلة لوزير الخارجية في ذلك الوقت، طارق عزيز، في الأول من نيسان/ إبريل 1980 شنت الأجهزة الأمنية التابعة لصدام حسين حملات انتقامية قاسية، وقُتل المئات من الناشطين الشيعة بمن فيهم مؤسس حزب الدعوة محمد باقر الصدر، الذي قُتل في 13 نيسان/ إبريل 1980. وتم تهجير عشرات الآلاف من الشيعة «من أصل إيراني» ومن الشيعة الأكراد (أو من يُطلق عليهم الأكراد الفيلية) من مواطنهم. وبلغت العملية العقابية ذروتها في شن الحرب على إيران في 22 أيلول/ سبتمبر 1980 التي اعتبرها صدام حسين «حرباً وقائية».[24]

وخلال الحرب، وتحديداً في عام 1982، ظهرت منظمة شيعية عراقية ثالثة في إيران، وهي المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بقيادة آية الله محمد باقر الحكيم، وهو ابن آية الله العظمى محسن الحكيم. وأصبح المجلس الأعلى هو المنظمة الجامعة لكافة الشيعة العراقيين المقيمين في منفاهم بإيران، لذا ضم المجلس كلاً من أتباع باقر الحكيم، وحزب الدعوة، ومنظمة العمل الإسلامي، ومجموعات أخرى أصغر حجماً. وقد جاء تأسيس المجلس في وقت كانت فيه الجمهورية الإسلامية الإيرانية حريصة أشد الحرص على تصدير ثورتها الإسلامية. من هنا، فقد كان المجلس يعتبر إيران منبع الثورة الإسلامية العالمية ومصدر إلهامها، ووعد بالكفاح من أجل تأسيس حكم إسلامي في العراق تحت قيادة أحد الفقهاء (ولاية الفقيه). وفي عام 1983 شكل المجلس وحدة عسكرية، هي فيلق بدر المكون أساساً من أسرى الحرب العراقيين، حيث تلقوا تدريبهم على يد الحرس الثوري الإيراني، واشتركوا في الحرب ضد العراق. ومع قرب نهاية الحرب العراقية الإيرانية أدى احتدام الجدل بشأن قضية منح إيران دوراً أكبر في دعم الحركة الإسلامية العراقية إلى شل حركة المجلس تقريباً. فقد جمد حزب الدعوة فعلياً مشاركته في المجلس، وهو ما أدى إلى أن يتحول المجلس بسرعة إلى مركز قوة في يد عائلة الحكيم، على النحو نفسه الذي كان يُنظر به دائماً إلى حزب الدعوة على أنه مركز عائلة الصدر، وإلى منظمة العمل الإسلامي على أنها معقل عائلة المدرسي.[25]

2. المنظمات الكردية

تجلى العامل العرقي في السياسة العراقية أساساً من خلال العلاقة المعقدة بين العرب والأكراد. وقد نظم الأكراد أنفسهم ضمن حزبين رئيسيين، هما: الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني. أما الحزب الديمقراطي الكردستاني، وهو الأقدم بين الحزبين، فقد تأسس في عام 1946 على يد الزعيم الكردي الأسطوري الملا مصطفى برزاني. وشهد العام نفسه ميلاد ابنه مسعود الذي تولى قيادة الحزب بعد وفاة والده في عام 1979. وتستمد عائلة برزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني دعمهما

أساساً من سكان شمال غربي العراق الناطقين باللهجة الكرمانجية. ولم ينحصر ميراث مسعود في العشائر الموالية لوالده؛ إذ شمل أيضاً كفاحاً طويلاً ضد الحكومات العراقية المختلفة من أجل حقوق الأكراد. وقد وقف الحزب الديمقراطي الكردستاني في صف إيران خلال الحرب العراقية- الإيرانية، وعوقب، ومعه الشعب الكردي بأكمله، بوحشية على ذلك من قبل صدام حسين عند نهاية الحرب.

أما الاتحاد الوطني الكردستاني، فقد تأسس على يد جلال طالباني في دمشق في الأول من حزيران/ يونيو 1975. وينتمي معظم مؤيدي الاتحاد إلى السكان الناطقين بالسورانية في شمال شرقي كردستان العراق، أي المنطقة الواقعة بين نهر الزاب الكبير والحدود الإيرانية. وقد جاء تأسيس طالباني للاتحاد كردة فعل إزاء الهزيمة الكارثية التي مني بها الأكراد في عام 1975 والتي تعود، في نظر طالباني، إلى اعتماد الملا البرزاني المفرط على إيران والولايات المتحدة الأمريكية. وألقى طالباني باللوم على هذه الاستراتيجية المضللة على الهيكل العشائري للحزب الديمقراطي الكردستاني. وفي المقابل، كان يرى أن على الاتحاد الوطني الكردستاني أن يصبح منظمة سياسية ذات خط تقدمي أساساً. لكن المبادئ المعلنة تبخرت بمرور السنين؛ فعلى الرغم من أن عائلة طالباني ليست بالعشيرة بالمعنى الفني للكلمة، فإنها كانت بمنزلة المعادل الوظيفي للعشيرة. وعلاوة على ذلك، فإن الجيل الجديد من كوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني أصبح يتمتع بمستوى تعليمي أرقى، كما أن طالباني ارتكب هو الآخر أخطاء استراتيجية في حساباته السياسية.

وبحلول منتصف تسعينيات القرن العشرين، تفاقمت المنافسة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وبلغت حد قيام حرب شاملة بينهما انتهت بمقتل نحو ثلاثة آلاف مقاتل من عناصر البشمرجة.[26] ودامت الحرب الأهلية الكردية حتى عام 1998. وخلال العام المذكور، نجحت الولايات المتحدة في الوساطة التي قامت بها لإنهاء المعارك بين الطرفين. وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، أدت البوادر المشيرة إلى عزم الولايات المتحدة على إطاحة صدام حسين إلى قيام

تعاون براجماتي ولكنه متواصل بين الحزبين الكرديين؛ فقد كانا يدركان مدى عجزهما، حتى في حال اتحادهما مع قوى المعارضة الأخرى، عن إطاحة نظام البعث؛ لذا كان لابد من تشجيع خطط الغزو الأمريكية. وقد أيد جلال طالباني كلام مسعود برزاني عندما صرح بأن أي انتفاضة عراقية مستقلة ضد صدام ستعتمد على نشوء تحالف غير ممكن بين المجموعات العرقية والسياسية والدينية المختلفة. ومن بين ما قاله:

> لابد من أن أعترف بأن تحقيق هذا التوازن أمر صعب. لذا، أرى أن الحكومة ستستمر، وأن التغيير غير قريب من دون تدخل خارجي. وبعبارة أخرى، يجب عدم توقع التغيير من دون تدخل أمريكي أو غزو من الخارج.[27]

وبذلك، أصبح الأكراد الشركاء الأكثر إخلاصاً للولايات المتحدة، سواء قبل تغيير النظام في العراق أو في أثنائه أو من بعده.

3. الحركات العلمانية

لا يعد الحزب الشيوعي العراقي فقط أقدم حزب على الساحة السياسية العراقية عموماً، ولكنه أيضاً بطبيعة الحال أقدم حزب علماني. وقد كان له سجل حافل في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، لكنه فقد معظم مصداقيته بعد سقوط الشيوعية. وينطبق الأمر نفسه على حزب آخر في الطرف الآخر من المنظومة السياسية، وهو الحزب الذي يناصر الملَكية. فقد تأسست الحركة الملكية الدستورية في عام 1993 في لندن على يد الشريف علي بن الحسين، وهو أحد أقارب الملك فيصل الثاني الذي قتل خلال ثورة عام 1958. وقد طرح الشريف علي نفسه كشخصية توحيدية تعلو على المشاجرات الحزبية والمصالح الخاصة، وكان يرى أن إقامة نظام ملكي دستوري ستكون إشارة إلى عودة المشروعية والقانون والنظام؛ مما قد يساعد على تجاوز خلافات الماضي الاجتماعية والسياسية، ويمثل رمزاً لوحدة جميع العراقيين.[28] لكن المنصب الذي شغله الشريف علي في السابق كناطق باسم المؤتمر الوطني العراقي ذي السمعة السيئة، كان من الأمور التي ألحقت به الضرر على المستوى الشخصي؛ إلى جانب أن دعوته إلى استعادة النظام الملكي أثارت في أذهان

العراقيين ارتباط ذلك النظام بالهيمنة البريطانية، الأمر الذي لم يكن في مصلحة الحركة الملكية الدستورية التي أسسها. وقد كانت الأحزاب والمنظمات السبعون تقريباً الباقية التي تألفت منها المعارضة العراقية لنظام صدام حسين إما قومية أو ديمقراطية.

وكان القوميون موحدين حول اعتقادهم المشترك بأن علاقات العراق الإقليمية والدولية ترتبط أساساً بسياقه العربي. وبالنسبة إليهم، فإن الهوية العربية ليست مفهوماً ثقافياً فحسب ولكنها أيضاً متطلب سياسي في الشؤون العراقية. فقد كانت هناك 16 مجموعة تنتمي إلى المعسكر القومي؛ منها الحزب الاشتراكي العراقي، والهيئة العراقية المستقلة، والحركة الاشتراكية العربية، والتجمع الناصري الوحدوي، وحركة القوميين الديمقراطيين العرب، ومجموعة المصالحة الوطنية، والمنشقون على حزب البعث في المنفى، وهم الأكثر عدداً إلى الآن.[29] وقد كانت جميع تلك المجموعات القومية تقدم الارتباطات الشخصية على الأجندات الحزبية. وكانت البرامج الحزبية تتسم بالغموض وتمثل استمراراً للعقيدة الاشتراكية القومية القديمة للبعثيين والناصريين الأوائل بدلاً من أن تطور فلسفة سياسية جديدة. لكن كما كانت هي الحال بالنسبة لمجموعات المعارضة العراقية الأخرى، استخدم القوميون بمن فيهم البعثيون خطاباً ديمقراطياً، وقدموا أنفسهم كأنصار للديمقراطية.[30]

وبينما اتضح أن حركة الوفاق الوطني العراقي لم تكن بديلاً محتملاً للحكم في فترة ما بعد صدام، فقد أصبحت، على الأقل مؤقتاً، المجموعة الأكثر تأثيراً ضمن المعسكر القومي بعد سقوط النظام في نيسان/ إبريل 2003. وقد تشكلت الحركة بدعم سعودي في عام 1990 كردة فعل مباشرة على غزو صدام لدولة الكويت، وترأسها إياد علاوي، وقد كان مسؤولاً رفيعاً في المخابرات العراقية، ثم غادر العراق في عام 1971. وقد استقطبت الحركة أساساً المنشقين من البعثيين وضباط الجيش الساخطين، وهو ما اجتذب الولايات المتحدة نحوها بعد محاولة التمرد الفاشلة للأكراد والشيعة في عام 1991. لذا، فقد حظيت الحركة بدعم وكالة الاستخبارات المركزية، على سبيل المثال، من خلال إقامة محطة إذاعية تحت اسم «صوت العراق الحر». وبعد فترة من العمل المؤقت في دمشق انتقلت الحركة

أخيراً إلى عمّان في عام 1995. وبحلول أوائل عام 1996، تلقى إياد علاوي ستة ملايين دولار في شكل معونات سرية أمريكية.[31] وعلى الرغم من الفشل الذريع الذي منيت به المحاولة الانقلابية التي قادتها الحركة ضد صدام حسين في تموز/ يوليو 1996، فقد واصلت الإدارة الأمريكية تقديم الدعم إلى علاوي؛ للإفادة من الفئة العربية السنية ذات التدريب العسكري ضمن المعارضة العراقية.

وأخيراً، لابد من إضافة الأحزاب والمنظمات الديمقراطية إلى المعسكر العلماني. لكن بما أن معظم مجموعات المعارضة كانت تستخدم بصورة متزايدة خطاباً ديمقراطياً، فقد أصبح التعرف على الديمقراطيين «الحقيقيين» عملية معقدة. وبحسب الأداة المستخدمة هنا، فإن من يُصنف ضمن فئة الديمقراطيين هم المجموعات والأفراد الذين يعطون الأولوية لمبادئ الديمقراطية الليبرالية على الاعتبارات الأخرى مثل القومية أو العرق أو الدين. وقد كان آخر الأطر المنظَّمة للديمقراطيين العراقيين هو الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان موجوداً من أربعينيات القرن العشرين حتى تولى حزب البعث السلطة في عام 1968. ومنذ ذلك الحين، غابت الأحزاب الديمقراطية المنظمة عن ساحة المعارضة، وإن تأسس اتحاد للديمقراطيين العراقيين في عام 1978، وحزب ديمقراطي عراقي في أواخر عام 1993. لكن على الرغم من أن الديمقراطيين كانوا يفتقرون إلى التنظيم الحزبي فقد نجحوا، من خلال تمسكهم بقضايا مثل التعددية السياسية، والحريات الفردية والمدنية، والمساءلة الحكومية، في التأثير على الأطر المرجعية للخطاب السياسي ضمن أجنحة المعارضة.[32] ومع ذلك لم تضعهم واشنطن في الاعتبار ضمن حساباتها السابقة على الحرب. وتقودنا هذه الملاحظة إلى التقييمين التلخيصيين التاليين:

أولاً، بما أن صدام حسين قام بقمع الفصائل المعارضة العرقية (الأكراد) والدينية (الشيعة) بمزيد من الوحشية ولفترات أطول مقارنة بغيرها، فقد ساعد على ظهور معارضة كان أبرز ممثليها ومنظماتها يتحركون وفق أجندات إما عرقية أو طائفية. وقد أدى ذلك إلى نشوء مفارقة: فبينما مُنيت المنظمات العلمانية والديمقراطية الناشئة من الطبقة

الوسطى أو الممثلة لتلك الطبقة بخسارة مطلقة، استفادت في الوقت ذاته الأحزاب العرقية والطائفية، وإن كان بدرجة نسبية.

ثانياً، عززت الولايات المتحدة، سواء طوعاً أو كرهاً وحتى قبل حرب العراق، هذا الاتجاه عندما أناط الرئيس جورج بوش بنائبه ديك تشيني تنسيق عملية التخطيط لتغيير النظام مع المعارضة العراقية. وبدءاً من عام 2002 قام تشيني بسلسلة من المشاورات مع المنظمات الأقوى ضمن المعارضة العراقية. وانطلاقاً من حجم تلك المنظمات وأعداد أعضائها وقدراتها العسكرية، ركز تشيني على الوجوه المألوفة؛ أي الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحركة الوفاق الوطني العراقي. ومن خلال تجاهل العناصر الديمقراطية، فقد ضحت واشنطن بهدفها الاستراتيجي الذي طالما روجت له، وهو تحويل العراق والشرق الأوسط بكامله نحو الديمقراطية، وذلك في مقابل مكاسب تكتيكية قصيرة الأجل.

العودة إلى زمن الانتداب

غياب خطة شاملة لإعادة الإعمار

1. التجربة والخطأ

التقت عناصر المعارضة العراقية المفضلة لدى تشيني في شمال العراق في أواخر شباط/ فبراير 2003؛ بهدف التخطيط للكيفية التي سيشاركون بها في حكومة ما بعد صدام. وكانت تلك المجموعات قد تلقت قبل الاجتماع إشارات إيجابية من شركائها في واشنطن بأن الإدارة الأمريكية تعتزم تسليم السلطة إلى حكومة عراقية مؤقتة فور سقوط صدام تقريباً. ومما عزز هذه النية، التجارب السابقة التي خاضتها الولايات المتحدة في بنما وجرينادا حيث نجحت في نقل السلطة إلى حلفائها المحليين بعد إطاحة مانويل نورييجا وموريس بيشوب. لذلك، تشكل خلال الاجتماع الذي عقد في شمال العراق للإعداد

لتشكيل حكومة انتقالية مجلس من ستة أعضاء؛ هم أحمد الجلبي زعيم المؤتمر الوطني العراقي، وجلال طالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، ومسعود برزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، ومحمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وإياد علاوي زعيم حركة الوفاق الوطني العراقي، ووزير الخارجية العراقية الأسبق عدنان الباجه جي.[33]

وكما هو متوقع، فخلال ساعات من إطاحة صدام حسين أعلن جاي جارنر رئيس مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية الذي أسسته واشنطن في كانون الثاني/ يناير 2003 للعمل كإدارة مؤقتة في العراق إلى حين تشكيل حكومة مدنية منتخبة ديمقراطياً، عن أنه سيتم تشكيل حكومة «ذات وجه عراقي» بحلول منتصف شهر أيار/ مايو.[34] بيد أن الإعلان حجب الخلافات العميقة داخل الإدارة الأمريكية بشأن الجهة التي يجب دعمها. فحتى قبل حرب العراق كان هناك خلاف دائم تقريباً بين وزارة الدفاع (البنتاجون) ووزارة الخارجية. وعلاوة على ذلك، لم تكن واشنطن واثقة بمدى الحكمة السياسية في تسليم السلطة، بعد سقوط صدام مباشرة، إلى منظمات تتسم بالتفكك المفرط ولم تتعرض قوتها ونفوذها السياسيان للاختبار من قبل. لذلك، هيمنت خطة البنتاجون القائمة على جعل أحمد الجلبي هو اللاعب الرئيسي ضمن الحكومة المؤقتة الجديدة. وقد كان ذلك القرار هو الأول ضمن مجموعة من القرارات التي تضمنت أوجه شبه مذهل مع فترة الانتداب البريطاني قبل ذلك بثمانين عاماً.

فكما استورد البريطانيون مَلكاً هاشمياً من الحجاز في عام 1921 ليحكم – كغريب – أغلبية شيعية في العراق، وبما يبقيه معتمداً دائماً على النيات الحسنة لبريطانيا، سمَّى الأمريكيون بدورهم زعيماً هو من الناحية الفعلية «غريب» على الرغم من كونه شيعياً؛ ذلك أن أحمد الجلبي لم تطأ قدماه العراق منذ عام 1958. وفي 16 نيسان/ إبريل 2003، أي بعد فترة وجيزة على سقوط صدام، رافقت القوات الخاصة الأمريكية أحمد الجلبي وأنصاره من أفراد قوات العراق الحر، وهو الجناح العسكري للمؤتمر الوطني العراقي، إلى

بغداد، فيما بدا وكأنه محاولة للمساعدة على ملء الفراغ الأمني وعلى تشكيل قوة أمنية عراقية ناشئة، لكن الغرض من ذلك كان في الواقع هو تعزيز مكانة المؤتمر الوطني العراقي وتمكينه من قيادة البلاد.[35] لكن على عكس التجربة البريطانية في عشرينيات القرن العشرين، باءت التجربة التي خاضتها الولايات المتحدة في نيسان/ إبريل 2003 بفشل ذريع؛ فقد أظهر الجلبي، الذي كان يفتقر إلى أي جذور راسخة في معرفته للعراق المعاصر، عجزه عن تحقيق آمال واشنطن. ومع تدهور الوضع الأمني العام يومياً، ظهرت الحاجة إلى التخلي عن الخطة الأصلية، متمثلة بجاي جارنر وأحمد الجلبي.

وبات واضحاً أن الخطة المتعلقة بحقبة ما بعد صدام تسير بخطى أبطأ بكثير من خطى البرنامج العسكري. وبدأت مرحلة اتسمت بدرجة غير قابلة للتصديق من المسارات المتقلبة وأساليب المحاولة والخطأ. ففي مرحلة مبكرة، لم تتجاوز أيار/ مايو 2003، ظهرت الحاجة إلى تغيير الخطة الأصلية بخطة جديدة كانت، بسبب ضيق الوقت الذي استغرقه إعدادها، مفرطة في بساطتها، وقائمة على إدارة العراق بصورة مباشرة من قبل الولايات المتحدة. من أجل ذلك، تم تأسيس سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة بول بريمر؛ أي الحاكم الأمريكي الفعلي في بغداد.

لكن المشكلات القديمة المتراكمة بقيت قائمة، بل أضيفت إليها مشكلات أخرى. فعلى سبيل المثال، تمخض أحد الإجراءات المبكرة التي اتخذها بريمر لإظهار القوة والعزم - وهو حل حزب البعث والجيش - عن نتائج عكسية حادة؛ فهو لم يؤدِّ إلى دفع العسكريين المحترفين والعديد من أعضاء حزب البعث العاديين بقوة نحو العمل في الخفاء فحسب، بل إنه أدى كذلك إلى إقصاء العرب السنة بشكل خاص وجميع الوطنيين عموماً. ويتقاسم الكثير من العراقيين، بصرف النظر عن انتماءاتهم، المبادئ الأساسية للبعث؛ وهي الوحدة والقومية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، فيما كان الجيش يعد مهد القومية ومصدراً من مصادر الفخر والاعتزاز؛ فقد حارب إسرائيل، ودافع عن العراق ضد المحاولات الإيرانية لغزوه ما بين عامي 1982 و1988. ومن هنا بدأ العديد من العراقيين

ينظرون إلى الإدارة الأمريكية المباشرة على أنها شكل من أشكال الاحتلال. وتغيرت صورة القوات الأمريكية في نظر فئات عريضة من الشعب العراقي: من قوات تحرير إلى قوات احتلال. وعزز هذا التصور المقاومة بمختلف أشكالها، بما فيها المقاومة المسلحة.

2. مكره أخاك لا بطل

بينما بقي القادة الأمريكيون على جهل بالموقف، فقد بدا للعراقيين موقف موازٍ للموقف الذي ساد بعد الحرب العالمية الأولى. ففي 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918، صدر إعلان بريطاني- فرنسي مشترك يعتبر أن «التحرير الكامل والنهائي للشعوب [العربية] وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من مبادرة الشعوب المحلية وإرادتها الحرة»[36] هدفان استراتيجيان للحكومتين. وسرعان ما أصبحت «مهمة التحرير»، التي صُممت في الأصل لجمع التأييد العربي ضد العثمانيين، في طي النسيان بعد النصر. وبالنسبة للعراقيين، انتهت آمالهم بالانتداب البريطاني على بلادهم. وقد انغرست هذه الخيانة في أعماق الذاكرة الجماعية للعراقيين. لذا، فقد تماشت مع ما كان متوقعاً إلى حد ما عندما أصبحت الشعارات الرنانة لبوش وبلير بشأن «التحرير» و«الديمقراطية» تعني الإدارة المباشرة.

وفي ظل هذا الموقف، اقترفت سلطة الائتلاف المؤقتة خطأً خطيراً آخر في محاولاتها لاستخلاص حسنات من ورطتها. فقد كررت بسرعة أسلوباً بريطانياً آخر اتُّبع في عشرينيات القرن العشرين، وهو: لعب الورقتين العرقية والطائفية على التوالي. ومن الخطوات المبكرة، ولكنها حاسمة، في هذا الشأن تلك التي اتخذتها سلطة الائتلاف المؤقتة في 13 تموز/ يوليو 2003 عندما وزعت المناصب في مجلس الحكم الانتقالي، وهو أول مؤسسة حكومية عراقية جديدة، على أساس مخطط طائفي وعرقي صارم.[37] وأصبح المخطط إلزامياً تقريباً إلى أن تمت إعادة السيادة، على الأقل جزئياً، إلى حكومة عراقية مؤقتة في 28 حزيران/ يونيو 2004، لكنه استمر إلى ما بعد ذلك التاريخ بكثير. ومن البديهي أن هذا المخطط أثر أيضاً وبقوة على تركيبة لجنة صياغة الدستور العراقي، والبرلمان، والحكومة.

وقد صممت سلطة الائتلاف المؤقتة هذه «اللبننة» للهياكل الإدارية العراقية كي يتسنى لها تطبيق سياسة «فرِّق تسد»؛ لكن ما نجح فيه البريطانيون، على الأقل مؤقتاً، فشل فيه الأمريكيون بعد ذلك بثمانين عاماً. فقد كان العرب السُّنة، الذين كانوا الفئة المفضلة لدى البريطانيين، هم العمود الفقري لنظام البعث الذي أطيح به مؤخراً. لذلك، أصبح الهم الأساسي لتلك الفئة ينصب في اجتناب تقهقر مركزها من أقلية حاكمة إلى أقلية معرضة للتمييز والإقصاء. أما العرب الشيعة، فلم يعتمدوا – بفضل تفوقهم العددي – على الدعم الأمريكي، بل واتُّهموا دوماً بالتصرف بوصفهم «الطابور الخامس» لإيران. وأخيراً، أراد الأكراد الاحتفاظ على الأقل بمستوى حق تقرير المصير الذي اكتسبوه في ظل العقوبات المفروضة من قبل الأمم المتحدة منذ عام 1991؛ لذا، كانوا طرفاً موالياً عموماً ولكنه غير مؤهل، من منظور شامل، لقيادة عملية إعادة بناء دولة قومية عراقية.

وكأن الفشل الذي مُني به مخطط الحكم على أساس عرقي وطائفي لم يكن كافياً، فقد أدى هذا المخطط في الوقت ذاته إلى تعاظم الفوارق الاجتماعية. فمن خلال الاختزال القسري لهوية العراق على أساس الجذور العرقية أو الدينية لمواطنيه، فقد ساعدت سلطة الائتلاف المؤقتة على تأجيج المخاطر من اندلاع حرب أهلية أو قيام نظام دكتاتوري جديد. لذلك، أصبحت التقسيمات العرقية والطائفية، والتي تم إحياؤها أساساً في ظل النظام الدكتاتوري لصدام، هي السمة المهيمنة على المشهد السياسي العراقي. ولم تبق أمام الأحزاب غير الطائفية أي فرص حقيقية كي تظهر (من جديد) وتتطور. ويجب ألا نغفل هنا أثراً جانبياً أساسياً آخر، وهو أن الولايات المتحدة تسببت في صعود «الروح الإسلامية» نفسها التي عكفت على محاربتها بشدة منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001.

حكم الأحزاب العرقية والطائفية

1. المارد يخرج من القمقم

لم يكن العرب الشيعة – وهم يمثلون أغلبية السكان – بحاجة فعلية إلى الوصفة القانونية التي وُضعت للتمثيل النسبي للمجموعات الدينية كي ينظروا إلى الوضع الجديد

باعتباره تحريراً جماعياً. فبعد مضي أيام معدودة على سقوط النظام، احتفل الملايين منهم بهذا التطور خلال الاحتفالات بذكرى «الأربعين» (لمقتل الحسين). لكن كان من الواضح في هذه المرحلة المبكرة ضمن عملية إعادة البناء السياسي أن ما تولد لديهم من وعي جديد بأنفسهم كشيعة لم يكن يحمل في طياته إشارة إلى أي نوع من أنواع التعبير السياسي. ذلك أن شيعة العراق، وعددهم 16 مليوناً، يتسمون من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية بدرجة غير عادية من التباين. ولا فرق، من حيث الانتماء الشيعي، بين إياد علاوي وهو أول رئيس للحكومة المؤقتة، وحميد مجيد موسى رئيس الحزب الشيوعي العراقي، وتوفيق الياسري زعيم الائتلاف الوطني العراقي بمذاهبه المتعددة، وغالب الركابي المتحدث باسم رابطة زعماء العشائر الشيعية (التي تأسست في 8 تموز/ يوليو 2003)، وعبدالكريم ماهود المحمداوي أمير الحركة المتمردة التي تأسست في الأهوار عام 1991 وزعيم حزب الله العراقي.[38]

وبحسب التقديرات، فإن الثلث فقط من بين الشيعة هم من تقف دوافعهم الدينية أساساً وراء مواقفهم وتصرفاتهم.[39] ومع ذلك، فقد اكتست مؤسسات التعليم الديني في كربلاء، وخصوصاً في النجف (الحوزة العلمية)، ورجال الدين الذين يمثلونها أهمية سياسية كبرى بعد عام 2003. وأصبح آية الله العظمى علي السيستاني، الذي يعد المرجع الديني الأبرز في النجف، المتحدث الأهم باسم «العراق الحقيقي» في التعاملات مع سلطة الائتلاف المؤقتة ورئيسها بول بريمر. ويمكن عزو ذلك ليس إلى ما تحلى به السيستاني وعلماء آخرون من نزاهة وحياد مشهودين في عهد النظام الدكتاتوري فحسب، لكن أيضاً إلى أن الساسة العلمانيين كثيراً ما يشار إليهم على أنهم «متواطئون»، فضلاً عن السياسة التي اتبعتها سلطة الائتلاف المؤقتة والقائمة على تعزيز الطائفية.

لكن بعد استعادة السيادة العراقية رسمياً في حزيران/ يونيو 2004 تراجع دور السيستاني تدريجياً؛ فقد أدى تشكيل معسكرات مختلفة إلى إضعاف طموحاته القومية. وأصبح اهتمام المعسكر الشيعي يتركز أساساً في طموح جيش المهدي وقائده مقتدى

الصدر. والمكانة الهائلة التي يتمتع بها الصدر لا تعود إلى مؤهلاته الدينية بقدر عودتها إلى كونه أهم الأعضاء الباقين من عائلة الصدر الشهيرة. بيد أن التراجع النسبي لأهمية السيستاني لم يقابلها بأي حال تراجع في أهمية الدين كعامل من عوامل الحياة السياسية والاجتماعية ككل. بل على العكس تماماً؛ فقد كان من النادر أن يشير السنة والشيعة، والأكراد والعرب، ومجموعات عرقية وطائفية أصغر حجماً لا حصر لها، إلى برامج أو أفكار للتعبير عن مصالحهم أو للتفاوض بشأن تلك المصالح فيما بينهم. فقد كانوا منشغلين بدلاً من ذلك، وعلى نحو شبه حصري، بالدين وبالخلفية العائلية؛ مما أدى بالضرورة إلى نشوء حساسيات كبيرة على الساحة السياسية على اعتبار أن مهاجمة وجهات النظر الشخصية أو الاعتراض عليها كان يُفسر على نحو دائم تقريباً على أنه هجوم على دين الخصم.

وتفاقم الوضع إلى أن بلغ العادة المذمومة المتمثلة بالهجمات المتعمدة على الرموز والاحتفالات الدينية للخصم. ويُذكر ضمن تلك السلسلة التي بدت بلا نهاية من الهجمات الدموية، الهجوم على المرقد الشيعي المقدس بسامراء في 22 شباط/ فبراير 2006، والمذبحة التي راح ضحيتها 400 من منتسبي الطائفة اليزيدية في 14 آب/ أغسطس 2007. وقد أوصل تدمير مرقد سامراء العراق إلى شفا حرب أهلية مفتوحة، فيما كشف عدد الضحايا من الطائفة اليزيدية عن مدى الخطر المتزايد الذي يحدق بالأقليات العرقية والطائفية. أما الصراع الذي لاقى أوسع تغطية إعلامية في الخارج فقد كان الصراع الدائر بين قوات الاحتلال، التي بقيت في البلاد بموجب تفويض من الأمم المتحدة وبطلب من الحكومة العراقية، وبين الحركات السرية المسلحة المتأثرة بنشاطات المجموعة الإرهابية المسماة «تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين». ولم يكن ذلك يغطي سوى جزء من الصراع، وخصوصاً أن العناصر الإرهابية الإسلامية الملتفة حول أبومصعب الزرقاوي وخلفائه تدخلت لصالح السنة في الصراعات الطائفية. ومن الجدير بالانتباه أن الولايات المتحدة لجأت، في محاولاتها القضاء على تنظيم القاعدة في بلاد النهرين، إلى التجارب البريطانية. فقد أطرى الجنرال ديفيد بترايوس، قائد القوات الأمريكية في العراق، في أكثر من مناسبة على دور العشائر في محاربة التمرد الإرهابي.

2. نتائج الانتخابات

بيَّنت نتائج الانتخابات التي عُقدت في 30 كانون الثاني/ يناير 2005 لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية المؤقتة، من الناحية المؤسسية، بوضوح تأثيرات التركيز على القضايا الطائفية والعرقية في عملية إعادة البناء السياسي. فقد استجابت الأغلبية العظمى من السُّنة إلى نداءات قادتها الدينيين من أجل مقاطعة الانتخابات ولم تقم بالتصويت. ومن بين الخاسرين الآخرين في الانتخابات كانت الأحزاب العربية ذات التوجه العلماني. وفاز الائتلاف العراقي الموحد، أو ما يُعرف بالقائمة الشيعية، بالانتخابات، واستحوذ على 140 مقعداً من أصل 275 مقعداً. وبينما جعل ذلك منه الفائز بلا منازع، ومع ذلك لم يحصل على أغلبية الثلثين الضرورية؛ مما جعله بحاجة إلى المقاعد الكردية وعددها 75 مقعداً. وبما أن الأكراد كانوا هم عامل التوازن، فقد كانوا الفائز الحقيقي في تلك الانتخابات.[40]

وقد أثر توازن القوى هذا أيضاً على عمل لجنة صياغة الدستور التي أُمهلت حتى نهاية عام 2005، كي تضع الأسس القانونية لانتخاب جمعية وطنية دائمة (مجلس النواب). وكانت هناك صدامات عنيفة في المصالح ما بين المجموعات الطائفية والعرقية المختلفة بشأن القضايا الحاسمة المتعلقة بالشكل المستقبلي للدولة (إما وضع يحتكر فيه الدين السلطة السياسية أو إقامة جمهورية علمانية)، وبهيكل الدولة (دولة فيدرالية مقابل دولة مركزية)، وبتوزيع القوى تبعاً لذلك. وقد نجح الشيعة والأكراد في إعلاء كلمتهم بشأن القضايا الرئيسية. لكن من أجل إنقاذ الدستور كوثيقة تهم الأمة ككل، فقد اضطروا إلى إشراك العرب السنة والتنازل لهم عن الكثير من الحقوق. وتمت الموافقة على الدستور من خلال استفتاء أجري في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2005، حيث بلغت نسبة من وافقوا على الدستور نحو 78٪.[41] ومن الواضح أن تلك النسبة العالية قد تم تأمينها بفضل الغموض الذي أحيطت به البنود الدستورية الرئيسية والتنازلات الواسعة التي قدمت إلى السنة.

وينص الدستور في المواد الأربع الأولى منه على أن العراق بلد متعدد القوميات والطوائف والثقافات، وأنه ينتمي إلى العالم الإسلامي، وأن سكانه العرب يمثلون جزءاً

من الأمة العربية. ويعرِّف الدستور شكل الدولة على أنها جمهورية فيدرالية ديمقراطية تعددية، وإن لم يتم تفسير تلك الصفات بالتفصيل. ويكفل الدستور حرية الاعتقاد والممارسة الدينية، وينص على أن الإسلام هو دين الدولة وأحد المصادر الرئيسية للتشريع (وإن لم يكن المصدر الوحيد). ولا يحسم الدستور مسألة من تحق له ممارسة السلطة وصفته وكيفية تشكيل المحاكم. وتتمتع اللغتان الرسميتان، الكردية والعربية، بالمكانة ذاتها. ويُذكر أن الدولة الفيدرالية لجمهورية العراق تتألف من العاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية. ويشار إلى كردستان على أنه إقليم له حكم ذاتي.[42]

وقد اشتمل الاتفاق مع السنة في جزء منه على أن يبقى الدستور مؤقتاً إلى فترة غير محدودة، وعلى أن يشكل مجلس النواب، بعد الانتخابات التي تنظم في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2005، لجنة لمراجعة الدستور تتولى طرح مقترحات تعديلية خلال أربعة أشهر من تاريخ تشكيل الحكومة (21 أيار/ مايو 2006). وقد أدى ذلك إلى إرجاء الحل فيما يخص المواضيع التي يدور بشأنها جدل دائم. لكن يمكن مع ذلك اعتبار أن تهيئة الأسس القانونية لإجراء الانتخابات في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2005 تمثل نجاحاً، وإن كان محدوداً. ولأول مرة، لم يكن الهدف هو تشكيل جهاز مؤقت، وإنما إقامة برلمان دائم.

وكما كان متوقعاً، رسخ الائتلاف العراقي الموحد مركزه القيادي في الانتخابات البرلمانية الثانية أيضاً، حيث بلغ عدد المقاعد التي فاز بها 128 مقعداً، وإن أخفق هذه المرة في تحقيق الأغلبية. وقد كان بحاجة هذه المرة أيضاً إلى تعاون الأكراد الذين بلغ عدد مقاعدهم 53 مقعداً. لكن في الواقع، كان تحقيق أغلبية الثلثين المطلوبة يستلزم الاستعانة بأصوات حزب ثالث. ولم تُفضِ نتائج الانتخابات إلى نشوء وضع أكثر استقراراً؛ إذ لم يمكن تشكيل حكومة برئاسة السياسي الشيعي نوري المالكي حتى يوم 21 أيار/ مايو 2006، فيما استغرق الاتفاق على الأسماء التي ستشغل المناصب الوزارية الرئيسية، وهي الدفاع والداخلية والأمن القومي، زمناً أطول (حتى 8 حزيران/ يونيو 2006).[43] ومن بين الأسباب المهمة لعدم الاستقرار الجدل الدستوري غير المحسوم، واستمرار العنف داخل

العراق والذي راح ضحيته 34 ألفاً من المدنيين في عام 2006. وبحسب إحصائيات للأمم المتحدة، فإن 36 ألفاً آخرين هم عدد من أصيبوا جراء أعمال العنف. وبلغ مسلسل العنف ذروته في شهري تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر من عام 2006، عندما لقي 6367 شخصاً مصرعهم وأصيب 6875 آخرون.[44]

واتسم موقف النواب المنتخبين والحكومة بالعجز المتزايد؛ فقد ظل الدستور غير مكتمل، فيما أُرجئت مشروعات قانونية مهمة أو خُففت حدتها. ولعل خير مثال على ذلك، قانون الفيدرالية الذي أُجيز في تشرين الأول/ أكتوبر 2006، والذي صُمم بحيث يسمح بقيام «محافظات كبرى» تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي. ورأى الساسة السنة في ذلك تهديداً لوحدة العراق، ونجحوا في إرجاء تطبيق القانون.[45] ومن القوانين الأخرى التي آلت إلى النتيجة نفسها، القانون الذي ينظم توزيع العائدات من الصادرات النفطية الذي عُرض على مجلس النواب في 26 شباط/ فبراير 2007؛ فقد ارتأى مشروع القانون توزيع العائدات على المحافظات بحسب عدد السكان في كل محافظة، مع احتفاظ كل سلطة محلية بحق إبرام اتفاقيات خاصة مع شركات النفط العالمية. وقد قوبل هذا المشروع أيضاً بالرفض من قبل الأعضاء السنة في مجلس النواب.

وفي الأول من آب/ أغسطس 2007، طالت تأثيرات هذا الموقف الرافض الحكومة ذاتها؛ فقد استقال جميع الوزراء السنة متهمين الشيعة باستغلال تفوقهم العددي لتحقيق أهدافهم الخاصة وبتجاهل أمن مواطنيهم السنة. وفي نهاية آب/ أغسطس 2007، وفي محاولة لمنع خطر نشوب أزمة حكومية جديدة، بشرت لجنة متعددة الطوائف والأعراق برئاسة رئيس الدولة، جلال طالباني، بآفاق العودة بدرجة كبيرة عن العمل بقانون اجتثاث البعث الذي صدر في نيسان/ إبريل 2003.[46] وساعد صدور قانون العفو في نيسان/ إبريل 2008 والمحاولات التي قام بها رئيس الوزراء المالكي على عودة الوزراء العرب السنة إلى مناصبهم بحلول أواخر تموز/ يوليو 2008.[47] لكن عملية إعادة البناء السياسي ظلت في ركود، وظل الغموض هو سيد الموقف.

الاستنتاجات

يعود الغياب الواضح للأحزاب غير الطائفية عن الساحة السياسية الحالية في العراق إلى سببين رئيسين؛ الأول داخلي، والثاني خارجي.

أما السبب الداخلي فقد أدى الإرهاب الوحشي الذي مارسه النظام الدكتاتوري لصدام حسين في البداية إلى تعطيل التقليد العريق القائم على التعددية الحزبية العلمانية والقومية/ اليسارية في العراق، ومن ثم اندثر هذا التقليد. وقد قام صدام حسين بقمع الفصائل العرقية (الأكراد) والدينية (الشيعة) المعارضة على نحو أكثر وحشية وصرامة مقارنة بالمنظمات المعارضة العلمانية والقومية، وهو ما أثار ردة فعل مقابلة. لذلك، لم تأخذ المعارضة لحزب البعث، ذي التوجه العلماني والقومي المتطرف الذي ترأسه صدام، شكلاً علمانياً وقومياً مساوياً، وإنما جاءت في شكل معارضة كان أهم ممثليها ومنظماتها يتحركون وفق أجندات إما عرقية أو طائفية. وقد أدى ذلك إلى مفارقة؛ ففي الوقت الذي خسرت فيه المنظمات العلمانية والديمقراطية الناشئة من الطبقة الوسطى والممثلة لها خسارة مطلقة، استفادت الأحزاب العرقية والطائفية، وإن ظلت تلك الاستفادة نسبية.

من هنا، فقد ركزت الإدارة الأمريكية، عندما بدأت في البحث عن حلفاء محليين في سياق عمليتها المطولة لتغيير النظام في بغداد، على المنظمات الأقوى ضمن العراقيين الموجودين في المنفى. وكما كان متوقعاً، فقد كانت تلك القوى إما طائفية أو عرقية. وانطلاقاً من حجم كل فريق وقدراته العسكرية، ركز نائب الرئيس الأمريكي تشيني في المفاوضات التي أجراها بشكل حصري تقريباً على الفصائل العرقية، ممثلة بالحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني؛ والفصائل الطائفية، ممثلة بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (شيعي) وحركة الوفاق الوطني العراقي (سنية).

وقد مهدت تلك التطورات لظهور السبب الخارجي؛ فقد رسخت الولايات المتحدة العامل العرقي والطائفي عندما قامت بواسطة سلطة الائتلاف المؤقتة بملء الوظائف في

المؤسسات الحكومية والإدارية العراقية وفق صيغة طائفية وعرقية نسبية صارمة. وبذلك، أصبحت التقسيمات العرقية والطائفية ضمن المجتمع العراقي، والتي تم إحياؤها من جديد في ظل النظام الدكتاتوري لصدام حسين، هي المهيمنة على الساحة السياسية. ولم تعد أمام الأحزاب غير الطائفية فرصة حقيقية للظهور (من جديد).

وعلاوة على ذلك ومن زاوية أوسع، اعتمدت سلطة الائتلاف المؤقتة في إطار بحثها عن نجاحات سريعة على كل من الساسة الموجودين في المنفى ورجال الدين وشيوخ العشائر، وليس على الطبقة الوسطى في المدن، باعتبار أن القوى الاجتماعية والسياسية الممثلة لهذه الطبقة هي الأكثر أهمية من أجل إرساء الديمقراطية في المجتمع. من هنا تجلت المفارقة؛ فبدلاً من تقوية العناصر الديمقراطية في العراق، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتغذية «النزعة الإسلامية» في البلاد، وهي نزعة لطالما حاربتها بقوة منذ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001.

القسم الثالث

التحول في الاقتصادات الخليجية

الفصل الثامن

الاقتصادات الخليجية والعولمة:
تأثير منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة

د. جان-فرانسوا سيزنك

تشهد منطقة الخليج العربي حالياً ثورة اقتصادية متسارعة لم يسبق لها مثيل في العصر الحديث. ويستطيع من يمضي فترة في دول الخليج أن يرى أعمال البناء الهائلة التي تجري، بما في ذلك بناء مطارات جديدة وموانئ ومصانع كيماوية ومحطات كهرباء وتحلية مياه أكبر حجماً. وهذه الطفرة بالطبع ترجع إلى الفائض الكبير من الأموال التي يدرها النفط الذي تخطى سعر البرميل منه لأول مرة عتبة المائة دولار أمريكي؛ لكن هذا النمو لم يأت من لا شيء.

لقد شهدت دول الخليج فترة نمو كبير في أواخر سبعينيات القرن الماضي بعد صدمة النفط الأولى، ولكنها عانت بعد ذلك كساداً في الفترة 1984-1991، بعد أن استنفدت جميع الاحتياطيات النقدية التي تم جمعها من الطفرة الأولى، مما سبب زيادة كبرى في ديونها. لكنها في هذه الأثناء تمكنت من إقامة بنية تحتية ضخمة؛ من طرق وموانئ ومطارات، وزيادة مستويات التعليم، وإطالة معدل العمر المتوقع بصورة لافتة من خلال إجراء تحسينات كبيرة في الرعاية الصحية. وبذلك أصبح بالإمكان استخدام فوائض جديدة لتنمية موارد تؤلف قاعدة ضخمة. وبدأت الطفرة الثانية عام 1999، عندما بدأ سعر النفط ارتفاعه من 12 دولاراً إلى أن بلغ 147 دولاراً تقريباً في تموز/ يوليو 2008.

يستعرض هذا الفصل المتغيرات التي أدت إلى «النمو السريع» الذي تشهده منطقة الخليج اليوم، كما يسعى لتحليلها. والحقيقة أن الاقتصادات الفاشلة في إيران والعراق ونيجيريا وفنزويلا وغيرها من الدول، أثبتت بوضوح أن المال ليس بالمتغير الكافي لتفسير

النمو السريع. وتشمل المتغيرات المهمة الأخرى إمكانية الحصول على التقنيات الصناعية المتقدمة، وتأثير العولمة في المجتمع المحلي، وممارسة التجارة الحرة، سواء من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو من خلال إبرام اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية.

وتدلل هذه الدراسة على أن جميع المتغيرات المذكورة ضرورية، إلا أنها تأخذ في الاعتبار القيادة السياسية، والأهم فيها هو الرؤية السياسية للربط بين هذه المتغيرات وتعزيز النمو المتسارع الذي تشهده منطقة الخليج اليوم.

النمو السريع في منطقة الخليج

في أعقاب «الصدمة النفطية» الأولى أسست المملكة العربية السعودية صندوق التنمية الصناعية السعودي. وكانت الفكرة في ذلك الوقت تتلخص في تقديم حوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم للبدء في توفير سلع محلية الصنع. وكانت هذه الحوافز كبيرة، فقد كان بإمكان الشركات أن تقترض لمدة تصل إلى خمسة عشر عاماً مع منحها مهلة خمسة أعوام معفاة من الفوائد. وقد نتج عن ذلك التنمية السريعة في البداية لنحو 3000 شركة. وغطت الشركات مجموعة واسعة من المنتجات شملت السلع الغذائية، والأواني المنزلية، والطوب الأسمنتي، وشاحنات المرسيدس، والمباني الجاهزة، والمكيفات، وأنابيب المياه. وقد حقق العديد من هذه الشركات النجاح المبكر، وتطورت لتغدو من كبار الموردين للمنتجات في المملكة، لكن الشركات التي تعرضت للمنافسة لم تستطع أن تنافس بسهولة؛ إذ كان من الصعب إقامة صناعة إلكترونيات واسعة النطاق، مثلاً، إلا من خلال فرض حواجز جمركية عالية جداً.

كانت الحكومة على استعداد لدفع زيادة بنسبة 10٪ للمنتجات التي تكون من صناعة سعودية تساوي في جودتها المنتجات المستوردة. لكن أصبح واضحاً وبسرعة كبيرة أن السلع التي تتطلب عمالة كبيرة، أو التي تتطلب تقنيات متقدمة، مثل الإلكترونيات، لم يكن بإمكانها منافسة السلع الواردة من الهند أو اليابان.

كان بالإمكان فرض تعرفات جمركية عالية وحصص نسبية على الواردات لحماية الصناعة المحلية، كما كان الحال في سوريا والعراق وأمريكا اللاتينية في ذلك الوقت. لكن الاقتصادات الخليجية بنيت أساساً على التجارة، ولابد لجميع المنتجات أن تدخل إلى الدول عن طريق كفيل أو وكيل، ولذلك ضغط التجار بشدة لتفادي أية تعرفات جمركية عالية تؤدي إلى فقدان سبل المعيشة، ولذا فإن سياسة إحلال الواردات لم تنجح في منطقة الخليج.

قامت الحكومات الخليجية عام 1985 بتقييم جديد لسياساتها الاقتصادية، وبدأت تشجع نمو الصناعات التي لها فيها مزية طبيعية، وقد أخذت هذه المزايا شكل طاقة منخفضة التكلفة، ورأسمال وفير، ومساحات واسعة من الأرض البكر، وموقع استراتيجي بين الشرق والغرب. وقد أسهم ذلك في إيجاد صناعات قائمة على الطاقة حققت نجاحاً فائقاً في وقتنا الحاضر.

تمثل الهدف الأول للدول الخليجية بالطبع في تطوير بنيتها التحتية، ولعل من الصعب الإحاطة بما تحقق على هذا الصعيد، ولكن تكفي الإشارة إلى أن بناء مطار الرياض عام 1974 كان يعتبر شيئاً ضرورياً جداً، إذ لم تكن هناك رحلات طيران من الرياض إلا إلى جدة والظهران. وحتى السفارات كانت في جدة. وكان هناك مصنع أسمنت صغير في جدة، ومصانع كبرى حديثة لأنابيب الأسبستوس الأسمنتي في جدة والدمام. وكانت الطرق رديئة للغاية وخطرة، والموانئ قديمة العهد والعوائق فيها كثيرة، والمباني من نوعية رديئة أيضاً مبنية من الرمل غير المغسول والأسمنت القديم.

وهكذا أطلقت المملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج مشروعات بنية تحتية ضخمة. وبحلول أواخر الثمانينيات من القرن الماضي أصبحت هناك طرق حديثة في كل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وغدت المطارات واسعة وعصرية، وأصبحت الموانئ تعمل بصورة جيدة دون تأخير، وأصبح بالإمكان تخزين الطعام في مستودعات مبردة ضخمة، وكانت عملية تحلية المياه المالحة ماتزال محدودة، ولكنها كانت تنمو بصورة مطردة.

الكيماويات

كان معظم الغاز المصاحب المنتج في أثناء عملية استخراج النفط يتم حرقه حتى أواخر سبعينيات القرن العشرين. لكن بعد نمو دول الخليج أصبح من الواضح أن الغاز يمكن استخدامه لتعزيز التنمية المحلية، فيمكن استعماله كوقود في محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه المالحة، وكمادة خام للكيماويات الأساسية. فقد تم في المملكة العربية السعودية مثلاً تأسيس منظومة شاملة لتجميع الغاز ومعالجته. والأهم من ذلك أن وزارة البترول والثروة المعدنية السعودية قررت ألا تصدر الغاز الطبيعي، واستخدمت الميثان في توليد الكهرباء وتحلية المياه وصناعة الأسمدة، واستخدمت الإيثان المنتج بالكامل. ولم تصدر سوى المكونات الصغرى الأخرى، وهي البروبان والبوتان، في الشكل السائل.

حدد مجلس الوزراء السعودي سعراً لبيع الميثان والإيثان للشركات السعودية بقيمة 0.50 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (وهو قريب إلى سعر التكلفة)، وفي الآونة الأخيرة 0.75 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وليس هناك سعر عالمي لهذين الغازين، ولكن يتم بيعهما في الأسواق المحلية، مثل بورصة نيويورك التجارية (نايمكس). كانت الأسعار التي حددها السعوديون أدنى من الأسعار المتداولة في سوق نايمكس، ولكن ليس بفرق كبير. لكن سعر الغاز بدأ بالارتفاع تماشياً مع ازدياد استخدام الغاز في الغرب لتشغيل محطات الخدمات واستخدام غاز الإيثان لتشغيل محطات الإثيلين، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن السعر السعودي يبقى حتى الآن عند مستوى 0.75 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

لقد سمح سعر الغاز للشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، المؤسسة حديثاً، بالبدء في تحويل الإيثان إلى إثيلين والمشتقات المكررة بعد ذلك. وفي نهاية المطاف استلمت «سابك» مصنع الأسمدة القائم حالياً (شركة الأسمدة العربية السعودية «سافكو») الذي كان يخسر ويعمل دون مستوى الطاقة الإنتاجية. وقد قامت الإدارة على الفور بتحويل «سافكو» إلى واحدة من أكبر منتجي الأمونيا واليوريا.

تعد «سابك» اليوم من أنجح شركات صناعة الكيماويات وأكثرها ربحاً في العالم، وهي تتوسع بسرعة كبيرة. ففي الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم شهدت تطوراً من خلال إقامة سبعة مشروعات مشتركة مع شركات دولية رئيسة؛ مثل إكسون موبيل، وميتسوبيشي، وشل، وتايوان للأسمدة، وغيرها. أما اليوم فإنها لم تعد تدخل في مشروعات مشتركة جديدة، وجميع شركاتها التابعة لها مملوكة لها تماماً. وتسعى «سابك» إما لتطوير تقنياتها الخاصة بها أو شراء جهات مزودة للتقنية بكاملها. وعلى سبيل المثال فقد اشترت أصول الإثيلين للشركة الهولندية «دي إس إم» DSM في أوربا، وتعلمت استخدام التقنيات اللازمة لتحويل النفثا إلى كيماويات. كما اشترت أيضاً قطاع صناعة البلاستيك في شركة جنرال إلكتريك بمبلغ 11 مليار دولار. وسوف يسمح ذلك لشركة سابك بإتقان عمليات صنع سلسلة واسعة من المنتجات البلاستيكية وبيعها، وخاصة إلى قطاع صناعة السيارات.

وفي دولة الكويت افتتحت شركة دو للكيماويات Dow Chemicals، وشركة نفط الكويت وحدة ضخمة لتكسير الإثيلين (تنتج 800,000 طن سنوياً) تقوم بصنع الإثيلين وجليكول الإثيلين والبولي إثيلين العالي الكثافة والبولي إثيلين المنخفض الكثافة وغيرها، وذلك باستخدام الإيثان المنتج محلياً من الغاز المصاحب. وتعمل شركة «إكويت» الكويتية Equate حالياً على مضاعفة طاقتها الإنتاجية.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة تم تأسيس شركة أبوظبي للدائن البلاستيكية المحدودة (بروج) في البداية كمشروع مشترك بين شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) وشركة بورياليس Borealis. وتنتج بروج 600,000 طن سنوياً من الإثيلين ومشتقاته، وهي شركة ناجحة جداً، وهي — مثل إكويت - بصدد مضاعفة طاقتها الإنتاجية.

أما في دولة قطر فتوجد أكبر صناعة كيماوية خارج المملكة العربية السعودية، وإن كانت جديدة نسبياً. فبعد أن قامت قطر بتطوير أكبر حقل نفط في العالم، وهو القبة الشمالية، استطاعت بيع غاز الميثان على شكل غاز طبيعي مسال، وتطوير صناعة أسمدة،

وتطوير خط إنتاج للإثيلين ومشتقاته، والسعي لتنفيذ توسعة كبرى في تحويل الغاز إلى سوائل. وتنتج قطر ما يقارب 10 ملايين طن من المنتجات سنوياً من خلال الشركات التابعة لها: شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو)، وشركة قطر للكيماويات المحدودة، وشركة قطر للفينيل، وشركة قطر للإضافات البترولية المحدودة (كفاك).

إن منطقة الخليج بكاملها تنتج ما يقارب 70 مليون طن من البتروكيماويات سنوياً، ما يجعلها إحدى أكبر مناطق الإنتاج في العالم. والحقيقة أنه بعد أن يبدأ تشغيل جميع المصانع المعلنة فسوف يفوق إنتاج منطقة الخليج 180 مليون طن (110–120 مليون طن من السعودية وحدها)، ما يجعلها أكبر المناطق المنتجة للكيماويات وأحدثها وأكفأها في العالم. ومع اتجاه المنتجين الخليجيين من الغاز والنفط الخام إلى مشتقاتها بصورة متزايدة، لن يعودوا يصنفون كموردين للبتروكيماويات، بل للكيماويات أيضاً.

المعادن

تعد المعادن عنصراً سريع النمو في الصناعة بمنطقة الخليج، ولاسيما الألمنيوم والفولاذ. كانت مملكة البحرين وإمارة دبي منتجين للمعادن على مدى عدد من السنين، وهما اليوم تتنافسان على امتلاك أكبر مصانع الألمنيوم في العالم بإنتاج يصل إلى 850,000 طن سنوياً. ويستند هذا إلى أن 50٪ من التكلفة الإجمالية للألمنيوم هي تكلفة الطاقة المطلوبة. وتستورد البحرين ودبي المواد الخام (الألومينا) بصورة رئيسية من غينيا وأستراليا. ويتم تكرير الألومينا نفسها من البوكسيت الذي يتم استخراجه من الأرض، ومعالجته بإضافة الصودا الكاوية إليه، وتكريره بواسطة الكهرباء لإنتاج الألومينا. وإجمالاً فإننا نحتاج إلى طنَّين من البوكسيت لكي نحصل على طن واحد من الألومينا، وطنين من الألومينا لكي نحصل على طن واحد من الألمنيوم.[1] ولهذا، فإن استيراد الألومينا يوفر على شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) وشركة ألمنيوم دبي المحدودة (دوبال) تكاليف النقل ويضاعف عوائدهما. لكن ألبا ودوبال موجودتان في البلدين الخليجيين اللذين يملكان أقل كمية من الغاز الطبيعي، مما يحد من قدرتهما على إنتاج الكهرباء الرخيصة. ومن هنا،

فإنهما حتى إن رغبتا في توسعة الإنتاج إلى 1.2 مليون طن سنوياً، فمن المرجح أنهما سيؤخران هذه التوسعات.

لكن سيتم افتتاح مصنع حديث قريباً في دولة قطر بالاشتراك مع شركة نورسك–هايدرو من النرويج Norsk-Hydro of Norway، بطاقة إنتاجية تبلغ 450,000 طن سنوياً. والأهم من ذلك أن السعوديين سيدخلون أيضاً في هذا القطاع من الصناعة. وفي الواقع تملك المملكة العربية السعودية ترسبات من البوكسيت في منطقة الزبيرة الواقعة في شمال المملكة. وتنوي المملكة إقامة مصنع لتحويل البوكسيت إلى الألومينا، وبناء سكة حديد إلى رأس الزور على ساحل الخليج العربي، وإنتاج 650,000 طن سنوياً من الألمنيوم لأجل التصدير بصورة رئيسية. وقد وقعت شركة التعدين العربية السعودية (معادن) اتفاقية مع شركة ريو تنتو ـ ألكان Rio Tinto–Alcan لإقامة هذا المشروع. وعلى اعتبار أن العناصر الرئيسية، وهي الطاقة والبوكسيت والصودا الكاوية،[2] متوافرة بأسعار رخيصة جداً في المملكة؛ وعليه نتوقع أن تكون تكلفة إنتاج الألمنيوم على شركة ألكان ـ معادن الأكثر انخفاضاً في العالم. ومن المفترض أن تنتج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 25٪ من ألمنيوم العالم بحلول عام 2015.

تتمثل القضية الرئيسية في المملكة العربية السعودية وفي دول الخليج الأخرى في أن إمدادات الغاز التي توفر معظم الكهرباء الفعالة محدودة، لكن يستطيع السعوديون حرق النفط الخام مباشرة لتوليد الكهرباء من أجل مصنع الألومينا الجديد في الزبيرة ورأس الزور، وهم يخططون لذلك. وبذلك تبقى تكلفة الطاقة منخفضة للغاية؛ لأن تكلفة الخام السعودي هي الأقل في العالم، وذلك طبعاً بشرط أن تستطيع شركة ألكان ـ معادن شراء النفط الخام بسعر التكلفة مع ربح معتدل.[3]

وبدأت إمارة أبوظبي أيضاً بتطوير خطط رئيسية لإقامة مصنع لتحويل الألومينا إلى الألمنيوم بطاقة إنتاجية 1.4 مليون طن سنوياً. وسيكون المشروع مشتركاً بين دوبال ومبادلة للتنمية (المملوكة لحكومة أبوظبي) وريو تنتو–ألكان. ويمكن أن يكون هذا المشروع

جذاباً نظراً لإمكانية استخدام شركة ريـو تنتـو ترسـبات بوكـسيت ضـخمة في أسـتراليا، وكذلك تقنيات الألمنيوم من خلال استحواذها على ألكان في بداية عام 2008. ومن جهـة أخرى، توجد لدى أبوظبي كميات احتياطية قليلة جداً من الغاز مقابـل كميـات ضـخمة من الكهرباء المطلوبة. وهذا يستدعي من الشركة المشتركة أن تحرق زيت الوقود الثقيـل أو النفط الخام، كما هو المتبع في المملكة العربية السعودية.

وتشهد صناعة الحديد المختزل بطريقـة الاختـزال المبـاشر أيـضاً نمـواً سريعـاً، فقـد أنتجت سابك 5.5 ملايين طن سنوياً من الحديد المختزل[4] الذي يـستخدم في صـنع حديـد التسليح والألواح الفولاذية والمباني الحديدية. وتقـوم سـابك بتوسـعة إنتاجهـا الحـالي في الجبيل إلى 9 ملايين طن سنوياً، لكن العملية تتطلب أيضاً كميات ضخمة من الكهرباء.[5]

ولقد أصبحت قطر أيضاً منتجاً رئيساً للفولاذ، باسـتخدام احتياطياتهـا الـوفيرة مـن الغاز الطبيعي، وتنتج الشركة القطرية للحديد والصلب (قاسـكو) الآن 1.5 مليـون طـن سنوياً، وتخطط للمزيد من توسعة القدرة الإنتاجية.[6] لكن قطر خصصت قـدراً كبـيراً مـن احتياطياتها الغازية لصناعات أخرى، مثل الغاز الطبيعي المسال وتحويل الغاز إلى سائل.

أما البحرين فهي ناشطة في صناعة الفولاذ، وهي لا تنتج الفولاذ لذاتـه، وإنـما تنـتج كريات الحديد المستخدمة في المنشآت الحديدية الحديثة لسابك وقاسكو والمنشآت المخطط إقامتها في أبوظبي. وتستورد البحرين فلزات الحديد، وتختزله إلى كريات من أجـل أفـران الفولاذ، لكن هذه العملية تتطلب كمية كبيرة من الكهرباء، وبالتالي تحتاج كثيراً من الغـاز الطبيعي. وإلى أن تحظى البحرين بإمكانية الحصول على مزيد من الغاز الطبيعي، سواء مـن حقولها أو بضخه من قطر أو إيران، فإن نمو صناعة كريات الحديد والألمنيوم فيها سـتبقى مقيدة بشدة.

ثمة صناعة مهمة أخرى تعتمد على الطاقة في منطقة الخليج؛ وهي صناعة الأسـمنت التي تتطلب حجر الجير والطاقة ورأس المال، وهذه جميعاً متوافرة بكثرة في المنطقـة. ومـن هنا تحولت المنطقة في الثلاثين عاماً الماضية من مستورد خالص للأسمنت إلى مـصدِّر لـه.[7]

وهناك 10 شركات أسمنت رئيسية في منطقة الخليج من المتوقع أن تنتج ما مجموعه 100 مليون طن سنوياً بحلول عام 2010. وتعتبر هذه الشركات ناجحة، وهي تسعى جاهدة لتلبية الطلب الحالي الهائل الناجم عن طفرة البناء.

ولا يستخدم أي من الصناعات المذكورة أعداداً كبيرة من العمال سوى صناعة البناء. أضف إلى ذلك أنه باستثناء شركتي سابك وأرامكو السعودية اللتين يشكل المواطنون نسبة 85-90٪ من القوة العاملة فيهما، فإن معظم العمال من الوافدين. لكنها توجد عدداً ضخماً من الوظائف من جميع صناعات الخدمات ذات الصلة. وتتطلب كل منشأة عمليات بناء وتشييد تتولاها شركات محلية، وتتطلب أيضاً نقلاً بالشاحنات وصيانة وإمداداً وتجهيزاً عاماً ومحاسبة وتمويلاً وإسكاناً وغير ذلك. وتساهم شواغر العمل الجديدة هذه في الحاجة المتزايدة إلى وحدات الإسكان، وبالتالي إلى مزيد من الحديد والأسمنت وغيرهما. وتنمو الخدمات التي تتطلبها – من مكاتب ومستودعات وخدمات شحن وسكن موظفين وتسهيلات طبية – نمواً مضاعفاً. وعموماً يجد هذا النمو أثره السريع في النمو الاقتصادي الذي تشهده دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اليوم.

العوامل المسببة للنمو السريع

الإيرادات النفطية

يتمثل التفسير المعقول للنمو السريع الذي تشهده دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أن سعر برميل النفط قد ارتفع من 12 دولاراً عام 1999 إلى ما يزيد على 100 دولار اليوم. ومن الواضح بالطبع أن إيرادات النفط قد تضاعفت وفقاً لذلك، وأن منطقة الخليج تتمتع بفائض تجاري هائل مع بقية دول العالم. وعندما وصل سعر البرميل إلى 80 دولاراً، كان إجمالي الإيرادات الناجمة عن تصدير ما بين 13 و14 مليون برميل نفط يومياً من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يبلغ تقريباً 410 مليارات دولار سنوياً.[8] لكن الدخل الصافي الذي ينتهي به المطاف في خزائن دول الخليج أقل بكثير من التقديرات المنفذة بواسطة شركات استشارية، مثل ماكينزي McKinsey، أو مصارف، مثل بنك دوتشه.

والواقع أن صادرات النفط الخليجية تباع دوماً بخصم عن سعر خام غرب تكساس في نيويورك لتعويض البعد عن الأسواق. وهي أيضاً مزيج من الخامات الخفيفة والثقيلة، حيث يباع النفط الخام الثقيل بخصم أكبر. وهو لا يشمل تكلفة الإنتاج التي تتراوح من دولارين إلى 8 دولارات للبرميل، بحسب الحقل. وأيضاً فإن جانباً كبيراً من الإيرادات يتم إنفاقه على استثمارات غير إنتاجية، وإن كانت حيوية لأمن المنطقة، وهي استثمارات في الجهازين العسكري والأمني. وهي تستخدم أيضاً لتزويد السكان المواطنين والأسر الحاكمة بمعونات حكومية ضخمة. وهكذا فمن الصعب جداً تحديد رقم دقيق للدخل الصافي للنفط والغاز في منطقة الخليج، ولكنه يحتمل أن يكون أقل من 250 مليار دولار سنوياً حتى بالأسعار الحالية. وهذا المستوى من الدخل بالطبع لم نشهده إلا عام 2008، حيث كانت المعدلات أقل كثيراً في الأعوام 2005 و2006 و2007. وعليه، فإن المجموع الصافي يحتمل أن يكون أدنى كثيراً من مما وردت به التقارير، ومع ذلك فإن الإيرادات النفطية مذهلة.

إن 250 مليار دولار تكفي بالطبع لإحداث زيادة كبرى في الطلب على السلع، ولكن هل تؤدي إلى تحديد شكل النمو الصناعي في المنطقة؟ يحتاج المرء إلى أن ينظر إلى إيران والعراق – وكلاهما بلد كبير جداً لديه صادرات نفطية ضخمة – لكي يرى أن المال وحده ليس كافياً لإحداث النمو السريع المشار إليه في هذه الورقة. ولا تنحصر الأمثلة على هذا الانعدام للنمو في إيران والعراق، بل تعد فنزويلا منتجاً آخر لديه دخل كبير، ولكنها تعاني ركوداً في النمو، وتشهد الجزائر أيضاً نمواً ولكنها تسعى جاهدة لإيجاد وظائف عمل لسكانها، كما أن سوريا لا تشهد نمواً، بينما تعاني نيجيريا أزمة دائمة. وتتبع دول عديد أخرى منتجة للنفط أصغر حجماً النمط نفسه، وهكذا نجد أن دخل النفط والغاز ليس الدافع وحده للنمو الحالي الهائل في منطقة الخليج العربي.

العولمة

يشعر زوار الخليج الغربيون دوماً بالإعجاب بمدى حداثة البنية التحتية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وخصوصاً إذا ما قورنت بالبنية التحتية في الولايات

المتحدة الأمريكية أو أوربا. فالمطارات ضخمة، والموانئ ذات كفاءة عالية، والطرق واسعة، حتى وإن كانت مزدحمة، والفنادق في غاية الفخامة. والهواتف الخلوية وهواتف بلاك بيري والأجهزة المحمولة منتشرة في كل مكان، إلى درجة أننا لا نستطيع القيام بالأعمال في الخليج من دونها. وخلافاً لما هو عليه الحال في الغرب، يتميز التلفاز بوجود عدة قنوات إخبارية تبث على مدى 24 ساعة في اليوم باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، وغيرها.[9] ومما يزعج الإداريين التجاريين والصناعيين أن الأفلام والموسيقى متاحة للجميع بأسعار ضئيلة قبل صدورها في الغرب. وأخيراً، فإن الحواسيب وتسهيلات شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) في كل مكان من خلال خطوط سريعة. بالطبع هناك بعض الرقابة، كدبي مثلاً، التي تعد أكثر المدن عولمة في العالم، فبرنامج الهواتف المجانية «سكايب» محظور. لكن دول الخليج عموماً من بين أكثر الدول عولمة في العالم أجمع.

السفر الآن في المنطقة سهل وشائع، وتعتبر دبي بالفعل محوراً رئيسياً، وتتبعها في ذلك مباشرة أبوظبي والبحرين. ويستقبل مطار دبي حالياً ما يزيد على 30 مليون زائر سنوياً، ويتم فيه بناء مبنى جديد للركاب يتسع لأكثر من 120 مليون مسافر. وقد اشترى طيران الإمارات المملوك لإمارة دبي من الطائرات ما قيمته 34 مليار دولار لتحقيق هذه الغاية. كذلك يشهد طيران الاتحاد التابع لإمارة أبوظبي نمواً سريعاً. وقد وقَّع طيران الخليج (التابع للبحرين) عقود شراء 16 طائرة من طراز بوينج دريملاينر لأجل رحلاتها البعيدة.[10]

وقد أصبحت دول الخليج وجهات سياحية رئيسية حتى داخل منطقة الخليج نفسها، وهناك كثير من الأسر السعودية تمتلك شققاً أو فللاً في البحرين ودبي، وتسافر إلى جميع أنحاء العالم، وبصورة متزايدة إلى آسيا. ومن خلال ذلك تتطلع الأسر الخليجية إلى الاقتصاد العالمي وتتأثر به أكثر من كثير من الأسر الغربية.

تترك العولمة أثرها في كل شخص في مختلف أنحاء العالم، ولكنها - شأنها في ذلك شأن إيرادات النفط - ليست في حد ذاتها مسببة للنمو في المنطقة، حيث يمكن للمرء أن

يجادل بأن العولمة متاحة بالدرجة نفسها لإيران أو أفغانستان أو تركمانستان أو العراق أو سوريا، في الوقت الذي تظهر فيه اقتصادات هذه الدول القليل من العلامات التي تدل على نمو مماثل.

من الأمور الرئيسية التي تجسد العولمة في منطقة الخليج التكاثر المفاجئ للمؤسسات التعليمية الأجنبية، ويظهر أن النخب المحلية قد أدركت أن النمو الأساسي في الخليج لا يمكن أن يحدث إلا إذا تحول النظام التعليمي إلى التركيز على التفكير الناقد والعلوم، وحتى على التدريب المهني العملي. ومما يؤسف له أن معظم الأنظمة التعليمية في المنطقة تركز على التعلم بطريقة الحفظ أو الاستظهار، وفي بعض الدول ينصب التركيز بصورة غير سليمة على أجندات دينية متزمتة ومتعصبة تقريباً.

لقد فتحت بعض الجامعات الرئيسية في العالم فروعاً لها في دول الخليج؛ فالمدينة التعليمية في قطر تستضيف فروعاً لجامعات كارنيجي ميلون، وجورج تاون، وكورنيل، وفرجينيا تيك، وتكساس إيه أن إم، التي تقدم مستويات التعليم والدرجات نفسها التي يمكن الحصول عليها في مراكزها الرئيسية. كما افتتحت في أبوظبي جامعة السوربون وجامعة نيويورك. وافتتحت جامعة ديوك فرعاً لها في جدة لتخريج مهندسات. ولا يمر أسبوع إلا وتقوم جامعة رئيسية بتوقيع اتفاقية مع إحدى دول المنطقة. وهناك خطط طموحة للغاية لتحويل منطقة الخليج إلى اقتصاد قائم على المعرفة؛ أي لا يعتمد على التقنية الأجنبية. وستوفر جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية الواقعة إلى الشمال من جدة مكاناً للبحوث الواسعة والمتطورة للغاية في جميع الحقول العلمية. وتقوم مدارس مهنية من الولايات المتحدة الأمريكية بافتتاح صفوف لها في البحرين ودبي لتدريب الشبان على مهارات الحاسوب والعلوم المالية والمهارات السكرتارية، وحتى التصميم الداخلي.

يكتسب هذا الانفجار في التعليم أهمية كبرى؛ إذ لا يمكن المحافظة على النمو على المدى الطويل من دونه. لكن التأثير الفعلي للمدارس وطرق التعليم الجديدة في معظم الحالات لن يصبح واضحاً حقاً لبضعة أعوام، وربما لفترة جيل من الزمان، علماً أنه يساهم

بالفعل في النمو السريع في منطقة الخليج؛ بمعنى أن المدارس الجديدة تتطلب منشآت ومعلمين وكل أشكال الخدمات. لكن الطلاب أنفسهم لن يقوموا بمساهمة كبرى في العلم والنمو إلى أن يحصلوا على التدريب والخبرة الكافيين.

الحصول على التقنيات الصناعية

تشكل قدرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الحصول على التقنية جانباً مهماً من التنمية فيها. فمصانع الكيماويات الضخمة التي تبنى في المنطقة تتطلب تقنية متقدمة جداً. كما أن معظم المواد المنتجة، مثل الإثيلين وثاني كلوريد الإثيلين والبولي إثيلين المنخفض الكثافة وغيرها، تعتمد على التقنيات المتقدمة المتاحة على نطاق واسع في أوربا واليابان والولايات المتحدة، والتي ليس من السهل إتقانها. فقد تعلمت «سابك» الآن من مشروعاتها المشتركة، وخاصة مع إكسون موبيل الذي أطلق عليه كيميا Kemya. واليوم لم تعد سابك تنشئ مشروعات مشتركة، وإنما تنفق أموالاً طائلة للحصول على التقنيات التي تحتاج إليها ولكنها لم تطورها بنفسها. وكما ذكرنا سابقاً، فإن شراء سابك لأصول شركة دي إس إم للإثيلين DSM ethylene وشركة هنتسمن يوروب Huntsman Europe كان الحافز وراءه حاجة الشركة السعودية إلى بناء الخبرة والتقنية اللازمتين لصنع الإثيلين والبروبيلين والبنزين وغيرها من النفثا. كما استحوذت سابك أيضاً على أصول شركة جي إي للبلاستيك GE Plastics، وهذا بالطبع يوفر لسابك سوقاً قائمة، ولكنه يمنحها أيضاً إمكانية النفاذ إلى التقنيات والخبرة المتقدمتين في صناعة البلاستيك التي تعتبر ذات قيمة مضافة عالية، ويضع سابك على قدم المنافسة مع أفضل الشركات في العالم، مثل باسف الألمانية BASF.

أما أرامكو السعودية التي انتقلت من عملها الأساس المتمثل في تكرير النفط، لتدخل صناعة الكيماويات، فقد أقامت مشروعات مشتركة مع سوميتومو Sumitomo ومع دو للكيماويات Dow Chemicals (استثمارات بقيمة 14 مليار دولار وبقيمة 21 مليار دولار على التوالي). وتحتاج أرامكو السعودية إلى شركاء، كما فعلت سابك في

ثمانينيات القرن الماضي، لكي تحصل على تقنياتهم لتشغيل مصانع حديثة متكاملة. وسوف تستخدم هذه المصانع النفثا وأنواع زيوت الوقود من مصافي التكرير التابعة لأرامكو السعودية، وتحويلها إلى كيماويات متقدمة لتصديرها إلى الشرق الأقصى. كذلك فإن المشروعات الكبرى الحديثة والفعالة في هذه الصناعة تتطلب تقنيات متقدمة لا تتوافر إلا في الدول الغربية واليابان. وسوف تسمح التقنيات الغربية واليابانية المتقدمة، التي تستخدم أرخص المواد الأولية في العالم، للمشروعات المشتركة بالتنافس الناجح في الهند والصين ضد الشركات المحلية والشركات الغربية، مثل باسف.

ثمة مثل آخر على نقل التقنية تمثل في شراء سابك لشركة ساينتيفيك ديزاين Scientific Design الواقعة في ولاية نيوجيرسي الأمريكية، والشركة الألمانية سود-سيمي Süd-Chemie. لم يكن هذا الاستحواذ عام 2003 كبير القيمة، ولكنه يعد حيوياً من أجل حصول سابك على التقنية.[11] تعتبر «ساينتيفيك ديزاين» إحدى شركات التصميم الرئيسية للمواد الحفازة في الصناعة. وتتحكم المواد الحفازة في معظم التفاعلات الكيميائية الأساسية، ويتم تصميم مصانع بمليارات الدولارات، بحسب التفاعلات المتوقعة التي تطلقها المواد الحفازة التي ستؤثر في كفاءة الإنتاج. وإذا لم تحصل الشركات الكيميائية ومصافي التكرير التي تستخدم المواد الحفازة على نطاق واسع، على أفضل تصميم لهذه المواد، فإنها ستعاني ضعفاً في جودة الإنتاج وكفاءته، والأهم في هذه الصناعة أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى انفجارات كارثية.

يمكن العثور على قصص مماثلة في دول أخرى ضمن منظومة مجلس التعاون؛ فهناك بروج في أبوظبي، وإكويت في الكويت، وقابكو في قطر، وهذه الشركات جميعاً تعمل بنجاح كبير مستخدمة التقنيات الغربية، وتنافس في الشرق الأقصى أفضل الشركات في العالم. والفرق الرئيسي بين الشركات الحكومية السعودية والشركات الخليجية الأخرى أن السعوديين يسعون للاحتفاظ بالتقنية وتطويرها بأنفسهم. والحقيقة أن سابك بصورة خاصة تفخر بامتلاكها أربعة مراكز أبحاث، وتستطيع بالاشتراك مع شركاتها المستحوذ عليها في أوربا إنتاج منتجات جديدة وعمليات تصنيعية. ومن الطبيعي أن يبعث هذا

الأمر على شيء من القلق لدى الشركاء الغربيين المحتملين، ويمكن أن يقود إلى نزاعات، مثل القضية القانونية بين إكسون موبيل وسابك، التي جعلت الأخيرة تدفع أكثر من 400 مليون دولار لتسوية قضية براءة اختراع.[12] لكن الشركات الخليجية لا تستطيع أن تتطور بنجاح في السوق العالمية للكيماويات بدون التقنيات المبتكرة المتقدمة.

يعد هذا المطلب المتعلق بالتقنية أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت الصناعة الإيرانية تبقى متخلفة كثيراً. فلدى إيران خطط طموحة، ولكنها لا تبدو قادرة على وضع هذه الخطط موضع التطبيق أو الاقتراب من قدراتهم المعلنة. وإلى أن تتمكن إيران من حل مشكلاتها الحالية مع الغرب، فمن غير المحتمل أن تتوصل إلى التقنيات الملائمة أو حتى أن تحرز تقدماً مناسباً في تطوير نفسها، مهما يكن مهندسوها محترفين.

لن يكون بإمكان الصناعة الإيرانية القائمة على الطاقة أن تحرز تطوراً سريعاً من دون الحصول على التقنية المتقدمة، وستعاني هوة متنامية في جودة إنتاجها وكميته. ومع مرور الأعوام دون الحصول على تقنية متقدمة تتزايد احتمالات أن تبقى إيران مجرد منتج لسلع مثل النفط والغاز، بدلاً من أن تصبح منافساً في الأسواق العالمية. وبعبارة أخرى، فإنها ستضطر إلى تبني دور اقتصادي تابع يمكنها تجنبه بإرادة سياسية محضة.

النفاذ إلى التجارة

تعد حرية النفاذ إلى التجارة المفتوحة والعادلة أمراً حيوياً لتنمية المنطقة. فالعولمة تقتضي أن يتم بيع جميع المنتجات بانفتاح وسهولة. ويقضي المفهوم الأساسي للتجارة أن تقوم أي دولة بشراء المنتجات من دولة أخرى إذا كانت الدولة الأخرى تصنعها بكفاءة أكبر. وهذا بدوره يسهم في ترويج المنتجات التي تتمتع أي دولة فيها بمزية مقارنة طبيعية. وبالنسبة إلى الدول الخليجية يعني هذا الوصول إلى الطاقة الرخيصة ورأس المال الوفير والتقنية الجيدة لتزويد العالم بالكيماويات ذات الجودة العالية والتكلفة الرخيصة، وبالمعادن والأسمنت، بينما تشتري السيارات والآلات والبضائع الاستهلاكية من بقية دول العالم.

منظمة التجارة العالمية

يعد دخول منظمة التجارة العالمية أمراً حيوياً لـدول الخليـج لكـي تؤسـس سـوقاً في العالم. وقد أصبحت الدول الصغرى في مجلس التعـاون لـدول الخليج العربيـة عـضواً في منظمة التجارة العالمية التي خلفـت الاتفاقيـة العامـة للتعرفـات والتجـارة (الجـات)، ولم يتطلب تثبيت حقوقها وامتيازاتها (وكذلك عوائقها) عقد مفاوضات موسعة. ومـن جهـة أخرى، ترددت المملكة العربية السعودية طويلاً قبل التفاوض حول دخول المنظمة. ونظراً لقواعد المفاوضات في منظمة التجـارة العالميـة، فإنـه كلـما طـال الانتظـار تـشتد صـعوبة المفاوضات؛ لأنه يتعين على الجهة المتقدمة بطلبها أن يكون لديها اتفاقية تجارية مع كل دولة من الدول الأعضاء، ومن ثم تحصل على إجماع من كل الدول على ضمان اتفاقية بين منظمة التجارة العالمية والجهة المتقدمة بالطلب.

وعلى الرغم من هذا، فقد كان أمراً حيوياً بالنـسبة إلى المملكـة العربيـة الـسعودية أن تنضم إلى المنظمة. والواقع أنه من دون اكتساب السعودية عضوية المنظمة تستطيع أي دولة اتهام السعوديين بإغراق السوق بمنتجاتها بأقل من سعر التكلفة، ومن ثـم تنـتقم بفـرض تعرفات جمركية عالية على المنتجات السعودية. وعلى سبيل المثـال، لـو أن إنتـاج طـن مـن البولي إثيلين العالي الكثافة يكلف السعوديين 200 دولار، بيـنما الـسعر العـالمي اليـوم هـو 1200 دولار للطن، لباع السعوديون بأسعار السوق العالمية.[13] أما في سوق صعبة فيستطيع السعوديون خفض سعر البيـع كثـيراً لكـي يكـسبوا حـصة الـسوق في مواجهـة المنتجـين الأوربيين أو الصينيين، كـيلا يخرجـوا مـن سـوق الأعـمال. وإذا لم تكـن المملكـة العربيـة السعودية عضواً في منظمة التجارة العالمية فبإمكان الأوربيين والـصينيين الاحتجـاج بـأن السعوديين يأخذون حصة السوق دون وجه حق باسـتخدام سـعر مـواد خـام دون سـعر التكلفة (التكلفة الأوربية أو الـصينية)، الأمـر الـذي يمـنحهم العـذر المطلـوب لفـرض تعرفات باهظة على المنتجات السعودية. أما إذا كانت السعودية عضواً في منظمـة التجـارة العالمية فتستطيع نقل القضية إلى محكمة المنظمة، وكسبها بسهولة حيـث يمكنهـا إثبـات أن

تكلفة موادها الخام تساوي بالفعل نحو 10٪ من التكلفة الأوروبية أو الصينية، ولكنها يمكنها أن تجادل بأن هذه هي مزيتها النسبية الطبيعية التي تستحق عليها الثناء لا العقوبة.

وبما أن المملكة العربية السعودية دولة كبيرة، وهي أكبر مصدِّر للنفط في العالم، فإن المفاوضات لم تكن سهلة، وازدادت صعوبة نتيجة زيادة عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى 151 بعد أن كان عددهم 76 عند بداية المفاوضات.[14] لكن المملكة العربية السعودية قبل عام 2001 لم تندفع في اتجاه الحصول على عضوية المنظمة، على الرغم من تشجيع الدول الغربية للمملكة على الانضمام للمنظمة رغبة في إجبار السوق السعودية على الانفتاح. وبعد عام 2001 انقلبت جماعات قوية معينة في الولايات المتحدة الأمريكية ضد انضمام المملكة إلى المنظمة، وسعت لإفساد الصفقة. أضف إلى ذلك أن الدول الأوروبية شعرت بالقلق حيال النمو اللافت في صناعة الكيماويات في المملكة العربية السعودية باعتبارها تعتمد على مواد أولية هي الأرخص عالمياً من حيث التكلفة، وذلك في منافسة مباشرة لصناعات هذه الدول.

في ذلك الوقت أدركت الحكومة السعودية أنها إن أرادت أن تضمن تحول المملكة إلى أحد أكبر المنتجين للكيماويات والمعادن في العالم فما عليها إلا أن تضمن الوصول إلى الأسواق العالمية. وكان هذا الإدراك حيوياً بالنسبة إلى مستقبل المملكة. وبالفعل، إن استطاعت المملكة تطوير المنتجات التي تتمتع فيها بمزية خاصة، فإن بإمكانها أن توجد صناعات تؤدي إلى استحداث آلاف «الوظائف الجيدة بأجور مناسبة»، ومئات الآلاف من فرص العمل في صناعات الخدمات المتصلة بها. لقد اكتسب إدراك هذه الحقيقة أهمية قصوى في ضوء زيادة عدد الشبان في المملكة، والحاجة إلى توفير عمل مناسب للرجال والنساء، والنأي بالشبان عن غواية التطرف، وتحقيق رؤية القيادة في جعل المملكة العربية السعودية دولة رئيسية على الحلبة الدولية.

بعد أن أدرك الأوربيون الاحتياجات السعودية ضغطوا بشدة في اتجاه الحد من المزية الطبيعية للمملكة بفرض اتفاقية تحول دون حصول السعوديين على «تسعير مزدوج»، وطالب الاتحاد الأوربي بألا تبيع المملكة المواد الأولية من البروبان والبوتان إلى المنتجين

الداخليين لديها بأسعار أقل من الأسعار التي تبيعها بها إلى المشترين الأجانب، أي الأوربيين. وفي نهاية المطاف وافق السعوديون على هذا المطلب ولكنهم استطاعوا بالفعل القيام بهذا الالتزام. فقد تصوروا أنه في الوقت الذي ستصبح هذه الاتفاقية على الأسعار المفردة موضع التطبيق سيكون الطلب على البوتان والبروبان في وضع يجعلهم مقتصرين في البيع على المنتجين المحليين في المملكة، وبذلك لا يكون لديهم سعر منفصل للتصدير. وعلاوة على ذلك فإن قضية التسعير لم تنطبق على الميثان والإيثان اللذين لا يباعان خارج المملكة، وبالتالي لا يخضعان للتسعير المختلف من أجل التصدير أو الاستعمال المحلي.

بعد توقيع المملكة العربية السعودية اتفاقية مع الدول الأوربية كانت الولايات المتحدة الأمريكية آخر دولة احتاجت المملكة إلى إبرام اتفاقية معها، من أجل الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية. وقد قام الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود برحلة إلى تكساس في نيسان/ إبريل 2005، لكي يقنع الرئيس جورج بوش بضرورة سعي الولايات المتحدة الأمريكية لعقد اتفاقية، وبدا أن الرئيس بوش اقتنع بالحجج السعودية؛ لأنه تم التوقيع أخيراً على الاتفاقية بعد بضعة شهور، وبعد إجراء المملكة العديد من التعديلات المهمة في قوانين مختلفة.

بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2005 تمكنت منظمة التجارة العالمية من استكمال الوثائق التي تلخص جميع الاتفاقيات، ووضع إطار لانضمام المملكة العربية السعودية إلى المنظمة. ومن الغريب أن المادة المتعلقة بالتسعير المزدوج مع الاتحاد الأوربي التي كادت تؤدي إلى انهيار المفاوضات لم يتم إدراجها في الوثائق النهائية. وكانت القضية المتعلقة بالمواد الأولية نصراً كبيراً للسعوديين، حيث لم تعد منظمة التجارة العالمية تطلب سعراً مشابهاً لأجل التصدير والمبيعات المحلية. ولعل الحث الأمريكي كان وراء اشتراط الاتفاقية أن يبيع السعوديون المواد الأولية بسعر «التكلفة مضافاً إليها ربح عادل».

يدل هذا التغير الجوهري على جوهر السبب الذي دفع المملكة العربية السعودية إلى الانضمام للمنظمة. وفي الواقع تفيد عبارة «التكلفة مضافاً إليها ربح عادل» أن بإمكان شركة أرامكو السعودية، مثلاً، أن تبيع النفثا بسعر إنتاجها، وهو نحو 45 دولاراً للطن

الواحد مضافاً إليه ربح عادل، مقارنة بسعر السوق العالمية البالغ نحو 850 دولار للطن. وحتى مع ربح «عادل» كبير يبلغ 100٪، فإن ذلك يعطي السعوديين مزية بنسبة 1/ 18 زيادة على منتجي النفثا الآخرين في العالم. ولعل المفاوضات حول هذه المادة وحلها كان في مصلحة السعوديين، غير أنها في الحقيقة كانت في مصلحة العالم. فقد كان «نصر» الأوربيين السابق باهظ التكلفة، فقد كانوا أكثر اهتماماً بالحصول على امتياز من السعوديين فيما يتعلق بتسعير مبيعات البروبان والبوتان القليلة نسبياً، بهدف الحصول على سابقة من أكبر مصدر للنفط في العالم، واستغلالها في انتزاع امتيازات من روسيا، ثاني أكبر مصدر ومورّد رئيسي للغاز الطبيعي المسال ومنتج كبير جداً للكيماويات الأساسية، باستخدام سعر منخفض جداً للوحدة الحرارية البريطانية، وذلك في منافسة مباشرة للأوربيين. لم يفد هذا الأوربيين كثيراً؛ لأنهم لم يتمكنوا من الحصول على امتيازات كبرى من الروس،[15] ولم يتمكنوا أيضاً من المحافظة على مادة التسعير المزدوج في وثيقة اتفاقية منظمة التجارة العالمية النهائية مع المملكة العربية السعودية.

وتسعى إيران أيضاً للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية، وسوف تكون عضويتها خطوة مهمة لها. وكما هي الحال بالنسبة للسعودية، فإن المزية الطبيعية لإيران تكمن في امتلاكها ثاني أكبر احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي، وتكاليف إنتاج محتملة ومنخفضة جداً. فإذا تمكن الإيرانيون من الحصول على التقنية ورأس المال فسوف يسمح لهم ذلك باقتحام الأسواق العالمية، وأخذ حصة السوق من المنتجين الأعلى تكلفة، مثل الصينيين والأوربيين والأمريكيين. أما خارج منظمة التجارة العالمية فيمكن فرض تعرفات جمركية عالية على المنتجات الإيرانية. وقد تدعم دول الخليج العربية مثل هذه المساعي للحد من التنمية الإيرانية، حيث تنافس هذه الدول الإيرانيين، وخصوصاً في الشرق الأقصى وجنوب آسيا. أما داخل منظمة التجارة العالمية، كما هو الحال بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، فبإمكان إيران الحصول على بنود تفضيلية وتصدير منتجاتها مقابل المنتجات الصينية والأوربية وحتى الأمريكية.

وبالنظر إلى القضايا العالقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وعدم وجود دعم دولي لإيران، فمن غير المتوقع طبعاً أن تحرز طهران تقدماً سريعاً أو أي تقدم على الإطلاق في هذا المجال؛ إذ يتعين عليها الحصول على موافقة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (153 دولة حالياً)، وعدد كبير من هذه الدول ليس لديه اهتمام بمساعدة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وتعتبر هذه المعضلة مصدر إزعاج لإيران. والواقع أنها لا تستطيع تطوير صناعة كيماوية مناسبة من دون القدرة على إدارة أسواقها. بإمكانها طبعاً تطوير عدد من مصانع الإثيلين والمشتقات الأخرى، وقد قامت بذلك بالفعل، لكن التقنية المستخدمة فيها لم تكن تتمتع بالكفاءة. أضف إلى ذلك أن الافتقار الشديد إلى رأس المال جعل الإيرانيين يتركون حقول النفط والغاز لديهم تتراجع دون القدرة على زيادة إنتاجها؛ وذلك لتوفير احتياجات السكان المتزايدة أعدادهم وتحقيق توسع صناعي مناسب. والواقع أن إيران التي تملك ثاني أكبر احتياطي من الغاز في العالم تعتبر مستورداً محضاً للغاز. وقد عانت عجزاً كبيراً في الغاز في شتاء 2007-2008، عندما رفعت تركمانستان أسعار صادراتها من الغاز إلى إيران، وخففت الإمدادات إلى أن حققت المفاوضات تقدماً. ولم يتم حل هذا النزاع حتى ربيع 2008، مما أثر على التنمية في إيران وعلى شعبها بدرجة كبيرة.

اعتبارات لا تتعلق بالطاقة

لاختتام المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية تعين على المملكة العربية السعودية تعديل - أو الموافقة على تعديل - 42 قانوناً وتنظيماً. وأهمها بالنسبة إلى السعوديين قضية تسعير المواد الأولية التي حصلوا فيها على الرضا التام لتغيير بعض التقاليد المهمة في ممارساتهم التجارية المتبعة؛ مثل موافقتهم على الأحكام التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. وفي غضون الأعوام القليلة القادمة ستطبق المملكة العربية السعودية القوانين المتعلقة بقرصنة الأفلام والموسيقى وبرامج الحاسوب وغيرها. كما غيرت المملكة جميع قوانينها وممارساتها المتعلقة بالتأمينات. والآن بإمكان أي شركة تأمين أصلية أن تفتح لها

مكتباً في المملكة العربية السعودية وتبيع منتجاتها. لكن يجب أن تكون المنتجات مطابقة للشريعة الإسلامية، وأصر السعوديون على أن تدخل الشركات السوق بعقود تضامن مع المساهمين المحليين. ونتيجة لذلك تقدمت كثير من شركات التأمين بطلبات، وحصلت على تراخيص ببيع خدمات تأمين التكافل التي تعتبر آلية مطابقة للشريعة الإسلامية، ومشابهة للتأمين التعاوني. وقد أقامت شركات التأمين الكبرى مشروعات مشتركة وتسعى للدخول في سوق الأسهم السعودي. وقد اعتمدت هيئة السوق المالية بالفعل تداول أسهم 18 شركة تأمين في السوق. ويعتبر قطاع التأمين ضخماً جداً في المملكة؛ لأن الصناعات الجديدة جميعاً تحتاج إلى تأمين مناسب للحصول على التمويل. فشحن النفط والبتروكيماويات يتطلب خطابات اعتماد كبيرة تتضمن عنصر التأمين. كما يعتبر تأمين السيارات الآن إلزامياً، ويزدهر قطاع التأمين الصحي ويوفر تغطية تتجاوز الرعاية المقدمة في المستشفيات الحكومية.

واضطرت صناعة الأعمال المصرفية إلى الانفتاح على المنافسة الخارجية، وتم اعتماد عشر رخص جديدة لمصارف؛ مثل بي إن باريباس BNP Paribas، ودوتشه بنك Deutche Bank، وجيه بي مورجان JP Morgan، وذا ستيت بنك أوف إنديا the State Bank of India. وبإمكان هذه المصارف تقديم خدمات الوساطة المالية أيضاً.

لعل أهم تغيير تم كان في متطلبات الوكالة، ومايزال المطلوب بالنسبة إلى أي منتج يباع أو أية خدمات تقدم في المملكة أن يتم تقديمها بواسطة وكيل محلي، وبعد تعيين الوكيل لا يمكن طرده، بغض النظر عن أدائه. وبالطبع، فإن المعدات الكبيرة، كالسيارات والمحركات وما شاكلها، تحتاج إلى صيانة شاملة طوال فترة العمر الزمني لها، ولذا قام الوكلاء المحليون ببناء منشآت ضخمة جداً؛ وكمثال على ذلك فإن عبداللطيف جميل يقوم ببيع سيارات تويوتا في المملكة العربية السعودية، وكان قد أصبح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أكبر تاجر موزع لمركبات تويوتا في العالم، ويمتلك معارض وورش صيانة في جميع أنحاء المملكة، وقد كلفت هذه الورش مليارات الدولارات، ومن غير المتوقع أن تقرر

شركة تويوتا تغيير الوكيل أو إقامة شبكة يابانية؛ لأن الشبكة الحالية حققت النجاح. لكن بإمكان تويوتا أن تفعل ذلك إذا رغبت. ولعل القدرة على تغيير الوكيل أو إقامة شبكة مبيعات خاصة بالشركة الأصلية تحلو لكثير من الشركات الأجنبية التي دخلت حديثاً إلى المملكة، أو التي خاضت تجربة سيئة في الماضي، أو الشركات التي تبيع منتجات تتطلب حداً أدنى من إثبات الوجود.

كان النظام القديم شائعاً بين صفوف التجار السعوديين؛ لأنه وفر لهم دخلاً مضموناً، ومن الطبيعي أن كثيراً من الشركات الأجنبية يروق لها هذا الوضع أيضاً؛ لأنه سمح لها بتقليل نفقات البيع والاستثمارات المحلية. لكن هامش ربح الوكيل في عالم شديد التنافس، إذا كان أعلى من المستوى الطبيعي أو كانت خدمته سيئة، قد يعرض الشركات لمنافسة ساحقة. وربما كان بإمكان التجار محاربة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بشدة، ولاسيما صغار التجار الذين لم يسبق لهم أن وفروا مراكز خدمة رئيسية ودعماً فنياً للمبيعات، ولكن لم يسمع عن وجود معارضة كبرى لهذه الخطوة.

لقد بدأ التجار الكبار إقامة مصانع ضخمة تنتج كابلات الكهرباء، وكابلات الألياف البصرية، والمباني المعدنية، والمكيفات، والشاحنات، والأسمنت، وغير ذلك. وهذه المنتجات لها سوق صادرات كبيرة، وبالتالي فإن كبار التجار وأرباب الصناعة يستفيدون من منظمة التجارة العالمية، ولاسيما إذا كانت المنتجات، كما هي الحال، من نوعية جيدة وتتصف بكفاءة الإنتاج. لكن صغار التجار هم الآن تحت رحمة شركاء محليين أكثر نشاطاً ومبادرة، وقد يقدمون لشركة أجنبية صفقة أفضل، أو تحت رحمة شركة أجنبية قررت اقتحام السوق بنفسها.

كانت السوق السعودية في الفترة 1960-1990 ماتزال صغيرة، وبالتالي لم تكن تجتذب اهتمام معظم الشركات الأجنبية، بحيث تنفق المال على تأسيسها في المملكة، لكن العوائد المالية الضخمة المتوافرة، والزيادة السكانية، والنمو الهائل في الصناعة والخدمات، جعلت الشركات الأجنبية ترغب في الاضطلاع بأعمالها داخل المملكة بنفسها. وعلاوة

على ذلك، فقد وافق السعوديون على خفض التعرفات الجمركية المفروضة على معظم المنتجات إلى 6.5٪ بحلول عام 2010، الأمر الذي يزيد المنافسة بالنسبة للجميع.[16]

إن عدم ممارسة صغار التجار الضغط بشدة ضد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قد يدل على أن قطاعات كبيرة ومؤثرة في المجتمع باتت مقتنعة بأن اكتساب عضوية المنظمة يصب في مصلحة المملكة. ومن المؤكد أن كبار الأمراء في الوقت نفسه، ولاسيما الملك عبدالله، قد دعموا الانفتاح على العالم، وكذلك فعلت القيادات الحكومية التي تسيطر على كبرى المؤسسات الصناعية؛ مثل أرامكو السعودية وسابك ومعادن وغيرها، فضلاً عن كبار التجار. ولذلك عندما تم اتخاذ القرار بالسير الحثيث نحو الانضمام لمنظمة التجارة العالمية تمت العملية من خلال طبقات الموظفين البيروقراطيين في المملكة، ولم تتح للمعارضة المنظمة فرصة للظهور.[17]

منظمة التجارة العالمية وبقية دول مجلس التعاون

انضمت كل من مملكة البحرين وسلطنة عُمان ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت جميعاً إلى منظمة التجارة العالمية في التسعينيات، قبل انضمام المملكة العربية السعودية إليها، لكنها خضعت جميعاً للمبادئ العامة نفسها. ومع ذلك، فإنه يبدو أنه لم يقم أحد من هذه الدول الصغيرة بجهد مشترك للالتزام بقواعد المنظمة؛ فقوانين الوكالة ماتزال تحكم معظم المعاملات والواردات والعقود والاستثمارات الخارجية، والأفلام والبرامج الحاسوبية والموسيقى المقرصنة متوافرة علناً.

قد يكون السبب وراء عدم أهمية منظمة التجارة العالمية في دول مجلس التعاون الأصغر حجماً يتمثل في إجراءات التنفيذ. فإذا شعرت شركة أجنبية بأنه يتم إبعادها عن إحدى الأسواق رغم قوانين منظمة التجارة العالمية، يمكنها أن ترفع شكوى إلى حكومة بلدها، ومن ثم تقوم تلك الحكومة بالتحقيق في صحة الشكوى وتناقشها أمام محكمة منظمة التجارة العالمية.

ومن فضول القول أن هذه الإجراءات تستغرق أعواماً عديدة؛ فالمعارك بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة بشأن الموز مستعرة منذ أكثر من عشرة أعوام، كما أن الأمر باهظ التكلفة على كلا الطرفين؛ الرافع للشكوى والحكومة المطالَبة بالتعويض نيابة عن ذلك الطرف. ومن ثم، فإن الشكاوى لا يتم تقديمها وسماعها إلا في الأسواق الكبيرة. أما بالنسبة لدول الخليج الأصغر حجماً فإن أسواقها أضيق من أن تبرر بذل الوقت والنفقات. ولذلك بقي النظام القديم قائماً، غير أن ثورة جديدة يمكن أن تغير التصور عن الأرباح المستقبلية. ويرجح أن تتعرض دولة الإمارات العربية المتحدة لضغوط لكي تلتزم بقواعد منظمة التجارة العالمية وقوانينها؛ لأن أسواقها تتسع بسرعة وتكتسب أهمية لكثير من المنتجين في جميع أنحاء العالم.

اتفاقيات التجارة الحرة

أخذ الانفتاح التجاري أيضاً شكل المفاوضات على اتفاقيات ثنائية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جهة، وبين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والصين من جهة أخرى. وكانت مفاوضات دول المجلس مع كل من الاتحاد الأوربي والصين تجارية محضة بطبيعتها. ولا يسعى كل من الاتحاد الأوربي والصين إلا لدخول أسواق دول المجلس وفتح الباب أمام دخول منتجاتها إليها. أما المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية فكانت سياسية بصورة رئيسية. وبالطبع، فإن الولايات المتحدة تريد أسواقاً مفتوحة أمام بضائعها، ولكنها تتمسك أيضاً بأجندة أيديولوجية قوية.

تم توقيع اتفاقيات التجارة الحرة الأولى في الخليج بين الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة البحرين، ثم بين الولايات المتحدة وسلطنة عُمان. وأجرت الولايات المتحدة مفاوضات مع دولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أن تعويق السلطات الأمريكية لصفقة شراء موانئ دبي العالمية لموانئ في الولايات المتحدة جمد تلك المفاوضات بين الطرفين. مبدئياً ضغطت الولايات المتحدة في سبيل انضمام دول الخليج لمنظمة التجارة العالمية وسعت للتأثير في دول الخليج كلها من أجل هذه الغاية. ولكن بعد مجيء إدارة بوش إلى

السلطة، وعقب أن أصيبت العلاقات بين السعوديين والأمريكيين بالفتور، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تضغط لعقد سلسلة من اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول العربية. وكان دافع الولايات المتحدة يتمثل في أنها يمكنها الحصول على شروط أقوى عند التفاوض بصورة منفصلة مع كل دولة من الدول العربية الأصغر في الخليج. ومن هنا بدأت بعقد اتفاقية تجارة حرة مع الأردن، ثم المغرب، ثم البحرين فسلطنة عمان.

تتمثل المشكلة الرئيسية التي تكتنف مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة في الخليج في أن توقيع اتفاقية تجارة حرة من قبل إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دون موافقة بقية الدول الأعضاء تتعارض مع الترتيبات الاقتصادية المشتركة لدول المجلس. فلو فرضنا مثلاً أن شركة بحرينية استوردت سيارات أمريكية إلى البحرين دون رسوم جمركية، فقد يغريها ذلك بإعادة تصديرها إلى المملكة العربية السعودية دون رسوم جمركية بموجب أنظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما يتم فرض رسوم بنسبة 10٪ على أي سيارة أمريكية يتم استيرادها مباشرة إلى المملكة العربية السعودية. ومن الدوافع الأساسية وراء توقيع البحرين الاتفاقية مع الولايات المتحدة أن تصبح رأس جسر للمنتجات الأمريكية لبيعها في الخليج، وفي المملكة العربية السعودية بصورة خاصة. وبالإضافة إلى ذلك فقد شعر البحرينيون أنه في عام 2004 عندما تم التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة كان بإمكانهم زيادة حصتهم من صادرات الأنسجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى 65 مليون متر مربع، وقد شجع هذا نمو قطاع صناعي صغير نسبياً ولكنه في اتساع. وللأسف فإنه حالما تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة انتهى سريان اتفاقية الألياف المتعددة الأمريكية (MFA) وتم إلغاء نظام الحصص، وبذلك ألغيت مزية الحصص البحرينية. والواقع أن الملابس المصنوعة في البحرين كان يتم إنتاجها من طرف رجال أعمال صينيين من أجل نقل الحصص إلى الصين. والآن بدون اتفاقية الألياف المتعددة عادت تلك الوظائف إلى الصين، حيث العمالة فيها ماتزال أقل تكلفة منها في البحرين.

لم تُخفِ المملكة العربية السعودية انزعاجها الشديد من إبرام اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية-البحرينية، وشعرت بأن الولايات المتحدة تسعى لإضعاف العلاقات بين دول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإيجاد معايير مختلفة بينها، بينما جهدت دول المجلس في تنسيق المعايير بينها خلال الثلاثين عاماً الماضية. وقد وافقت البحرين تحت الضغط على عدم تجاوز التعرفات الداخلية لدول مجلس التعاون، وبذلك تلاشت الفوائد الرئيسية لاتفاقيات التجارة الحرة. ومن جهة أخرى كانت البحرين حريصة على أن تظهر للولايات المتحدة أنها قاعدتها الرئيسية وحليفها في الخليج. وبذلك أصبحت اتفاقية التجارة الحرة أداة لحسن النية في العلاقة الأمريكية- البحرينية؛ والنتيجة المتوقعة أن تضع المزيد من الشركات الأمريكية البحرين في حسبانها، عند إقامة مقار لها في منطقة الخليج، وأن تغمر الجزيرة البحرينية باستثمارات ضخمة، وإن كانت معظم الشركات الأمريكية ماتزال متأثرة بالمناخ الذي يبدو أكثر حرية في دبي.

مع ذلك، فمنذ أن دخلت اتفاقية التجارة الحرة حيز التطبيق في الأول من آب/ أغسطس 2006 حدثت زيادة كبيرة في التبادل التجاري بين البحرين والولايات المتحدة؛ فقد زادت الصادرات الأمريكية بنسبة 25٪ عام 2007، بينما بقيت الصادرات البحرينية ثابتة نسبياً عند معدل 626 مليون دولار، بعد أن زادت بنسبة 50٪ عام 2006. لكن من الصعب تحديد ما إذا كان النمو التجاري ناتجاً عن اتفاقية التجارة الحرة وحدها أم لا؛ لأنه يمكن أن يكون ناجماً جزئياً عن ضعف الدولار.

تعتمد السياسة الأمريكية تجاه اتفاقيات التجارة الحرة على رغبة إدارة بوش في إقامة نوع من مناطق التجارة الحرة مع جميع الدول التي تعتقد تلك الإدارة أنها تتوافق مع سياساتها. وهي تستهدف الدول الأصغر حجماً التي تمتلك قوة تفاوض ضعيفة، ولكنها تحوي نخباً متطورة اجتماعياً. والفكرة العامة في هذه الاتفاقيات الثنائية هي أن التجارة الحرة تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية ستؤدي إلى تعزيز الحكم الديمقراطي. وبعبارة أخرى، فإن تلك الاتفاقيات امتداد لسياسة الولايات المتحدة في إيجاد منطقة نفوذ رئيسية، إما بإزالة حكام من أمثال صدام حسين، أو ترويج الاستثمارات والمنتجات الأمريكية في هذه الدول المختلفة. ومن هنا يغدو من السهل فهم السخط السعودي من الاتفاقيتين البحرينية والعُمانية؛ لأن استبعاد السعوديين من مثل هذه المفاوضات يبدو أنه

يدل على أنه تم توجيه اتفاقيات التجارة الحرة ضدهم وضد نفوذهم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

هناك مفاوضات أخرى تجري للتوصل إلى اتفاقيات للتجارة الحرة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظومة وبين الاتحاد الأوربي (منذ عام 1988)، وأيضاً مع الصين (منذ عام 2004). لكن هذه المفاوضات لم تتقدم بسرعة، علماً أنها يفترض أن تكون أسرع من ذلك مع الاتحاد الأوربي منذ العام 2007. ويبدو أن الاتحاد الأوربي محبط تماماً من عجزه عن إنجاز الترتيبات التي تنطبق على جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون. ومن اللافت أن مجلس التعاون قائم منذ 35 عاماً، ومع ذلك لم ينجز لا اتحاداً نقدياً ولا حتى اتحاداً جمركياً شاملاً أو قوانين وأنظمة متناسقة للصادرات. أضف إلى ذلك أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لا تدفع بشدة في اتجاه تطبيق هذه الترتيبات؛ لأن ميزان المدفوعات يسير بشدة في صالح الاتحاد الأوربي. لكن على المدى البعيد، ومع استقرار التصنيع في مجلس التعاون والسماح لهذه الدول بأن تصبح أكبر منتج للكيماويات في العالم، ومنتجاً كبيراً للمعادن، سيكون من المفيد للمجلس أن تكون لديه تعرفات جمركية أفضل مع الاتحاد الأوربي، حتى وإن تجاوزت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. ويمكن استخدام المنطق نفسه بالنسبة لاتفاقية التجارة الحرة مع الصين، على الرغم من كون التبادل التجاري مع الصين أقل منه مع الاتحاد الأوربي واليابان والولايات المتحدة.

خاتمة

يظهر أن الطفرة الاقتصادية الحالية في منطقة الخليج لم تنجم عن تدفق عوائد النفط الهائلة فحسب. والواقع أن الصعوبات التي تواجهها إيران، والمصير المأساوي للعراق، قد دلا على أن المال ليس شرطاً كافياً لتفسير النمو، بل إن هناك متغيرات أخرى تؤثر فيه. كذلك إذا ما أخذنا في الاعتبار كيف أن إيران بقيت متخلفة عن جاراتها في الخليج، نجد أن العولمة قد لعبت دوراً مهماً. وهناك عوامل مؤثرة أخرى؛ تمثلت في حرية الوصول إلى وسائل الإعلام العالمية، وسهولة الوصول إلى الإنترنت، والتركيز المتزايد على التعليم

العصري. وتسهم التجارة بالطبع، وخاصة الإصلاحات الكبرى المطلوبة بموجب الاتفاقية المبرمة مع منظمة التجارة العالمية، في فتح الاقتصادات الخليجية أمام الدول الأخرى؛ إذ إنها تجبر الشركات المحلية على تحسين إدارتها واكتساب الكفاءة التي تتمتع بها منافساتها في أماكن أخرى من العالم، والتركيز على تحقيق النمو حيثما كان. وفيما يتعلق بدول الخليج فقد أصبح هذا أوضح ما يكون في الصناعات البتروكيماوية والمشتقات الكيميائية، وكذلك في صناعات الفولاذ والأسمنت والألمنيوم. وقد ساهمت التجارة أيضاً في إحداث نمو هائل في صناعات الخدمات، من إدارة الموانئ في دبي إلى النشاط المصرفي في البحرين.

لكن تحقيق هذا النجاح راجع إلى إتاحة حرية الوصول إلى التقنية أمام الشركات. ويتزايد نشاط الشركات الأجنبية في المنطقة، ولكن الشركات المحلية أيضاً تشهد نمواً سريعاً للغاية، وأصبحت في الحقيقة تنافس أفضل الشركات على الصعيد العالمي. وهذا واضح في حالة شركات مثل سابك وبروج وإكويت، ولكنه واضح أيضاً في مئات الشركات غير الحكومية المشهورة التي تديرها مجموعات؛ مثل الزامل أو أسرة علي رضا في المملكة العربية السعودية. وحتى في مجال الخدمات يبدو أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تقوم بتطوير تقنياتها الخاصة بها. وعلى سبيل المثال، فإن العمل المصرفي الإسلامي في البحرين وبقية دول الخليج يدل على أن المنتجات المالية المحلية الجيدة التصميم تجتذب العملاء بالفعل.

لكن في النهاية، لولا دعم النخب الحاكمة ورؤيتها في كل دولة من دول مجلس التعاون لما تمتعت هذه الدول بالقدرة على النمو والتطور عن طريق حيازة التقنية، والتبادل التجاري من خلال منظمة التجارة العالمية، وتطوير التعليم والأسواق المالية وجميع أشكال صناعات الخدمات الأخرى. واليوم نشهد تقارباً بين الزعامات السياسية والاقتصادية التي تشجع النمو وتسمح باستثمار رأس المال الضخم الناتج عن النفط في التقدم. فالملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، والشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، والشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس

الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، والشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي، والملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين، وولي عهده الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، والشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر، قد شجعوا جميعاً ودعموا هذه الاقتصادات الجديدة، مبتعدين عن أن تكون دولهم مجرد مستهلكة رئيسية للسلع. وتستثمر دول مجلس التعاون بكثافة في الإنتاج الذي يمثل قيمة مضافة؛ الأمر الذي يؤدي إلى استحداث اقتصاد جديد. لقد قرروا العمل ضمن منظومة التجارة الدولية، وهم يقومون بتؤدة – ولكن بتصميم – ببناء جسور مع الشرق الأقصى والهند، دون عبء الأيديولوجية الثورية الثقيلة الموجودة في إيران.

بالمقابل، تصر إيران الآن على تطوير تقنية نووية، وهذا في الواقع يكلفها الكثير، ليس في أموالها فحسب بل أيضاً في الحد من نموها الاقتصادي. والحقيقة أن مقاربة إيران الأيديولوجية، والقائمة على المواجهة، تقودها نحو اقتصاد عالم ثالث يقوم على سلع متضائلة ويقع تحت رحمة أسواق متقلبة. وهي غير قادرة على إقامة نمو موثوق في مجال سلاسل المنتجات ذات القيمة المضافة لأجل الأسواق العالمية، وعلى الرغم من أن عدد سكان إيران يبلغ 75 مليون نسمة فإنها أصبحت متخلفة عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي لا يتجاوز عدد سكانها نصف عدد سكان إيران، والتي تقوم بصورة متزايدة بتطوير اقتصاد مبني على المعرفة لتغدو أحد الاقتصادات الكبرى في العالم.

الفصل التاسع

أسواق المال في منطقة الخليج: دورها في الاستقرار الاقتصادي

معالي سلطان بن ناصر السويدي

تمثل الأسواق المالية وسطاً للتوظيف الأمثل للمدخرات، وتخلق في الوقت نفسه آلية لنمو الاقتصاد، عن طريق إيجاد البيئة المناسبة لطرح أسهم شركات جديدة، وتقوية شركات قائمة من خلال تمكينها من زيادة رؤوس أموالها بإصدار أسهم جديدة، وكذلك تمكين كثير من الشركات من إصدار سندات قروض للاقتراض بسعر أفضل من قروض البنوك.

ولا مجال أفضل للدول التي ترغب في تعزيز دور القطاع الخاص من وضع الأسس القانونية والتنظيمية الضرورية لتعزيز دور الأسواق المالية؛ فمن دون هذه الأسس تبقى الأسواق راكدة، ولا تساهم بالشكل المتوقع منها في ازدهار الاقتصاد.

أسواق المال في دول مجلس التعاون

تعد أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حديثة العهد، باستثناء سوق الكويت، لذلك تعاني أسواق دول مجلس التعاون الخمس نواقص وتقلبات قد تبدو عادية في مثل هذه المرحلة الأوّلية. ومن أهم أسبابها النقص في الأدوات المتداولة؛ فالسوق الكويتية – على سبيل المثال – هي الوحيدة التي تطرح للتداول منتجات المشتقات المالية Derivative Products.

ويلعب «المستثمرون المؤسسيون» في أسواق المال (مثل صناديق التقاعد، وصناديق الاستثمار، وشركات التأمين، وغيرها) دوراً مهماً في تطور الأسواق واستقرارها؛ إذ يتخذ

هؤلاء المستثمرون قراراتهم بناءً على رؤية متوسطة أو بعيدة المدى. كما أن وجودهم يشكل عامل ضغط يؤدي إلى تحسن البيئة التشريعية للسوق، بما فيها الانضباط المؤسسي للشركات Corporate Governance، وحماية حقوق المساهمين. وبسبب حداثة عهد أسواق المال في دول مجلس التعاون بقي دور المستثمرين المؤسسيين ضعيفاً، حيث تتراوح نسبتهم من 5 إلى 10٪ من قيمة التداول، مقارنة بحوالي 75٪ في أسواق الدول المتقدمة.

يوجد أيضاً تفاوت في مدى استقلالية سلطة الرقابة على الأسواق المالية في دول مجلس التعاون؛ إذ توجد استقلالية شبه تامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بينما المدير التنفيذي لسوق مسقط للأوراق المالية هو عضو في هيئة الرقابة، وتتم إدارة سوق الكويت للأوراق المالية من طرف لجنة يتم تعيين بعض أعضائها من المؤسسات الحكومية والوزارات.

أسهمت هذه العوامل، بدرجات متفاوتة، في ارتفاع حمى الأسواق المالية بدول مجلس التعاون، حيث ارتفع مجمل القيمة السوقية للشركات بنسبة 75٪ خلال عام 2004، وبنسبة 112٪ خلال عام 2005، بحيث أصبحت أسعار الأسهم تفوق «الأسعار العادلة» كما تؤكد نسبة مضاعف سعر السهم (P/E ratio) في عام 2005، باستثناء سوقي الكويت وسلطنة عمان، ففي سوق الكويت للأوراق المالية بقي معدل مضاعف سعر السهم 12.7، ولم يتعدَّ في سوق مسقط للأوراق المالية 11.8، بينما بلغت هذه النسبة 66.2 في سوق الأسهم السعودي، و34.4 في سوق دبي المالي، و28.1 في سوق الدوحة للأوراق المالية، و20.9 في سوق أبوظبي للأوراق المالية. (انظر الجدول رقم 1)

بدأت العملية التصحيحية لأسعار الأسهم في بعض أسواق دول مجلس التعاون خلال عام 2005، وحصل التراجع الأساسي في بداية عام 2006، أما محصلة عام 2006 فقد انخفضت القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق السعودية بنسبة 49.4٪، وفي سوقَي الإمارات بنسبة 38.9٪، وفي السوق القطرية بـ 30.1٪، وفي الكويت بـ 14.5٪، مقابل ارتفاع طفيف في سوقي عُمان والبحرين. وعلى هذا الأساس انخفضت القيمة السوقية في أسواق دول مجلس التعاون ككل من 1,115 مليار دولار في عام 2005 إلى 668 مليار دولار تقريباً في العام 2006، أي بنسبة 40٪ (انظر الجدول رقم 2).

وبعد اكتمال العملية التصحيحية عادت الأسواق المالية لدول مجلس التعاون لعافيتها خلال عام 2007، إذ ارتفعت القيمة السوقية في كافة الأسواق دون استثناء (62.3٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة، و58.8٪ في المملكة العربية السعودية، و27.7٪ في دولة الكويت، و56.8٪ في دولة قطر، و30٪ في مملكة البحرين، و77.7٪ في سلطنة عمان). وهذا الارتفاع في القيمة السوقية لا يضع الأسواق المالية لدول مجلس التعاون في خطر تعدي القيمة العادلة للسهم؛ إذ إن معدل مضاعف سعر السهم لايزال أدنى من الحد الذي يعد مقبولاً في اقتصادات الدول الصاعدة التي تنتمي إليها معظم اقتصادات دول مجلس التعاون.

العلاقة بين الاقتصادات وأسواق المال

إن تطور الاقتصادات ونجاحها ينعكس إيجابياً على أسواق المال، والعكس صحيح كذلك. ويساعد استمرار النمو الاقتصادي على تطور أسواق المال، من خلال:

- الزيادة العامة لدخل الفرد مما ينعكس إيجابياً على الادخار، الذي يتجه بصفة متزايدة للاستثمار في أسواق المال باعتبارها تمثل خيارات أوسع مقارنة بالودائع لدى البنوك.
- مع توسع المؤسسات الإنتاجية وربحيتها، يزداد عدد الشركات المدرجة في أسواق المال التي تبحث بدورها عن بدائل ومصادر مالية أكثر استقراراً من الائتمانات المصرفية، مما يزيد عرض الأسهم والسندات، أي الخيارات أمام المستثمرين.
- تتطلب عملية النمو الاقتصادي العديد من الإصلاحات التنظيمية والتشريعية والمؤسسية التي تنعكس إيجابياً، و لو بصفة غير مباشرة، على أسواق المال.
- تتطلب التنمية المستدامة جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، حتى في الدول التي اعتمدت في البداية على مواردها الذاتية، مما يعرِّف بالدولة ويحسِّن سمعتها في الخارج، ويجلب لها المعرفة والخبرة، خصوصاً إذا سمحت القوانين المحلية بدخول «المستثمرين المؤسسيين».

ونستعرض فيما يلي أهم ملامح أسواق المال وخصائصها، بحسب درجة تطورها:

1. الأسواق المالية المتطورة

تتمتع الأسواق المالية المتطورة بإطار تشريعي ملائم وبتعدد المنتجات المالية المتداولة، بما في ذلك المشتقات المالية Derivatives التي تعتمد على تقنيات الهندسة المالية، لتقسيم مخاطر الأصول إلى عدة أجزاء وعرضها حسب طلب المستثمر.

2. الأسواق الصاعدة

تمتاز الأسواق الصاعدة emerging markets ببلوغها درجة من النضج mature markets، بسبب استفادتها من عمليات إصلاح امتدت على مدى فترة من الزمن، أو أنها استقطبت الخبراء العالميين، وطبقت الأسس والمعايير المناسبة من البداية. كما أنها توفر عائداً أعلى من عائد الاستثمار في الأسواق المتطورة، باعتبارها ترتكز على اقتصادات سريعة النمو، مقارنة بالدول المتقدمة التي لا يتجاوز نمو اقتصاداتها السنوي حدود 2.5٪.

3. أسواق المال في الدول النامية

يمكن تقسيم أسواق المال في الدول النامية إلى قسمين: الأول، أسواق بدأت عملها منذ عقود، إلا أنها أسواق راكدة إذ بقيت الشركات المدرجة فيها محدودة العدد وقيمتها السوقية لا تنمو. بينما يتكون القسم الثاني من أسواق حديثة العهد، حيث يزداد عدد الشركات المدرجة فيها وتنمو قيمتها السوقية، ولكنها أسواق تشكو ضعفاً في القوانين والتشريعات ونقصاً في المنتجات المالية المتداولة. كما لا توفر معظم هذه الأسواق معلومات ضرورية يحتاج إليها المستثمرون لتقدير درجة المخاطر والعوائد على مختلف الاستثمارات المطروحة، وبذلك لا تتوافر للمستثمرين فيها القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة. وهذه أسواق لا يستثمر فيها المستثمر الغربي الذي اعتاد الحصول على معلومات وافية.

ومن ناحية أخرى، ينعكس تطور أسواق المال ونجاحها إيجابياً على النمو الاقتصادي، إلا أن تطوير أسواق المال يتطلب إطاراً تشريعياً ورقابياً وإدارياً يتماشى مع أفضل

الممارسات الدولية، وخصوصاً في مجال الإفصاح والشفافية والانضباط المؤسسي للشركات. كما يساعد تطور أسواق المال على الحد من التقلبات في الاستثمار والاستهلاك smoothing of investment and consumption patterns، ويمكّن من الحصول على عائد أفضل من استثمار الموارد المالية.

انغلاق الأسواق ومشكلة تضخم القيم

عندما لا تسمح أسواق المال بدخول الاستثمارات الأجنبية، أو عندما لا تسمح الشركات المسجلة في السوق بتداول الأجانب لأسهمها، تكون السوق محلية غير منفتحة على العالمية. وفي هذه الحالة، وعند وجود سيولة كبيرة وعدد محدود من الأسهم المسجلة ترتفع أسعار الأسهم فوق ما يسمى القيمة العادلة للسهم، بدون مبرر إلا المضاربة، وهذا يؤدي إلى حدوث ما يسمى تضخم القيم Asset Price Inflation في السوق، بناءً على توقعات بحصول مزيد من الارتفاع في أسعار الأسهم دون النظر إلى ربحية الشركة.

وفي الأسواق المغلقة تزداد المضاربة لعدم وجود عامل مهم وهو المستثمر الأجنبي الذي يسعى للبيع إذا رأى ارتفاعاً غير طبيعي في سعر السهم، مما يؤدي إلى التهدئة عن طريق دورات الهبوط لجني الربح profit taking، وهذه الدورات تكون غير واضحة وقصيرة الأمد في حالة عدم وجود المستثمر الأجنبي الواعي.

وبما أن الارتفاع القوي لا يستمر إلى الأبد، فإن النزول عندما تصل القيم إلى مستويات عالية جداً يكون كارثياً، لأن المستثمرين يتسابقون على الفرار من السوق، وتبقى الأسهم بيد مجموعة لا يستطيعون البيع بعد مستوى معين من نزول القيم ويحتفظون بالأسهم على أمل أن ترتفع قريباً. وتكون المشكلة أكبر بالنسبة للمقترضين من البنوك الذين قد يضطرهم الأمر إلى البيع بخسارة لسداد مديونياتهم مما يؤدي إلى انخفاض أكبر في قيم الأسهم في السوق، وهذا بالتالي يؤدي إلى انعدام الثقة الأمر الذي يجعل السوق في وضع راكد لمدة طويلة من الزمن، وهذا يفقد السوق أهم أُسسها، وهو القدرة على الاستمرار في خلق شركات جديدة للمساهمة في نمو الاقتصاد وازدهاره.

شروط نجاح انفتاح الأسواق على العالمية

إن نجاح انفتاح الأسواق على العالمية مرتبط بمستوى تطور التشريعات، وتنوع المنتجات الاستثمارية المتاحة في الاقتصاد/ الأسواق.

وتؤكد الدراسات الخاصة بترتيب عملية الإصلاح الاقتصادي optimal sequencing of reforms، ضرورة إرجاء تحرير حركة رؤوس الأموال (الاستثمار المباشر، واستثمارات المحافظ) إلى مرحلة متطورة، مع التركيز في البداية على تحرير التجارة الخارجية وعمليات الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ومن المهم أيضاً البدء بتحسين بيئة مزاولة الأعمال و توفير الإطار التشريعي الملائم الذي يضمن الانضباط المؤسسي للشركات المدرجة في الأسواق، والتزامها بشروط الإفصاح عن البيانات المالية والشفافية، ووضع الضوابط الضرورية لمنع التلاعب في الأسواق، خصوصاً التداول المبني على معلومات داخلية Insider Trading.

تبدأ الأسواق المالية عند نشأتها بتداول عدد محدود من المنتجات المالية، لكن من المهم تنويعها تدريجياً؛ لأن هذا يساعد على التقليل من المخاطر ويؤدي إلى رفع العائد.

ومن شروط الانفتاح الناجح لأسواق المال وجود قطاع مصرفي ذي ملاءة مناسبة لرأس المال، وإدارة متطورة، وخصوصاً في مجال تقييم المخاطر، وهي خصائص لا تتوافر في عدد من الدول النامية نتيجة الحماية المفرطة التي يتمتع بها القطاع المالي. لذلك من المهم القيام بالإصلاحات اللازمة التي تؤمّن قوة وسلامة القطاع المصرفي الذي سوف يلعب في هذه الحالة دور الداعم لانفتاح سوق المال.

أخطار انفتاح الأسواق على العالمية

إن انفتاح الأسواق على العالمية قد يجلب خطرين: الأول، هو ما يسمى خطر الأموال الساخنة، والثاني هو خطر العدوى الضارة.

فخطر الأموال الساخنة يتأتى من العولمة المالية التي زادت قدرة الأسـواق في الـدول النامية على جلب رؤوس أموال ضخمة من الخارج، والتي قد تتسبب في ارتفـاع الـسيولة المحلية والضغط على الأسعار، ويوجد خطر أيضاً في حال خروج هذه الأموال بسرعة، مما قد يتسبب في أزمة شبيهة بما حصل في بعض الدول الآسيوية عام 1997، خصوصاً إذا كان القطاع المصرفي ضعيفاً. لهذا، استطاعت بعض الدول درء المخـاطر بوضـع ضـوابط عـلى دخـول رؤوس الأموال المضاربة.

ويتم تعريف العدوى Contagion بـين الأسـواق الماليـة، بـسرعة عبـور الـصدمات والأزمات عبر الحدود من سوق مالية إلى أخـرى. وقـد ازدادت هـذه الظـاهرة في الفـترة الأخيرة نتيجة لثلاثة عوامل رئيسية، هي:

- وجود مؤسسات مالية ضخمة تستثمر على المستوى العالمي، تقـوم بتحويـل الأمـوال بسرعة من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى.
- وجود سيولة كبيرة عـلى المـستوى العـالمي تبحـث عـن فـرص اسـتثمارية في مختلـف الأسواق.
- ازدياد الأزمات في الأسواق نتيجة صعوبة تقييم أسعار المنتجات والمشتقات المالية.

ويجب مواجهة هذه الظاهرة بتطوير آليات التنسيق والتعـاون بـين الهيئـات الرقابيـة الوطنية من جهة، والإقليمية والدولية من جهة أخرى.

شروط استقرار الأسواق المالية

يرتبط اسـتقرار الأسـواق الماليـة بمـدى الالتـزام بمبـادئ الانـضباط المؤسـسي (أو الحوكمة)، والإفصاح المحاسبي، والشفافية المتزنة، وتعدد الأدوات الاستثمارية، وفيما يأتي تفصيل لهذه العناصر:

1. الانضباط المؤسسي

يمثل الانضباط المؤسسي مجمل التشريعات وطرق العمل التي تتبعها المؤسسة لإدارة أعمالها، لما فيه مصلحة كل من المساهمين وأصحاب المصالح. ويؤدي التزام الشركات المدرجة في الأسواق المالية بهذا الأنضباط إلى دعم ثقة المستثمرين والإبقاء على استثماراتهم حتى في فترات التراجع.

2. الإفصاح المحاسبي

يتطلب الإفصاح المحاسبي من الشركات المدرجة في الأسواق المالية الكشف عن كل البيانات المتوافرة والموثوق بها، بصفة شاملة وبانتظام، مما يساعد على تقدير «السعر العادل» بدقة.

3. الشفافية

يساعد الكشف عن المعلومات المهمة والخطط المستقبلية على تحقيق تقييم أفضل للشركات المدرجة، ويقلل تقلبات أسعار الأسهم.

4. تعدد الأدوات الاستثمارية

يساعد تعدد وتنوع الأدوات الاستثمارية في الأسواق على تلافي التركيز على أدوات استثمارية بعينها، ويعطي المجال للتحول إلى أدوات استثمارية في السوق نفسها بدلاً من الهروب إلى سوق أخرى.

أثر استقرار الأسواق المالية على الاستقرار الاقتصادي

يمثل استقرار الأسواق المالية، أو القيم في السوق Asset Prices، عاملاً مهماً لاستقرار الاقتصاد ككل؛ إذ يوفر عائداً على مدخرات الأفراد والمؤسسات التي لها فائض مالي، كما يساعد الشركات المدرجة في السوق المالية على الحصول على موارد تمويل طويلة الأجل، تساعد على مزيد من الاستثمار والتطوير.

بينما يؤدي عدم استقرار الأسواق المالية، في حالة الزيادة المرتفعة لمؤشر أسعار الأسهم، إلى طلب إضافي على الاستهلاك، ومن ثم الضغط على أسعار السلع والخدمات.

ولتحقيق استقرار الأسواق بشكل أفضل، يجب أن يتركز اهتمام هيئة الرقابة على الأمور الرئيسية الآتية:

- إيجاد التشريعات اللازمة للارتقاء بمستوى السوق، وتمكين السوق من إيجاد البيئة المناسبة لخلق أدوات استثمارية جديدة.
- توفير العدالة بين المتعاملين في السوق؛ إذ إن هذا من شأنه حماية صغار المستثمرين ومنع التداول غير الشرعي بناء على معلومات من داخل الشركة.
- إنشاء شركة مقاصة مستقلة، وينطوي هذا الأمر على إيجابيات عدة؛ منها تأكيد السرية لجهتي البائع والمشتري، وإعطاء الطمأنينة للمستثمر، وخصوصاً المستثمرين المؤسسيين.

الجدول (1)

مضاعف سعر السهم في أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

	2003	2004	2005	2006	2007
سوق دبي المالية	19.1	38.2	34.4	12.1	16.5
سوق أبوظبي للأوراق المالية	17.9	22.0	20.9	10.1	16.3
سوق الأسهم السعودية	29.2	36.5	66.2	16.2	23.2
سوق الكويت للأوراق المالية	13.0	13.9	12.7	11.2	18.7
سوق الدوحة للأوراق المالية	19.5	18.6	28.1	14.6	21.4
سوق البحرين للأوراق المالية	30.9	17.1	16.3	13.6	13.1
سوق مسقط للأوراق المالية	9.0	10.9	11.8	13.9	14.7

الجدول (2)

أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

	2003	2004	2005	2006	2007
قيمة التداول (مليار دولار)	215.5	533.5	571.5	1,598.4	999.6
القيمة السوقية (مليار دولار)	300.2	526.4	1,115.1	667.6	1,026.7
عدد الشركات المدرجة	435	449	529	578	643

الفصل العاشر

دور أسواق المال الخليجية في التنمية الاقتصادية

د. سليمان بن عبدالله السكران

تحقق أسواق المال مزايا عديدة تهدف إلى إكمال بيئة الاقتصاد وإيجاد بنية أساسية يمكن من خلالها توجيه المدخرات وتوفير رؤوس الأموال للإنتاج. وتعد سوق المال منظومة متكاملة من الكيانات المختلفة في أدوارها ووظائفها في الاقتصاد؛ فسوق الأسهم، والبنوك التجارية والاستثمارية، وشركات التأمين، وشركات الوساطة، وشركات الاستشارات المالية والإدارية كلها تعد من مكونات سوق المال في أي اقتصاد. وسيركز هذا الفصل على أسواق الأوراق المالية، وتحديداً أسواق الأسهم، والبنوك التجارية أيضاً، لكونهما الأبرز في خريطة الاقتصادات الخليجية.

إن سوق الأوراق المالية هي تعريف جامع لكل ما يتم تداوله من أوراق مالية مختلفة، أسهم أو سندات أو غيرها، وهي تتأثر بلا شك بواقع الاقتصاد الذي تنشأ فيه ومعطياته. وتعد أسواق الأوراق المالية من المؤسسات المهمة في المنظومة المالية، والتي عادة ما تتكون من مجموعتين؛ تمثل المجموعة الأولى الأسواق التي تباع فيها الإصدارات الجديدة من أسهم أو سندات لمؤسسات الأعمال المختلفة لأول مرة، وتسمى بالأسواق الأولية Primary Market، حيث تتخصص في عمليات هذه الأسواق بنوك الاستثمار التي تقوم بشراء الأوراق المالية الجديدة الصادرة، ومن ثم بيعها للمستثمرين لأول مرة.

أما المجموعة الثانية فتمثل أسواق الأوراق المتداولة، أي الأسواق التي تباع وتشترى فيها هذه الأسهم والسندات بعد أن تم بيعها للمرة الأولى، وتعرف بالأسواق الثانوية Secondary Market، وتقسم هذه عادة إلى قسمين؛ هما البورصات المركزية Stock

Exchange، والبورصات خارج الأسواق المركزية Over the Counter، والفرق بين الاثنتين هو وجود قاعة تداول للأولى، بينما في الثانية يتم ربط البائع بالمشتري عن طريق أنظمة معلوماتية يوفق بينهما نظام آلي دون وجود موقع واحد.

وعلى أي حال، تعد أسواق الأوراق المالية المنظور البارز للاقتصاد ومدى كفاءة إنتاجه ونموه وتطوره، نظراً إلى أن هذه الأسواق تمثل الشريحة العظمى في القطاع الخاص الذي يكمِّل الصورة الإجمالية للاقتصاد المكون من القطاعين العام والخاص.

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بأسواق المال الخليجية ودورها في التنمية الاقتصادية، فتسلط الضوء - أولاً - على الاقتصادات الخليجية وأهم ملامحها، وتعرض - ثانياً - للوظائف الرئيسية لأسواق الأوراق المالية، ودورها وتطورها وأبرز ملامح الضعف فيها. وتتطرق الدراسة - ثالثاً - إلى المنشآت المالية الأخرى في منظومة أسواق المال، وأخيراً تستعرض أبرز التحديات الاقتصادية في منطقة الخليج.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة تقتصر في إطارها الزمني على البيئة الاقتصادية التي كانت سائدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حتى شهر نيسان/ إبريل 2008؛ ما يعني أنها لا تتعرض للآثار والإفرازات الاقتصادية والمالية التي أحدثتها أزمة الائتمان العالمية وتداعياتها المختلفة على الدول المتقدمة والصناعية، ومن ثم دول الخليج العربية.

نظرة على الاقتصادات الخليجية: مسح اقتصادي

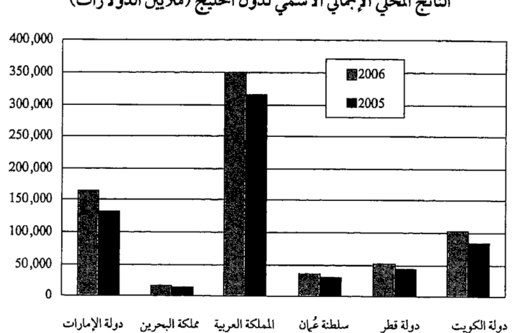
لا شك في أن الاقتصادات الخليجية تعد عنصراً حيوياً ومكونا مهماً ولاعباً رئيساً في سياق منظومة الاقتصاد العالمي. وهذه الأهمية ناتجة من واقع أحجام هذه الاقتصادات ومقومات قوتها، والتي على رأسها النفط وما يرتبط به من صناعات مثل البتروكيماويات وغيرها. ولقد تطورت الاقتصادات الخليجية بشكل كبير وسجلت نمواً مطرداً، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الخليجي في عام 2006 نحو 714.4 مليار دولار أمريكي؛ والنسبة الأعظم من هذا الناتج تعود للمملكة العربية السعودية التي بلغ ناتجها

المحلي الإجمالي الاسمي 350 مليار دولار، وتليها دولة الإمارات العربية المتحدة الذي بلغ ناتجها المحلي الإجمالي الاسمي 150 مليار دولار، ويعد اقتصاد مملكة البحرين الأصغر حجماً من بين اقتصادات الخليج في ناتجها المحلي الإجمالي الاسمي (انظر الشكل رقم 1).

ومثلما ذكرنا سابقاً، فإن اقتصادات الخليج ذات أهمية نسبية في خريطة الاقتصاد العالمي بحكم أحجامها ومساهمتها في الناتج الإجمالي العالمي، حيث تمثل اقتصادات الخليج نحو 1.5٪ من إجمالي الناتج العالمي، وذلك انطلاقاً من المقومات الرئيسية لهذه الاقتصادات والتي يأتي على قائمتها النفط، حيث تنتج دول الخليج ما يعادل 18٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط في عام 2006.

الشكل (1)

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدول الخليج (ملايين الدولارات)



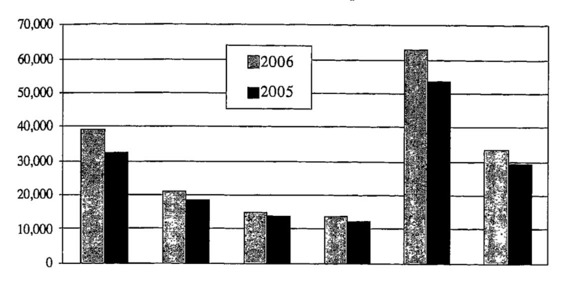
المصدر: تقرير بيت الاستثمار العالمي (جلوبل)، أيار/ مايو 2008.

أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد تزايد تبعاً للنمو في الناتج نفسه. وحققت دولة قطر أعلى قيمة من بين دول الخليج؛ فوصل نصيب الفرد فيها عام 2006 إلى

ما يقارب 62.9 ألف دولار، لتتبعها دولة الإمارات العربية المتحدة بواقع 38.9 ألف دولار، متفوقة بذلك على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو الذي بلغ 32 ألف دولار في عام 2006 (انظر الشكل رقم 2).

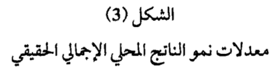
الشكل (2)

نصيب الفرد الخليجي من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)



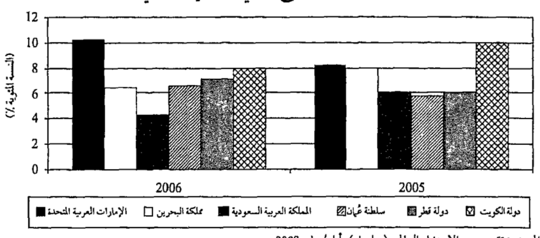
المصدر: تقرير بيت الاستثمار العالمي (جلوبل)، أيار/ مايو 2008.

ولم تحقق دول الخليج نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي فقط، بل الحقيقي أيضاً (انظر الشكل رقم 3)، فقد استخدم العديد من دول الخليج فوائضها المتحققة من المداخيل الرأسمالية النفطية لخفض نسب الدين العام، والتي لازمت موازناتها طوال السنين الماضية، فقد استطاعت المملكة العربية السعودية خفض ديونها الحكومية من 91.9٪ في عام 2002 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى 18.9٪ في عام 2006. وكنوع من توسيع قاعدة الاستثمار والنمو الاقتصادي استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة إنشاء أكبر صندوق سيادي، إذ قدرت أصوله في نهاية العام 2006 بنحو 875 مليار دولار.



الشكل (3)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



المصدر: تقرير بيت الاستثمار العالمي (جلوبل)، أيار/ مايو 2008.

ولعل من المعروف أن هذا النمو الاقتصادي غير المسبوق في اقتصادات الخليج لازمه في البداية ارتفاع في معدلات التضخم الذي سعت هذه الدول لمحاربته والتقليل من مضاره على النمو الاقتصادي؛ فخلال السنوات الثلاث الماضية (2005-2007) واصل التضخم في منطقة الخليج ارتفاعه بمعدلات متفاوتة بين دول الخليج، مسجلاً معدلات قياسية في العام 2007، فوصل في دولة قطر مثلاً إلى نحو 12٪ في عام 2006، في حين كان في عام 2005 حوالي 9٪ (انظر الشكل رقم 4).

ويُعزى التضخم في دول الخليج إلى عدد من الأسباب التي تؤثر بدرجات متفاوتة ما بين دولة وأخرى، غير أن من أهمها:

أ. زيادة عرض النقود.

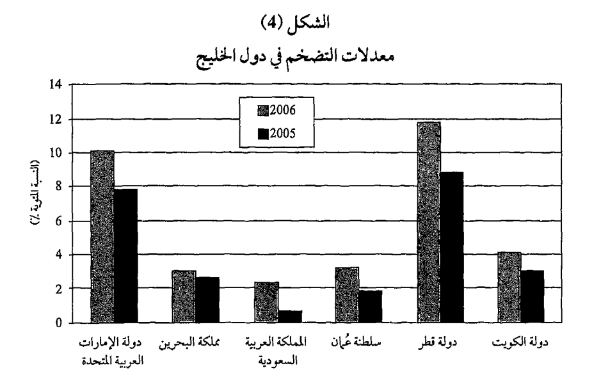
ب. ربط العملات المحلية بالدولار الأمريكي، وبالتالي استيراد التضخم، علماً بأن أغلب الدول الخليجية، عدا الكويت، مازالت تقتفي آثار سياسة معدلات الفائدة الأمريكية.

جـ. ارتفاع أسعار الأغذية والسلع والمساكن والإيجارات.

د. ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي.

الشكل (4)

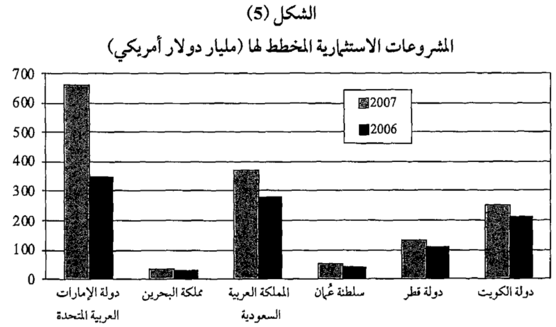
معدلات التضخم في دول الخليج



هذا، ووضعت دول الخليج خططاً لزيادة الاستثمارات المحلية في اقتصاداتها، وتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في المقدمة في هذا الشأن، فكان من المتوقع زيادة تلك الاستثمارات فيها من حوالي 350 مليار دولار عام 2006 إلى أكثر من 650 مليار دولار عام 2007 (انظر الشكل رقم 5).

الشكل (5)

المشروعات الاستثمارية المخطط لها (مليار دولار أمريكي)

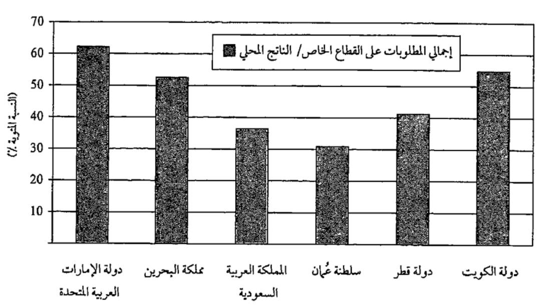


المصدر: تقرير دويتشه بنك، آذار/ مارس 2008.

ولاشك في أن القطاع الخاص سيضطلع بجزء كبير من هذه الاستثمارات، بالتعاون مع المؤسسات المالية في دول الخليج، ويستدل على ذلك الحال من واقع نسبة المطلوبات على القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل رقم 6). ففي هذا الشأن تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة النسبة الأعلى، حيث بلغت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف إلى الناتج المحلي الإجمالي 62.2٪، تلتها دولة الكويت فمملكة البحرين بنسب بلغت 54.8٪ و52.4٪ على التوالي. وفي هذه النسب دلالة واضحة على مشاركة القطاع الخاص في تلك الاستثمارات التنموية، وتمويل المؤسسات المالية المحلية لها.

الشكل (6)

نسبة المطلوبات على القطاع الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي



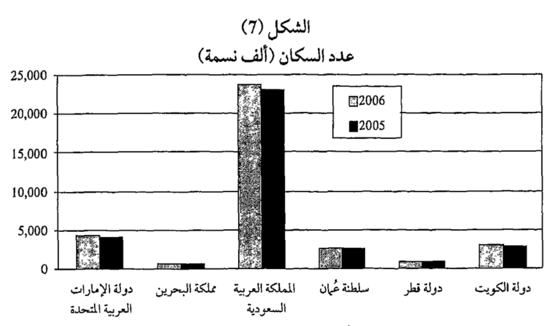
المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2007 (أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2007).

ومن منظور ديمغرافي، تعاني بعض دول الخليج صعوبة في مواكبة النمو الاقتصادي لمعدلات النمو السكاني؛ ففي المملكة العربية السعودية مثلاً سجلت معدلات نمو سكاني عالية بلغت 2.4٪ في العام 2006. وعلاوة على النمو في عدد سكان دول الخليج، يلاحظ أن فئة الشباب تحتل مساحة واسعة ضمن الفئات العمرية للسكان، وهذا يتطلب خلق فرص عمل لهم وتوفير برامج تعليمية وتدريبية لتأهيلهم لسوق العمل، الأمر الذي يشكل

واحداً من التحديات التي تواجهها اقتصادات الخليج نحو مسيرتها التنموية، خصوصاً أن إجمالي عدد السكان في دول الخليج يعد متدنياً، حيث وصل إلى 38 مليون نسمة، وهو يمثل 0.5٪ من إجمالي سكان العالم في عام 2005 (انظر الشكل رقم 7).

الشكل (7)

عدد السكان (ألف نسمة)



المصدر: تقرير بيت الاستثمار العالمي (جلوبل)، أيار/ مايو 2008.

أســواق الأوراق المالية

الدور والوظائف

تعد أسواق الأوراق المالية جزءاً مهماً في الدورة الاقتصادية، ويكفل وجودها مناخاً لتدفق رؤوس الأموال ونقلها من الأطراف التي يتوافر لديها فائض من الأموال (مدخرات) إلى الأطراف التي ترى أن لديها القدرة على توظيفها في مجالات إنتاجية مختلفة ينتظر أن تكون عوائدها أكبر من تكاليفها. ومن المنظور النظري، تؤدي أسواق الأوراق المالية عدداً من الوظائف المهمة في سوق رأس المال والاقتصاد القومي ككل، يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:

- توفر سوق الأوراق المالية بيئة تسويقية مستمرة للأوراق المالية تمكن المستثمرين الراغبين في الحصول على سيولة من بيع ما يمتلكونه من أوراق مالية بأسعار لا تختلف إلا قليلاً عن أسعار البيع السابقة.

- تحدد أسواق الأوراق المالية، من خلال عمليات التداول، أسعار البيع أو الشراء العادلة بين عدد من المستثمرين على الرغم من عدم معرفة بعضهم بعضاً.

- تقوم أسواق الأوراق المالية بتطوير سوق رأس المال، حيث توفر للإصدارات الأولية مناخاً تسويقياً يقلل خطر ضمان هذه الإصدارات، ويشجع على نموها.

- زيادة معدل نمو الاستثمار في الاقتصاد الوطني، إذ تعمل سوق الأوراق المالية على تشجيع الادخار الاستثماري بشكل عام، وتشجيع صغار المدخرين على الادخار بوجه خاص، فهؤلاء لا يستطيعون في العادة إقامة المشروعات الاستثمارية لعدد من الأسباب؛ منها ما يتعلق بصغر حجم مدخراتهم، فضلاً عن عدم معرفتهم بفرص الاستثمار المتاحة والمجدية، ومن ثم يفضلون شراء أوراق مالية على قدر أموالهم، الأمر الذي ينعكس في تكوين أو زيادة رؤوس الأموال للشركات والمؤسسات الاستثمارية، وتالياً زيادة معدل نمو الاستثمار ومعدلات التشغيل، وزيادة معدل النمو الاقتصادي في نهاية المطاف.

- تقوم سوق الأوراق المالية بنقل الموارد المالية من الفئات التي لديها فائض (المدخرين) إلى الفئات التي تحتاج إلى هذه الأموال (المستثمرين) لإقامة مشروعاتها الاستثمارية، الأمر الذي ينعكس في زيادة التشغيل وتحسن مستوى المعيشة في المجتمع وتوجيه رؤوس المال نحو استعمالات أكثر إنتاجية وربحية. وهذا يعني أن سوق الأوراق المالية تعمل على حشد المدخرات الوطنية، وتوجيهها في قنوات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد الوطني.

- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد؛ إذ إن سوق الأوراق المالية تقوم بتوفير الأموال التي تحتاج إليها الحكومة لإقامة مشروعاتها الاستثمارية، وبالأخص مشروعات البنية التحتية، عن طريق طرح الحكومة أوراقاً مالية (سندات الدين العام) في هذه الأسواق، مما يمكنها من رفع كفاءتها في تنفيذ سياستها المالية والنقدية المقررة. ومن ناحية أخرى تعد هذه الأدوات (أذون الخزانة، سندات الخزانة) وسيلة رئيسة لتمويل العجز المالي من جهة وإدارة السيولة النقدية

من جهة أخرى، كما تتيح السوق للمستثمر إمكانية تسييل أصوله المالية – أو جزء منها – بسهولة ويسر، وبأسعار مناسبة، وبأقل تكلفة ممكنة.

- تمثل سوق الأوراق المالية سلطة رقابية – بصورة غير مباشرة – على كفاءة الشركات والمشروعات التي يجري تداول أوراقها المالية في السوق، وبالتالي تعد سوق الأوراق المالية أداة لتقويم الشركات والمشروعات الاستثمارية.

- توفر سوق الأوراق المالية مجموعة من الأدوات المالية التي تهيىء للمستثمر فرصاً أوسع للاختيار في شتى مجالات الاستثمار، مما يجنب المدخرين مشقة البحث عن وجوه الاستثمار التي تناسبهم.

- حرية المستثمرين في تكوين سلة استثمارية مناسبة لأهدافهم الاستثمارية.

- الحد من معدلات نمو التضخم في هيكل الاقتصاد الوطني، حيث تساعد سوق الأوراق المالية على جذب المدخرات من الأفراد والمؤسسات، وبالتالي امتصاص فائض السيولة النقدية، وتوجيه هذه المدخرات نحو الاستثمار بدلاً من الاستهلاك.

- الاستفادة من التطورات المالية والاقتصادية العالمية، حيث تعمل سوق الأوراق المالية على زيادة الترابط مع العالم الخارجي، عن طريق ارتباطها بالأسواق المالية العالمية وجذب الاستثمارات الأجنبية ونقل التقنية.

- توفر البورصة مؤشراً يومياً عن ظروف الاستثمار واتجاهاته، وهو مؤشر يعكس قوة الاقتصاد الوطني أو ضعفه، كما أنه يعكس مستوى الأداء للقطاعات الاقتصادية وكذلك الأداء المالي للشركات.

تطور الأسواق المالية

إن النمو الاقتصادي في دول الخليج قد جاراه تطور في أسواق المال على أكثر من صعيد، سواء في البنية الهيكلية أو التشريعية والتنظيمية. ومن هذا المنطلق تزايد دور القطاع

الخاص المؤسساتي، وبدأت تتضح معالم بنيته الهيكلية بإيجاد أسواق للشركات المدرجة (سوق الأسهم).

ففي عام 2003 بلغ إجمالي رؤوس أموال الشركات المساهمة الخليجية 59,088 مليون دولار، وتزايد استثمار القطاع الخاص في الشركات، فوصلت رؤوس أموال الشركات المساهمة الخليجية في عام 2006 إلى 93,419 مليون دولار (انظر الجدول رقم 1).

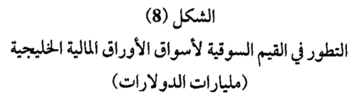
الجدول (1)

التطور في رؤوس أموال الشركات المساهمة الخليجية

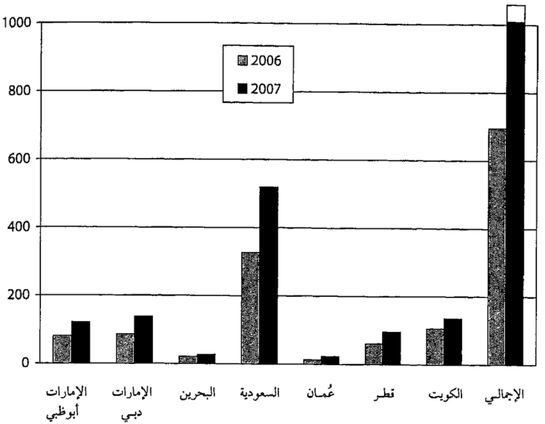
البيان (ملايين الدولارات)	2003	2004	2005	2006
دولة الإمارات العربية المتحدة	4058	4330	5147	6508.7
مملكة البحرين	3616	12983	4357	4357
المملكة العربية السعودية	31525	37105	39717	51542
سلطنة عُمان	2231	2163	4351	4351
دولة قطر	3404	3771	6032	6032
دولة الكويت	14252	16037	16759	20628
الإجمالي	**59088**	**76390**	**76363**	**93419**

المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الموقع الإلكتروني (www.gcc-sg.org).

ومع هذا التزايد في رؤوس الأموال للشركات ونمو أعمالها، زادت القيم السوقية للشركات التي أدرجت في أسواق الأسهم الخليجية، التي أنشئت بتواريخ مختلفة، حتى بلغت أكثر من 1,059 مليار دولار، وتمتلك سوق الأسهم السعودية أكبر قيمة سوقية في منطقة الخليج، بينما تأتي سوقا البحرين وعُمان كأصغر سوقي أسهم من ناحية القيمة السوقية، فبلغت قيمتهما السوقية في العام 2007 نحو 27 مليار دولار و23.1 مليار دولار على التوالي (انظر الشكل رقم 8).



الشكل (8)
التطور في القيم السوقية لأسواق الأوراق المالية الخليجية
(مليارات الدولارات)



المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الموقع الإلكتروني (www.gcc-sg.org).

لقد أسهمت الاقتصادات الخليجية في تنمية الفكر المؤسساتي وتفعيل دور القطاع الخاص لتكوِّن بذلك كيانات اقتصادية كبيرة في قطاعات مختلفة؛ فعلى سبيل المثال وصلت القيمة السوقية لأكبر سبع شركات مدرجة في الأسواق الخليجية إلى ما يقارب 356.5 مليار دولار، وتصدرت المملكة العربية السعودية المركز الأول في حجم تلك الشركات حيث جاءت ثلاث شركات هي الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وبنك الراجحي ثم شركة الاتصالات السعودية كأكبر ثلاث شركات مدرجة في أسواق الأسهم الخليجية، وذلك من واقع قيمها السوقية في عام 2007 (انظر الجدول رقم 2).

الجدول (2)
أكبر سبع شركات مدرجة في الأسواق الخليجية، 2007

البيـــان	السوق	القيمة السوقية (مليار دولار أمريكي)
سابـك	السعودية	132,6
بنك الراجحي	السعودية	46,9
الاتصالات السعودية	السعودية	44,7
اتصالات الإمارات	أبوظبي	31,3
بنك سامبا	السعودية	28,8
زيـن	الكويت	26,4
إعمار العقارية	دبي	24,7
صناعات قطر	قطر	21,2

المصدر: تقرير بيت الاستثمار العالمي (جلوبل)، أيار/ مايو 2008.

أما عدد الشركات المدرجة في أسواق الأسهم الخليجية فقد تزايد بشكل نسبي حيث بلغ 579 شركة في عام 2006، ووصل إلى 642 شركة في عام 2007. وتعد الكويت أكثر الأسواق الخليجية عدداً في الشركات المدرجة في سوق أسهمها، في حين أن أقلها سوق الأسهم القطرية (انظر الجدول رقم 3). هذا ويعد الرقم الإجمالي لعدد الشركات المدرجة في الأسواق الخليجية متدنياً قياساً بحجم الاقتصادات الخليجية.

الجدول (3)

التطور في عدد الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية

البيـان	2006	2007
الإمارات - أبوظبي	60	64
الإمارات - دبي	46	55
البحرين	50	51
السعودية	86	111
عُمـان	121	125
قطـر	36	40
الكويت	180	196
الإجمالي	579	642

المصدر: تقرير دويتشه بنك، آذار/ مارس 2008.

ولعل التطور في الإدراجات في أسواق الأسهم الخليجية جاء متواضعاً؛ ففي عام 2005 بلغ إجمالي الإدراجات الجديدة في الأسواق 25 شركة، وفي عام 2006 بلغ 20 شركة، أما في عام 2007 فبلغ 38 شركة، وجاءت النسبة الأكبر في الزيادة من السوق السعودية، والتي أدرج فيها 26 شركة جديدة في عام 2007 (انظر الجدول رقم 4).

الجدول (4)

التطور في الإدراجات في أسواق رأس المال الخليجية

البيـان	2005	2006	2007
الإمارات	12	3	6
البحرين	3	3	1
السعودية	4	10	26
عُمـان	4	0	2
قطـر	2	3	2
الكويت	0	2	1
الإجمالي	25	20	38
الإجمالي التراكمي في الخليج (83)			

المصدر: تقرير دويتشه بنك، آذار/ مارس 2008.

لقد صاحب تلك الإدراجات سلبيات متعددة، كان أبرزها ما يختص بعملية التقييم وآلية الاكتتابات، حيث لوحظ مثلاً المبالغة في عدد مرات التغطية وقت الطرح والاكتتاب؛ ففي سوق الإمارات مثلاً (سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي) وصل عدد مرات التغطية في المعدل في عام 2006 إلى 222 مرة، في حين أنها بلغت 57 مرة في العام 2007، أما في دولة الكويت فكان العدد أربع مرات في العام 2006، ومرتين في عام 2007 (انظر الجدول رقم 5)، ويدل هذا على تباين النضج فيما بين الأسواق، وتفاوت درجاته في السوق الواحدة.

الجدول (5)

التطور في نسب تغطية الاكتتاب العام لدول الخليج

بيان - مرة	2005	2006	2007
الإمارات	184	222	57
البحرين	3	22	3
السعودية	7	5	5
عُمان	8	0	10
قطر	7	3	1
الكويت	0	4	2

المصدر: تقرير دويتشه بنك، آذار/ مارس 2008.

أبرز ملامح الضعف في أسواق الأوراق المالية الخليجية

لا يمكن أن تعد أسواق الخليج أسواقاً ذات كفاءة، وفق التعريف النظري للكفاءة؛ وذلك لعدد من الأسباب: أولها حداثة تلك الأسواق؛ وثانيها أن الاقتصادات الخليجية على وجه العموم تعد اقتصادات ناشئة، وتواجه تحديات مختلفة.

ومن هذا المنطلق يمكن القول إن أبرز نقاط الضعف في تلك الأسواق ما يأتي:

أ. محدودية الخيارات الاستثمارية، وذلك لطبيعة تلك الاقتصادات ومقومات قوتها وميزتها التنافسية.

ب. عدم وجود منشآت ومراكز مالية متخصصة، نظراً لعدم اكتمال البنية الهيكلية والبيئة التشريعية للأسواق بالقدر الكافي الذي يخولها الوصول إلى التقدم لدرجات الكفاءة الأعلى.

جـ. التقلبات الشديدة في أسعار الأوراق المالية، وذلك لضعف التقييم من قبل المتعاملين في تلك الأسواق، وطغيان المضاربة على آليات التداول.

د. ضعف الشفافية والإفصاح لدى الشركات المدرجة في السوق.

هـ. التركز في ملكية الشركات وتعطيل التداول، وربما تدني عمق السوق وضحالته.

و. قلة كفاءة السوق المعلوماتية، حيث يجب أن تنعكس المعلومات الخاصة بتلك الشركات بالطريقة والاتجاه الاقتصادي المعروف وبوقت آني.

المنشآت المالية الأخرى في منظومة أسواق المال

لا شك في أن سوق الأسهم والشركات المدرجة فيه أو الكيانات الاقتصادية المساهمة أو غيرها تعد من مكونات أسواق المال. لكن الأمر لا يقتصر على ذلك، بل يجب النظر إلى المنشآت المالية الأخرى التي تدور في فلك تمويل تلك الشركات؛ وهي البنوك التجارية، والبنوك الاستثمارية، والشركات الاستثمارية، وشركات الوساطة، ومراكز الاستشارات وشركات التأمين. وفي هذا الجزء نستعرض هذه المنشآت، وتطورها، ودورها في أسواق المال الخليجية، آخذين في الحسبان التركيز على البنوك التجارية لكونها اللاعب الرئيس في التمويل.

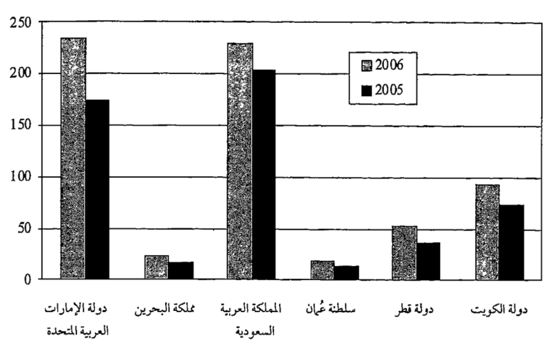
البنوك التجارية

لقد تنامت موجودات البنوك التجارية الخليجية بشكل كبير خلال الأعوام الماضية، حيث بلغ إجمالي أصولها نحو 92٪ من الناتج المحلي الإجمالي. والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة تملكان أكبر قطاع مصرفي ضمن المنطقة، بإجمالي أصول 234.1 مليار دولار و229.6 مليار دولار على التوالي، وذلك للعام 2006 (انظر الشكل رقم 9). ويعد قطاع البنوك التجارية السعودية الأكثر عائداً على الأصول بنسبة بلغت 4.2٪ تقريباً.

الشكل (9)

إجمالي موجودات البنوك في دول الخليج

(مليار دولار أمريكي)

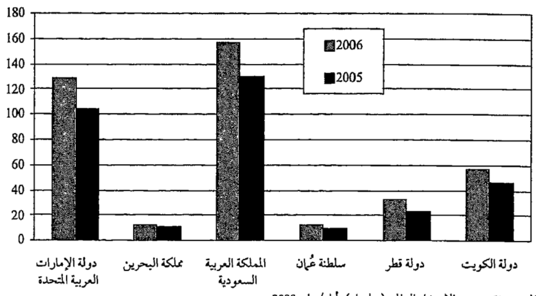


المصدر: تقرير دويتشه بنك، آذار/ مارس 2008.

لقد استفادت البنوك التجارية من العوائد النفطية خلال السنتين الماضيتين، وارتفعت بذلك وتيرة النمو في الودائع البنكية بشكل غير مسبوق. وفي هذا المضمار احتلت السعودية المركز الأول في إجمالي الودائع المصرفية بنسبة بلغت 36.9٪ من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الخليجي، تلاها بذلك القطاع المصرفي الإماراتي، ثم الكويت بنسبة 32.7٪ و15.1٪ على التوالي، وذلك في عام 2006 (انظر الشكل رقم 10).

الشكل (10)

إجمالي الودائع المصرفية الخليجية (مليار دولار أمريكي)

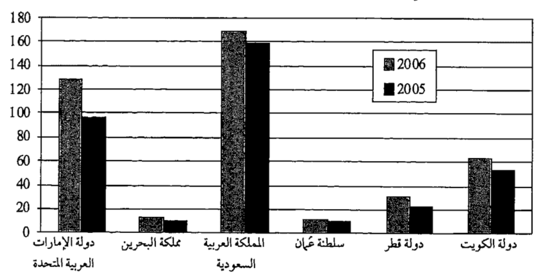


المصدر: تقرير بيت الاستثمار العالمي (جلوبل)، أيار/ مايو 2008.

أما إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية للمصارف فقد حافظ على نموه بشكل جيد، حيث بلغ في السعودية أكثر من 162 مليار دولار في عام 2006، تلتها المصارف الإماراتية بإجمالي قروض وتسهيلات يوازي أكثر من 120 مليار دولار (انظر الشكل رقم 11).

الشكل (11)

إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية للمصارف الخليجية



المصدر: تقرير دويتشه بنك، آذار/ مارس 2008.

ومما لاشك فيه أن البنوك التجارية في دول الخليج ساهمت في تمويل القطاع الخاص بشكل كبير، ودعمت نموه وزيادة مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي؛ ففي دولة الإمارات العربية المتحدة بلغت نسبة القروض التي قدمتها البنوك التجارية لكيانات القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 ما يوازي 84٪، وبلغت نسبة ودائع مصارفها إلى الناتج المحلي الإجمالي ما يوازي 87٪، وبذلك احتلت المركز الأول في كلا المؤشرين، في حين جاءت سلطنة عُمان في المرتبة الثانية بنسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ حققت 82٪، وحققت البحرين المرتبة الثانية في نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت 59٪.

أما على صعيد الودائع فقد تنامت بشكل يتسق والنمو الاقتصادي في دول الخليج، حيث فاقت نسبة الودائع في دولة الإمارات العربية المتحدة 80٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، في حين حققت دولة قطر أقل نسبة للودائع من بين دول الخليج، إذ قاربت 32٪، وذلك للعام 2006؛ وفي هذا دلالة على تنامي الودائع والثقة بالمؤسسات المالية، مما يعكس إمكانية تزايد الإقراض للاقتصاد الإجمالي ككل (انظر الشكل رقم 12).

الشكل (12)

نسبة الودائع والقروض إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، 2006

المصدر: تقرير دويتشه بنك، آذار/ مارس 2008.

المؤسسات المالية الأخرى

يعد كل من البنوك الاستثمارية والشركات الاستثمارية وشركات الوساطة ومراكز الاستشارات المالية والإدارية وشركات التأمين جزءاً مهماً في منظومة أسواق المال ومركّباً رئيسياً للبنية الهيكلية له. وفي دول الخليج لعبت البنوك التجارية، في غالب الأحيان، تلك الأدوار، إلا أنه مع تنامي الاهتمام بالسوق المالية اهتمت الدول الخليجية بدور تلك المؤسسات وبدأت في سن التشريعات والقوانين لأعمالها والمساعدة على قيامها وتنظيم أعمالها، وذلك في إطار اكتمال البيئة التشريعية والتنظيمية للمؤسسات المالية. إلا أن تطور السوق المالية لم يكن متمشياً مع التسارع في تنامي الاقتصاد، مما خلق في نهاية المطاف بعض المشكلات الاقتصادية الإجمالية، وفجوة في دور تلك المنشآت المالية.

فحجم سوق التأمين الخليجية، على سبيل المثال، بلغ في عام 2006 نحو 5.1 مليارات دولار بواقع 265 شركة، وتباينت الدول الخليجية في عدد شركات التأمين فيها ونوعية أنشطتها ومنشآتها. فقد احتلت البحرين المركز الأول في عدد شركات التأمين في اقتصادها بواقع 159 شركة تأمين، وذلك ما بين مؤسسات محلية وفروع ومكاتب تمثيل، في حين بلغت في دولة قطر 6 شركات تأمين، وفي السعودية 26 شركة تأمين مدرجة وغير مدرجة في سوق أسهمها. ولعل ذلك التباين في حجم سوق التأمين فيما بين دول الخليج يعود إلى حداثة الأسواق المالية في دول الخليج كلها، واختلافها في بناء مكوناتها، وطبيعة آليتها وتنامي فاعليتها.

التحديات الاقتصادية للدول الخليجية

إن التسارع في النمو الاقتصادي العالمي وأهمية الاقتصادات الخليجية خلقا فرصاً وتحديات كبيرة حاول صانع القرار الاقتصادي الخليجي الاستفادة من معطياتها والعمل على التقليل من أثرها السلبي. وعلى الرغم من النمو والرخاء الاقتصادي في دول الخليج، فإن هذه الدول تواجه تحديات لضمان استمرار نمو اقتصاداتها، وأبرزها ما يأتي:

- تحقيق التكامل فيما بينها، وتفعيل دور السوق الخليجية المشتركة.
- تحقيق التنمية في إيجاد فرص العمل للقوى البشرية المتنامية، وإصلاح أنظمة التعليم والتأهيل.
- تنمية القطاع غير النفطي، وتوسيع قاعدة الاقتصاد، والتقليل من الاعتماد على المداخيل الرأسمالية والريع المتحقق من مبيعات النفط.
- تقليص التأثر بتقلب أسعار، وذلك أيضاً من خلال توسيع القاعدة الاقتصادية.
- تفعيل دور القطاع الخاص عن طريق التخصيص الجزئي أو الكلي لبعض القطاعات.
- رفع مستوى الشفافية، سواء للمؤسسات الخاصة (الشركات وغيرها)، أو المؤسسات الحكومية الهادفة للربح.

خاتمة

لا يختلف الاقتصاديون وصانعو القرار الاقتصادي على الارتباط الوثيق بين أسواق المال والاقتصاد الوطني وتأثر إحداها بالأخرى. فضمان سوق مال فعالة يعني توفير رؤوس الأموال وتوجيهها إلى مجالات إنتاجية جيدة تزيد في نمو الاقتصاد إجمالاً. ولذا، تحرص الدول المتقدمة على العناية بأسواق المال والاهتمام بتشريعاتها وتنظيمها، لكونها العمود الفقري في كيان الاقتصاد.

ولاجدال في أن كثيراً من الدول الخليجية تعتمد اقتصاداتها بشكل رئيسي على المداخيل الرأسمالية من النفط، غير أن تكوين كيانات اقتصادية وضمان تشغيل رؤوس الأموال عن طريق مؤسسات سوق المال يدعم استراتيجية توسيع القاعدة الاقتصادية وضمان استمرار النمو الاقتصادي والتقليل من أثر التقلبات في نموها.

وقد عملت دول الخليج العربية على تطوير أسواقها المالية، وأدركت أهمية مكوناتها ووظائفها، وسعت نحو تنمية وتعضيد نمو اقتصاداتها المحلية من خلال إكمال البنية الأساسية لسوق المال بكل مكوناته، غير أن حداثة تلك الأسواق وتسارع النمو الاقتصادي العالمي والخليجي بشكل رئيسي خلقا تحديات أمام اكتمال دور تلك الأسواق، مما تسبب في بعض السلبيات المتوقعة.

القسم الرابع

تحديات تواجه المجتمع الخليجي

الفصل الحادي عشر

محاولة التخلص من الاعتماد على العمالة الوافدة في منطقة الخليج

د. خولة مطر

تعتمد دول الخليج العربية، منذ عقود عدة، على العمالة الوافدة التي تشكل 60 إلى 70٪ من القوى العاملة الكلية، حتى إنها تصل في بعض القطاعات ذات الأجور الدنيا إلى 90٪. وفي الوقت نفسه، أدى ارتفاع نسبة الحاصلين على الشهادات العلمية العليا من أبناء الخليج إلى ازدياد الضغط على حكومات المنطقة، والتي كانت حتى وقت قريب تمثل رب العمل الأول، لتوفير فرص عمل مناسبة لهؤلاء المواطنين.

لذلك، بدأ حوار بين المسؤولين والمعنيين في دول الخليج العربية، بشأن الاعتماد الكلي على العمالة الوافدة، وكيفية التعامل مع هذه النسبة العالية من العمال غير المهرة وذوي الدخول المتدنية. وكان أن تخطى النقاش نطاق توفير فرص عمل للمواطنين من أبناء المنطقة (ذكوراً وإناثاً)، وإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، ليصل إلى مستقبل المنطقة السياسي والاجتماعي والثقافي؛ إذ إن هوية المنطقة تتعرض للتهديد مادامت النسبة الكبرى من هذه العمالة غير عربية.

يسعى هذا الفصل إلى تسليط الضوء على أسباب مشكلة اعتماد دول الخليج العربية على العمالة الوافدة، والعوامل المرتبطة بها (التوجه نحو التنمية السريعة في بعض الدول، مع إقامة مشروعات بناء ضخمة تتطلب أيدي عاملة غير ماهرة، وأنماط عمل تبدو شاقة على مواطني الخليج، في الكثير من الأحيان)، ومحاولة وضع تصورات لكيفية معالجتها

بعيداً عن مخاوف المسؤولين في المنطقة حول مسألة التجنيس أو الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان، وآخذة في الحسبان مقاربة منظمة العمل الدولية لقضية أوضاع العمالة المهاجرة في منطقة الخليج، المرتكزة على الحقوق الأساسية في العمل، بمعنى ظروف العمل وشروطه، وليس على الحقوق السياسية كالحق في المواطنة.

مدخل وخلفية

على الرغم من أن الحديث عن العمالة الوافدة قد بدأ منذ الثمانينيات من القرن الماضي، فإن حدة النقاش حول المشكلات المرتبطة بالاعتماد الكلي على العمالة الوافدة قد اشتدت خلال السنوات القليلة الماضية، ولاسيما مع تناول الإعلام العالمي وتقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية لأوضاع العمال الوافدين، والتركيز على الظروف المجحفة التي يعملون بها، والتأخر عن دفع أجورهم ومستحقاتهم، وغيرها من القضايا.

لقد أخذت دول الخليج تعتمد على العمالة الوافدة منذ سنين عدة؛ فمع بدء بناء خط التابلاين في المملكة العربية السعودية، تم الاستعانة بالعديد من العمال الأجانب، أمريكيين وبريطانيين، ومعظمهم من الخبراء، بينما استعين بالعمال البحرينيين والعُمانيين والسعوديين في مستويات العمل الدنيا. ثم مع بدء الطفرة النفطية في أوائل السبعينيات، وخاصة بعد أزمة حظر النفط في العام 1973، أخذت دول الخليج منحى جديداً في مجال التنمية، حيث ارتفع حجم الإنفاق في قطاع البنى التحتية، وشهدت دول الخليج توسعاً عمرانياً، تفاوت في بعضه إلا أنه تشابه في التوجه نحو إقامة المدن الحديثة والمباني العصرية.

ومع التوسع في حركة الإعمار، ازدادت نسبة الاعتماد التدريجي على العمالة الوافدة في مختلف المجالات، حتى أصبحت أكبر من نسبة السكان في بعض الدول الخليجية، وتشكل أعلى نسبة في حجم القوى العاملة الكلية؛ إذ يقدر عدد العمال الوافدين في منطقة الخليج بما يقرب من 12 مليوناً ونصف المليون؛ أي إنهم يشكلون 38٪ من مجموع السكان الكلي في المنطقة (مع تفاوت النسب بين بلد وآخر، حتى إنها لتصل إلى 80٪ من التعداد الكلي

للسكان في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي النسبة الأعلى بين الدول الخليجية)، و70٪ من القوى العاملة.

ولسنا في هذا الفصل معنيين بالتعمق في حجم العمالة وتركيبتها ضمن القوى العاملة، إلا أننا بحاجة إلى وضع تصور عام فقط لحجمها، حتى يتسنى لنا معرفة كيفية التعامل مع هذه المشكلة، والتوصل إلى توصيات قادرة على التخلص من هذا الاعتماد (الاتكال) الكلي على العمالة الوافدة، دون المساس بحقوقها الأساسية التي كفلتها الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

ومن المهم التنبيه على أن الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية/ الوافدة ليس مقتصراً على دول الخليج، رغم أن ارتفاع نسبتها في هذه الدول يشكل ظاهرة منفردة بين دول العالم. فقد سبقت سنغافورة دول الخليج في استقطابها الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة، للاستعانة بها في تنفيذ خططها التنموية، حتى إن نسبة العمالة الوافدة في سنغافورة قد وصلت إلى 42.6٪ من السكان في العام 2006، إلا أن الفارق هو أن دول الخليج قد أخذت في الاعتماد على العمالة الوافدة لدواعي قلة السكان والأيدي العاملة غير الماهرة القادرة على تنفيذ المشروعات الإنشائية الضخمة، ثم سرعان أن تحولت إلى اعتماد كلي على الأيدي العاملة في قطاعات أخرى، وخصوصاً القطاع الخدمي.

وقد تحولت دول المنطقة من الاعتماد على الأيدي العاملة العربية، وهي في معظمها ذات خبرة في مجالات افتقرت إليها منطقة الخليج في المرحلة الأولى من الطفرة النفطية والتنمية السريعة، ثم ما لبثت هذه الدول أن استعانت في مشروعاتها الإنشائية الضخمة بعمالة غير ماهرة ورخيصة، وهي في معظمها من شبه القارة الهندية وباكستان وبنجلاديش وسريلانكا والفلبين. وشكلت هذه الجنسيات معظم العمالة المنزلية أيضاً، من خدم المنازل والسائقين والمزارعين والطباخين، وغيرهم.

ومن الملاحظ أن الانتقادات الأولى للاعتماد على العمالة الوافدة في منطقة الخليج في مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي تركزت على التبعات الثقافية والاجتماعية لهذه العمالة،

وخاصة فيما يتعلق باختلاف اللغة والعادات والتقاليد، ومن ثم التأثير على التركيبة السكانية. وتطرق العديد من الدراسات إلى ما عرف بـ «خطر» العمالة الوافدة على المنطقة، وعلى هويتها وبيئتها وسكانها.

وساهمت عزلة العمال الوافدين في مناطق بعيدة عن التجمعات السكانية في خلق هذا الشرخ بين العمال الوافدين والمواطنين في دول الخليج، مما دفع بعض الباحثين إلى تحميلهم مسؤولية ارتفاع نسبة الجريمة، وليس كونهم في الكثير من الأحيان ضحايا أنظمة تساهم بقدر أكبر في فصلهم عن السكان فيما يشبه الكانتونات، بالإضافة إلى معاناتهم من جراء هجرهم أسرهم لفترات قد تصل في الكثير من الأحيان إلى سنوات طويلة. الا أن معظم الدراسات حاولت أن تدق ناقوس الخطر بالنسبة للعمالة المنزلية، وخاصة في مجال تشويه الهوية العربية لأطفال الخليج، وتدمير لغتهم نتيجة للاعتماد الكلي على مربيات لا يتحدثن إلا بلغتهن الأم ولغة إنجليزية هي في مجملها مشوهة أيضاً.

إلا أن حملة الانتقادات والدراسات التحذيرية هذه لم تخفف حدة الاعتماد الكلي على خدم المنازل والمربيات في إدارة شؤون المنزل وتربية الأطفال في منطقة الخليج، بل على العكس تحولت «العمالة إلى نوع من العمالة الاستهلاكية والترفيهية؛ فالمنازل الكويتية، والخليجية عموماً، تضج بالخدم من سائقين وخادمات ومربيات وطباخين، وبالتالي أصبح وجود الخدم بكثرة حالة اجتماعية تفرض نفسها لاعتبارات الوجاهة والترفيه والامتياز. وغالباً ما يكون وجود الخدم في المنازل أشبه بديكورات إنسانية ترتبط بالمظاهر العامة والخصوصيات الاجتماعية الدالة على الغنى والثراء والمجد».[1]

والملاحظ أن نسبة العمالة الماهرة قد انخفضت بمضي الزمن، في مقابل ارتفاع العمالة ذات المهارات والأجور المتدنية، والتي تركزت في قطاعات البناء والإنشاء، والحرف الصناعية (الورش والكراجات)، والخدمة المنزلية، والضيافة والفندقة.[2] ومعظم هذه الفئات تتلقى أجوراً منخفضة لا تزيد على 400 دولار أمريكي كحد أقصى.[3] ويجدر التركيز على انخفاض أجر هذه الفئة من العمالة، لأن ذلك يساعد على فهم الظاهرة، وإيجاد

الحلول العملية والواقعية للتخلص من الاعتماد الكلي عليها. لكن هذا لا يعني عدم استعانة دول الخليج بعمالة ماهرة في القطاعات المالية والمصرفية، والتقنية، والإدارة العليا.

بيد أن السنوات القليلة الماضية شهدت حواراً مختلفاً بالنسبة لموضوع العمالة الوافدة، وكان في معظمه يركز على الحاجة إلى استبدال العمال المواطنين بالعمال الوافدين، كوسيلة لخلق فرص عمل لعدد كبير من شبان الخليج (إناثاً وذكوراً) الطامحين والطامحات للحصول على فرص عمل، وخاصة أن حكومات المنطقة ووجهت بظاهرة البطالة لأول مرة في تاريخها الحديث. وبدأت الحكومات، التي كانت حتى وقت قريب تشكل رب العمل الأساسي، تحث الشبان للتوجه إلى العمل في القطاع الخاص - حيث تتركز كل العمالة الوافدة - إلا أن العمالة الوطنية مازالت تفضل العمل في القطاع العام لأسباب عدة؛ منها عدم قدرة العمالة الوطنية على المنافسة مع العمالة الوافدة، وانخفاض مستوى الأجور في القطاع الخاص، وظروف العمل الصعبة في القطاع الخاص مقابل تلك المرنة في القطاع الحكومي، وغيرها من الأسباب التي تجعل من القطاع الخاص غير مغرٍ للكثير من شبان الخليج.

ويبدو أن التخوف الأكبر لدى دول منطقة الخليج قد ظهر بشكل جلي مع تبلور اتفاقيات دولية تنص في الكثير من الأحيان على ضمان الحقوق المدنية والسياسية للعمال المهاجرين والوافدين. وبرز التخوف الأكبر من الحق في التوطين والتملك، وحق عائلات هؤلاء العمال بالالتحاق بهم في دول المنطقة، مما يعني حدوث خلل سكاني أكبر لمصلحة العمالة الوافدة، وتشكُّل تبعات اقتصادية واجتماعية، وإرهاق البنى التحتية لهذه الدول.

وفي هذا الصدد، نشير إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 1990 وبدأ العمل بها في تموز/ يوليو 2003، والتي تشير المادة 45 منها إلى حق تمتع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بالمساواة في المعاملة مع رعايا دولة العمل، فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى المؤسسات والخدمات التعليمية، مع مراعاة شروط القبول في تلك

المؤسسات، وإلى خدمات التوجيه والتدريب المهنيين، والخدمات الاجتماعية والصحية، وإمكانية المشاركة في الحياة الثقافية.[4]

بل إن الاتفاقية تنص على أنه «للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في حرية الفكر والضمير والدين. ويشمل هذا الحق حرية أن يكون لهم دين أو معتقد يختارونه أو يعتنقوا هذا الدين أو المعتقد، وحرية إظهار دينهم أو معتقدهم، إما منفردين أو مع جماعة، وعلناً أو خلوة، عبادةً وإقامةً للشعائر وممارسة وتعليماً» (المادة 12، الفقرة 1)، وتلزم الاتفاقية الدول الأطراف فيها بأن تتعهد «باحترام حرية الأبوين اللذين يكون واحد منهما على الأقل من العمال المهاجرين، والأولياء القانونيين - إن وجدوا - في تأمين التعليم الديني والأخلاقي لأولادهم، وفقاً لمعتقداتهم الخاصة» (المادة 12، الفقرة 4).

أما الاتفاقية الأخرى التي قد تؤثر على الدول الخليجية فيما يتعلق بالعمالة المهاجرة فهي الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (جاتس)، ضمن منظومة منظمة التجارة العالمية، والتي ترتبط بأربعة عناصر؛ وهي الحركة عبر الحدود للخدمات، وحركة المستهلك، وحركة التأسيس أو الوجود التجاري، وحركة الأشخاص الطبيعيين.

وقد وجدت الدول الخليجية في هاتين الاتفاقيتين شكلاً من أشكال فرض توطين العمالة المهاجرة، ولذلك فقد بدأت التحرك بشكل فعال لتوضيح ما أسمته «الظروف الخاصة» لدول الخليج، حيث إن عدد الوافدين في بعض هذه الدول يفوق عدد المواطنين؛ ما يعني - في حال توطينهم - محو الهوية الثقافية العربية لهذه المنطقة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تبعية الدول الخليجية لدول أخرى بشكل تدريجي.

وكانت دول الخليج قد تعاملت مع هؤلاء العمال منذ السنوات الأولى لاستقدامهم على أنهم عمال مهاجرون بشكل مؤقت، ولذلك فرضت قيوداً على اصطحاب أسرهم، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على حجم التحويلات المالية التي يقوم بها هؤلاء العمال لعائلاتهم، حتى أصبحت هذه المبالغ تسهم في اقتصاد الدول المرسلة للعمالة. فعوائد الهجرة من خلال المهاجرين أصبحت تحتل نسبة متميزة في موازين المدفوعات للدول

المعنية؛ فالمملكة العربية السعودية – على سبيل المثال – يحوّل منها ما يزيد على 18 مليار دولار سنوياً، وهي بذلك تفوق كل بلدان الاستقبال في العالم في هذا الجانب.[5]

إلا أن الاهتمام الملحوظ مؤخراً من قبل منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية بشكل عام بوضع العمالة الوافدة في دول الخليج قد جعل هذه الدول محط انتقادات شديدة من قبل الكثير من دول العالم والمنظمات الدولية، حتى تحولت إلى مادة للإعلام العالمي، وخاصة فيما يتعلق بالانتهاكات التي يتعرض لها العمال في دول المنطقة. واتجهت دول الخليج إلى التفكير الجدي في استبدال المواطنين بالعمالة الوافدة، أو حتى تنظيم دخول الأخيرة للعمل وتحديد عدد السنوات التي يستطيع العامل الوافد البقاء فيها في البلد نفسه، مثل التوصية التي تقدم بها وزراء العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في كانون الأول/ ديسمبر 2004 بـ «ألا يسمح باستمرار العامل [الأجنبي] في عمله أكثر من ست سنوات كحد أقصى، باستثناء التخصصات التي لا يمكن الاستغناء عنها والتي لا يتوافر مواطنون عرب قادرون على أدائها»، إلا أنها لم تقر حتى الآن من قبل المجلس الأعلى لقادة دول المجلس.

ولجأت دول الخليج أيضاً إلى تغيير التسميات التي تطلق على هذه الفئة من العمالة؛ كالعمالة الوافدة، ثم العمالة المؤقتة، أو العمالة التعاقدية... إلخ، كوسيلة للابتعاد عن تسمية العمالة المهاجرة، وبذلك تتجنب الخضوع تحت وطأة الاتفاقيات الدولية المرتبطة بها. إلا أن الملاحظ حقاً أن تغيير تسمية هذه العمالة أو وصفها، لم يسهم –ولن يسهم– في التخفيف من حدة الانتقادات الموجهة لدول المنطقة في مجال الانتهاكات التي تتعرض لها العمالة الأجنبية.

نمط استهلاك واتكالية على الوافدين

ساهمت التحولات الاقتصادية السريعة التي شهدتها دول الخليج النفطية – وخاصة مع ارتفاع عوائد النفط في السنوات الأخيرة – حتى تخطى سعر برميل النفط عتبة المائة

دولار أمريكي – في خلق شركات إنمائية وعقارية ضخمة، مما أدى بدوره إلى طفرة في قطاع البناء والإنشاءات، وهو قطاع يعتمد بأكمله على العمالة الوافدة الرخيصة. ويتبين من الأرقام أن حجم العمالة الوافدة في الخليج قد قفز من 8.5 ملايين عامل في عام 1995 إلى 10.2 ملايين عامل في عام 2000، و12.5 مليوناً في العام 2005، وتجاوز 13 مليون عامل في العام 2007. [6]

وتنقسم العمالة الوافدة في توزيعها الكلي على أربعة قطاعات اقتصادية أساسية؛ هي قطاع الإنشاءات، حيث النسبة الكبرى من العمال، وهم في معظمهم من الذكور القادمين من دول جنوب شرق آسيا (مثل الهند وباكستان وبنجلاديش، ومؤخراً فيتنام والنيبال). أما القطاع الثاني في حجم العمالة فهو قطاع الخدمات الاجتماعية؛ ومنهم خدم المنازل والسائقون والمزارعون والطباخون والعاملون في القطاعين التعليمي والطبي، وكذلك قطاع التجارة وقطاع الضيافة والفندقة، وهو قطاع تتركز فيه أيضاً نسبة كبيرة من العمال الوافدين، وخاصة في الدكاكين الصغيرة، وفي المطاعم والفنادق التي اتسع الاستثمار فيها بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية. أما القطاع الأخير فهو قطاع الصناعة ويشتمل على المصانع المتوسطة والكبرى في بعض الدول الخليجية، إلا أن جُل عمالة هذا القطاع يتركز في الورش الصغيرة.[7]

وبالإمكان تلخيص الظروف التي تجمع النسبة الكبرى من العمالة الوافدة في أنها عمالة رخيصة – حيث الأجور المتدنية رغم تفاوتها بين قطاع وآخر، أو بين جنسية وأخرى – وكثير منها لا يملك عقد عمل واضحاً، ولذلك تشيع حالات الاستغلال من قبل أصحاب العمل، أو من لدن مكاتب الاستخدام، سواء في الدول المرسلة أو تلك المستقبلة، ويخضعون لظروف عمل قاسية وشروط معيشة مجحفة، ولا يملكون أي شكل من أشكال التمثيل (إذ إن معظم دول الخليج لا تسمح بالتنظيمات النقابية، وإن سمحت فللمواطنين فقط)، وكثير منها يتعرض للمعاملة القاسية والاستغلال الجسدي والجنسي، وخاصة في فئة خدم المنازل، فقد سجلت العديد من حالات الاعتداء الجنسي من قبل رب العمل أو ذكور آخرين من أفراد الأسرة أو من العاملين لدى الأسرة.[8] إلى جانب التأخر

في دفع الأجور، واكتظاظ أماكن السكن وبعدها عن مكان العمل، وحرمان العمالة المنزلية من أيام للراحة أو عدم الالتزام بعدد ساعات عمل محددة، وتشغيل العمال والعاملات لساعات إضافية دون أجر.

يضاف إلى كل تلك الظروف نظام الكفيل المتبع في معظم دول الخليج منذ الثلاثينيات من القرن الماضي، والذي يشكل بحد ذاته انتهاكاً صريحاً لحقوق العاملين الوافدين، ومخالفة للمعايير والاتفاقيات الدولية، سواء المرتبطة منها بالعمل أو بحقوق الإنسان الأساسية.[9] وإن كانت بعض الدول الخليجية تعمل بشكل جاد على إيجاد بديل لهذا النظام، يكفل لكل من العامل ورب العمل حقوقهما.

وما يزيد الوضع سوءاً، ضعف أنظمة الرقابة المعنية في دول الخليج بالتحقق من احترام التشريعات الوطنية، والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها هذه الدول والتزمت بها عبر عضويتها بالمنظمات الدولية، ومنها منظمة العمل الدولية.

وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلى أن هناك تفاوتاً بين الدول الخليجية في الاهتمام بتطوير قوانين العمل لديها وكذلك إدارات العمل، ليتسنى لها وضع حد للمخالفات والانتهاكات في هذا المجال، إلا أنها في المجمل لاتزال دون المستوى المطلوب. ويعمل الكثير من أصحاب العمل على التهرب من هذه الالتزامات وأدوات الرقابة والمقاضاة القانونية، عبر الاستعانة بمؤسسات وشركات صغرى للقيام ببعض الأعمال (ما يسمى التعاقد من الباطن). ولا تخلو جريدة خليجية يومية من أخبار، قد تكون متوارية في الصفحات الداخلية بها، حول هروب العاملين من كفلائهم، أو انتحار أو وفاة عامل أجنبي.

وعلى الوجه الآخر للعملة نفسها، نجد مشكلة المواطنين الخليجيين الشبان (تشير الإحصائيات إلى أن 50٪ من المواطنين هم من فئة الشباب) الباحثين عن فرص عمل. وعلى الرغم من أن بعض هؤلاء الشبان من حاملي الشهادات العلمية الدنيا، فإن زيادة عدد الجامعات والكليات الخاصة، قد رفع نسبة حاملي الشهادات العلمية العليا بين العاطلين من العمل، هذا فضلاً عن أن المرأة شكلت نسبة كبيرة من إجمالي العاطلين.

ورغم تدني مساهمة المرأة الخليجية في الاقتصاد الوطني، فإن ارتفاع تكلفة الظروف المعيشية قد دفع الكثير من أبناء الخليج إلى التخلي عن بعض العادات والتقاليد التي تمنع عمل المرأة خارج المنزل، والدعوة إلى مساهمة المرأة في زيادة دخل الأسرة الخليجية، حتى في المجتمعات التي عرفت بشدة تزمتها.

وتواجه الحكومات الخليجية اليوم هذا التحدي الأكبر؛ فمن جهة هي مطالبة بتوفير فرصة عمل لكل مواطن، كما جرت عليه العادة منذ الطفرة النفطية الأولى، ومن جهة أخرى لم تعد هذه الحكومات قادرة، في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي والتوجه إلى خصخصة العديد من القطاعات العامة الحيوية، على الاستمرار في لعب دور رب العمل الأول في هذه الدول. كما أن ثقافة الاستهلاك المستشرية في مجتمعات الخليج، والاعتماد على الدولة لتوفير كل متطلبات المعيشة للمواطن، من المسكن والتعليم والصحة وحتى الوظيفة «المريحة»، وغياب قيمة احترام العمل لدى الشبان الخليجيين - بحسب وصف العديد من وزراء العمل الخليجيين - ساهمت كلها في تعقيد المشكلة بشكل أكبر.

وقد قامت العديد من الدول الخليجية بمحاولات تكلل بعضها بكثير من النجاح في إحلال الشبان المواطنين، سواء من الإناث أو من الذكور، محل العمالة الوافدة. فعلى سبيل المثال استطاعت سلطنة عُمان عبر برنامج «سند» أن توفر فرص عمل للشبان العُمانيين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تكثيف التدريب لدخول العمانيين في مجال صناعة السياحة. وقامت مملكة البحرين بجهود مشابهة لتلك التي قامت بها السلطنة، في إدخال البحرينيين العمل في قطاع الخدمات، ومنها السياحة.

إلا أن الكثير من المحاولات الأخرى لم يحظَ بالدرجة نفسها من النجاح، فلم يستجب الشبان السعوديون - على سبيل المثال - للعمل كسائقي تاكسيات أو عاملين في محلات بيع الذهب، وغيرها. ورغم إدراكنا لصعوبة المعوقات المرتبطة بالعادات والتقاليد، فيبدو أن بعض السياسات التي اتبعتها الحكومات الخليجية منذ الطفرة النفطية الأولى، قد أثرت

بشكل سلبي في النظرة العامة لدى المواطن الخليجي لحقوقه «المكتسبة»، ومنها حقه في الحصول على عمل «مريح» وليس «كريماً» فقط، والذي هو مطلب تنادي به منظمة العمل الدولية، وكذا العديد من الهيئات الدولية والوطنية.

ولكن لا يمكن الحديث فقط عن تقاعس شبان الخليج عن الانخراط في بعض المهن التي تبدو صعبة، والتي تتطلب ساعات عمل طويلة، دون التذكير بأن القطاع الخاص في دول الخليج، والذي هو المشغِّل الأكبر للعمالة الوافدة، قد اعتمد بشكل كلي على هذه العمالة، مستفيداً من أجورها المتدنية، وظروف العمل الصعبة التي تتنافى - في أكثر الأحوال - مع المعايير الدولية. ولذا، فإن الشد والجذب الدائر حالياً بين الكثير من وزارات العمل والقطاع الخاص في منطقة الخليج يعود في الأساس إلى محاولة الأخير الاستمرار في استخدام العمالة الوافدة الرخيصة، وليس بسبب عدم توافر مواطنين راغبين في العمل في بعض المجالات. فإذا ما أخذنا البحرين كمثال، فنجد أنها شهدت في السنوات الأخيرة عدداً من الاحتجاجات والاعتصامات التي قام بها شبان عاطلون من العمل، وقد أكد الكثيرون منهم رغبتهم في العمل في أي مهنة كريمة بمرتب يتماشى والارتفاع المطرد لتكاليف المعيشة.

ولا يمكن في إطار محاولة فهم طبيعة المشكلة إلا أن نتطرق إلى أنظمة التعليم في دول الخليج التي تسهم بشكل فعال في ارتفاع نسبة العاطلين من العمل، وخاصة بين المتعلمين، إما لعدم وجود خطط واضحة تربط بين مخرجات التعليم وبين حاجات سوق العمل، وإما لتدني جودة المناهج التعليمية التي لا تزود المواطن بالمهارات والقدرات التي يحتاج إليها في سوق عمل سريعة التطور. فالكثير من الخريجين لا يملكون حتى معرفة جيدة باللغة العربية، بالإضافة إلى ضعفهم في اللغة الإنجليزية، إلى جانب افتقارهم إلى المهارات الأخرى التي عادة ما يكتسبها الفرد في الجامعات والمعاهد. وتبدو السياسات التعليمية الخليجية متخبطة في الكثير من الأحيان، وهذا ينعكس أيضاً على سياسات التوظيف، وخلق فرص عمل لمجتمعات هي في مجملها من فئة الشباب.

تنمية لمن؟

لا يمكن الحديث عن الأعداد الكبيرة للعمال الوافدين، وعن الآثار السلبية لهذه العمالة – كما هي حال العديد من الدراسات التي تلقي على هذه الفئة كل المشكلات التي تعيشها المجتمعات الخليجية اليوم سواء الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية أو الاجتماعية – دون التوقف عند الطفرة العمرانية التي تعيشها معظم دول الخليج، والمتمثلة في المشروعات الضخمة، السكنية منها والتجارية والسياحية، والتي تتطلب حتماً أعداداً ضخمة من اليد العاملة، وهي في جُلها يد عاملة غير ماهرة.

وبينما ابتعدت بعض الدول الخليجية عن هذا النمط من التنمية، إلا أن العدوى انتقلت مؤخراً إلى معظم هذه الدول رغم تخوفها من زيادة الاعتماد على العمالة الوافدة؛ لكون مثل هذه المشروعات الضخمة لا يمكن تنفيذها إلا بأعداد هائلة من العمالة المتدنية الأجر، الأمر الذي لا يمكن أن توفره المجتمعات الخليجية ذات الكثافة السكانية المنخفضة.

وفي محاولتنا التطرق إلى هذا النمط من التنمية، نهدف لتوضيح مدى القرارات الصعبة التي على حكومات الخليج أن تأخذها في حالة اتباعها سياسة واضحة وصارمة للتوقف عن الاعتماد الاتكالي على العمالة الوافدة.

فالكثير من البحوث حول العمالة الوافدة في الخليج تركز، إلى جانب الأمور الأخرى، على الأعباء التي تلقيها مثل هذه الأعداد من العمال الوافدين على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والصحية في هذه الدول. إلا أن السؤال الأهم الذي يجب أن يطرح في رأينا، قبل الحديث عن تبعات العمالة الوافدة، هو: لمن تتوجه هذه التنمية؟ فإذا كانت من أجل توسيع دائرة الاقتصاد في هذه الدول، فبالطبع يدرك القائمون على رسم هذه السياسات أن لذلك تبعات كبيرة، وأولها أن هذه الدول لا تستطيع أن تقوم بمشروعات تحتاج إلى أيدٍ عاملة كثيرة، دون أن يشكل ذلك ضغطاً كبيراً على البنية التحتية وقطاع الخدمات.

فأي حديث عن إصلاحات سطحية لن يجدي نفعاً، ولن يخفف حدة القلق المتزايد، سواء على صعيد الدوائر الرسمية أو الأوساط الشعبية. كما أن الانتقادات حول حقوق العمالة الوافدة في الخليج، والتقارير التي تشير إلى الانتهاكات التي تتعرض لها لن تتوقف بمجرد إجراء تعديلات على قوانين العمل أو حتى تدعيم أجهزة الرقابة وإدارات العمل. فالواقع أن أي مقاربة تعمل على التخفيف من حدة الاعتماد على اليد العاملة الوافدة لا يمكن أن تحقق نتائجها المرجوة دون أن تكون هناك قرارات على صعيد السياسات التنموية الكلية لهذه الدول.

ومن الأهمية التأكيد أن أي حلول جذرية للتخفيف من الاعتماد الكلي في منطقة الخليج على العمالة الوافدة، قد تواجه بحملات معارضة شديدة ليس فقط من جهة أصحاب العمل المستفيدين من اليد العاملة الرخيصة، بل أيضاً من شبكات المنتفعين. فقد أوجدت هذه السياسات شبكة من المنتفعين، سواء في الدول المرسلة للعمالة أو في الدول المستقبلة لها، وهي دول الخليج. فهذا الاتكال الكامل من قبل دول الخليج على العمالة الوافدة، وخاصة من دول جنوب شرق آسيا، خلق اعتماد كثيرين - سواء كانوا مكاتب للاستخدام أو أشخاصاً - على المكاسب الناتجة عن لعب دور الوسيط. وفي نهاية الأمر، يبدو الضحية الأولى والأخيرة هي العامل الوافد الذي عليه أن يرهن قطعة الأرض التي تملكها أسرته أو حتى أن يساهم كل أفراد الأسرة في دفع المبالغ التي تطلبها مكاتب الاستخدام هناك، ثم ما يلبث أن يتلاشى ذاك الحلم بتحقيق الثروة السريعة أمام واقع قد يجعله يعمل لسنوات طويلة دون مرتب، محاولاً فقط سد ديونه وديون أسرته. أما إذا سقطت ضحية تحت سيطرة نظام الكفيل - وهو الذي خلق فئة أخرى من أبناء المنطقة المنتفعين منه، الذين يعتمدون عليه لتحقيق ثروات لن يكون من السهل عليهم الموافقة على إيجاد بدائل له - فهذا قد يؤدي الى سعيه للعمل لساعات طويلة وفي أكثر من مهنة أو مكان واحد، حتى يسدد المبلغ الذي يطلبه الكفيل والديون في بلده.

بالإضافة إلى كل هذه العوامل التي تشكل عراقيل حقيقية للتخفيف من حدة الاعتماد الكلي على العمالة الوافدة، هناك أيضاً ما عرف في بعض الدول الخليجية بـ «الفري فيزا»،

والتي ترتبط بفئة من المتنفذين المواطنين الخليجيين الذين يتاجرون في رخص العمل، وهي فئة أصبحت جزءاً من التركيبة العامة لسوق العمل الخليجية، حتى إن الكثير من الشركات الكبرى تستعين بالعمال الحاملين لهذا النوع من الفيزا في أوقات الذروة أو الضغوطات في مجال الإنشاءات والإعمار، أو حتى بعد أن قامت بعض وزارات العمل بالتشدد في منح رخص العمل، في محاولة منها لتحفيز الشركات الكبرى على الاستعانة باليد العاملة الوطنية بدلاً من تلك الوافدة.

من أين نبدأ؟ حلول حقيقية أم ترقيع؟

في محاولة لإيجاد حلول للتخفيف من حدة الاعتماد الكلي لدول الخليج العربية على العمالة الوافدة، فإن من الضرورة التأكيد أن العديد من المنظمات الدولية تقوم بجهود كبيرة لرفد المحاولات التي تقوم بها حكومات هذه الدول في استبدال العمالة الوطنية الشابة الباحثة عن فرص للعمل بالعمالة الوافدة، إلا أنه من الضرورة أيضاً أن تكون هذه الحلول جذرية، وألا تكون مجرد حلول مرحلية أو بهدف «التسكين». وعلى الرغم من تشديدنا على أهمية دعم إدارات العمل، وعلى رأسها أجهزة التفتيش التي تضمن تطبيق تشريعات العمل وغيرها من القوانين الوطنية التي تضمن للعمال الوافدين حقوقهم، فإن من الأهمية التنبيه على أن مثل هذه الحلول قد تضمن تحقيق بعض الحقوق المنتهكة أو المسلوبة لهذه الفئة إلا أنها لا تضمن التخفيف من حدة الاعتماد الكلي عليها.

فالحلول الحقيقية للتخفيف من الاعتماد على العمالة الوافدة تتطلب إعادة النظر في السياسات التنموية لهذه الدول، وخصوصاً توجهاتها العمرانية، وألا يكون الهدف خلق نماذج لدول تستقطب الاهتمام الإعلامي والسمعة الدولية والسياحة على أهميتها، دون النظر إلى مدى استفادة الدولة والمواطن من هذه المشروعات العمرانية، وكيفية توفير الدولة الخدمات المطلوبة لمثل هذه الطفرة العمرانية.

ولا يمكن أيضاً الحديث عن إصلاح لسوق العمل دون إعادة النظر في أنظمة التعليم ومناهجها وكذلك التدريب المهني. كما أن التنمية التي لا تنظر إلى البعد الثقافي، والتوازن

السكاني والعرقي لأي بلد هي في مجملها تنمية ناقصة أو تنمية «عرجاء» لا تستطيع أن تحقق النمو والازدهار المتوازنين.

وهناك بعد ثقافي/ اجتماعي بحاجة إلى إعادة النظر والتوجيه من قبل الدولة؛ فقد واجهت العديد من وزارات العمل الخليجية، في محاولاتها لتقنين العمالة المنزلية، معارضة شديدة من المواطنين أنفسهم – في تناقض صارخ لما ينادون به عند الحديث عن العمالة الوافدة في المجالات الأخرى – الذين اعتادوا توافر أكثر من خادمة أو عامل منزلي (بمرتبات متدنية، حتى إن الطبقات المتوسطة ودون المتوسطة لديها خادمة على أقل تقدير).

كما أن أي حل حقيقي لا يمكنه أن يتجاهل إلغاء نظام الكفيل، ومحاربة الاتجار بتأشيرات ورخص العمل، فهما في مجملهما يعدان شكلاً من أشكال العمل الجبري والاتجار بالبشر اللذين يشكلان مادة للاتفاقيات الأساسية الثماني لمنظمة العمل الدولية.

كما أن إحلال العمالة الوطنية مكان العمالة الوافدة لن يتحقق عبر قرارات صادرة من طرف وزارات العمل، بل عبر المنافسة الحقيقية بين المواطن والعامل الوافد، بعد تحديد حد أدنى للأجور ورفع مستويات العمل وإحكام الرقابة على مكاتب الاستخدام. وفي هذا الجانب لا يمكن أن تكلل جهود دول الخليج بالنجاح دون التعاون مع وزارات العمل في الدول المرسلة، والتي عليها أن تحكم الرقابة أيضاً على مكاتب الاستخدام، حيث تبدأ رحلة استغلال العامل الوافد.

وبناء على الأرقام التي تشير إلى أن النسبة الكبرى بين الشبان العاطلين عن العمل في دول الخليج تتمثل في الفتيات، فإن هناك حاجة إلى القيام بحملة ربما على صعيد المنطقة ككل لتغيير النظرة الاجتماعية لعمل المرأة ولتحفيز القطاع الخاص على توظيف النساء، فمازالت تسود بعض الأفكار التي تجعل صاحب العمل يفضل توظيف الذكور على الإناث تحت حجج مختلفة؛ منها الحمل والولادة ... إلخ.

وأخيراً، لابد من منح حوافز لمؤسسات القطاع الخاص التي تسعى لتدريب الكوادر الوطنية وتوظيفها، في مقابل تلك التي تستمر في الاعتماد الكلي على الأيدي العاملة الأجنبية، رغبة في العمالة الرخيصة وغير القادرة على الدفاع عن حقوقها.

وعلى الرغم من تخوف دول الخليج من التمثيل العمالي، فإن التجربة قد أثبتت أن مثل هذه التنظيمات يشكل صمام الأمان للمحافظة على حقوق العاملين، وكذا تحقيق الاستقرار والأمن الوظيفي والاقتصادي ومن ثم الوطني. فالنقابات العمالية لا تلجأ إلى الإضرابات بل إلى التفاوض مع صاحب العمل أو حتى من خلال وزارات العمل؛ الأمر الذي يسهم في إيجاد حلول للمشكلات والانتهاكات قبل أن تصل إلى درجة الانفجار، كما حدث مؤخراً في العديد من مواقع العمل في إمارة دبي، وقبل ذلك في الكويت وغيرها من الدول الخليجية.

وختاماً، فإن التقليل من الاتكال الكلي لدول الخليج على العمالة الوافدة قد يكون بحاجة إلى حلول جذرية، تكون في مجملها جريئة ومبتكرة.

الفصل الثاني عشر

الإعلام الخليجي بين الحرية والرقابة

جميل الذيابي

على الرغم من ظهور وسائل الإعلام منذ القرن السابع عشر، عندما صدرت أول صحيفة في بريطانيا في عام 1612، فإن التطورات التكنولوجية التي أتاحت الطبع والتوزيع والبث على نطاق جماهيري واسع خلال القرن العشرين هي التي بلورت مفهوم «الإعلام الجماهيري» الذي يشمل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

وأتاح التقدم التقني المتسارع، في العقود الأخيرة من القرن العشرين، توسعاً «غير مسبوق» في وسائط الإعلام، فدخلت – إلى جانب الصحف والإذاعة والتلفزيون – قنوات التلفزة الفضائية وشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، كما أن تطور الاتصالات الرقمية واستمرار توسعها في حقول جديدة جعلها جديرة بالدخول في منظومة أجهزة الاتصال الجماهيري على أوسع نطاق؛ مثل رسائل الهاتف النقال، والبريد الإلكتروني وما إلى ذلك.

والواقع أن الإعلام وعلوم الاتصال بصورة عامة تكتسب أهمية متزايدة، في ظل تطورات عالمية ضاعفت من دورها، وأمدتها بروافد جديدة للفاعلية والتأثير في اتجاهات المجتمعات.

بيد أن الإشكالية الرئيسة في العالم العربي عامة، وفي منطقة الخليج العربي بصفة خاصة، هي: إلى أي مدى يمكن تصور إعلام حر في مجتمعات لم يكتمل نموها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بشكل كامل، خصوصاً أن الإعلام ومادته يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع وحركته واتجاهاته الثقافية والاجتماعية والسياسية؛ فمن المسلم به أنه كلما كان

المجتمع يعج بالحراك، فإن الصحافة تكون المرآة والمدونة التي تعكس ذلك الحراك، وتخضعه للتقويم والنقد والتصحيح، وبالعكس عندما يكون المجتمع جامداً بلا إرادة ولا طموح ولا دينامية، فإن الصحافة تكون كذلك، بمعنى أن الصحافة لا يمكن أن تنفصل عن المجتمع وتنمو في جزيرة معزولة عنه.

واقع الإعلام العربي والخليجي

بعد اندلاع ثورة الاتصالات الرقمية قرب نهاية القرن العشرين، انفتحت آفاق العالم العربي، خصوصاً بلدان منطقة الخليج، على التطورات التكنولوجية التي يشهدها الإعلام في الدول الغربية الكبرى، إلى درجة أن المنطقة الخليجية أضحت جاذبة لكبريات شركات البث التلفزيوني الدولية ووكالات الأنباء والصحف الأجنبية الطامعة في بلوغ أكبر انتشار ممكن.

ولم تكن مهمة أجهزة الإعلام في المنطقة الخليجية مفروشة بالورود؛ إذ إن المنطقة ظلت تخضع، حقبة طويلة، لقيود المؤسستين الدينية والقبلية-العائلية، اللتين حرصتا على أداء دورهما في الحفاظ على منظومة القيم والتقاليد والأعراف السائدة.

وكان طبيعياً أن ينعكس الصراع بين المؤسسات الدينية والعائلية التقليدية من جهة، وقوى الحداثة والتطور من جهة أخرى، على أداء أجهزة الإعلام المحلية، في المنطقة العربية بعامة، ومنطقة الخليج بصفة خاصة، وازداد الصراع توسعاً بعد أن سعت المؤسسات السياسية والأيديولوجية لاستخدام الوسائط الإعلامية الجديدة، لتحقيق مصالحها واستقطاب الجماهير، ومحاولات تغليب خطابها الإعلامي باتجاهات عدة سياسية وفكرية لتحقيق أهدافها.

وفي أثناء هذا الصراع بين القوى التقليدية والحديثة، ظل الإعلام العربي فترة طويلة، بعيداً عن هموم المجتمع وتطلعاته، منحصراً في دور الاتصال الجماهيري للوسائط الإعلامية، متوسعاً في التسلية والترفيه، حذِراً من «التثاقف» الفكري ومفاهيم المشاركة الشعبية، ربما بسبب سيطرة الدولة على الأجهزة الإعلامية ذات الانتشار الجماهيري

الواسع في الدول الخليجية؛ كالقنوات التلفزيونية والإذاعية التي أضحت متحدثة بلسان الدولة، ومعبّرةً عن رؤاها ونهجها، إذ لا مكان فيها للمواطن وأفكاره وتطلعاته وهمومه.

غير أن التقدم التقني الكبير في قدرات الأجهزة الإعلامية، خصوصاً بعد التطور الرقمي وتوسع شبكة الإنترنت، أدى إلى انسلاخ تدريجي للأجهزة الإعلامية من قبضة المؤسسة الحكومية في المنطقة، وبسبب عوامل الإصلاح السياسي والاقتصادي اضطرت دول عربية وخليجية إلى اعتماد سياسة «خصخصة» الإعلام، ومع أن ذلك ينبغي أن يصب في مصلحة خدمة الأهداف النهائية للرسالة الإعلامية المطلوب نقلها إلى الجمهور، إلا أنه اتضح أن ذلك الانسلاخ سلاح ذو حدين؛ فقد أدى إلى تكريس استقبال المعلومات والأفكار من دون نقد من جانب المتلقين الذين تتوسع القنوات الفضائية والإذاعات والصحف في استقطاب المزيد منهم كل يوم. كما أدى شيوع الوسائط الإعلامية غير المكلفة إلى نشر ثقافة الابتذال في مجالات كبيرة، خصوصاً «التجييش» الانفعالي للمفاهيم السياسية والاستهلاكية التجارية، وذلك كله انتقاص من المهمة الأصلية للإعلام التي تتمثل في تأسيس ذاكرة جمعية تتيح التقارب بين فئات المجتمع الواحد، وتقرب المسافات بين جماعات الأمة وشعوبها في المنطقة الواحدة.

وربما يتمثل أخطر جوانب الخصخصة الإعلامية في شيوع قنوات متخصصة، في تقديم مَن هو «غير مؤهل» للفتاوى الدينية، أو ترويج طرق علاجية تقوم على الدجل والشعوذة. وحتى في مجال الترفيه والتسلية الذي تكاد تنحصر فيه أدوار أجهزة الاتصال الجماهيري في المنطقة العربية والخليجية، فإن عدم وجود موجهات فكرية للاستفادة من قدرات الأجهزة الإعلامية الضخمة، جعل تلك الأجهزة تزداد فقراً حتى في الأساليب الفنية التي تستخدمها لاستقطاب الجمهور، بانضمامها في تقليد بعضها بعضاً، ولجوئها إلى السجالات والشحن العاطفي، وأحياناً القبلي والفئوي إلى أضيق نطاق ممكن، وما ينطوي عليه ذلك من إشاعة لثقافة الانحياز والتمييز والتحامل، وإهمال للرسالة الكبرى للإعلام. وأدى ذلك الابتذال والتقليد والسجال إلى خلق أجواء من الكسل الفكري والتمسك الزائف بما يسمى «خصوصية» مجتمعية وثوابت وطنية لا تقبل التمحيص العقلي والنقدي.

بل إن الإعلام العربي والخليجي أحياناً يجر المجتمع إلى العمل ضد مصالحه، خصوصاً وسائط البث التلفزيوني الفضائي، وتركيزها على البرامج السجالية المبتذَلة، وإشاعة جو كاذب وشعور وهمي بحصول تبادل حر للآراء والأفكار، بانتظار الانتصار الحتمي للحقيقة على الباطل، في حين أن الحقيقة تتمثل في أن تلك البرامج السجالية الانفعالية لا تقدم لمشاهديها الخلاصات المنطقية التي ينبغي أن يحصل عليها المتلقي المحدود الثقافة والتعليم بحكم واقع المنطقة.

وتعاني العملية الإعلامية في المنطقة ازدواجية خطرة مثيرة للقلق في جوانب عدة، يمكن التمثيل عليها بالثنائية في تسمية العمليات التفجيرية في مناطق النزاعات في العالم العربي: هل هي انتحارية أم استشهادية؟ ومن الواضح أن هذا التذبذب الفكري والثقافي يزيد «البلبلة» في أذهان المتلقين من جماهير المنطقة، ما يؤدي إلى إضفاء قدر أكبر من التعقيد على فهم المواقف السياسية الراهنة.

وواجهت أجهزة الإعلام العربية والخليجية تحديات جمّة تتمثل في مجابهة استحقاقات العولمة التي أضحت أمراً واقعاً في النظام العالمي الجديد، الذي أعقب حرب الخليج الأولى (1991). ومن المؤسف أن العولمة لم تكتفِ بطَرْق أبواب الوسائط الإعلامية في المنطقة، بل أضحت تطرق بشدة باب كل بيت عربي. وبينما تسابقت أجهزة الإعلام في بث برامج التسلية والترفيه، وإشاعة المظاهر السلبية للعولمة، من إسقاط للقيود والمحرمات الأخلاقية والقيمية، فإنها مطالبة بصوغ رؤية إعلامية موازية لمواجهة إفرازات العولمة على الوجود العربي والخليجي؛ إذ إن تغاضي هذه الأجهزة عن تلك المهمة، سيفتح الباب واسعاً أمام هيمنة الثقافة الأجنبية على المجتمعات العربية والخليجية، بما يزلزل قيمها المتوارثة.

وفي عصر العولمة، لابد من بلورة دور إعلامي واضح، يهدف إلى الحفاظ على القيم الأصيلة بعيداً عن التطرف والجهل. كما أن هذا التوسع في الوسائط الإعلامية، التي تنطلق من دون مواثيق تؤطر عملها، يُسقط دور أجهزة الإعلام في عملية التوثيق التاريخي والسياسي والثقافي، ويضعف دورها التعليمي والتربوي، ويصيب في مقتل مهمتها في

تعزيز الأسرة والمجتمع. والأخطر من ذلك أن هذا الانفتاح الخالي من الضوابط ومنظومة القيم الجمعية يضعف بوجه خاص أهم أوعية العروبة والإسلام، وهي اللغة العربية الفصحى التي تمثل مستودع ثقافة المنطقة وموئل تراثها؛ إذ إن كثرة الوسائط الإعلامية وسهولة تشغيلها أضحت تتطلب تشغيل مذيعين ومقدمي برامج دون عناية بمستوياتهم اللغوية والفكرية. ويؤدي ذلك إلى شيوع العامية، بما تنطوي عليه من مفاهيم تجزيئية، تقتل السعي للتوحد والتلاحم. وغني عن القول أن شيوع هذا الضعف اللغوي في أجهزة الإعلام الجماهيري الخاصة، يضعف المساعي الرامية إلى دعم النهضة العربية علمياً وثقافياً وفكرياً.

وإذا كان جائزاً وصف ما يحدث على الساحة الإعلامية العربية والخليجية بأنه «فوضى» لا تحكمها منظومة ضوابط قيمية وأخلاقية في الحد الأدنى، فإن ذلك يقود منطقياً إلى أن الوضع الراهن للإعلام في المنطقة تعمه فوضى في مفهوم حرية التعبير والنظرة إلى العلاقات والسياسات الخارجية، وما ينسحب على ذلك من اضطراب حيال المعنى الحقيقي لمفاهيم الحق والباطل، والخير والشر، والعدل والسلام.

والملاحظ أنه في مقابل الثورة الرقمية المنفجرة بالجديد في كل يوم، تعاني وسائط الإعلام العربي الخليجي قصوراً خطيراً في استراتيجية التعاطي المؤسسي وأساليب الأداء وبلورة التجديد والتطوير، ما يجعل منظورها التقني أمراً شكلياً واستهلاكياً من دون دور حقيقي في عملية التطوير الاجتماعي. وليس من المبالغة القول بأن الإعلام العربي «غائب» عن مواجهة واقع ينطوي على عدم استقرار إقليمي، وتفاقم معارك الإصلاح والديمقراطية، والتحولات الاستهلاكية والأخلاقية الناجمة عن استحقاقات العولمة.

المجتمع الخليجي

مثل كل مناطق العالم تتسم منطقة الخليج العربي بسمات وخصائص تميزها عن الأقاليم الجغرافية الأخرى في العالم؛ فهي على ضآلة عدد السكان تتمتع بثروات وموارد طبيعية تجعلها مثار إقبال وحسد من القوى الأخرى. ففي مقابل الثروة النفطية التي وهبها

الله لبلدان الخليج العربي، تسعى قوى دولية عدة ليس إلى استثمار تلك الثروات فحسب، بل إلى التأثير في مجتمعات الخليج، من خلال نشر الثقافة الاستهلاكية الرأسمالية، ومن خلال الهيمنة الإعلامية، وهو ما يتطلب وعياً وحذراً من جانب النخب الفكرية الخليجية، لإحباط محاولات الإغراق الفكري والثقافي من خلال وسائط الاتصال الجماهيري، عبر تبني سياسات إعلامية عقلانية تتيح حرية التعبير والرأي في نطاق القيم الاجتماعية المتوارثة في المنطقة.

ولعل أبرز ملامح تركيب المجتمع الخليجي، يتمثل في سيادة القبيلة على مكوناته الاجتماعية، وما ينسحب على ذلك من دور السلالة، وهيمنة الثقافة الأبوية التي انعكست بدورها على العلاقة بين الأنظمة الحاكمة والشعوب، وعلى العلاقات الأسرية والوظيفية أيضاً.

وعلى الرغم من الهجمة الإعلامية الغربية الشرسة التي لبست ثياباً "مزركشة" مختلفة تحت دثار الإصلاح والحوكمة والتطوير والانفتاح والعولمة، فإن القبلية ظلت سمة أساسية تطغى على الشخصية والمجتمع الخليجي، مهما تعددت المساعي المحلية للخروج من التأثير السلبي لهيمنة البعد القبلي والعشائري.

وفي حين تقر غالبية فئات المجتمع الخليجي بوجود إفرازات سلبية للقبلية كالانحياز في الانتماء الضيق وإشاعة ثقافة «الواسطة» في المؤسسات، إلا أن معالجة تلك الجوانب تتطلب وضوحاً في الرؤية وإجماعاً عليها من قبل أجهزة الإعلام، التي أضحى بمقدورها الوصول إلى أكبر نطاق ممكن من السكان. وبينما يرى كثيرون أن التوصل إلى ذلك الإجماع مستحيل، فإن فئة أخرى تشدد على ضرورة تعميق المفهوم المجتمعي من خلال وسائط الإعلام الحديثة، بما يتيح خدمة غايات المجتمع وتأقلمه مع تطورات الحياة في العالم الذي يحيط بالمنطقة.

ومن المفارقات البارزة في مجتمعات الخليج أنه في ظل ارتفاع المستوى التعليمي وزيادة عدد الحاصلين والحاصلات على درجات جامعية عليا يزداد التمسك بالقبيلة، لضمان موقع اجتماعي وسياسي على مستوى الدولة.

وكذلك فيما تمضي الثورة الرقمية في مجال الاتصالات في تعميق التواصل بين الأمم والشعوب من دون اعتبار للحواجز الجغرافية والمسافات، يتجه متعلمون ومثقفون خليجيون إلى تعميق قيم القبيلة حول مفاهيم ضيقة لا تصلح لتوسيع مفاهيم الحرية والعقل الجمعي لتحقيق وحدة وطنية تصلح لتعزيز الوحدة الخليجية، ويلاحظ ذلك من خلال حماسة قنوات فضائية وإذاعية لبرامج تسعى إلى حشد الولاء القبلي وإذكاء التعصب للعشيرة والقبيلة، عبر البرامج الشعرية مثلاً.

إن تجربة قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي التجربة الوحيدة الناجحة للتعاون الإقليمي في المنطقة، تُوجب التأمل في إمكان تجاوز القبلية باتجاه إقامة مجتمع خليجي موحد خلف برامج وأفكار طموحة تقود في نهاية المطاف إلى تذويب القبلية العتيقة فيما يمكن اعتباره «قومية» خليجية جامعة.

وفي حين يسعى القادة السياسيون للمنطقة إلى تعزيز مكتسبات هذه الوحدة الخليجية التي تأخرت عقوداً وتعاني عقبات «بيروقراطية» كأداء، تأتي وسائط الإعلام الجماهيري المستفيدة من ثورة التكنولوجيا الرقمية لتعارض ذلك المسعى التوحيدي - بطريقة غير مباشرة أو من حيث لا تدري - بإعلائها من قيم القبلية وتعميقها في النفوس، ومن الطبيعي أن تواجه مساعي التعاون الخليجي عثرات وصعوبات تعوق تحقيق الأهداف المرسومة لمشاريع الوحدة الخليجية العملاقة (التنقل ببطاقات الهوية، والاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، والوحدة النقدية)، من جرّاء عدم قيام الأجهزة الإعلامية الخليجية بدور مساند للجهود السياسية والاقتصادية المشتركة لقادة المنطقة.

ويمكن أن يعزى ذلك إلى غياب الرؤية الواضحة والإجماع حول الأهداف الخليجية الكبرى، في ظل عالم يغص بالنزاعات والمطامع الخارجية والتكالب على ثروات المنطقة. وينبغي الإشارة بوجه خاص في هذا الجانب إلى التعقيدات الأشبه بالكارثة الناجمة عن مواجهة المنطقة ثلاث حروب خلال عقدين (حرب العراق وإيران، وغزو صدام لدولة الكويت، وغزو العراق لإسقاط نظام صدام)، وليس من شك في أن هذه الحروب وضعت الخليج - دولاً وشعوباً - إزاء استحقاقات غير متوقعة، خصوصاً على الصعيد

الاستراتيجي والأمني، وأدت أوضاع المنطقة وضغوط العولمة إلى بروز دلائل على ضرورة تحقيق الشراكة المجتمعية وتطوير المؤسسات الحكومية وتعزيز التنمية، بما يحقق الغايات الكبرى للشعوب الخليجية، وهو ما يجب أن يتبلور في رسالة إعلامية واضحة، يتحقق من خلالها إجماع الحد الأدنى للعبور من هيمنة الانتماء القبلي إلى سيادة مفهوم الانتماء الشعبي الخليجي، الذي يستلهم معطيات التاريخ والجغرافيا لتحقيق الرفاهية والوحدة التي تنشدها شعوب المنطقة، ويتحقق معه بناء الإنسان الخليجي فكرياً وتربوياً ومعنوياً.

الصحافة الخليجية

يُعتقد أن أول مطبوعة عرفت في منطقة الخليج هي **مجلة الكويت** التي أصدرها عبدالعزيز الرشيد في الكويت في عام 1928. وبرغم ظهور بعض الصحف في الكويت والمملكة العربية السعودية خلال العقدين الرابع والخامس من القرن الماضي، إلا أن الصحافة بمفهومها الاتصالي الجماهيري الواسع ظهرت في المنطقة خلال الستينيات، إذ ازدهرت صحف ومجلات في البحرين والسعودية كانت تجسد انعكاساً لطموحات المنطقة ووعيها الثقافي والسياسي، غير أن الهيمنة الإعلامية كانت من نصيب الصحافة الكويتية التي واكبت التجربة الديمقراطية النيابية في الكويت، وما اتسمت به من سجالات برلمانية وتحولات اجتماعية، بلغت ذروتها بالطفرة النفطية التي شهدتها المنطقة في ثمانينيات القرن الماضي.

وعلى أن الصحافة الخليجية، التي نما حجمها وعددها على أثر انضمام كل من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان إلى منظومة الدول المستقلة في الخليج العربي، انعكست على صفحاتها التحولات الفكرية والسياسية التي شهدها العالم العربي في فترة المد الناصري والبعثي، وظهور بدايات حركات الإسلام السياسي، إلا أن صحف الخليج سرعان ما اكتسبت هويات خاصة بتجربة كل من بلدان المنطقة. وأضحى ممكناً منذ تلك الفترة الباكرة تحديد ملامح ما يمكن أن يطلق عليه صحافة سعودية وإماراتية وكويتية، ونحو ذلك.

ومن أهم ملامح الصحافة الخليجية، رغم ملكيتها الخليجية وصدورها في عواصم ومدن خليجية، أنها اتسمت بغياب الكوادر الوطنية وغياب الهموم الوطنية الخليجية بسبب حداثة النشأة والتجربة السياسية في بلدان المنطقة، وطغيان الفكرة القومية آنذاك، ويجوز مع ذلك القول إن تلك الصحافة الجديدة نسبياً فرضت نفسها وهويتها وانتماءها الخليجي الجماعي بحيث أصبحت ماعوناً كبيراً للتعبير عن تطلعات أبناء الخليج وأشواقهم إلى التواصل والتفاعل مع المشرق والمغرب من دون حواجز، متأثرة بالمد السياسي والفكري الذي اجتاح العالمين العربي والإسلامي، بل إن صحف بعض البلدان كالسعودية والكويت، أبلت بلاءً حسناً في مقاومة تيارات فكرية وسياسية رأت أنها لا تتماشى مع غايات شعوب بلدانها. ومن الممكن الإشارة بوجه خاص إلى مواقف الإعلام السعودي في ستينيات القرن العشرين ضد التيارين الناصري والبعثي.

استفادت الصحافة الخليجية في مطلع سبعينيات القرن الماضي من الطفرة النفطية الأولى، التي هيأت لها اقتناء أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا الطباعية والإنتاجية، كما استفادت من ضخامة العائد الإعلاني، ما أدى إلى إغراء الكفاءات الصحافية العربية للانتقال إلى المؤسسات الصحافية الخليجية، التي أضحت من أضخم مؤسسات الإعلام في العالم العربي. وبقيت الصحف وأجهزة الإعلام الخليجية، التي ظلت تخضع لملكية الدولة وسيطرتها في غالبية الأقطار الخليجية، غير جاذبة للكوادر الوطنية بسبب تدني المداخيل مقارنة بالقطاعات الأخرى وفرص العمل الخاص التي أتاحتها العائدات النفطية الضخمة، وهو واقع بدأ يتغير نحو المعدل الطبيعي للمهنة خلال السنوات العشرين الماضية، إذ أخذت المؤسسات الصحافية تستقطب الكوادر الوطنية من خريجي الجامعات التي ازدادت أعدادها في بلدان المنطقة.

في مقابل الوفرة المالية والقدرة على استيعاب التكنولوجيا وتعزيز البنى الأساسية للاتصالات الرقمية، ظلت الصحافة الخليجية ممزقة بين سلطتي الحكومات ورجال الأعمال. ولذلك بقيت مؤسساتها محكومة بالوظيفة السياسية من جهة والعائد المالي من الجهة الأخرى. وظل توسعها في الشق الثقافي والرسالي الإعلامي محدوداً بقدر كبير، ما

جعلها أقل قدرة على القيام بدورها التنويري الذي قامت به صحافة ما قبل ظهور النفط.

وفيما لجأت التجربتان الكويتية والإماراتية إلى صحافة الأفراد المستقلة عن تدخل الدولة، بادرت السعودية إلى تطبيق تجربة صحافة المؤسسات في مزج "معقول" بين نفوذ الدولة ورأس المال الأهلي. وهي تجربة بلغت نهاياتها المنطقية بإنشاء مؤسسات صحافية عملاقة خارج البلاد العربية، بدءاً بصحيفة **الشرق الأوسط** التي أنشئت خلال النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، ثم تملك صحيفة **الحياة** في نهاية الثمانينيات لتعاود الصدور من لندن، وما لبث أن تلاها تأسيس مركز تلفزيون الشرق الأوسط (MBC) في لندن، وهو ما أدى إلى إذكاء التنافس بين الصحف المحلية الخليجية، وعجل بخصخصة البث التلفزيوني الذي قاد إلى الثورة الراهنة في مجال القنوات الفضائية، وما يتصل بها من مواقع صحافية على شبكة الإنترنت.

وأدت جهود الإعلام الخليجي للانتشار من العواصم الدولية من خلال الطباعة والبث بالأقمار الاصطناعية إلى حصول تنوع وشمولية في التناول الإعلامي والصحافي، لم يكونا معهودين بالنسبة لصحف القاهرة وبيروت التي سيطرت على المشهد الإعلامي حتى نهاية الحقبة الناصرية.

وبدلاً من شخصيات بعينها كانت تحتكر نجومية الصحافة العربية؛ مثل محمد حسنين هيكل، وميشال أبو جودة، وسليم اللوزي وغيرهم، أدى انتشار الصحافة الخليجية الدولية إلى ظهور قائمة من الأسماء العربية والخليجية اللامعة الجذابة التي أضحت مؤثرة في الرأي العام الخليجي والعربي. غير أن تلك الصورة الزاهية للصحافة والإعلام في منطقة الخليج تعاني مشكلات ظلت تؤرّق العاملين في حقلها على مدى عقود؛ يمكن إيجازها فيما يأتي:

- **ضعف الجانب المهني:** وهو ناجم عن قلة الكوادر المتمرسة والمتخصصة في مجالات المهنة الإعلامية، والإصلاح المتأخر نسبياً في مداخيل العمل الإعلامي لاستقطاب

الصحافيين المواطنين. ويبدو واضحاً أن دول المنطقة قد أجمعت على تلافي هذا الضعف بإنشاء مراكز التدريب وكليات الإعلام والصحافة، وتكثيف الابتعاث العلمي إلى الخارج، وبرامج التبادل الأكاديمي والمهني، والتوسع في عمليات التدريب في أثناء العمل، من خلال الورش التدريبية والحلقات الدراسية والمحاضرات المهنية.

- **مقاومة تحديات العولمة الإعلامية:** تواجه الصحافة الخليجية كبقية قطاعات المجتمع في الدول الخليجية تحديات كبيرة من جراء استحقاقات العولمة، وهو ما دعا إلى المطالبة بنظرة استراتيجية تكاملية للإعلام الخليجي، ودراسات جادة من أجل إعادة تكوين البنية الفكرية والمهنية للصناعة الإعلامية الخليجية، بحيث تستطيع أن تواجه استحقاقات العولمة وفق الخصوصيات المجتمعية، والتصدي للإفرازات السلبية للثقافة الغربية.

- **تحديث تقنيات الإعلام:** في ظل الهجمة الاستهلاكية الشرسة المواكبة للعولمة تحتاج الصناعة الإعلامية الخليجية إلى مفاهيم جديدة تتيح تحديث تقنيات العمل الإعلامي، وتحرير الإعلام الخليجي والعربي من المنتجات الثقافية والإعلامية الاستهلاكية، وهو ما يتطلب تحسين المنتج الإعلامي الخليجي والعربي بغية تحقيق التواصل التفاعلي مع المتلقين بما يتيح ترسيخ القيم الإنسانية في مجتمعات المنطقة.

الصحافة بين الحرية والرقابة

يمكن القول إن الإعلام الخليجي أسوة بنظيره العربي ظل يخضع لرقابة مباشرة من السلطات الحكومية في بلدان المنطقة على مدى عقود. وكان ذلك أمراً متوقعاً في ظل ضرورات تأسيس البناء الوطني ومحاولات الحكومات الخليجية التشديد على ما تعتبره ثوابت وطنية ودينية وأخلاقية يمكن أن يؤدي الإخلال بها إلى انهيار المؤسسة السياسية-الاجتماعية بأكملها. ومثلما يحدث من تطور طبيعي في مجالات الحياة كافة، تطور وضع

الرقابة على الأجهزة الإعلامية الخليجية إلى التركيز على الرقابة «الذاتية» من دون تدخل مباشر يذكر من وزارات الإعلام والأجهزة الحكومية المعنية بالإعلام والإدارة المحلية. وأضحى دور الرقيب الذاتي الذي يتولاه القائمون على التحرير في المطبوعة أو القناة التلفزيونية يمثل الركيزة الأساسية لأداء الجهاز الإعلامي المعني بعد التوسع في «خصخصة» الإعلام وفتح المدن الإعلامية الحرة في دبي وعمّان، وإقرار مشاريع مدن إعلامية أخرى في كل من القاهرة وبيروت، ما أحدث نقلة جديدة في مفهوم حرية التعبير وضوابط العمل الإعلامي والجهود الفردية للقائمين على الأجهزة والمؤسسات الإعلامية غير الخاضعة للرقابة المباشرة من الدولة.

وأدى التراخي في ملكية الدول للأجهزة والمؤسسات الإعلامية الخليجية، خصوصاً التي تصدر خارج بلدانها أو خارج المنطقة الخليجية ككل، إلى بروز تنوع في مفهوم الحرية الإعلامية، انتقل بها من خانة الحرية المسؤولة التي تراعي شروط الرقيب الذاتي إلى خانة الحرية التي تلامس أحياناً سقف عدم مراعاة حرية الغير. وربما يتمثل ذلك في اتجاه مؤسسات إعلامية تدعي الاستقلال عن الحكومات إلى الدخول في مهاترات وحملات منظمة ضد بلدان أخرى في المنطقة نفسها، غير أن الغالبية العظمى من الأجهزة الإعلامية الخليجية المستقلة وشبه المستقلة ظلت تراعي حدوداً مسؤولة للحرية الإعلامية ولا تتخطى الثوابت المتعارف عليها إقليمياً وخليجياً (مثل قناتي "العربية" و"أبوظبي" خلال تغطية غزو العراق عام 2003، وغيرهما).

وأضحى التباين ينحصر في الشكليات التي لا تمس جوهر الأداء الإعلامي للمطبوعة أو القناة الخليجية التي لا تسيطر عليها الدول بشكل مباشر (صحيفتا **الحياة** و**الشرق الأوسط**، وصفحات «وجهات نظر» في صحيفة **الاتحاد** الإماراتية).

إن الإعلام الحيوي الحر أمر أساسي للإصلاح الذي تطالب به الشعوب الحكومات. لكن، من الضروري أن نميز الفجوة بين ما تعلنه الحكومات وبين أفعالها في دعم حرية الإعلام. وحري بنا القول إنه مما لاشك فيه أن أوضاع الصحافة تحسنت في معظم بلدان

المنطقة خلال السنوات الأخيرة؛ إذ ازداد عدد المؤسسات الإعلامية المحلية الخاصة. كما أنه من الصعب على أجهزة الرقابة التأثير في الأخبار التي تصدر عن القنوات التلفزيونية الفضائية، والأخبار التي تُنشر عبر شبكة الإنترنت. كذلك دفعت الضغوط المحلية والشعبية بعض البلدان إلى التخفيف من القوانين والشروط التي تحد من نمو الإعلام والسماح بمزيد من حرية التعبير للأصوات المختلفة. لكن حينما يتعلق الأمر بالتغطية الإعلامية للقضايا المحلية الأكثر أهمية، يظل الإعلاميون مقيدين بشدة وفق ضوابط تفرضها الدولة على القضية أو الحدث. ولم ينشأ عن الضجة الأخيرة حول ضرورة تطبيق الديمقراطية والإصلاح السياسي أي تحسن ملموس للصحافيين الذين يحاولون تغطية القضايا الحساسة.

لذلك، فإن الخطوة الأولى على المسار الصحيح هي تعديل قوانين الصحافة تعديلاً جذرياً، إذ تتضمن قواعد بالية تحظر تناول قضايا بعينها، وتضع عراقيل بيروقراطية تعوق التغطية الصحافية المستقلة. ويتعين على الحكومات منع إصدار أحكام بسجن الصحافيين بسبب عملهم، كما فعلت دولة الإمارات العربية المتحدة أخيراً،[1] وسد الثغرات القانونية التي تسمح بسجن الصحافيين بموجب قوانين جنائية منفصلة.

ويلاحظ أن تنظيم الأداء الإعلامي وفقاً لضوابط قانونية وإدارية حكومية له تاريخ عريق في المنطقة. وإذا اعتبرنا المملكة العربية السعودية نموذجاً في هذه الدراسة، فإننا نلاحظ أن أول نظام للمطبوعات صدر في المملكة في عام 1929. وأعيد النظر فيه وصدر بصيغة جديدة مطورة عام 1940، ثم أعيد النظر في النظام للمرة الثانية وصدر بصيغته الثالثة عام 1958. ولم تتم بعد ذلك صياغة نظام جديد للمطبوعات حتى عام 1982، أي بعد أكثر من ربع قرن، وذلك عندما صدرت الصيغة الرابعة للنظام التي استمر العمل بها حتى صدور النظام الجديد عام 2001.

يفتقر نظام المطبوعات والنشر السعودي إلى التحديد والتنظيم، ويميل إلى الغموض؛ إذ إنه يخلط بين المفهومين التجاري والإعلامي، كتدخل القانون ليشمل مؤسسات العلاقات العامة والدعاية والإعلان واستيراد الفيديو والنسخ وحتى التصوير

الفوتوغرافي؛ وهذا ما يمثل ضبابية التحديد للمهام التي يؤديها القانون وللشريحة التي تخضع لأحكامه.[2]

ويعتمد القانون السعودي في مقدمته التعريفية على سرد تعريفات خاصة لمفاهيم عدة؛ كالمقصود بالتداول، والصحافة، والصحافي، والصحيفة، والمطبعة، والطابع، والمطبوعة، أو المكتبة والمؤلف، إلا أن الملاحظ على تلك التعريفات «ضبابيتها» في بعض الفقرات، ونقصان دلالات تعريفها في فقرات أخرى، فالقانون السعودي يعرف الصحافي بأنه «كل من اتخذ التحرير الصحافي مهنة له، سواء أكانت أصلية أم إضافية»، وهو بهذا التعريف يفتقر إلى ضرورة استقلالية الصحافي في مهنته بعيداً عن أي مصالح أو مشاركات أخرى قد تؤثر في حياديته أو تغطيته الصحافية. كما يعمد القانون إلى تعريف المؤلف بأنه «من يقوم بإعداد مادة علمية أو ثقافية لتداولها»، وهو تعريف موجز لا يتوافق ومقتضيات القوانين الحديثة في حقوق التأليف والنشر، والملكية الفكرية.

ومن ناحية أخرى، يشترط القانون السعودي على من يود ممارسة أي نشاط إعلامي مؤسساتي أن يكون سعودياً، وأن يكون متجاوزاً لسن الخامسة والعشرين، «وللوزير حق الاستثناء»، وهي عبارة تثير الاستغراب بالطبع، فما هو البُعْد المنطقي من ذكرها وما مشكلة التحديد أصلاً بسن معينة، فالمتعارف عليه أن القوانين المنظمة لا تخضع لاستثناءات، وإن خضعت لاستثناء، فإنها ملزمة بذكر توصيف الاستثناء بشكل متكامل. كما أن حكر العمل الإعلامي على السعوديين فقط، قد يحرم البلاد من تجارة إعلامية تدر المليارات في الدول الأخرى، خصوصاً إذا ما لاحظنا قوة السوق السعودية عامة. كما يحدد القانون رسوماً مادية على مزاولة النشاطات الإعلامية ككل، ما بين ألف وألفي ريال، وهو مبلغ معقول نوعاً ما، لأن فيه تشجيعاً على الدخول في النشاط الإعلامي، ولعلها من المزايا التي يتمتع بها القانون السعودي.

تنص المادة الثامنة من نظام المطبوعات والنشر على الآتي: «حرية التعبير عن الرأي مكفولة بمختلف وسائل النشر في نطاق الأحكام الشرعية والنظامية»، ونحن هنا نواجه

مشكلة؛ فالحريات مكفولة، ومن حق كل فرد أن يعبر عن رأيه، ولكن في نطاق محدد، وتعد عبارة «الأحكام الشرعية» واسعة الدلالة، إذ إن تحديد ضوابط لهذه المسألة أمر في غاية التعقيد. كما أن عبارة «الأحكام النظامية» مبهمة بشكل أكبر. كما يشترط النظام في النصوص المصرح لها بالنشر «أن تلتزم بالنقد الموضوعي البناء الهادف إلى المصلحة العامة، والمستند إلى وقائع وشواهد صحيحة»، ولكن ثمة تساؤلات مضافة هنا: ما هو مفهوم «النقد البناء»؟ ومن تناط به مسؤولية تحديد ما إذا كان هذا النقد بنّاءً أم هداماً؟ كل تلك إشكاليات تلعب دوراً كبيراً في وجود ثغرات في النظام الإعلامي أمام التفعيل أو الإنتاج، أو حتى الاستغلال.

كما أن الملاحظ أن هناك خلطاً واضحاً في القانون السعودي للمطبوعات والنشر، إذ تختلط المسؤوليات والتشريعات بعضها ببعض، فالمادة العاشرة منه تتحدث عن الطباعة وقواعدها، بينما تتحدث المادتان الحادية عشرة والثانية عشرة عن وفاة صاحب المطبعة، وشؤون الورثة، وهذا من اختصاص قانون الشركات التجارية، ولا دخل لقانون الطباعة والنشر في قضايا الإرث والتسويات العائلية.

وتقع المادة الخامسة عشرة في إشكالية كبرى؛ إذ إنها تضع التجريم بالتداول من دون استخلاص إذن على البائع المحلي، في سابقة مستغربة، كما أنها تستطرد في نقل التهمة من الناشر إلى الطابع حتى الموزع إلى البائع، في متاهة لا معنى لها ولا تنظيم ينظمها ويرتب تسلسل تُهمها؛ فمن المفترض أن يحدد القانون "مشكلة مَنْ هذه؟"، فكيف للبائع البسيط في مكتبته أن يتأكد من أن جميع الكتب التي يبيعها تمتلك ترخيصاً طباعياً؟!

تتدخل الوزارة في الموافقة على المواد الإعلانية "التجارية" التي تطبع، وهذه النشاطات تجارية بحتة، فلمَ ينظر لها نظام المطبوعات والنشر السعودي؟ ولماذا يتدخل فيها وكأن الأنظمة التجارية لا تنظم الإعلان التجاري؟ كما أنها تشترط الموافقة على نوعية الإعلان، ومدته، وشكله، وربما تقنيته!

تشترك المطبوعات الخارجية مع المطبوعات الداخلية في ضرورة الحصول على إذن مسبق بالتداول. كما يصرح القانون بإمكان طباعة أية صحيفة خارجية داخل المملكة

العربية السعودية بشرط موافقة الوزارة، وإخضاعها للرقابة الإعلامية من الوزارة، لتبقى الوزارة سيدة الموقف، حتى بعد السماح للمطبوعة بالتوزيع داخل البلاد.

حق الرد مكفول في الصحافة السعودية بحسب ما تقتضيه المادة الخامسة والثلاثون من النظام، ولمن أصابه الضرر الحق في المطالبة بالتعويض. وللوزارة حق سحب أي عدد من الصحيفة إذا كانت تخل بالشريعة الإسلامية من دون أحقية التعويض إلا في حال موافقتها المسبقة على تداوله.[3]

حرية الإعلام

في الأسبوع ذاته الذي اجتمع فيه وزراء الإعلام العرب في القاهرة لتحجيم حرية الإعلام عبر التوقيع على «وثيقة تنظيم البث الفضائي في المنطقة العربية»، أصدرت منظمة «مراسلون بلا حدود» تقريرها السنوي لعام 2008، الذي يستقصي وضع حرية الصحافة في دول العالم، ومن ضمنها دول الخليج العربية.[4]

أشار التقرير إلى وجود تطور في مجال الحريات في منطقة الخليج العربي، لكنه لفت إلى أن الطريق مايزال طويلاً! ويرى التقرير أن حرية الصحافة في دول الخليج تختلف من دولة إلى دولة، حيث يُعاني الصحافيون مشكلات عدة في مقدمتها الرقابة الذاتية التي تلازمهم بشكل ملحوظ منعاً للاقتراب من الخطوط الحمر، كنتاج طبيعي للقوانين المقيدة لحرية التعبير، إن لم يكن من جانب الدولة، فإن الجماعات الدينية والقبلية لها دورها وتأثيراتها، كما حدث أخيراً في المملكة العربية السعودية بتكفير اثنين من الكتّاب من قبل أحد الفقهاء. وأشارت المنظمة في تقريرها بشأن نتائج زيارة لتقصي الحقائق قام بها وفد من المنظمة لمملكة البحرين إلى أن الصحافيين البحرينيين لديهم فرصة أفضل من زملائهم في دول خليجية أخرى من ناحية استطاعتهم التعبير عن آرائهم، لجهة أنه لم يسجن أي صحافي منذ عام 1999، ولكن الصحافة في البحرين لاتزال تواجه الكثير من المشكلات بسبب القوانين المقيدة للحريات والضغط الشفوي من المسؤولين، وهو ما أدى إلى لجوء الصحافيين إلى ممارسة الرقابة الذاتية.

وبحسب التقرير، فإن الإعلام في المملكة العربية السعودية لايزال محكوماً من الدولة، كما يشكو الصحافيون في كل من البحرين والكويت وقطر من صعوبة الوصول إلى المعلومة الرسمية، أو المعلومات الخاصة بالحالات الأمنية والاجتماعية. ويتطرق التقرير إلى حالات التوقيف أو السجن في بعض الدول الخليجية والعربية. كما يأتي بآراء صحافيين سعوديين أشادوا بالحراك الإعلامي وزيادة هامش الحرية، إلا أن التقرير أشار إلى أن رؤساء التحرير واقعون تحت ضغط حكومي، إضافة إلى فرض مهام رقابية عليهم. كما يشير التقرير إلى استدعاء صحافيين بحرينيين في كانون الثاني/ يناير الماضي بعد كتابتهما حول موضوع مثير للجدل. كما يتضمن الجرد موقف المحكمة من صحافيين كانوا يغطون تجمعاً عمالياً في قطر. وأشار التقرير إلى كثرة توظيف الأجانب في الإعلام، وعلاقة هؤلاء بالمؤسسات الإعلامية الرسمية من حيث الالتزام بالرقابة، وضرورة التزام الصحافي بقوانين تلك المؤسسات التي تصرح له بالعمل، بما في ذلك شؤون الإقامة والسفر. ويرى التقرير أن تلك "الرسميات" أكثر مرونة في الإمارات العربية المتحدة، حيث يجد الإعلاميون تسهيلات جمة في مدينة دبي للإعلام مثلاً.

ويتطرق التقرير إلى موقف المحاكم من الإعلاميين! ويأتي بمثال من الكويت التي تمنع قوانينها حبس الصحافي، لكن الصحافيين يقعون تحت طائلة الغرامات الضخمة، فهناك عشرات الشكاوى رُفعت ضد الصحف، ما قاد إلى أن الصحافيين اتهموا وزارة الإعلام بـ«تقويض» ما حققه الإعلام الكويتي.

وتطرق التقرير إلى الصحافة الإلكترونية والمدونات. وأتى بمثال عن المدوِّن السعودي فؤاد الفرحان الذي اعتقل في كانون الأول/ ديسمبر 2007 من دون توضيح. كما قامت السلطات في البحرين بفرض الرقابة على المواقع الإلكترونية. ويرى المدونون البحرينيون أن القوانين مربكة؛ إذ تمت محاكمة أكثر من عشرة صحافيين ومدونين من نيسان/ إبريل إلى تشرين الأول/ أكتوبر 2007 بمقتضى المادة 365 من قانون العقوبات، والمادة 47 من قانون المطبوعات. وتفرض السلطات على المواقع الإلكترونية البحرينية التسجيل لدى وزارة الإعلام، حيث تسهل الرقابة عليها، كما يقول التقرير. وفي إمارة

رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة، حكمت محكمة على صاحب موقع إلكتروني بالسجن عاماً، لكن التدخل السياسي أفرج عنه.

ما ورد في التقرير – رغم عدم اتفاق كثير من مسؤولي وزارات الإعلام في دول الخليج العربية – يشير إلى أن قضية حرية الصحافة والبحث عن قوانين تضمن ممارسة راشدة لمهنة الإعلام، مازالا يشكلان هاجساً وخطراً أمام تطور ونمو الصحافة والإعلام الخليجي.

في المؤتمر الذي انعقد بعنوان «قوانين الإعلام في الخليج العربي: الفرص والتحديات»، بمشاركة 25 من القيادات الإعلامية في دول الخليج العربية، في كانون الأول/ ديسمبر 2006، خرج الصحافيون بمجموعة من التوصيات للارتقاء بحرية الإعلام في منطقة الخليج، أهمها:[5]

- تقديم اقتراحات بنصوص قانونية واضحة ومحددة وأكثر تسامحاً، إلى السلطات التنفيذية والمؤسسات التشريعية، وهي نصوص ينبغي أن تمتد إلى كل القوانين التي تفرض قيوداً على حرية الصحافة والتعبير والرأي.

- العمل على إقرار قوانين منفصلة لحرية تداول المعلومات وتلقيها ونشرها باعتبارها مهمة لمجتمع المعرفة وليس لوسائل الإعلام فقط، وتشكل أساساً مهماً للتنمية المستدامة.

- دعم إجراءات مكافحة الفساد وتطبيق مفاهيم الحكم الرشيد.

- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على الاهتمام بدعم الحريات الإعلامية، ومراقبة الحكومات ومدى التزامها بالمعاهدات الدولية، واحترامها لحرية التعبير وتقديم تقارير إلى الجهات المختصة عن التطور الذي يحدث في هذا المجال.

- العمل على إقرار مدونات للسلوك المهني في جميع البلدان العربية، وتشجيع إنشاء مجالس صحافية مستقلة تعمل على تطوير معايير الاحتراف المطلوب، وتوفير الحماية اللازمة للإعلاميين.

ويلاحظ أن التضييق على حرية التعبير في بعض دول الخليج أدى إلى عدم الجرأة وغلبة الخوف، إضافة إلى خشية الاعتقال، ما أفرز إعلاميين وصحافيين يميلون إلى الحذر، كما أن ذلك أدى إلى انخفاض المستوى المهني للعاملين بالمؤسسات الصحافية والإعلامية، ومن المؤكد أن هناك ضرورة للعمل على رفع الوعي القانوني لدى الإعلاميين، وترقية مهاراتهم في التعامل مع القوانين المنظمة لشؤون الإعلام في هذه الدول، لخلق وعي أفضل بأهمية إعلام حر يدفع بعملية الإصلاح السياسي.

مسؤولية الإعلام في صوغ دور مجتمعي

أتاح التقدم التقني في مجالات الاتصال وتبادل المعلومات، فضلاً عن هيمنة العولمة، تخلي الدول والحكومات عن سيطرتها التقليدية على الوسائط الإعلامية، سواءً أكان ذلك بتشجيع منها أم رغماً عنها. وأدى هذا التغير الكبير على ملكية وسائل الإعلام والتسهيلات التي تقدمها دول داخل المنطقة وخارجها لاستقطاب تلك الوسائل إلى خلخلة المفاهيم التقليدية لأساليب التأثير الإعلامي في المجتمعات التي تستهدفها وسائل الإعلام، غير أن تلك المتغيرات لم تكن على الدوام في مصلحة أجهزة الإعلام؛ إذ إن تعدد الصحف والقنوات الفضائية ومحطات الإذاعة والمواقع الإخبارية والتحليلية في فضاء شبكة المعلومات الدولية جعل جمهور المتلقين على مختلف مستوياتهم يرفعون سقف الصدقية التي ينشدونها من أداء تلك الأجهزة. ولذلك ربما أضحى سهلاً على فئات معارِضة لأنظمة خليجية إطلاق فضائيات أو مواقع إلكترونية من خارج المنطقة، لكنها لم تحقق تقدماً يذكر فيما يتعلق بشعبيتها وصدقية المعلومات التي تبثها.

يبدو أن الارتقاء بالدور المجتمعي للصحافة في منطقة الخليج لا يقتصر على ما تقوم به تلك المؤسسات وحدها، إذ لابد من تنسيق عملي بين وسائط الإعلام والجهات التنفيذية والمجتمعية التي تنشد الغايات نفسها، لكون التنسيق كفيلاً بتركيز محتوى الرسالة الإعلامية المطلوبة، لتحقيق أكبر قدر من الإجماع حول أهدافها وإمكان رصد نتائجها. وغني عن القول إن المهمة المجتمعية – هي أساساً – تكاملية بين الجهات الرسمية

والأجهزة الإعلامية، حتى وإن لم تكن رسمية، فالمجتمع هو في نهاية المطاف الشريحة الأساسية التي تستهدفها الوسائل الإعلامية برسائلها وبرامجها المتنوعة.

كما أن دور وسائط الإعلام في صوغ دور مجتمعي يتطلب وعياً لأهمية التواصل بين الأجيال، والحفاظ على عناصر الثقافة والقيم الأصيلة، ما يسهم بشكل ملموس في تعزيز التنشئة الاجتماعية وتيسير أدوات التربية والتعليم، ويتطلب ذلك تعاوناً وثيقاً بين الوسائط الإعلامية الحديثة ومراكز البحث العلمي في مجالات الثقافة والتراث والتخطيط الاجتماعي؛ إذ إن التقدم التقني المتاح يتطلب مهارات رفيعة في طرق نقل الرسالة الإعلامية وتسويقها لدى جمهور المتلقين، وذلك لتفادي العشوائية والأخطاء الكثيرة الناجمة عن حداثة التجربة والجهل، وهي أخطاء قد يتطلب تصحيحها مرور عقود من الزمان، تدفع كلفتها الباهظة الشعوب، لكن الوسائط الإعلامية تتحمل مسؤولية تلك الأخطاء بحكم دورها الاتصالي المباشر.

وتتضح أهمية دور الوسائط الإعلامية في إحداث التغيير المجتمعي في منطقة الخليج في بلورة سياسات وحلول تراعي طبيعة مشكلات شعوب المنطقة، وخصوصاً:

- معالجة سيطرة النصرة القبلية وانعكاسات ذلك على سياسات التوظيف والخدمة في مؤسسات الدولة.

- تعزيز الدور التعليمي والتثقيفي للدولة؛ إذ إن ضعف الأساس التعليمي أحدث خللاً خطيراً في القيم الاجتماعية والسلوك الفردي، كما انعكس بشكل لا تخطئه العين على العملية التعليمية والإعلامية، وأضحى يهدد الوعاء الرئيسي لوجود الأمة الذي يتمثل في لغتها وثقافتها.

- بلورة سياسات واستراتيجيات التخطيط للمستقبل الفردي والجماعي لشعوب منطقة الخليج العربي، خصوصاً في ظل جهود التقريب والتنسيق التي يبذلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمؤسسات المنبثقة عنه، ومؤسسات التعليم العالي في بلدان المنطقة.

إن لكل مؤسسة إعلامية أهدافاً خاصة بها وأوضاعاً تمويلية تحكمها، فضلاً عن بيئة العمل ومدى تخوفها من الرقابة في مسار عملها. ولذلك يبدو منطقياً أن تسعى الوسائط الإعلامية الجادة في علاقتها بدولة المنشأ وبالعلاقات مع شعوب المنطقة إلى التوصل إلى إجماع حول الأطر الفكرية والمهنية للاستراتيجية القادرة على تحقيق الغايات المشار إليها. ويلاحظ أن صيغاً من قبيل "ميثاق إعلامي" و"وثيقة مبادئ" وما إلى ذلك أضحت رديفاً للتقاعس عن بلوغ المقاصد المنشودة، وذلك مستمد من الإرث السياسي الحديث للمنطقة العربية بوجه عام.

وإذا لم يكن سهلاً التوصل إلى إطار عملي وفكري يؤهل الوسائط الإعلامية في منطقة الخليج العربي للقيام بدورها في صوغ الدور المجتمعي والمشاركة في بلورته بطريقة جماعية، فإن المأمول أن يتم ذلك على أسس ثنائية أو ثلاثية تتوسع لاحقاً، بمجهود من حكومات المنطقة ومؤسسات مجلس التعاون لوضع أساس موحد يحكم أداء تلك الوسائط ويوجهها لتفادي الأخطاء المتوقعة في توجيه دفة المجتمع والرأي العام.

ويتعين التوصل إلى توافق بين قادة الوسائط الإعلامية الخليجية على مفهوم الحرية، وكذلك مفهوم الدور الرقابي. فبينما كان مقبولاً خلال القرن الماضي اقتران الأداء الإعلامي بفرض المفاهيم والتوجهات المجتمعية، لم يعد ذلك مقبولاً في القرن الحادي والعشرين الذي يتسم بالخيارات الواسعة أمام المتلقي، بحكم الفضاءات المفتوحة والخيارات المتعددة. وقد يبدو مناسباً العودة إلى بعض الجوانب التعليمية التي كانت الأجهزة الإعلامية تقوم بها خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، كالتعليم من خلال الإذاعة والتلفزيون؛ للارتقاء بوعي المتلقي ومساعدة الأجهزة التعليمية الحكومية في القيام بمهمتها على أكمل وجه.

وتبرز أهمية تحديد مفهوم حرية التعبير ومدى هوامش الرقابة بسبب اتساع نطاق الفهم الخاطئ بأن الفضاءات المتنوعة تعني أن ينصرف كل جهاز إعلامي على هوى القائمين على تمويله أو تشغيله، ما دام الحصول على قمر اصطناعي للبث التلفزيوني أو

عاصمة أجنبية خالية من فرض ضوابط على تراخيص الصحف والمجلات أمراً ميسوراً. ويمكن الإشارة بوجه خاص في هذا الجانب إلى الفوضى المتمثلة في كثرة قنوات الفتاوى الدينية والعلاج بالأعشاب والعلاج من السحر ... إلخ، من دون ضوابط واضحة تكفل تحقيق مقاصد الوسائط الإعلامية. كما أن التوسع في مفهوم حرية التعبير أدى إلى استنساخ قنوات فضائية إخبارية أضحت متخصصة وبارعة في خلق السجالات والانقسام بين الفئات والشعوب داخل المنطقة وخارجها.

وكانت سطوة أجهزة التلفزيون الحكومية قد بدأت تضعف إثر اندلاع حرب الخليج الأولى التي شهدت طلباً غير مسبوق على الأخبار المباشرة والتعليقات من داخل الأستوديو ومتابعة تحركات القوات من كل الجبهات. فظهرت في منتصف التسعينيات قناة "الجزيرة" الفضائية القطرية، على أنقاض التجربة الأولى لقناة البث العربي لهيئة الإذاعة البريطانية (BBC).

ثم ما لبث العرب أن أطلقوا أقمارهم الاصطناعية الخاصة بدولهم كمنظومتي أقمار عربسات ونايلسات، ثم اتجه منتجون تلفزيونيون خليجيون إلى ارتياد مجالات البث الفضائي الجديدة لشبكة قنوات متخصصة في الترفيه والتسلية (مثل شبكات: MBC, Orbit, ART). ودفعت ضخامة حجم السوق الإعلانية وعدد المشاهدين بشبكات تلفزة أجنبية إلى إطلاق باقاتها المرئية والإذاعية في فضاءات المنطقة للحصول على حصة معتبرة من المداخيل الإعلانية وعائدات الاشتراكات (مثل: شوتايم، والأوائل).

وسعت قناة الجزيرة منذ اليوم الأول من إطلاق بثها إلى انتهاج سياسة "مختلفة"، تحاكي الشعوب وتدغدغ عواطفها عبر «الرأي والرأي الآخر»، لتنتزع لبرامجها نفوذاً سياسياً ومجتمعياً يضاف إلى نفوذ الدولة التي تملكها وتدعمها.

وأتاح اعتمادها على الكوادر الإعلامية التي تمرست في الإعلام البريطاني أن ترسخ صورتها في أذهان المشاهدين العرب المتعطشين إلى المعلومات والأخبار البعيدة عن التدخل الحكومي، باعتبارها قناة فضائية "مشاكسة" و"مباشرة". وعلى الرغم من ذلك يمكن القول

بملء الفم إن قناة الجزيرة هي أول من ألقت بحجر ضخم في بركة الإعلام العربي الراكدة، إذ أتاحت الفرصة لرجل الشارع البسيط أن يبث همومه ويشارك بآرائه تجاه القضايا المختلفة، حية على الهواء، وهو ما خلق لها شعبية خلال فترة وجيزة، ودفع الصحف الخليجية إلى تناول قضايا جريئة عبر صفحات التحقيقات والرأي ووجهات النظر.

في المقابل لم تهتم "الجزيرة" في إطار السعي الإخباري النهم، بمراعاة ثوابت العلاقات بين البلدان العربية وشعوبها، خصوصاً بلدان المنطقة الخليجية التي يربطها تاريخ متداخل وجوار جغرافي متصل وتواصل سكاني عميق، ما أدى إلى التسبب في أزمات دبلوماسية عدة بين الحكومة القطرية التي تملك القناة وبعض الحكومات العربية، بلغت ذروتها باستدعاء سفراء عرب من العاصمة القطرية، ومنهم سفير المملكة العربية السعودية حمد الطعيمي، الذي سُحب عام 2002 من الدوحة احتجاجاً على برنامج «ما وراء الخبر»، الذي اعتبرت المملكة أنه أساء إليها وإلى قيادتها، وقبل ذلك وبعده أصدرت حكومات عربية عدة قرارات بإغلاق مكاتب القناة واعتقال مراسليها. ولم يتوقف ذلك "النهم" إلى خلق أخبار ومواضيع تقام حولها ملفات سجالية وبرامج تحليلية، بل امتد الأمر إلى التركيز على قضايا اجتماعية وأخلاقية حساسة (مثل الختان على الطريقة الفرعونية في مصر، واغتصاب النساء في دارفور بالسودان، والصراع العرقي في موريتانيا).

دفع تمكن قناة "الجزيرة" من بناء نفوذ لها لدى الشعوب العربية، بناءً على منهج "المشاكسة" وفضح المسكوت عنه، إلى سباق وتنافس بين بلدان عربية لاستنساخ الظاهرة، غير أن القيادات في بعض تلك الدول أدركت مخاطر تكريس قنوات للأخبار وحدها فعدلت عن هذا التوجه؛ إذ إن المنافسة في هذا المجال تتطلب قدراً عالياً من الصدقية، وهي غاية لا يمكن إدراكها، إذ ليست هناك ضرورة إلى تضخيم الأحداث والنفخ على وقائع غير جوهرية لملء ساعات البث واستقطاب المزيد من المشاهدين.

من المؤكد أن التخلي نهائياً عن قنوات الخدمة الإخبارية ليس حلاً ناجحاً؛ إذ إن أوضاع المنطقة بعد حرب تحرير الكويت وهجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 وغزو العراق

لم تعد تتحمل رفض النقد، وهناك ضرورة للتنفيس المجتمعي. ولذلك عكفت الحكومات العربية والخليجية على إعادة هيكلة سياساتها الإعلامية والتوسع في البث الفضائي المعني بالأخبار وملاحقة التطورات العالمية لاستقطاب طوعي للقوى الإعلامية المؤثرة في الرأي العام، وتم ذلك في إطار فردي أسفر عن بناء إمبراطوريات إعلامية خليجية، مثل قناة العربية، بحيث تقدم خدمة خبرية متكاملة ومتواصلة، ولكن من دون إساءة إلى الدول، حتى في حال حدوث أزمات دبلوماسية بين الدولة المالكة للقناة وأية دولة عربية أخرى، وذلك للحفاظ على الصدقية والموضوعية.

حاول وزراء الإعلام العرب أخيراً وضع ضوابط تحكم أداء المؤسسات الإعلامية التي تستهدف شعوب المنطقة، وبدا واضحاً أن المسعى الوزاري لن يكتب له التوفيق، وذلك بسبب التباين في تعريف حدود حرية التعبير، والمواقف الفردية من محاولات وزارات الإعلام العربية السيطرة على أداء الوسائط الإعلامية، ويمكن ملاحظة ذلك في بعض بنود وثيقة تنظيم البث الفضائي في المنطقة العربية التي أقرها وزراء الإعلام العرب في 12 شباط/ فبراير 2008؛[6] إذ دعت الوثيقة في بند حرية التعبير، إلى أنه يجب ممارسة هذه الحرية وفق «الوعي والمسؤولية بما من شأنه حماية المصالح العليا للدول العربية»، كما طالبت الوثيقة بضرورة «احترام خصوصية الأفراد والامتناع عن انتهاكها بأي صورة من الصور، والامتناع عن التحريض على الكراهية أو التمييز القائم على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين، والامتناع عن بث كل شكل من أشكال التحريض على العنف والإرهاب، مع التفريق بينه وبين الحق في مقاومة الاحتلال»، والالتزام «بالقيم الدينية والأخلاقية للمجتمع العربي، والامتناع عن بث كل ما يسيء إلى الذات الإلهية والأديان السماوية والرسل والمذاهب والرموز الدينية، والامتناع عن بث وبرمجة المواد التي تحتوي على مشاهد أو حوارات إباحية أو جنسية صريحة»، لكن رغم ذلك تبقى معضلة تحديد وصف دقيق لـ«الوعي والمسؤولية»، وهما شرطا حرية التعبير، محور الخلاف الذي يؤكد أن الوثيقة لن تسهم فيما هو مأمول منها، وهي عقبة لابد من إيجاد حلول لتجاوزها، بغية الإجماع على مفهوم حد أدنى أو حل وسط لتعريف ماهية حرية التعبير. وإذا لم يكن ذلك ممكناً تحقيقه على

مستوى الدول العربية، بسبب التباين السياسي والاجتماعي، فيتعين تحقيقه على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مستفيدةً من القواسم المشتركة التي أتاحت نجاحاً نسبياً كبيراً لتجربة مجلس التعاون على مدى أكثر من ربع قرن.

أخيراً، لا إصلاح من دون حرية، ولا حرية من دون إصلاح، فمتى ما أرادت الدول الخليجية السير في العملية الإصلاحية، وهي ضرورية، يجب عليها تشجيع الحرية الإعلامية من خلال سن تشريعات قانونية داعمة لها، من دون فرض قوانين رقابية "عبثية" تحول العمل الإعلامي إلى ما يشبه حقول ألغام تنتظر الصحافيين لاصطيادهم واحتجازهم. ويبقى حجر الزاوية للإصلاح هو الحرية الإعلامية المسؤولة، التي تعتمد على الصدقية والحرفية والوضوح، من دون استفزاز للآخر أو تعدٍّ على حرياته، حكومات كانت أو شعوباً وأفراداً.

الفصل الثالث عشر

تأثير العولمة على المجتمعات الخليجية

الشيخة مي بنت محمد آل خليفة

لقد أكدت المصادر التاريخية أن الاحتكاك بين المجاميع البشرية ينتج عنه في العادة تغيرات ثقافية ملحوظة. وتشكل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كتلة بشرية واحدة لها خصائصها المشتركة، وتراثها المتميز، وتاريخها المتداخل. لذا نستطيع القول بأن دول المجلس تواجه العالم الخارجي وكأنها في جهة واحدة والعالم الخارجي سواء كان شرقياً أو غربياً في جهة أخرى.

وقد كان لموقع هذه البقعة المتميز على طريق التجارة في الشرق أثر في اتصال شعوبها بالحضارات الأخرى، وسبب أيضاً لحاجتهم إلى حماية هذه الطريق من التدخلات الأجنبية، لذا واجهت شعوب المنطقة الغزو البرتغالي للخليج، ثم المحاولات الهولندية والفرنسية من أجل الوصول إلى موانئه، وما تلاها من تدخلات عسكرية من طرف أساطيل بريطانيا في الهند؛ الأمر الذي أدى إلى توقيع اتفاقية السلام البحري مع شيوخ المنطقة عام 1820.

ولاشك في أن تلك التدخلات الإمبريالية في الخليج تركت آثاراً في ثقافة المنطقة، فلم تكن التجارة والموقع الاستراتيجي وحدهما العامل الرئيسي في ذلك التوجه الأوربي إلى المنطقة، فقد اعتبرت هذه البقعة أيضاً من المواقع المهمة لنشر الديانة المسيحية، وهذا ما جعل شعوب المنطقة تتعرض لحملات تبشيرية من طرف الكنيسة البروتستانتية القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر، والتي استخدمت الثقافة والخدمات الطبية الحديثة وسيلة لها للتأثير فيمن احتكوا بهم من سكان المنطقة. ومع هذا

الاحتكاك الأخير جاءت المواجهة الثقافية والجدل الديني، والحاجة إلى تعلم اللغة الإنجليزية واقتباس الكثير من منجزات الثقافة الأوربية والأمريكية.

ولاشك في أن الوجود العثماني في بعض سواحل الخليج في الفترة الزمنية ذاتها، وقبلها أيضاً، كان له أيضاً تأثيراته في ثقافة المنطقة، ولاسيما أن الدين واحد والعادات والتقاليد متقاربة. إلا أن هزيمة القوى الإمبريالية لدولة الخلافة العثمانية فتحت المجال لمنطقة الخليج للسير في طريق التطور والارتباط بالمصير الغربي.

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لاكتشاف النفط

أدى اكتشاف النفط في معظم دول الخليج إلى استثمار رأس المال الأوربي والأمريكي في المنطقة، وانعكاس هذا الأمر على المشهد الاجتماعي والاقتصادي في دول الخليج، وتحول اليد العاملة من العمل في البحر والريف إلى صناعة النفط، وتغير سبل المواصلات والمعيشة وحتى الملابس، وكذلك استخدام اللغة الإنجليزية والالتحاق بالمعاهد والجامعات الأوربية والأمريكية. هذا إلى جانب التغير الاقتصادي الذي حدث في أسواق ودويلات الخليج، ونهاية بعض البيوت التجارية الكبيرة، وظهور بيوت أخرى احتكرت أجزاء كبيرة من السوق الجديدة.

ولكن، هل حدث فعلاً أي تغيير ثقافي في منطقة الخليج نتيجة لهذه الأوضاع المستجدة؟ لاشك في أن التأثير الاقتصادي الناتج عن اكتشاف النفط في المنطقة، كان أكثر فاعلية من التأثير الثقافي وذلك رغم دخول المنتجات الثقافية الغربية السمعية والمرئية. وكان للعامل الاقتصادي التأثير الأول والمباشر على الأسواق القديمة في دول الخليج، والتي اختفت تقريباً واستبدلت بها الشركات العالمية والعلامات التجارية المشهورة والفنادق والمطاعم العالمية، وأدت إلى منافسة غير متكافئة اضطرت نتيجة لها بعض المؤسسات والبيوت التجارية إلى تغيير نظام العمل والاستعانة بالخبرات الأجنبية، وحتى شراء حقوق العلامات التجارية الأجنبية من أجل البقاء في السوق.

هذا بطبيعة الحال ساعد على تأسيس بنوك أجنبية ذات أرصدة محلية وخارجية غيرت من عقلية الاستثمار وطورت سبل زيادة الدخل المالي، مع إدخال تغيير شامل في ثقافة التعامل في الاقتصاد والأسواق المالية وحتى في دوام العمل وطبيعته.

في هذه المؤسسات الحديثة تداخلت الثقافات المختلفة من أجل هدف رئيسي هو زيادة أرباح الشركة، وأصبح العامل الاقتصادي هو الإطار المهم الذي اجتمعت في داخله هذه الثقافات، وصاحبَ ذلك تغييرات كبيرة في نظام الملابس والسكن وحتى الغذاء والترفيه العائلي.

ومن ناحية أخرى، أدى هذا التحول الاقتصادي ودخول رأس المال الأجنبي إلى تشكل متطلبات معينة في مستوى التعليم والكفاءة والخبرة، لا يفي بها التعليم الحكومي، الأمر الذي أدى إلى وجود مدارس أجنبية تتبع مناهجها ثقافة أخرى غير الثقافة المحلية.

لقد كان التغيير الاقتصادي شمولياً في بعض المجتمعات الخليجية، ما أدى إلى ظهور فئة جديدة من العمالة الأجنبية التي تكاد (في بعض الأحيان) تطغى في أعدادها على السكان الأصليين، والتي تشكل خللاً خطيراً في هيكل الاقتصاد؛ فهي تنقل مكاسبها المالية كلها إلى بلدانها الأصلية، كما أن وجود هذه العمالة الرخيصة أدى إلى ضياع فرص العمل للعمالة المحلية، وإلى نشوء بطالة بين خريجي المدارس الثانوية والجامعات.

وفوق ذلك، إن فتح دول الخليج أبوابها للعمالة الأجنبية يعني، بمرور الوقت، خضوعها لشروط المنظمات الدولية التي لا تتوقف عند مطالبة هذه الدول بحفظ الحقوق المالية للعمالة الأجنبية وتوفير الظروف الحياتية والمعيشية الملائمة لها، وغيرها، بل قد تصل إلى حد مطالبتها بمنح العمالة جنسية البلد المستضيف لها، الأمر الذي قد يشكل تهديداً وجودياً لدول الخليج، وخصوصاً الدول التي تتعدى فيها نسبة العمالة الأجنبية نسبة السكان الأصليين.

دول الخليج والعولمة

من المؤكد أننا جميعاً أصبحنا جزءاً من العولمة التي يخافها البعض، وكأنها سوف تسلبه حياته وهويته وأحلامه، في حين يتعامل معها البعض الآخر بثقافة العصر المنفتحة. لقد

وجدت الفئة الأولى في العولمة تـدخلاً في ثقافتهـا واقتـصادها المستقل، متناسـية أنـه مـن الصعب إيقاف حتمية التغيرات، وأن الدول المقاومة للعولمة هي التـي تكـون أكثـر تـأثراً، وبصورة سلبية، بهذه التغيرات.

وثمة افتراض بأن العولمة تفرض تغييراً في أنظمة الـسلطة والإدارة وتـدفع بـالتحول نحو الديمقراطية، إلا أننا نجد أن أغلب دول الخليج تشارك اليوم في هذه الحركـة العالميـة دون أن تقوم بتغييرات كبيرة في أنظمتها.

والحقيقة أنه إذا كانت الغاية الكبرى للديمقراطية هي تحقيق التقدم والرفاهية لجميع أفراد المجتمع، فهل تحتاج دول الخليج فعلاً إلى تغيير أنظمة السلطة والإدارة فيها؟ إذ إن غالبية دول الخليج تحكمها أسر مضى على وجودها في الحكم أكثر من قرنين، وقد حولت بلدانها إلى نماذج رائعة في تقديم الخدمات المجانية للمواطنين وتوفير سبل العيش الكريم لهم.

ففي حين نجد البحرين والكويت قد أخذتا بنظام الانتخاب البرلماني والمـشاركة مـن خلال المجالس التشريعية أو بما نستطيع أن نسميه بحذر شديد نوع من الديمقراطيـة التـي سمحت بالنقلة النوعية في الإدارة ومؤسساتها وخلقـت المبـادرة اللازمـة للتجـارة الحـرة والاستثمار العالمي وضمان نسبة عالية من التطورات الضرورية تجاه تحسين ظروف المعيشة، نجد في المقابل أن دولاً خليجية أخرى لم تـدخل إلى الآن في إطـار الانتخابـات والمجـالس التمثيلية، ومع ذلك فهي أيضاً ضمنت مستويات مقبولة من الخدمات المقدمة للمواطنين. ومع ذلك، فهناك نمط واحد في جميع بلدان الخليج في ارتبـاط الإعـلام بمؤسـسة الدولـة ونوعاً ما ارتباط مباشر للثقافة بالأجهزة ذاتها، مع بقاء الأمن والسياسة الخارجية والأمور المالية حكراً على الأسر الحاكمة في دول الخليج.

لذا نجد أن دول الخليج، رغم أنها تشكل منظومة واحـدة، فإنهـا تعـيش عولمـة غـير شاملة، وديمقراطية محدودة، وتطوراً يتفاوت بين بلد وآخر.

القسم الخامس

تطوير التعليم في منطقة الخليج

الفصل الرابع عشر

تحديث التعليم: المنطلقات والشروط والمداخل

د. علي محمد فخرو

إن الهدف من تحديث التعليم هو أن يساهم في تحديث المجتمع العربي. ولا نقصد بتحديث المجتمع العربي إيصاله إلى حداثة الآخرين، وبالتحديد حداثة الغرب، وإنما المقصود إيصاله إلى صنع حداثته الذاتية. فالمجتمع العربي قد يتبنى بعض مكونات حداثة الآخرين، بما فيهم الغرب الأوربي - الأمريكي، ولكن ينبغي أن تكون المحصلة النهائية هي الوصول إلى حداثة ذاتية عربية، من خلال القيام بعمليات مراجعة وإعادة تركيب للتراث من جهة، وعمليات انتقاء وهضم لحداثة الآخرين من جهة ثانية.

إننا هنا بصدد عملية متعددة المستويات وبالغة التعقيد والشمول، تعتمد على تحديث كل القطاعات، وعلى رأسها بالطبع قطاع التربية والتعليم. وينبغي أن ندرك أن جميع أنواع الحداثات المطلوبة سيُحتاج إلى تقبلها والدفاع عنها وحمل رايتها مستقبلاً إلى نوع آخر من أجيال العرب غير التي تنتجها المدرسة أو الجامعة العربية الحالية؛ إذ ينبغي على هؤلاء بناء حداثة سياسية مرتكزة على نقل المجتمع العربي من حالة الاستبداد التاريخية إلى نظام الديمقراطية وتبني مواثيق حقوق الإنسان؛ وحداثة ثقافية تشمل إتمام عملية الإصلاح الديني، وإعادة النظر في التراث من أجل تحليله ونقده وإعادة تركيبه ثم تجاوزه، وإعادة قراءة التاريخ قراءة نقدية؛ وحداثة اقتصادية تقود إلى امتلاك القدرات العلمية- التكنولوجية وولوج ساحة عوالم المعرفة والمعلومات، والفهم الصحيح لظاهرة العولمة والتفاعل الإيجابي معها؛ وحداثة فكرية تشمل إعلاء شأن العقلانية والتعددية وحرية الاعتقاد والتعبير والحريات الأكاديمية والبحثية، والقدرة على فهم واستيعاب المرجعيات،

وبناء وترسيخ الروح النقدية والإبداعية النظرية والفلسفية لتلك الحداثات مجتمعة. ومن هنا تنبع الأهمية القصوى لأن تتسم عملية تحديث التعليم بالشمول والاتساع والعمق نفسه الذي تتسم به عملية تحديث المجتمع كلِّه.

منطلقات تحديث التعليم

إذا كنا نتحدث عن تحديث جذري شامل لحقل التعليم فسيكون من الظلم وضع هذه المسؤولية على عاتق العاملين في هذا الحقل فقط؛ فالمطلوب أيضاً وجود إرادة سياسية تدفع بالتحديث، وشبه إجماع مجتمعي على دعم تلك الإرادة.

ومن هنا يلاحظ المرء أن تحديث التعليم في المجتمعات الديمقراطية يطرح ضمن البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية وأجندتها. ولوضع تصورات لتحديث التعليم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لابد أن يصدر قرار بذلك على مستوى المجلس الأعلى لقادة دول المجلس. لكن ذلك لا ينفي الحاجة إلى وجود الأجواء المهيئة لتقبل عملية التحديث تلك ومساندتها، وعدم وضع العراقيل في وجهها، خصوصاً في المؤسسة التربوية؛ فنجاح عملية التحديث يتطلب وجود تناغم بين أصحاب القرار السياسي وبين كل من قوى المجتمع المدني والعاملين في حقل التربية والتعليم.

لكن ذلك القرار الثلاثي الأطراف لن ينجح في الوصول إلى تحديث التعليم المطلوب، ما لم يكن الأخير جزءاً من مشروع تحديثي اقتصادي - اجتماعي - سياسي - ثقافي متكامل؛ فهناك دراسات تشير إلى أن إجراء إصلاحات في الأنظمة التعليمية وحدها دون أن ترافقها إصلاحات في أنظمة أخرى قد يقود إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية بدلاً من المساهمة في حلِّها. فالتحديث هنا هو القيام بعملية إنماء تربوي، كجزء من عملية إنماء ثقافي شامل يندمج في صلب الحياة العامة، بما تشتمل عليه من عمل وإنتاج، وراحة وترويح، وتطلعات روحية وفلسفية.[1]

شرطا تحديث التعليم

وإضافة إلى المنطلقات السالفة الذكر المتعلقة بوجود الإرادتين السياسية والمجتمعية، وعدم الاقتصار على إصلاحات تربوية أكاديمية بحتة، وإنما القيام بتحديث ثقافي عميق، هناك شرطان بالغا الأهمية لابد من توافرهما لتحديث التعليم: الأول، هو وجود مرجعية فلسفية تربوية واضحة المعالم مستمدة من تراث الأمة وتاريخها، وقضايا حاضرها وتطلعات مستقبلها من جهة، وتكون مراعية للأفكار والتجارب الإنسانية الأخرى من جهة ثانية. وفي جميع الأحوال، يجب أن تفرد تلك المرجعية مساحة كبيرة لمفاهيم الإبداع والتجديد، والعقلانية الصارمة، والإيمان بالعلم ومنهجيته، والفردية المتوازنة مع روح الجماعة، وأهمية التقدم الإنساني ومعناه، وأسس حقوق الإنسان في العدالة والمساواة والحريات الديمقراطية. إنها فلسفة تشدد على مركزية عقلية المعرفة، ونسبية الحقيقة، وتحليلية اللغة، وإرادة الإنسان واستقلاليته وحريته الفردية، وتعطي أهمية كبرى للمستقبل، وترفض تقديس العادات والتقاليد، وتؤيد انتهاج أساليب التحليل والتفكيك والنقد والتجاوز للأفكار والمبادئ والنظم.[2]

إن عدم وجود تصور واضح للتغييرات الفكرية والسلوكية والتنظيمية المطلوب إحداثها في المجتمع سيجعل الحديث عن تحديث مكونات العملية التربوية حديثاً فوضوياً بلا جذور، ولا قدرة على قياسه والحكم عليه في المستقبل.

أما الشرط الثاني لتحديث التعليم فهو النأي عن أن يصبح هدف وجود حقل التربية والتعليم الأساسي - وقد يكون الوحيد - خدمة المتطلبات الاقتصادية وسوق العمل على أهميتها من جهة؛ أو خدمة المصالح السياسية والأيديولوجية لجماعات وقيادات السلطة من جهة أخرى. فالقيم النفعية البحتة الخادمة لسوق العمل والقيم الأيديولوجية الخادمة لبعض النخب الاجتماعية ستبقي التربية خارج عمليات التغيير والتجديد والتقدم الحضاري في المجتمع، بل إنها ستبقيها في وضعها المتخلف الحالي، ولو زينت ظاهرياً بالمباني الحديثة ومختبرات الكمبيوتر والشعارات الإعلانية البراقة.

المداخل الرئيسية لتحديث التعليم

إن المنطلقات والشروط التي ذكرناها سابقاً يجب أن تكون جزءاً من عملية مراجعة تحليلية نقدية لكل مكونات التربية العربية؛ من مناهج وأدوات وطرائق التعليم، ونظام تأهيل وتقويم المعلمين، ومنظومة العلاقات في المدرسة، والتنظيمات الإدارية. ولا يحتاج الأمر إلى البدء من المربع الأول؛ فعبر العقود الماضية جرت مثل هذه المراجعات، على المستويات الوطنية والقومية. وقد أظهرت كلها نواقص التربية العربية؛ مثل بناء مدارس تهيمن عليها علاقات التسلط والإكراه، واعتماد التعليم التلقيني، والإهمال الكبير للجوانب الذاتية عند الطلاب، والاعتماد على معلمين غير مؤهلين مهنياً وغير مثقفين وغير ملتزمين بعمليات التغيير المجتمعي. أي أن النظام التربوي العربي - بتعبير آخر - أنشأ مدارس لا تفعل عبر السنين الطويلة أكثر من إعادة إنتاج الثقافة نفسها، وتخريج النوع نفسه من البشر، فتساهم بذلك في الإبقاء على التخلف الحضاري في المجتمعات العربية.

ولا مناص من أن يكون الهدف من تحديث التعليم إحداث تغييرات جذرية في فكر الطالب ووجدانه وولاءاته وسلوكياته. وعلى الأخص أن تتوجه العملية التربوية إلى بناء العقل العلمي القادر على الفهم والتحليل والنقد والتركيب والاكتشاف؛ والعقل النسبي غير المتعصب وغير الجامد والقادر على الاختلاف مع الآخرين بتسامح؛ والعقل المنفتح على التغير والتجديد والإبداع؛ والعقل الكلي الذي ينظر إلى الأمور بصورة شاملة لا تجزيئية مغلقة، والذي يستطيع أن يتعامل بفهم وإيجابية مع مشكلات العصر المعقدة، وأخيراً بناء العقل المستقبلي القادر على إدراك اتجاهات المستقبل بواقعية ورزانة.[3]

وإضافة إلى إحداث تغييرات جذرية في المنطلقات الفكرية والعقلية عند الطالب، هناك ضرورة أيضاً لإحداث تغييرات جذرية مماثلة في المنطلقات السلوكية من مثل حب المعرفة لذاتها، ما يعني ممارسته التعلم الذاتي المستمر مدى الحياة، وتقدير قيمة الوقت واستثماره بدلاً من إضاعته، والإيمان بالعمل كقيمة ونشاط إنساني بما في ذلك العمل اليدوي والمهني،

وإعطاء أهمية كبرى لإتقان العمل ودقته، والالتزام بخدمة المجتمع المحلي والمشاركة في نشاطاته، وممارسة العمل التعاوني والابتعاد عن التنافس العبثي الأناني.[4] وهناك عشرات الممارسات السلوكية للإنسان العربي التي ساهمت في تخلفه، وتتطلب تغييرها.

وكل تحديث للتعليم، بما في ذلك تطوير المناهج، يعتمد اعتماداً شبه كلي على المعلم، ولا شك في أن تحسين مهنة التعليم نفسها يمثل أحد العناصر الأساسية لتحديث التعليم. فعندما يُتفق على أن تكون هذه المهنة من المهن الرفيعة المستوى المماثلة لمهن مثل الطب والهندسة، فإن ذلك يعني إعداداً مختلفاً للمعلم عما هو عليه الحال الآن؛ إذ سيتطلب ذلك إعداد معلم مؤهل بخلفية تربوية شاملة وباستعداد ثقافي رفيع المستوى وبتخصص عميق في مادة التدريس، وببرنامج تدريب عملي مشابه للتدريب العملي المطلوب في المهن الأخرى؛ ما يجعل المعلم يحظى بمكانة محترمة في المجتمع وبدخل مادي مجزٍ، ومن ثم سيلتزم هو نفسه برفع مستواه العلمي والمهني طوال حياته المهنية، وسيساهم في وضع ضوابط ومعايير لمهنته.

إن تغيير الأفكار والاتجاهات والسلوكيات لا يتم فقط من خلال الدروس النظرية، بل الأهم الممارسة العملية. وهذه الممارسة تتم في الصف وفي المدرسة. ومن هنا تنبع الحاجة إلى أن تكون المدرسة، كوحدة تربوية، مستقلة عن تدخلات الأجهزة الإدارية البيروقراطية الجامدة؛ كأن تكون لها ميزانية مستقلة، وأن تقرر هي أولوياتها، وأن تدار من قبل مجلس يضم المعلمين والإداريين ويكون على صلة وثيقة بالطلبة وذويهم. مدرسة مثل هذه ستكون بيئة ممارسة يومية للحرية والعقلانية، وستكون فيها خيارات المعلمين واستقلاليتهم الأكاديمية مصونة ومعتبرة، وسيكون فيها المدير منسقاً وليس متنفذاً دكتاتوراً، وسيكون التلميذ عضواً فاعلاً وليس طرفاً متلقياً.

والواقع أننا لا نستطيع التحدث عن تحديث التعليم والمناهج في المستقبل دون الالتفات إلى أثر العولمة على مخرجات التعليم؛ ففي نظام العولمة الحالي يسود الاقتصاد الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على المعرفة المكثفة. وهذا يوجب أن تكون من مسؤوليات المدرسة تخريج قوى

عاملة تتواءم معارفها النظرية ومؤهلاتها التدريبية مع متطلبات هذا الاقتصاد، بما في ذلك محركاه الرئيسيان: التفجر المعرفي المتواصل، والتقدم التكنولوجي المتسارع.

وعليه، فهناك حاجة إلى اعتماد أسس تعليمية جديدة تتطلبها العولمة، ومن هنا تكمن أهمية تبنّي طرائق حلِّ المشكلات بدلاً من الحفظ والتلقين، والقدرة على العمل كفريق، والمرونة في العمل مع آخرين في مختلف بقاع العالم من خلال شبكات الاتصال، وتعويد الطالب على التعليم بكسر حواجز المكان والزمان (أي عدم الحاجة إلى أن يكون أستاذه في المكان والزمان عينهما)، والقدرة على التعامل الصحيح والكفء مع ثورة المعلومات والاتصال، التي يطلق عليها «الأنفوميديا».

وأخيراً، يجب أن تصب عملية تحديث التعليم، بالأساس، في تطوير مخرجات التعليم، نوعاً وكمّاً؛ ذلك أن أغلب محاولات إصلاح التعليم تقتصر على تحسين بيئة التعليم والتعلُّم (أبنية مدرسية واسعة، وصفوف غير مكتظة، وأدوات تعليمية حديثة، ونفقات على التعليم هائلة... إلخ)، بينما المطلوب ترسيخ تعلم إتقاني يغني حياة المتعلم، ويعزز حيويته وإمكاناته، ويزيد في ثروته الثقافية.[5]

وفي نهاية المطاف، ستظل جدلية تحديث المجتمع وتحديث التعليم قائمة؛ فتحديث المجتمع سيسهم في تحديث التعليم، وتحديث التعليم سيصب في تحديث المجتمع، فكل منهما يتأثر بالآخر ويؤثر فيه. ومن هنا تتجلى أهمية أن تكون عملية التحديث شاملة، وعلى مستويات متعددة.

الفصل الخامس عشر

تحديث التعليم وتطوير المناهج:
تجربة المدرسة الإسلامية للتربية والتعليم

سعيد بن أحمد آل لوتاه

لاشك في أن التربية والتعليم يتحملان مسؤولية جسيمة في تطوير المجتمع، ويضطلعان بدور فاعل في مواكبة التقدم العلمي ومجابهة تحديات العصر وبناء الإنسان الواعي والمنتج. ولا يعد تحديث التعليم وتطوير مناهجه من ضرورات العملية التربوية فحسب، بل من متطلبات الحياة المعاصرة أيضاً.

إلا أن الشكوى من قصور مناهج التربية والتعليم، في العالم العربي عموماً، في تزايد مستمر، وقد أشار تقرير البنك الدولي الصادر في 4 شباط/ فبراير 2008، بعنوان «الطريق غير المسلوك: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، إلى تدني مستوى التعليم في العالم العربي مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم.[1] والملاحظ أن النظم التربوية الحالية ومناهجها الدراسية عجزت عن معالجة مشكلات المجتمع العربي المتزايدة، وأخفقت في إعداد الإنسان المعاصر المنتج بكفاءة وفاعلية، بالشكل الذي يمكنه من الإسهام في تنمية مجتمعه.

ومن هنا ينبغي على المؤسسات التعليمية السائدة في العالم العربي أن تقف وقفات تقويمية شجاعة، تتفحص من خلالها نتائج نشاطاتها وأعمالها المختلفة في مجال بناء الإنسان المنتج المعاصر، من جميع النواحي المعرفية والمهارية والسلوكية.

وإننا نؤكد في هذا الفصل أهمية تغيير البرامج التربوية لتوائم احتياجات سوق العمل، ووجوب ربط العلم بالتطبيق في المدارس والمعاهد والجامعات، وضرورة أن تشتمل

مناهج التعليم على ما يحتاج إليه الإنسان من معارف ومهارات في حياته العملية، فضلاً على أهمية تأهيل الطالب للإنتاج في السن التي يغدو عندها قادراً على العمل.

وبهدف الإسهام في عملية تحديث التعليم وتطوير المناهج في دول الخليج العربية، سنحاول في هذا الفصل أن نطرح رؤيتنا للعملية التربوية والتعليمية، ونعرض لتجربتنا العملية من خلال مؤسساتنا التعليمية القائمة في إمارة دبي،[2] وخصوصاً المدرسة الإسلامية للتربية والتعليم.

قصور التعليم والفقر

قبل أن نشرع في تناول الموضوع الرئيسي، ينبغي الإشارة إلى العلاقة بين تدني مستوى التعليم وشيوع الفقر، إذ نلحظ أن المجتمعات التي تعاني قصوراً في نظامها التعليمي أقرب إلى الفقر من المجتمعات التي يتسم نظامها التعليمي بالتطور. وهكذا نجد أن الدول التي توصف بالنامية هي تلك التي يشيع فيها الفقر وتوابعه من مرض وجهل وبطالة وفوضى. وهذا ما تؤكده المؤشرات والتقارير الدولية. فدائرة الفقر تضم مليار فرد في العالم، منهم 630 مليون فرد يعيشون في فقر شديد (متوسط دخل الفرد يقل عن 275 دولاراً سنوياً)، وتتسع الدائرة وفقاً لمعايير التنمية البشرية لتشمل مليارَي فرد من إجمالي السكان في العالم (البالغ حوالي 6 مليارات فرد)، منهم مليار فرد غير قادرين على القراءة أو الكتابة.[3]

إن من أسباب نشوء مشكلة الفقر، في رأينا، قصور مناهج التربية والتعليم عن إعداد الإنسان الواعي المنتج، حيث يظل الطالب أكثر من عشرين عاماً على مقاعد الدراسة، يتلقى مجموعة كبيرة من المعارف النظرية غير الصالحة للتطبيق في عالم الواقع، ليخرج بعدها إلى عالم العمل وقد ضاعت عليه أكثر سنوات عمره قدرة على النشاط والعطاء، وفاتته فرصة كبيرة في بناء مستقبله الوظيفي، ويتزامن بدء حياته العملية مع تكوين العائلة التي تستنزف كل ما يكتسبه من أموال، وعندها تصبح النفقات أكبر من الإيرادات فينشأ العجز المالي الذي يتطور بمرِّ السنوات، وهنا يكون الإنسان قد وضع قدميه على بداية طريق الفقر.

ومن التدابير التي تُطرح لحل مشكلة الفقر، إصلاح مناهج التعليم، وتغييرها بحيث تكون مناهج تطبيقية، تحفز الطالب على العمل الإنتاجي بيديه وفكره، كي يتمكن في المستقبل من امتلاك مهنة يستفيد منها هو وعائلته، ويستطيع من خلالها العيش بكرامة بعيداً عن شبح الفقر، وبعيداً عن مد اليد للآخرين طلباً للمعونة.

إننا هنا نود التركيز على أهمية التعليم التطبيقي، الذي يمكن أن تكون له ثمار ملموسة ومحسوسة على أرض الواقع؛ وذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال مناهج تعليمية معاصرة، تعتمد منهج تخريج الطالب للعمل في السن التي يغدو عندها قادراً على الإنتاج (سن 15 عاماً)، وهي التي تمثل سن التكليف في الشريعة الإسلامية، بعيداً عن التأثر بالمناهج الأجنبية، البعيدة عن قيمنا ومبادئنا الإسلامية الأصيلة.

ولا خلاف على أن قصور النظام التعليمي يؤدي إلى انتشار البطالة، وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن الدول العربية سجلت معدل بطالة يعتبر الأعلى في العالم بالنسبة إلى شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً؛ إذ تفيد تقديرات عام 2003 بأن متوسط معدل البطالة بين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يبلغ حوالي 26.5٪ مقابل متوسط عالمي يبلغ 14.4٪. وتتخطى نسبة الشبان العاطلين عن العمل 50٪ من مجموع العاطلين عن العمل في العديد من دول المنطقة.[4]

المدرسة الإسلامية للتربية والتعليم: الفلسفة والتطبيق

إن واقع التعليم في العالم العربي يجب أن يحفز جميع المعنيين في حقل التربية والتعليم على إطلاق شعار التغيير الجذري للمناهج التعليمية والبرامج التربوية؛ وذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال نظام تربوي جديد يرفع شعار: «تَعلَّم لِتَعمل، واعمَل لِتُعلِّم».

وانطلاقاً من هذا الشعار، وتنفيذاً لمتطلباته التربوية والتعليمية، فقد وفقنا الله تعالى إلى تأسيس المدرسة الإسلامية للتربية والتعليم بدبي، لتكون تجربة تعليمية أنموذجية يسهل

تعميمها في المجتمعات الراغبة في التطور والارتقاء، وتكون محققة لكل الأهداف التربوية المرجوة، مع التركيز على التنشئة الدينية القوية وترصينها، وتمكين الطالب من علوم العصر (مثل اللغة الإنجليزية وتطبيقات الحاسوب)، فضلاً على التأكيد على دور الفتاة في نهضة المجتمع.

وقد أصبحت المدرسة الإسلامية للتربية والتعليم في مسيرتها التربوية مدرسة متميزة بفكرتها التي تؤكد على ألا يبقى التلميذ على مقاعد الدرس إلا تسع سنوات فقط، بعد أن يمر بالمرحلة التأسيسية التي أمدها ثلاث سنوات، والمرحلة التوجيهية التي أمدها ثلاث سنوات، ثم المرحلة التخصصية والتي أمدها ثلاث سنوات أيضاً، إذ يخضع الطالب في هذه المراحل الثلاث لأسلوب تدريسي متميز مبني على التعلم الذاتي في التعليم والتدريب ثم التطبيق، وبعدها يتخرج الطالب ببحث تخرج شامل في كل ما درسه من علوم نظرية وتطبيقية.[5]

لقد تأسست المدرسة الإسلامية للتربية والتعليم في إمارة دبي، وبدأت ممارسة دورها التربوي في العام الدراسي 1983/ 1984، وكان عدد طلابها آنذاك لا يتجاوز اثني عشر طالباً بالإضافة إلى اثنين من المعلمين، أما اليوم ومع بداية العام الدراسي 2008/ 2009 فإن المدرسة تضم بين رحابها ما يربو على سبعمائة طالب وطالبة، يقوم على تربيتهم وتعليمهم خمسون معلماً ومعلمة، بالإضافة إلى الهيئة الإدارية.

وسنعرض هنا لتجربة المدرسة الإسلامية للتربية والتعليم ضمن النقاط الآتية:

الأساس الفكري

تم تأسيس النظام التربوي المطبق في المدرسة الإسلامية على مبدأ إعداد الإنسان لتحمل مسؤولياته عند بلوغ سن التكليف الشرعي كأساس فكري مستمد من الشريعة الإسلامية، فمن خلال استقرائنا للنصوص الشرعية في هذا الشأن اتضح أن الإنسان إذا ما وصل إلى سن البلوغ أصبح مهيئاً لتحمل المسؤولية، كما أرشدنا الخالق سبحانه وتعالى،

وحينما يكلف الخالق إنساناً فلابد أن يكون تكوينه وقدراته من النواحي العقلية والجسمية مناسباً لما تم تكليفه به، ونستدل على ذلك بقوله سبحانه وتعالى ﴿وَابْتَلُواْ الْيَتَامَى حَتَّىَ إِذَا بَلَغُواْ النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُواْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلاَ تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُواْ وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُواْ عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللّهِ حَسِيبًا﴾ (سورة النساء، الآية 6).

وحينما نتأمل معاني الآية الكريمة وهي تتحدث عن اليتامى نجد أن بداية هذا الاختبار مع سن البلوغ ﴿إِذَا بَلَغُواْ النِّكَاحَ﴾ أي صاروا أهلاً له، ويقول تعالى ﴿فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾ أي إن أبصرتم ورأيتم منهم صلاحاً في دينهم وقدرة على التصرف وتحمل المسؤولية ﴿فَادْفَعُواْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ أي أعطوهم أموالهم؛ لأن كلاً منهم يصبح بالرشد وبعد هذه السن قادراً على التصرف في هذه الأموال والمحافظة عليها وحفظها؛ أي إنهم يستطيعون الكسب والعمل واستثمار الأموال وإدارتها، ويعني ذلك أن الولد في هذه السن يكون قادراً على الزواج والإنجاب وتحمل مسؤوليات الحياة وتكوين أسرة تضاف إلى بنية المجتمع، وكان عليه لذلك أن يعمل ليكسب عيشه وينفق على أسرته، ويؤيد ذلك قول النبي ﷺ أن: «لا يُتْم بعد احتلام» (سنن أبي داود)، أي أن المحتلم قد وصل إلى سن التكليف من غير حاجة إلى وصاية عليه لاكتمال قدرته على الاستقلال بشخصه في الحياة وعدم الحاجة إلى رعاية الآخرين.

ومن الأدلة على ذلك حديث النبي ﷺ «رُفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يحتلم، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق» (سنن النسائي)، أي إن الثلاثة في الحديث الشريف، الصبي والنائم والمجنون، يحتاجون إلى الرعاية والعناية الخاصة، أما إذا تغيرت ظروفهم كاستيقاظ النائم، أو عودة المجنون إلى عقله، أو وصول الصبي سن البلوغ والاحتلام، فهنا يجري عليهم القلم وتسجل عليهم أعمالهم ويحاسبون على تصرفاتهم: ﴿لا يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (سورة البقرة، الآية 286). إن المتأمل لهذه الآية سيعلم أن الإنسان قبل سن البلوغ ليس عليه شيء مما اكتسبه، أي لا مسؤولية عليه، وإنما هي بعد هذه السن.

وإن الخصائص الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية إنما تنمو وتتجلى في الإنسان بصورة تدريجية حتى تكتمل أهم أبعادها في سن البلوغ الذي يتأثر بعوامل عدة أهمها النوع والبيئة، ولكن من النادر أن يتجاوز ذلك سن الخامسة عشرة.

وقد أثبتت الدراسات المتعلقة بنمو الإنسان أن النضج الجنسي لجسم الإنسان يكتمل في مرحلة البلوغ، ويواكبه نمو متسارع في باقي أجزاء الجسم، ويتمثل ذلك في تسارع نمو الهيكل العظمي والعضلات، ومن ثم القدرة على تحمل الأعباء الجسمية للعمل، كما يساعد تطور الجهاز العصبي وتمكن الإنسان من الوصول إلى أقصى درجات التحكم، على إتقان العمل اليدوي والحرفي. كما أن القدرات العقلية تنمو في سن البلوغ، فينمو الذكاء العام وتتضح الميول والمواهب، وتزداد القدرة على القيام بكثير من العمليات العقلية العليا واستنباط العلاقات ومن ثم الابتكار، كما تنمو القدرة على التفكير المنطقي، ويتبلور النشاط العقلي نحو تخصص دراسي أو عملي معين.

بالإضافة إلى أن الإنسان في سن البلوغ يكتمل لديه النمو النفسي والاجتماعي، ومن مظاهر النمو النفسي والاجتماعي في سن البلوغ التأثر الشديد بالثقافة والتقاليد والاتجاهات السائدة في المجتمع، والميل لاعتناق القيم والمبادئ، والرغبة في تكوين أسرة مستقلة، والاعتماد على النفس والتخلص من التبعية الاقتصادية للأسرة؛ لذا يجب أن يسبق هذه المرحلة غرس العقيدة والقيم والأخلاق، وإعداد الفتى والفتاة لتكوين أسرة جديدة وتحمل جميع تبعاتها، وتعليم كل منهما عملاً يمكنه من الكسب وينمي شخصيته قدراته ويفيد المجتمع.

ونخلص من ذلك كله إلى أن مرحلة النضوج الجنسي هي علامة فاصلة في حياة الإنسان تنقله من مرحلة الطفولة والاعتماد على الأبوين إلى مرحلة الاستقلال والاعتماد على النفس، ذلك الاعتماد الذي يجب أن يكرسه النظام التعليمي التربوي لكي يتمكن الشبان من امتلاكه في هذه السن بالتحديد.

التطبيق العملي

أنشئت المدرسة الإسلامية للتربية والتعليم لتحقيق الأهداف الآتية:

- **التنشئة الإسلامية:** ونقصد بها إعداد جيل من بداية طفولته حتى وصوله سن التكليف – أي البلوغ – إعداداً يساعده على استيعاب المبادئ والقيم الإسلامية فكراً وسلوكاً، وبناء شخصيته بناءً متوازناً عقلاً وروحاً وجسماً.

- **التعليم المفيد والمثمر (المبني على الكفايات والمهارات):** الذي يزود الطالب بالمعلومات والمهارات التي تساعده على تنمية قدراته وكفاياته، التي يستوعبها عقله ويفيد منها في حياته العملية، ويستطيع استثمارها استثماراً نافعاً، بعيداً عن الحشو بكمٍّ كبير من المعلومات.

- **تأصيل اللغة العربية الفصحى:** باعتبارها لغة القرآن الكريم، ووعاء حضارتنا، والهوية المميزة لمجتمعنا العربي، بالإضافة إلى أنها نمط تفكير وأسلوب حياة.

- **اختصار مدة الدراسة:** بالنظر إلى قيمة الوقت وأهميته في الحياة التي تقدرها الشعوب المتطلعة إلى التقدم والرقي، فقد حرصنا على اعتباره من العناصر الرئيسة التي تقوم عليها فلسفة هذا النظام التعليمي، بحيث يتمتع الطالب بالإمكانات التي تتيح له اقتحام ميدان العمل في سن مبكرة.

- **ربط التعليم بالعمل:** فلا ينفصل التعليم التقني عن الأكاديمي، وذلك لتجنب ما ينتج عن ذلك من آثار سلبية تتمثل في النظرة الدونية للعمل الحرفي، وقصور العاملين به عن متابعة التطور في مجالهم، وحرمانهم من تذوق الفنون والآداب الراقية. أو تقوقع الأكاديميين في علومهم وافتقارهم إلى ما يتمتع به الحرفيون من مهارات تقنية.

- **تأكيد دور الفتاة في نهضة المجتمع:** من خلال تلبية حاجاتها للتزود بالمهارات الحياتية المختلفة التي تساعدها في رعاية أفراد أسرتها وإدارة منزلها.

مراحل المدرسة

لكل مرحلة من مراحل المدرسة الثلاث أهداف يعكسها مسمى كل منها، وقد وضحت هذه الأهداف بالتفصيل مع وسائل تحقيقها ومعايير إنجازها وأساليب تقويمها في العديد من وثائق وأدبيات المدرسة، وهذه المراحل هي: المرحلة التأسيسية، والمرحلة التوجيهية، والمرحلة التخصصية، وفيما يلي توضيح لدور كل منها في إعداد الطلاب لتحمل المسؤولية عند سن التكليف.

1. دور المرحلة التأسيسية في إعداد الطلاب لاكتساب المعرفة

وتمتد هذه المرحلة على مدى ثلاث سنوات تبدأ من سن السادسة، ويكتمل خلالها إتقان الطالب المهارات الأساسية اللازمة لاكتساب المعرفة والاستمرار في التعلم، من قراءة وكتابة واستماع وتحدث (باللغتين العربية والإنجليزية) وحساب، فضلاً عن تزويده بالقدر الأساسي من المعارف الإسلامية والعلوم العامة.

ويقضي طلاب هذه المرحلة الفترة الأولى من اليوم الدراسي في النشاط الأكاديمي التقليدي، بينما يقضون الفترة الثانية في التدريب على ما درسوه، وأداء ما يعرف بالواجبات المنزلية مع بعض الأنشطة، ويوجَّهون في أثناء ذلك كله لمنظومة السلوك والأخلاق والعادات الإسلامية.

2. دور المرحلة التوجيهية في اكتشاف ميول الطلاب وتوجيههم

وتستغرق هذه المرحلة ثلاث سنوات تبدأ من سن التاسعة، ويقضي طلابها الفترة الأولى من اليوم الدراسي في دراسة المواد المختلفة بقدر أكبر من الاعتماد على الذات، غير أن أهم ما يميز هذه المرحلة هو بدء انغماس الطلاب في مختلف الأنشطة التقنية؛ فطلاب وطالبات هذه المرحلة يمرون وفق برنامج يشغل الفترة الثانية من اليوم الدراسي على مختلف الأقسام التقنية التابعة للمدرسة، ويتلقون بها تدريباً متدرجاً ومناسباً لمرحلتهم العمرية يهدف إلى تحقيق أمرين: أولهما إكساب الطالب قدراً ضرورياً ونافعاً من المهارات

الحياتية؛ وثانيها الكشف عن قدرات الطلاب وميولهم واستعداداتهم الأمر الذي سيساعدهم عند اختيار شعبة التخصص في المرحلة التالية.

3. دور المرحلة التخصصية في إعداد الطلاب للعمل

يقضي الطالب في هذه المرحلة ثلاث سنوات، تبدأ من سن الثانية عشرة، وفيها يتابع الطالب دراسته الأكاديمية، مع ممارسة أوسع لأسلوب التعلم الذاتي الذي تم إعداد الطالب وتدريبه عليه بالمرحلة السابقة. والجديد في هذه المرحلة هو تحديد أحد التخصصات التي يرغب الطالب في دراسة شقها النظري وتلقي تدريب يومي مكثف في شقها العملي، وقد حددت المدرسة عدداً من التخصصات التي يختارها الطلاب والطالبات، وفقاً لاحتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل وإمكانات مرافق المدرسة.

وهكذا ينتهي الطالب من هذه المرحلة متخصصاً على مستوى عالٍ ومعَداً لحياة العمل المنتج من ناحية، وقادراً على البحث العلمي في أحد مجالات التخصص الدقيق المتعلق بمهنته من ناحية أخرى. وبنهاية هذه المرحلة يكون النظام التربوي قد التزم بالمساحة الزمنية التي أسس عليها فكرته، حيث يتخرج الطالب في المدرسة وهو في سن الخامسة عشرة.

تشغيل الخريجين

كان ما تلقاه خريجو المدرسة الإسلامية للتربية والتعليم من تدريب متواصل حافزاً لهم على استئناف العمل عقب التخرج مباشرة، فقد اعتادوا حياة العمل واكتسبوا الثقة بقدرتهم على القيام به، كما كان ذلك حافزاً للمؤسسات التي استقبلتهم في أثناء التدريب على توظيفهم لأسباب عديدة منها: خبرتهم العملية التي لم تكن لتتوافر لدى خريج الجامعة الحديث في مجال التخصص نفسه، وأخلاقهم الرفيعة التي تجعلهم محل احترام وتقدير في بيئة العمل، وقدرتهم على تحمل العمل ومسؤولياته دون كلل أو تبرم، وصغر سنهم الذي يجعلهم يقفون من رؤسائهم موقف المتعلم الذي يحترم معلمه ويقدر خبرته.

ولاشك في أن المدرسة وشقيقاتها من فروع المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم كن جديرات بجني الثمار، حريصات على توظيف هؤلاء الخريجين، غير أن الكثيرين منهم تلقفته المؤسسات الأخرى فور التخرج، وبعضهم اكتسب داخل أحد فروع المؤسسة الإسلامية خبرة عملية ثم تحول إلى غيرها من المؤسسات مفسحاً الطريق لدفعات جديدة من الخريجين تسبقهم إلى المؤسسات الأخرى سمعة طيبة.

وتوطد المدرسة صلتها بخريجيها من خلال رابطة الخريجين التي تحتفظ بتاريخهم وترصد تطورهم ونجاحاتهم في مواقع عملهم وتعقد لهم اجتماعات دورية وترسل إليهم الدعوات في المناسبات المختلفة وتستنير بنصائحهم واقتراحاتهم للتطوير. وقد حرص خريجو المدرسة على الالتحاق بالعديد من المؤسسات التي تعينهم على مواصلة التعلم وفقاً لما تسمح به ظروفهم وما يتناسب مع ميولهم وتخصصاتهم، حيث رسخت المدرسة في وجدانهم حقيقة أن التعلم عملية مستمرة من المهد إلى اللحد.

معلم المدرسة (المعلم الشامل)

ابتكرت المدرسة مفهوم المعلم الشامل لمختلف المراحل الدراسية ليتمكن من أداء رسالتها التربوية، وأخذت بزمام المبادرة لتجعل منه حقيقة لا خيالاً، فما المقصود بالمعلم الشامل؟ ولماذا أصرت عليه المدرسة؟ وكيف أسهمت المدرسة في إعداده للقيام بالدور المنتظر منه؟

1. ما المقصود بالمعلم الشامل؟

المعلم الشامل هو المعلم الذي يمتلك من المعارف والمهارات والسمات الشخصية ما يؤهله لملازمة طلاب أحد صفوف مرحلة دراسية معينة، وتدريسهم لتحقيق معايير الإنجاز المقررة عليهم في جميع المواد الدراسية، ومرافقتهم في أنشطتهم التقنية، ورعايتهم من مختلف الجوانب التعليمية والتربوية، وقيادتهم، وتقديم القدوة لهم، في إطار من الرابطة الأبوية، ضمن البرنامج الزمني للنظام التعليمي الذي تطرحه المدرسة الإسلامية.

2. لماذا المعلم الشامل؟

يحق لمن يطلع على نظامنا التعليمي أن يتساءل عن سبب الإصرار على المعلم الشامل دون غيره، ولماذا لا يحل محله مثلاً معلم المجال أو حتى معلم المادة في بعض التخصصات؟ ولعل أول ما يبرر إصرار هذا النظام التعليمي على تطبيق المعلم الشامل في المدرسة الإسلامية هو المبادئ التي أسس عليها والأهداف التي وضعها لنفسه، ويضاف إلى ذلك أمران في غاية الأهمية:

الأمر الأول أثبته واقع التعليم، ونقصد به ضعف نواتج التعلم والتربية على حد سواء، والذي يمكن اعتبار تعدد المعلمين وتتابعهم على طلاب الصف الواحد أحد أسبابه، حيث ينشغل كل معلم بمادته وما يتعلق بها من خطط سنوية ويومية، وطرائق للتدريس وأساليب للتقويم وتفصيلات للدرجات والعديد من الاختبارات. فنجاحه يقاس في المقام الأول بمقدار ما حقق طلابه من نسب في أداء الامتحانات، وليس ما اكتسبوه من خبرات حقيقية أثرت في شخصياتهم وسلوكياتهم. كما أن وجود علاقة وطيدة ومفيدة بين الطالب ومعلمه يعد في هذه الحال أمراً اختيارياً، وعبئاً إضافياً لا يقبل عليه المعلم ولا يعتاده التلميذ.

أما الأمر الثاني فأثبتته تجربتنا العملية مع المعلم الشامل بالمدرسة الإسلامية؛ ففي الجانب المعرفي استطاع المعلم الشامل أن يتعامل مع المقررات بقدر عال من المرونة، من حيث الربط بين المواد المختلفة واستقصاء جوانب الموضوع، كما استطاع موازنة الوقت المتاح مع الثقل النسبي للمقررات وحاجة الطلاب، فقدم مادة معرفية متكاملة دون أن يعرِّض المعلومة للتفتت أو يسبب لأبنائه قدراً من الملل والتشتت، وهذا بدوره أدعى لبقاء المعرفة وتثميرها والاستفادة منها واستدعائها عند الحاجة إليها. كما أمكنه بما يتاح له من فرص زمنية تجربة العديد من الطرق والأساليب وتحديد أكثرها مناسبة لمستوى الطلاب ونوعية القيم والمعارف التي يجب عليهم تحصيلها، واكتشاف مواهبهم ودعمها، وإكساب طلابه عادات الأذكياء في التعامل مع المشكلات كالمثابرة، وإعادة

المحاولة عند الوقوع في الخطأ، وعدم التنازل عن الهدف، وتحمل المشقة من أجل تحقيق الدقة والضبط والتدريب على الإصغاء للآخرين بتفهم، والقدرة على طرح التساؤلات وحل المشكلات. فامتلاك الطلاب مثل هذه العادات إنما هو امتلاك لأدوات اكتساب المعرفة، الأمر الذي لا يتوافر للطالب إلا إذا وجد من يبذل الوقت ليتعرف إمكاناته ويكتشف قدراته، ليقوم بعد ذلك بتصميم الخطط والبرامج التي تتيح للطالب امتلاك هذه القدرات وتفعيلها وتنميتها، ويعد المعلم الشامل بمفهومه وكفاياته الأقدر من غيره على القيام بهذه المهام.

وفي الجانبين النفسي والروحي، أثبتت التجربة أن المعلم الشامل يمتلك القدرة على إثارة دافعية الطلاب للتعلم، ويوطد علاقة الطلاب بدينهم، ويعلمهم ويمارس معهم العبادات كالوضوء والصلاة، كما يؤدي وجود معلم شامل يوافق عملُه قولَه إلى نوع من الثبات في القيم يساعدهم على التوازن النفسي، فالمعلم يقصد الحق ويدرب طلابه على طلبه والتمسك به أياً كان مصدره، لقول الرسول ﷺ «الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها».

وقد ساعد هذا النمط من الأسرة الدراسية على نمو علاقة ذات طابع أبوي بين المعلم وطلابه، وهذا بدوره حقق للطالب ولولي أمره على السواء شعوراً بالأمان، وساهم في الحد من التسرب الدراسي فلم تشهد المدرسة حالة واحدة منه، كما تمكن المعلم الشامل - بما له من علاقة وطيدة بطلابه- من ممارسة الثواب والعقاب بحزم ووضوح وفاعلية، وأتاح لهم بتبسطه ومشاركته فرصة كبيرة للترفيه في أثناء الدراسة.

أما في الجانب الأسري والاجتماعي فقد ساعد وجود معلم شامل واحد للابن على تحقيق قدر أكبر من التواصل بين البيت والمدرسة، وبالتالي دعم القيم الأسرية، واعتياد الالتزام بالقيم والقوانين الاجتماعية، وأدى إشرافه على أداء الطلاب لما يعرف بالواجبات المنزلية إلى ارتياح أسري وتواصل بين أفراد الأسرة يعوض طول الدوام المدرسي.

3. ما دور المدرسة في إعداد المعلم الشامل؟

من المعروف أنه لا توجد في عصرنا الحالي مؤسسة تعليمية تخرِّج ما يعرف بالمعلم الشامل المؤهل أكاديمياً لتدريس كافة المواد الدراسية لمختلف المراحل التعليمية كما سبق وأوضحنا في التعريف، وبالرغم من أنه ما من جامعي إلا وأنهى المرحلة الثانوية بدرجات متفاوتة من الإتقان، إلا أن فقدان الثقة بالقدرة على القيام بهذا العمل كان العامل الأول في تراجع البعض عن القيام بهذه المهمة.

ولكي يتمكن معلم ما من القيام بالدور المنوط بالمعلم الشامل ضمن منظومة النظام التعليمي بالمدرسة الإسلامية؛ وجب عليه أن يمتلك عدداً من الكفايات التي قد لا تتوافر مجتمعة إلا لدى القليل ممن يعملون في حقل التربية ويرغبون في الانخراط في تجربة المعلم الشامل وتحمل تبعاتها، لذا فقد حدد النظام آليات وإجراءات عملية لاستقطاب المعلمين وتدريبهم، فاشترط بعض المواصفات ووضع حداً أدنى لما يجب توافره لدى المعلم من معارف وخبرات ومهارات في مختلف المجالات، ثم أخذ زمام المبادرة وأنشأ بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم دورة المعلم الشامل، وأتاح للمرشح للعمل (وغيره من الراغبين في الفائدة على مستوى العالم) فرصة للتعرف - عبر الإنترنت - على النظام التعليمي الذي هو بصدد الانتماء له، ومناقشة الأسس الفكرية التي بني عليها، ومراجعة العديد من المواد الدراسية التي يلزمه الإحاطة بها ليجتاز في ختام كل مساق من مساقات الدورة امتحاناً يتناسب مع أعلى مستوى يمكن أن يبلغه مع طلابه عند القيام بعملية التدريس، ويحصل في ختام الدورة على شهادة موثقة من الجهتين اللتين ترعيان الدورة في حفل تخرج تشهده ثلة من المسؤولين والمهتمين بالتربية في العالمين العربي والإسلامي. فتوافر الشروط المطلوبة ثم اجتيازه دورة المعلم الشامل وما يعقبها من مقابلات واختبارات ميدانية دليل على تأهل شخص ما للعمل كمعلم شامل بالمدرسة الإسلامية للتربية والتعليم.

مبادرة شركات التعليم

نطرح في الجزء الآتي فكرة جديدة هي «الشركات التعليمية»، منطلقين فيها من التجربة الواقعية للمدرسة الإسلامية للتربية والتعليم في دبي. وتهدف هذه المبادرة - في المجمل - إلى التطوير النوعي في مستوى التعليم، وجودة مخرجاته. ويتوقع لها أن تحقق نتائج إيجابية متعددة وملموسة، استناداً إلى تجارب المؤسسات الناجحة، والضوابط الموضوعة لشركات التعليم لضمان الجودة. وتشتمل هذه الضوابط على توفير بيئة تعليمية مناسبة تتوافر فيها مبان ومرافق مناسبة وصحية، وإدارة مدرسية أفضل، وأداء تعليمي متطور، ومناهج تعليمية حديثة، واستخدام فعال لتقنيات التعليم الحديثة وتطبيقاتها، وأنشطة تربوية فعالة، وحوافز أفضل لمديري المدارس والمعلمين بها في ذلك استقلالية ومرونة أكبر لتحقيق الأهداف المنشودة، وتطوير مهني فعّال ومتواصل، ومزايا وظيفية أفضل مما هو سائد حالياً. كما يهدف المشروع إلى إنشاء صلات فعالة بين المدرسة وأولياء الأمور، وزيادة مشاركة الآباء والأمهات في المسيرة التعليمية لأبنائهم وبناتهم.

إن مشروع شركات التعليم يهدف إلى معالجة تدني مستوى مخرجات التعليم، وإعادة ثقة المجتمع بالتعليم العام، ويهيئ الطلاب للمشاركة الفاعلة في أنشطة مجتمعهم، وفي سوق العمل في سن مبكّرة. ومن أهم مزايا هذا المشروع الرائد أنه يساهم في المحافظة على الكادر المواطن، بما يمكّنه من المساهمة بفاعلية واقتدار في العملية التعليمية.

وسنعرض فيما يأتي لهذه الفكرة ضمن النقاط الآتية:

أهداف الفكرة

1. توفير المال على الدولة

إن من أهم مزايا العمل بنظام الشركات التعليمية توفير الأموال على الدولة، وخاصة إذا عُمل بنظام سن التكليف، والذي يوفر على الأبناء السنوات الطوال التي يقضونها في

التعليم، ويمكنِّهم من القيام بمسؤولياتهم في سنٍّ مبكرة، حينئذ سيكون الوفر أكبر، والفائدة أوضح.

في نظام الشركات التعليمية بنهجها الجديد، سيهتم المعلمون المشاركون في هذه الشركات بسرعة إنجاز القرارات، ودقة التنفيذ، ففي المسألة تنافس، وبطبيعة البشر فإنهم أحرص على ما يمتلكون، وأكثر اهتماماً بمصدر ما يرتزقون منه.

2. توفير الوقت

إن الوقت هو أثمن ما يملكه الإنسان، وقد درج المثل على ذِكر أن الوقت من ذَهَب، وأنا أقول إن الوقت أغلى من الذهب؛ لأنه عمر الإنسان، وهو عمر محدود. وعندما يكون العمل في التعليم بنظام الشركات فسيجتهد الكل، وتتفاكر العقول التربوية التي لها الخبرة والتجربة الطويلة في هذا المجال، حول تقليل وقت التعليم النظامي، مع الوفاء بالشروط المطلوبة من وزارة التربية والتعليم.

فجميع النظريات التربوية التي تطبق الآن، ويُحتج بها في مسألة سنوات التعليم النظامي، هي نظريات غربية مستوردة، لا تمت إلى بيئتنا، ولا إلى تراثنا بصلة، كما أنها – وحتى في بلادها الآن – قد أصبحت محل شك وتغيير. وها نحن نقرأ بين حين وآخر عن محاولات جادة لتقليل سنوات الدراسة النظامية، بعد أن ثَبتَ حاجة المجتمعات إلى سنوات إنتاج أكثر من الفرد خلال عمره المحدود، لتتماشى العملية الإنتاجية مع طبيعة هذا العصر السريع.

3. الحد من عمليات التسرب والرسوب بين الطلاب

في نظام التعليم الحالي نشاهد الكثير من التسرب والرسوب بين الطلاب، وسبب ذلك – في رأينا – هو الإهمال وعدم تعاون أولياء أمور الطلاب مع المدرسة. ولكن من خلال الطرح الجديد – أي الشركات التعليمية – سيتغير الوضع، فأهل الطالب سيعرفون أن ابنهم تحت الرعاية التربوية والتعليمية للمعلم المحدد، ولديهم وسائل الاتصال المباشرة

به. كما أنهم يستطيعون عبر شبكة الإنترنت متابعة ابنهم، وهو في قاعات الدرس، يتلقى العلوم والمعرفة. ويستطيعون كذلك إدراج ما يرون من الملاحظات، فيكون هناك تعاون تام بين المدرسة وأولياء أمر الطالب. كما أن الوزارة أيضاً يمكنها الإشراف على المدارس والصفوف عبر هذا النظام التكنولوجي المبتكر.

4. تنمية النشء وبناء القادة المبدعين في مجال التعليم

نظراً إلى أن المربي (المعلم) هو العمود الفقري في نظام التربية والتعليم، فإنه يجب رفع قيمته المعنوية والاجتماعية والاقتصادية وتثبيت مكانته بين الطلبة وأولياء الأمور، وبهذا سوف يرقى بنفسه ليحوز السبق في المنافسة، ولاسيما أن المعلم، ضمن هذا النظام، يكون مسؤولاً عن صف واحد به عدد محدد من الطلاب.

إن المعلمين الذين سيؤسسون الشركات التعليمية سوف تدفعهم المسؤولية إلى تأهيل أنفسهم بكل ما هو مستطاع، من علوم وقدرات؛ لأنهم سوف يستشعرون المسؤولية الشخصية. ومن هنا نكون قد حققنا الهدف وبنينا الرجال المربين المعلمين الذين يدفعهم حس المسؤولية للاهتمام بالنشء وتربيته. وهذه هي الثروة الحقيقية؛ لأنها هي عماد البلد وركيزته، والمنتظر منها العطاء، والارتقاء بالعلم والتعلم.

لقد أصبح المعلم موظفاً يداوم مثل غيره ويؤدي الحصة التي عليه فقط، ويعتبر نفسه بذلك قد أدى الواجب الذي عليه، ولكنه في مشروع الشركات يصبح شريكاً ومحاسباً من ريعه، ومنافساً لغيره ومسؤولاً عن صفه وعن طلبته، وذلك يتحتم عليه الاستمرار في الترقي.

5. بث روح التفكير والاجتهاد في المجتمع

إن نظام شركات التعليم يعتبر نموذجاً فريداً ومبتكراً، يضمن توظيف أفضل الخبرات والتجارب الناجحة للمؤسسات التعليمية الخاصة والحكومية في الدولة. ولهذا

سيعمل المؤسسون وإدارتهم على مواصلة التفكير؛ لأجل بحث أفضل الطرق لتطوير الوسائل التربوية، مما سيشيع في المجتمع روح التفكير التربوي المفيد.

6. خلق روح التنافس بين الطلاب وحثهم على التفوق

يدعو العمل بشركات التعليم إلى التنافس الجاد بين الصفوف، كما ستكون هناك منافسة بين الطلاب. وكل مدرس صف سيصبح حريصاً على التميز في عمله حرصاً على سمعته. وهذه السياسة الحكيمة ستؤدي إلى نتائج طيبة، تحث الطلاب على حب التفوق.

وسيلة التنفيذ

يتم تنفيذ الفكرة عبر إنشاء شركات مساهمة متميزة تتولى مسؤولية التنفيذ التربوي والإداري. تنشأ هذه الشركات وفق النظام القانوني لشركات المساهمة الخاصة؛ بحيث يكون المساهم من المعلمين المهتمين بالقضية التعليمية، ويحبذ أن يكونوا من المنطقة التي تعمل فيها المدرسة المعينة. تقسم أرباح هذه الشركات على المساهمين، حسب جهد كل منهم، وموقعه، ومسؤولياته، وإسهامه في البذل والعطاء؛ سواء كان مديراً، أو مدرساً، أو غير ذلك.

تتحمل هذه الشركات العبء التنفيذي للعملية التعليمية والتربوية بدلاً من الوزارة؛ لكنها تكون مسترشدة بخطط الوزارة العامة، مستهدية بضوابطها التي ترسمها للشركات التعليمية في هذا المجال. وتقوم الوزارة في المقابل بمنح مباني المدارس لهذه الشركات دون مقابل، على أن تتحمل الشركات المقترحة أعباء تجهيزها وصيانتها. كما تقوم الوزارة بدفع النفقات التعليمية لكل طالب للشركات التعليمية. وتلتزم الشركات مقابل كل ذلك بإحراز نتائج عالية المستوى، مع توليها تعليم وتربية الأجيال المواطنة، على ضوء الأهداف العليا المرسومة للعملية التعليمية.

طريقة وجدوى التنفيذ

لتوضيح الفكرة، وبيان جدواها الاقتصادية والعملية، نفصّلها في المثال التالي:

- نبدأ بافتراض أن الشركة التعليمية تتألف من مائة وعشرين مساهماً، جميعهم من المعلمين المواطنين العاملين في مجال التربية والتعليم. يتولى هؤلاء المعلمون توزيع الواجبات وأعباء العمل في الشركة فيما بينهم، ويقومون من خلال ذلك بالتدرُّب على الطرق التربوية الحديثة، والأداء التعليمي المتطور والاستخدام الفعال لتقنيات التعليم الحديثة وتطبيقاتها.

- بعد إكمال إجراءات تسجيل الشركة، وانتخاب مجلس الإدارة، يسمح للمعلمين المساهمين في الشركة بقبول ألفين وأربعمائة طالب في مدارسهم التي ستمنحهم إياها الوزارة، في كلٍّ من المراحل الدراسية الثلاث. وتكون الطريقة المعتمدة بتولي كل معلم مساهم في الشركة تدريس صف واحد، يحتوي على أربعة وعشرين طالباً؛ ليكون مسؤولاً عنهم مسؤوليةً كاملةً؛ سواء في مجال التربية والتعليم، أو التثقيف العام، مستهدياً في ذلك بخطط الوزارة التربوية وسياستها التعليمية، ومتدرجاً بهؤلاء الطلاب من مرحلة إلى مرحلة.

- تعمل إدارة الشركة على الإشراف على تنظيم الأداء اليومي بمدارسها، كما تتولى التنسيق بين الشركة والوزارة.

- تتولى الوزارة دَفْع الرسوم الدراسية المقررة على الطلاب المواطنين، والتي هي ملزمة بتعليمهم بحكم القانون، والتي تعادل اثني عشر ألف درهم للطالب في العام الواحد.

وبعملية حسابية بسيطة يمكن أن نرى جدوى هذه الفكرة، وفائدتها الاقتصادية على الدولة والمعلمين في آن واحد. فإذا كان عدد الطلاب المقبولين لهذه الشركة التعليمية يساوي ألفين وأربعمائة طالب، وأن رسم كل منهم السنوي هو 12 ألف درهم، فإن الناتج السنوي يكون 28,800,000 درهم. فإذا خصمنا من هذا المبلغ 5٪، أي ما يعادل 1,400,000 درهم، لأجل الصيانة السنوية للمدارس، وخصمنا 5٪ أخرى لأجل

المصاريف العامة، لتبقى لنا من هذا الناتج السنوي ما يساوي 25,920,000 درهم. فلو قسَّمنا هذا المبلغ على مائة وعشرين - وهو عدد المدرسين المساهمين في الشركة - لوجدنا أن كل مدرس منهم سيحصل على 216,000 درهم في السنة أي ما يعادل 18,000 درهم في الشهر الواحد. وهكذا تكون الدولة قد وفرت على نفسها أعباء مالية وتنفيذية كثيرة، وتفرغت للإشراف والتوجيه، واستفاد المعلم أكثر من راتبه، وحصلنا على نتائج طيبة تتلخص في التطوير النوعي لمستوى التعليم وجودة مخرجاته.

إن الاستمرار في النظام التعليمي المستورد دون تدبر أو إعمال للفكر في سلبياته أمر في غاية الخطورة. فلو رجعنا إلى تراثنا وبيئتنا لوجدنا في أنظمتنا الكثير من الكنوز والحكم. فالتعليم عندنا في التراث والدين مستمر، يبدأ منذ استيعاب الفرد لما هو حوله، ويستمر معه حتى لقاء ربه؛ لأن العلم والتعليم في تراثنا وديننا عملية دائمة ومرتبطة بالعبادة والسعي في إعمار الأرض والكون، ومن هنا لابد أن نفرِّق بين التعليم النظامي، والتعلم المستمر للفرد. فالتعليم النظامي لابد أن يكون على منهج يؤهل الطالب للعمل بعلمه الذي اكتسبه في سنٍّ مبكرة؛ إذ إن في هذا فائدة للطالب وفائدة للدولة، لأنه إذا كانت سن الإنتاج في المجتمع مبكرة كان المجال واسعاً للاستفادة بخبرات الطلاب العملية. وبالمقابل، فكلما كانت سن الإنتاج متأخرة فقدت الدولة الكثير من عائدات الإنتاج المتوقعة من المجتمع، كما أنها ستخسر الكثير فيما ستدفعه من مصروفات.

ولو رجعنا للمثال السابق والذي ضربناه لشرح الفكرة المقترحة لشركات التعليم بين المعلمين، نجد أننا قلنا إن وزارة التربية والتعليم ستدفع 12 ألف درهم كرسم سنوي للطالب. فإذا كانت سن التكليف (أي سن الخامسة عشر) هي السن التي سيتخرج فيها الطالب من التعليم النظامي، إذاً لأصبحت السنوات الدراسية التي ستصرف عليها الدولة هي تسع سنوات فقط، وسيكون المبلغ الذي تدفعه الوزارة لتعليم الطلاب حتى التخرج هو 259,200,000 درهم، بدلاً من 345,600,000 درهم. وهكذا فإن الفرق واضح وكبير، وهو ما يعادل 86,400,000 درهم. هذا الفرق فقط عن ألفين وأربعمائة

طالب، فماذا لو حسبنا الفرق لمجموع أعداد الطلاب المواطنين؟ لابد أن الناتج هائل وكبير. لهذا لو نظرنا بعين العقل للموضوع لوجدنا أن سنَّ التكليف هي خير مثال لتكون هي سن الإنتاج، ويجب أن تُعدَّل المناهج، وتُعدل كذلك طريقة التعلم، والأفكار الموجهة للعملية التعليمية لتكون على غرار الشركات التعليمية ومدرس الصف.

المتابعة

تتولى وزارة التربية والتعليم رصد الواقع التنفيذي للمشروع، عن طريق إنشاء هيئة رقابية مستقلة لمتابعة الشركات التعليمية، وتختار لهذا المجال الحيوي المهم مسؤولين ذوي كفاءة عالية، تكون مهمتهم ترشيد أداء الشركات التعليمية، ومتابعة نتائجها، والتحقق من التزام المؤسسات بالمعايير والشروط الأكاديمية والعملية والمواصفات المضمنة في العقود والاتفاقيات المبرمة مع الشركات التعليمية. كما تعالج الهيئة الرقابية الانحرافات، إذا حدثت، بصورة فورية.

التقويم

تعمل وزارة التربية والتعليم على تقويم أداء الشركات التعليمية ونتائجها بعد نهاية كلِّ عام دراسيٍّ. ويكون التقويم لجميع النواحي التعليمية، والتربوية، وبناء الشخصية السوية للطلاب، وتحقيق مجمل الأهداف المرسومة. وتحقق عملية التقويم الأهداف التالية:

- التأكد من صحة الأهداف وقابليتها للتحقيق على أرض الواقع.
- التأكد من تناسب المدة الزمنية مع حجم الأعمال والوسائل المنجزة.
- التأكد من كفاءة المنفذين، وصلاحية طريقة التنفيذ؛ ليتم إقرارها أو تعديلها.
- الحكم على المشروع المنفَّذ بصورة كاملة وتقدير قيمته، ومعرفة مدى الحاجة إليه.
- اكتشاف نقاط الضعف والعمل على تفادي السلبيات وتصحيحها في حينها، وعدم الوقوع في مثلها مستقبلاً.

- تحقيق التطوير المستمر للأهداف، والوسائل، والمنفذين، وطريقة التنفيذ، وغير ذلك في كافة المجالات.

التطوير المستمر

بعد عملية التقويم، على الوزارة أن تعمد إلى التطوير المستمر، والذي يكون بالمحافظة على التقدم من أجل الانتقال بالفكرة من الأفضل إلى الأرقى والأمثل. ذلك أن التوقف عند حد معين في التطوير يجعل الإنسان في تراجع ونقصان، ويعرضه للإخفاق والخسران.

خاتمة

إن المتتبع لمسيرة التعليم العام يجد أن ثمة شكوى من تدني المستويات العلمية، ومن عجز الخريجين عن القيام بالمهام التي وضعت لتكون أهدافاً لهم عند دخولهم المدارس. فعملت أيدي التعديل، ونشط المربون والمسؤولون محاولين أن يسدوا هذه الفجوة بين الهدف والواقع، فتراهم يحاولون أن يطوروا مناهج التعليم ويحدثوا أساليبه تارة، أو يأخذوا بأنظمة تعليمية من الشرق أو من الغرب. ولكن أحداً ممن جاء بنظام أجنبي لم يفكر حتى الآن في أن هذا النظام قد لا يصلح لنا، أو أن فيه خللاً لا يجدي فيه الإصلاح. وليس ذلك بغريب على هذه النظم الدخيلة، التي استقدمناها من هنا وهناك، أن تقف عاجزة عن إيجاد نظام تعليمي يحقق للمجتمعات العربية أهدافها، ويرسي مبادئ دينها الإسلامي في عقول أبنائها على قواعد سليمة، وأصول ثابتة راسخة.

قال الله تعالى في كتابه العزيز الحكيم ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (سورة الرعد، الآية 11). والمتأمل لكلمات ومعاني هذه الآية الشريفة سيجد فيها دعوة واضحة من الله يحثُّ فيها المسلمين على التفكر والتدبر، وضرورة بذل الجهد والعمل، ومحاولة البحث للوصول إلى حياة أفضل يتمتع فيها المؤمنون بنعم الخالق سبحانه وتعالى. وفي رأينا أن أهم ما يتطلب منا أن نعمل فيه العقل ونتحمل من أجله عناء التفكير،

هو محاولة البحث عن حلول لمشكلات التعليم للخروج به من تشتت التجارب المتعددة والغريبة على منهجنا الإسلامي، والتي خلفت وراءها الكثير من المشاكل المتراكمة، أوصلت العملية التعليمية إلى حالة من الجمود والسلبية، انعكست بدورها على أبنائنا الذين نعدهم لتحقيق آمال الأمة في التقدم والرقي. فالتعليم هو الركيزة الرئيسية لبناء الفرد واستثمار طاقاته لتطوير مجتمعه.

إن الأفكار والمناهج التي توجه العملية التربوية والتعليمية في كل دولة يجب أن تخضع للتطوير والتغيير من حين لآخر، حتى تفي بمتطلبات العصر. وإن الناظر اليوم إلى حقل التربية والتعليم في الدول العربية عامة يجد أن مناهجه ووسائله وموجهاته التربوية لا تتماشى والحاجات العصرية، ولا تتناسب والتطور الذي يحدث في القطاعات الأخرى؛ هذا بالرغم مما للتربية والتعليم من أهمية لا يختلف عليها اثنان. ولهذا فقد آن الأوان لمراجعة الموجِّهات الحالية للتربية والتعليم، والعمل على تطويرها، وإدخال الأفكار الجديدة المبتكَرة فيها، حتى تحقق الأهداف المرجوة.

الهوامش

الفصل الثاني

1. انظر:

Rex Brynen, Bahgat Korany and Paul Noble, "Conclusion: Liberalization Democratization and Arab Experiences" in Bahgat Korany, Rex Brynen and Paul Noble (eds), *Political Liberalization and Democratization in the Arab World, Volume 2, Comparative Experiences* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1998); Michael Herb, "Princes, Parliaments, and the Prospects for Democracy in the Gulf," in Marsha Pripstein Posusney and Michele Penner Angrist (eds), *Authoritarianism in the Middle East: Regimes and Resistance* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2005).

2. انظر: Brynen, op. cit., 276.

3. انظر:

Gerd Nonneman, "Political Reform in the Gulf Monarchies: From Liberalization to Democratisation? A Comparative Perspective," Durham Middle East Papers No. 6, Sir William Luce Publication Series (Durham, UK: University of Durham, June 2006).

4. انظر: Fred Halliday, *Arabia Without Sultans* (New York: Vintage Books, 1975).

الفصل الثالث

1. لمزيد من التفصيل حول مفهوم المواطنة وتطوره التاريخي، انظر: علي الكواري، «مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية»، في: علي الكواري (محرر)، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص30-40. وانظر أيضاً:

Linda Kerper, "The meaning of citizenship," *Journal of American History* vol. 84, vol. 3 (December 1997), 15-20.

2. المرجع السابق.

3. دونت هذه الحقوق والحريات العامة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لعام 1966.

4. وليم قلادة، **مبدأ المواطنة**، سلسلة المواطنة، رقم 3 (القاهرة: المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، 1999)، ص 10 – 14.

5. لمزيد من التفصيل انظر: علي ليلة، «الدولة والمواطنة»، في: علا أبو زيد وهبة رؤوف (محرران)، **المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،2005)، ص320-325

6. محمد محفوظ، «المواطنة والفضاء السياسي»، **المواطنة والتعايش** (بغداد)، العدد 1 (شباط/ فبراير 2007)، ص53.

7. لمزيد من التفصيل، انظر: حسين العادلي، «الدولة الديمقراطية هي دولة المواطنة»، جريدة المدى (بغداد) (6 تموز/ يوليو 2006)؛ وعلي الكواري، «مفهوم الديمقراطية المعاصرة: المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي»، **المستقبل العربي**، العدد 173 (تموز/ يوليو 1993)، ص60-62؛ ومحمد محفوظ، «الأقليات وقضايا الديمقراطية في العالم العربي»، **مجلة الديمقراطية** (القاهرة)، العدد 23 (تموز/ يوليو 2006)؛ ومحمد محفوظ، **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية: كيف نبني وطناً للعيش المشترك** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2004)، ص71-72. وانظر أيضاً:

David Trend (ed.), *Radical Democracy: Identity, Citizenship and the State* (London: Routledge, 1995), 147-150.

8. لمزيد من التفصيل، انظر: ابتسام الكتبي، «التحولات الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي»، في: علي الكواري (محرر)، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 308.

9. لمزيد من التفصيل، انظر:

Ebtisam Al kitbi, "Conceptual framework for political reform in the GCC countries," *Gulf Monitor* Issue No. 2 (December 2006).

10. بدرية العوضي، **النصوص المقيدة لحقوق الإنسان في دساتير دول مجلس التعاون الخليجي وفي العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966** (الكويت: ذات السلاسل، 1985)، ص 60 - 73.

11. تتضمن المادة (9) من اتفاقية السيداو الآتي:

1. تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل في اكتساب جنسيتها أو الاحتفاظ بها أو تغييرها، وتضمن بوجه خاص ألا يترتب على الزواج من أجنبي أو تغيير جنسية الزوج أثناء الزواج، أن تتغير تلقائياً جنسية الزوجة، أو أن تصبح بلا جنسية أو أن تفرض عليها جنسية الزوج.

2. تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها.

12. تتمثل هذه التحفظات في التالي:

أ. عدم الالتزام بالفقرة (2) من المادة التاسعة من الاتفاقية والتي تطالب الدول الأطراف باتخاذ التدابير التشريعية والعملية لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في إقرار حقها في إضفاء جنسيتها على أبنائها في حالة الزواج من أجنبي، استناداً إلى أن الفقرة (2/ 9)، تتعارض مع قوانين الجنسية في دولهم والتي تحظر على أولاد المواطنة اكتساب جنسية الأم في هذه الحالة (الكويت، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية).

ب. عدم الالتزام بالمادة (16) من الاتفاقية أو بعض بنودها بشأن المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق الزوجية أثناء الحياة الزوجية وبعد انتهائها، لتعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية وقوانين الأحوال الشخصية، أو مع قوانينها الوطنية الأخرى (الكويت، والمملكة العربية السعودية، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، والبحرين) .

جـ. عدم الالتزام بالمادة الثانية من الاتفاقية بشأن مساواة المرأة مع الرجل في الميراث لتعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية أو المواد الخاصة بموضوع الميراث في قوانين الأحوال الشخصية السارية (البحرين، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان).

د. عدم قبول الالتزام باللجوء إلى التحكيم لفض المنازعات بين الدول الأطراف بشأن تفسير أو تطبيق الاتفاقية في حالة عدم إمكانية حل الخلاف بالمفاوضات وفقاً للفقرة (1) من المادة (29) من الاتفاقية، (الكويت، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان).

للمزيد، انظر:

Division for the Advancement of Women, "Declarations, reservations and objections to CEDAW," (http://www.un.org/womanwatch/daw/cedaw/reservations-country.htm).

13. تضع المادة (2) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979، الإطار القانوني لكيفية تحقيق المساواة في ممارسة الحقوق والحريات العامة بين الرجل والمرأة، وتطالب الدول الأطراف في الاتفاقية باتخاذ التدابير المنصوص عليها في تلك المادة حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها الدولية، وذلك على النحو التالي:

«تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتفق على أن تنتهج بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة، وتحقيقاً لذلك تتعهد بالقيام بما يلي:

1. إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع وغيره من الوسائل المناسبة.

2. اتخاذ المناسب من التدابير، تشريعية وغير تشريعية، بما في ذلك ما يناسب من جزاءات، لحظر كل تمييز ضد المرأة.

3. فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى في البلد، من أي عمل تمييزي.

4. الامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام.

5. اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة.

6. اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.

7. إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.

14. الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، التقرير الأول عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية (الرياض: الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، 2006)، منشور على موقع الجمعية على الإنترنت (http://www.nshrsa.org/articles.php?ID=48).

15. يقدر تعداد البدون في الكويت بمائة ألف نسمة، وقد مر تعامل الدولة مع البدون بعدة مراحل، هي:

المرحلة الأولى: صدور قانون الجنسية عام 1959 إلى آخر 1984، وهي المرحلة التي لم يشعروا فيها بأي انتهاك لحقوقهم باستثناء الحصول على الجنسية.

المرحلة الثانية: منذ عام 1985 إلى 1990، وهي مرحلة بداية التشدد الحكومي ضد هذه الفئة لإجبارهم على استخراج وثائق سفر أجنبية.

المرحلة الثالثة: منذ عام 1991 إلى 2000، وشهدت هذه المرحلة تصعيداً كبيراً لمعاناة البدون؛ حيث منعوا من العمل في الدوائر الحكومية إلا في بعض الاستثناءات القليلة جداً.

إلا أن ما خفف من حدة المشكلة تبني مجلس الأمة (البرلمان الكويتي) في العام 2000 قراراً يدعو الحكومة إلى تجنيس 2000 شخص من البدون سنوياً. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2004 قام أعضاء في المجلس بتقديم مشروع قانون يقضي بأن تقوم الدولة بمنح البدون كل الحقوق المدنية المحرومين منها.

وقد استجابت الحكومة الكويتية نسبياً لهذا الاقتراح في كانون الأول/ ديسمبر 2004، فقامت بمنح 600 من البدون الجنسية الكويتية، ووعدت بتحسين الأحوال المعيشية للباقين منهم، في خطوة تمهد لاستيعابهم الكامل.

16. وزارة الخارجية الأمريكية، أوضاع حقوق الإنسان في العالم لعام 2007، التقرير منشور بالإنجليزية على موقع وزارة الخارجية على الإنترنت:

http://www.state.gov/g/drl/rls/ hrrpt/2007

17. نقلاً عن جريدة البيان (دبي)، 3 أيلول/ سبتمبر 2008.

18. لمزيد من التفصيل، انظر:

International Crisis Group, "Bahrain's Sectarian Challenge," *Middle East Report*, No. 40 (6 May 2005).

19. لمزيد من التفصيل، انظر:

International Crisis Group, "The Shiite Question in Saudi Arabia," *Middle East Report*, No. 45 (19 September 2005).

وانظر أيضاً: «الشيعة في السعودية: من التهميش إلى الاحتواء»، موقع "سي أن أن بالعربية"، على الرابط الآتي:

http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/3/8/shiite-saudi/index.html

20. وثيقة «شركاء في الوطن»، منشورة على الرابط الآتي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D06168A6-DA8B-4339-9FB7-82A66AE12A3C.htm

الفصل الرابع

1. انظر:

Steven Kinzer, *All The Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror* (Hoboken, NJ: John Wiley & Sons, 2003).

2. انظر:

Kasra Naji, *Ahmadinejad: The Secret History of Iran's Radical Leader* (Los Angeles, CA: University of California Press, 2007).

3. انظر:

Mehdi Moslem, *Factional Politics In Post-Khomeini Iran* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2002), 4.

4. انظر:

Michael Slackman, "Hard Times Help Leaders in Iran Tighten Their Hold." *The New York Times*, September 5, 2007, 1.

5. انظر:

Mohammad Khatami, "a'in va andisheh dar dam-e khod kamegi: seiri dar andisheh siasi mosalmanan dar faraz va foroud-e tamaddon-e eslami," *Entesharat-e Tarh-e* no. 1378, 16–17 (in Persian).

6. انظر:

Bernard Gwertzman, "Q & A: Iran: Bush Administration 'Not Serious About Dealing with Iran," *New York Times*, April 4, 2006.

7. انظر: Ibid.

8. انظر:

Central Intelligence Agency (CIA), "Iran, 2007," *The World Factbook* (https://www.cia. gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html).

9. انظر:

Keith Crane, Rollie Lal and Jeffrey Martini, *Iran's Political Demographic, and Economic Vulnerabilities*, Rand Project Air Force, 2007.

10. انظر:

Anoushiravan Ehteshami and Mahjoob Zweiri, *Iran and the Rise of Neoconservatives: The Politics of Tehran's Silent Revolution* (London: I.B. Tauris, 2007), 20.

11. انظر: Ibid., 22.

12. انظر:

Keith Crane, et al., *Iran's Political Demographic, and Economic Vulnerabilities*, op. cit., 16.

13. انظر: Ibid.

14. انظر: Ibid., 17.

الفصل الخامس

1. بخصوص تأسيس حزب «جمهوري إسلامي»، والظروف التي أحاطت به، انظر: گفت وگوي مسيح مهاجري، «درباره حزب جمهوري اسلامي و نقش آيت الله خامنه أي» [مقابلة

مع مسيح مهاجري حول الحزب الجمهوري الإسلامي ودور آية الله علي خامنئي]؛ على الرابط الآتي:

http://www.mardomsalari.com/Template1/News.aspx?NID=31626, 29 June 2008

ويُشار إلى أن مسيح مهاجري يعد من كبار محرري صحيفة جمهوري إسلامي المحافظة في إيران.

2. ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص34-35.

3. انظر:

Arang Keshavarzian, *Bazzar and State in Iran, The Politics of the Tehran Marketplace* (Cambridge: Cambridge University Press (2007), 230-233.

4. ومع ذلك، تجب الإشارة إلى أن اقتراب رفسنجاني أو ابتعاده من أي فصيل سياسي مرتبط بقراءته للمشهد السياسي في الفترة المعينة، وهو أمر ربما يعكس انتهازيته كما يرى خصومه، أو ربما يعكس حنكته السياسية من وجهة نظر مسانديه.

5. وفق القوانين المنظِّمة للحياة السياسية في إيران، فإنه لا يسمح لأي حزب أو شخصية أن تمارس أي نوع من النشاط السياسي إذا لم يثبت لدى السلطات إيمانه بشرعية النظام التي أقرها الدستور الإيراني في مواده وولاءه لها. انظر مثلاً المادة (115) من الدستور الإيراني التي تتضمن الشروط التي يجب توافرها في الرئيس الإيراني:

«الرئيس يجب أن يكون منتخباً من بين الشخصيات الدينية والسياسية التي تمتلك المؤهلات التالية: إيراني الأصل والجنسية؛ التمتع بالقدرات القيادية (الإدارية) والخبرة؛ له ماض وسجل مشرف، صاحب تقوى ومخلص؛ وفيّ لمبادئ الثورة الإسلامية ومذهب البلاد الرسمي (المذهب الاثناعشري)».

http://www.iranonline.com/iran/iran-info/Government/constitution-9-1.html

6. أكد محمد جواد لاريجاني في خطاب ألقاه ببرلين، في 25 حزيران/ يونيو 2008، في مؤتمر حول سباق التسلح في الشرق الأوسط - وشارك فيه كاتب الدراسة - أن جميع النخبة المحافظة بلا استثناء وقفت خلف ناطق نوري بمن فيهم هو نفسه.

7. انظر: داريوش سجادي، «سكوت» [صمت]، جامعه مدنى [المجتمع المدني]، العدد 17 (15 أيلول/ سبتمبر 2000).

http://www.geocities.com/dariushsajjadi/farsimaterial/sokoot.bareha.html

8. انظر:

http://www.iran-press-service.com/articles_2000/dec_2000/lahiji_murder_41200.htm, 4 December 1998.

9. يشار إلى أن حكومة الرئيس السابق محمد خاتمي وعبر وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي التي تسلمها عطاءالله مهاجراني قد منحت تراخيص إلى أكثر من 200 صحيفة ومجلة، يومية وأسبوعية، للمزيد انظر:

http://freethoughts.org/archives/0006665.php; *Daily Telegraph* (London), 9 April 2002; Amnesty International Report 2001.

10. انظر: حبيب الله بيمان، «خردورزي جمعي مردم إيران در رويكرد انتخابات مجلس ششم» [العقلانية الجماعية للشعب الإيراني في انتخابهم المجلس السادس]، على الرابط الآتي:

http://www.porsojoo.com/fa/node/1127, 24 June 2000

11. انظر المادة (5) من الدستور الإيراني التي تتحدث عن دور ولي الفقيه كركن أساسي في النظام السياسي للجمهورية الإسلامية في إيران:

http://www.iranonline.com/iran/iran-info/Government/constitution-1.html

12. انظر:

Annoushivran Ehteshami & Mahjoob Zweiri, *Iran and the Rise of its Neoconservatives, The Politics of Tehran's Silent Revolution* (London: I.B Tauris, 2007), 21-26.

13. انظر:

"Khatami rejects 'dictatorship' claims," available at: http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/2344295.stm, retrieved 22 October 2002.

14. انظر:

Jahangir Amuzeger, "Iran's Prospect Under the 7th Majlis," *Middle East Economic Survey*, 47 (17 April 2004).

15. انظر:

Annoushivran Ehteshami, "The political of economic restructuring in post-Khomeini Iran," *CMEIS* Occasional Paper (University of Durham), no.50 (July 1995).

16. انظر:

Ehteshami & Zweiri, *Iran and the Rise of its Neoconservatives,* op. cit., 58-62.

17. انظر على سبيل المثال المقابلة التي أجرتها مجلة التايم Time مع هاشمي رفسنجاني في 6 حزيران/ يونيو 2005، والتي تم تفسيرها داخلياً، ولاسيما من المتنافسين في الانتخابات، بأنها نوع من الدعاية الإعلامية بتقديمه كمرشح مفضل للدوائر الغربية.

"The Comeback Cleric," available at: http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171, 1069114,00.html

18. لوحظ خلال الانتخابات الرئاسية التاسعة استخدام المرشح الرئاسي هاشمي رفسنجاني أدوات مثل الإنترنت للتواصل مع الشباب، وكذلك الجلوس معهم، والحديث عن ضرورة احترام خياراتهم وحرياتهم، وعدم فرض نوع واحد من الحجاب، وهي قضايا تشغل جيل الشباب الذي يشكل ثلثي عدد السكان في إيران.

19. انتقد آية الله حسين منتظري- رجل الدين الذي كان مرشحاً لتولي منصب قائد الثورة بعد مؤسس الجمهورية الإسلامية آية الله الخميني- الولاية المطلقة للفقيه، وتحدث عن الولاية المقيدة، انظر كتابه: **حكومت ديني وحقوق انسان** [الحكومة الدينية وحقوق الإنسان]، (طهران: 2007)، ص12-39، متوافر على الرابط الآتي:

http://www.amontazeri.com/farsi/frame4.asp

انظر كذلك:

Christopher de Bellaigue, "Iran's Last Chance for Reform," *Washington Quarterly* (Autumn 2001), 73-77.

20. تزايدت الانتقادات لسياسات أحمدي نجاد الاقتصادية، ولاسيما عدم قدرته على الوفاء بما وعد به خلال حملته الانتخابية من أنه سيوزع دخل النفط على مائدة كل عائلة إيرانية. يضاف إلى ذلك السياسات البنكية التي يشير مختصون إيرانيون إلى أنها لم تستفد من خبراء إيرانيين في المجالات الاقتصادية. ولم تقف الانتقادات عند ذلك الحد بل طالت الفريق الوزاري الاقتصادي؛ مثل وزير النفط ووزير الاقتصاد ومدير البنك المركزي. انظر: «اقتصاديون إيرانيون يهاجمون سياسات أحمدي نجاد» على الرابط:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_6744000/6744941.stm, retrieved 12 July 2007.

انظر أيضاً:

"Former Minister Criticizes Iran's Economic Policies," www.rferl.org, retrieved 15 August 2007.

21. كان الأستاذ الجامعي هاشم أغاجري قد ألقى محاضرة في مدينة همدان جنوب غربي إيران، منتقداً فيها فكرة التقليد للمرجعية، وقد حكم عليه بالإعدام، إلا أن قائد الثورة آية الله علي خامنئي تدخل وطالب المحكمة الثورية بمراجعة الحكم. انظر: «خامنئي يأمر بإعادة النظر في قضية أغاجري»، على الرابط:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_2485000/2485355.stm, retrieved 17 November 2002.

22. انظر: «أحمدي نژاد دوباره از هاله هاي نور گفت: بازگشايي يك پرونده فراموش شده» [أحمدي نجاد يعاود الحديث عن هالات النور: إعادة فتح ملف طواه النسيان]، صحيفة اعتماد، على الرابط الآتي:

http://www.magiran.com/npview.asp?ID=1640913, retrieved 18 June 2008.

23. انظر:

"Iranian economists blame president for economic woes despite huge oil revenues," available at: http://www.iht.com/articles/ap/2007/07/14/africa/ME-GEN-Iran-Economic-Woes.php, retrieved 14 July 2007.

24. للمزيد حول حالة المجتمع المدني في إيران، انظر:

Mehran Kamrava, "The Civil Society Discourse in Iran," *British Journal of the Middle Eastern Studies* (28) 2, (2001), 169-176.

25. المادة (44) من الدستور الإيراني تتحدث عن دور قطاعات الاقتصاد الإيراني الحكومي والخاص، وهي تعد المرجعية للمطالبين بتنشيط خصخصة الاقتصاد في إيران، وقد طولب الرئيس أحمدي نجاد بالالتزام بما جاءت به هذه المادة:

«يتكون الاقتصاد في جمهورية إيران الإسلامية من ثلاثة قطاعات: القطاع العام، والقطاع التعاوني، والقطاع الخاص، وهي تستند إلى منهجية وتخطيط سليم. يشمل القطاع العام للدولة قطاعات واسعة؛ منها الصناعات الرئيسية والتجارة الخارجية والمعادن الرئيسية، والخدمات المصرفية، والتأمين، وتوليد الطاقة، والسدود والري، وكذلك شبكات الإذاعة والتلفزيون، والبريد والبرق والهاتف وخدمات الطيران والنقل البحري، والطرق والسكك الحديد وما شابه ذلك، وكل هذه القطاعات مملوكة للقطاع العام وتديرها الدولة. والقطاع التعاوني هو التعاونيات التي تشمل الشركات والمؤسسات المعنية بالإنتاج والتوزيع في المناطق الحضرية والريفية، وتقدم هذه التعاونيات خدماتها وفقاً للمعايير الإسلامية. أما القطاع الخاص فيتألف من تلك الأنشطة المعنية بالزراعة وتربية الحيوانات، والصناعة، والتجارة، والخدمات التي تكمل الأنشطة الاقتصادية للدولة والقطاع التعاوني. والملكية في كل من هذه القطاعات الثلاثة محمية بموجب قوانين الجمهورية الإسلامية».

http://www.iranonline.com/iran/iran-info/Government/constitution-4.html

26. انظر:

"Fourth Economic Development Plan Should Be Based on Societal Truths," available at: http://www.mehrnews.com/en/NewsDetail.aspx?NewsID=31586, retrieved 18 October 2003.

27. للمزيد حول تطورات الخصخصة في إيران، انظر:

Jahangir Amuzegar, "Iran's privatization Saga," *Middle East Economic Survey*, vol. XLV, no. 24 (17th June 2002).

28. موضوع دعم حقوق المسلمين المستضعفين جاء واضحاً في المادة (152) من دستور الجمهورية الإسلامية، التي تنص على «الدفاع عن حقوق المسلمين، وعدم التساهل أو الخضوع لسيطرة القوى الكبرى (قوى الاستكبار)».

29. انظر:

Poul Huges, “Iran’s Ahmadinejad casts doubt on Holocaust,” http://www.iranfocus. com/en/index.php?option=com_content&task=view&id=4787, retrieved 8 December 2005.

30. مراد ثقفي، «جامعه سياسي وآينده إصلاحات در إيران» [المجتمع السياسي ومستقبل الإصلاحات في إيران]، فصلنامه كفتكو (زمستان 1378/ شتاء 2000)، ص7-15.

31. انظر: «ائتلاف مبارك رقباى سابق» [التحالف المبارك بين متنافسي الأمس]، على الرابط الآتي: http://www.aftabnews.ir/vdcfvjdw6tdcv.html, 24 December 2007

الفصل السادس

1. انظر:

Bob Woodward, *Plan of Attack* (New York, NY: Simon & Schuster, 2004), 2.

وقد نقل وودورد قول الرئيس بوش لدونالد رامسفيلد: «لنبدأ هذا الأمر [أي خطة حرب العراق]». وانظر أيضاً:

Peter Beaumont, Ed Vulliamy and Paul Beaver, “Secret US plan for Iraq war,” *The Observer*, December 2, 2001; at: http://www.guardian.co.uk/world/2001/dec/02/afghanistan.iraq

2. أعدم أكثر من 22 من قيادات وكوادر حزب البعث، بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم. انظر: عدنان جواد الطعمة، «يوم إعدام الطاغية صدام يوم الأحزان»، شبكة النبأ المعلوماتية، 15 كانون الثاني/ يناير 2007، على الرابط:

http://www.annabaa.org/nbanews/60/saddam/24.htm

وانظر أيضاً مقالة زيد بنيامين حول طارق عزيز، «طارق عزيز .. رجل الدبلوماسية والنظارة السميكة والسيكار» (2/ 8)، وحديثه عن "مجزرة الرفاق" في 21 تموز/ يوليو 1979، جريدة إيلاف الإلكترونية، في 31 تموز/ يوليو 2008.

3. رفض طارق عزيز تسلم رسالة باللغة العربية موقعة باسم الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب)، من جيمس بيكر خلال الاجتماع الذي عقد في جنيف بسويسرا في 9 كانون الثاني/ يناير 1991. انظر:

“No way; neither side budges at talks,” *Newsday*, January 10, 1991.

4. في مقابلة أجراها مع برنامج «ستون دقيقة» الذي تبثه قناة سي بي إس (CBS) الأمريكية، في 27 كانون الثاني/ يناير 2008، قال جورج بيرو، عميل مكتب التحقيقات الفيدرالي، الذي كان

مسؤولاً وقت استجواب صدام لما كان محتجزاً لدى الأمريكيين، إن صدام أخبره أنه تعمد الغموض بشأن أسلحة الدمار الشامل لردع إيران.

5. انظر:

Bob Woodward, *The Commanders* (New York, NY: Simon & Schuster, 1991), 199-204.

6. في المقابلة نفسها التي أجراها جورج بيرو ذكر أن صدام أخبره أنه اعتقد أن الولايات المتحدة ستقوم فقط بضربات جوية كما فعلت في عملية ثعلب الصحراء عام 1998، وأضاف بيرو أن صدام أقرّ بأنه أخطأ تقدير نيات الولايات المتحدة.

7. انظر:

"Factbox: Breakdown Iraq's foreign debt," Reuters, May 29, 2008; at: http://www.reuters.com/ article/topNews/idUSL2914485220080529

8. كان استثناءً مشاركةُ مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية وليام بيرنز في الاجتماع الذي عقد في جنيف في 19 تموز/ يوليو 2008، لبحث الملف النووي الإيراني بين الوفدين الإيراني (برئاسة سعيد جليلي، كبير المفاوضين الإيرانيين بخصوص البرنامج النووي) والأوربي (برئاسة خافير سولانا، المنسق الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوربي).

9. انظر:

"Iraq's neighbouring countries agree on security plan," (BBC Monitoring), September 19, 2006; at: http://www.iraqupdates.com/p_articles.php/article/10594

وانظر أيضاً:

Peter Symonds, "International conference on Iraq: Bitter antagonisms on display," May 7, 2007; at: http://www.wsws.org/articles/2007/may2007/iraq-m07.shtml

10. يذكر أن الوفد البرلماني العراقي تحفظ على لغة القرار الصادر عن اجتماع الاتحاد البرلماني العربي المنعقد في أربيل، في الفترة 11-13 آذار/ مارس 2008، حول قضية احتلال إيران لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أن وزارة الخارجية العراقية عالجت الأمر لاحقاً بإرسال مذكرة رسمية لوزارة الخارجية الإماراتية تؤكد فيها موقف حكومة العراق الداعم لسيادة دولة الإمارات على جزرها الثلاث، والرافض للاحتلال الإيراني لها، انظر: صحيفة **الاتحاد** (أبوظبي)، 28 أيار/ مايو 2008.

11. «المنامة: لا التزام بشطب ديون بغداد»، صحيفة **الحياة** (لندن)، 22 نيسان/ إبريل 2008.

12. انظر:

Allisa J. Rubin and Michael R. Gordon, "Iraq Team to Discuss Militias with Iran," *The New York Times*, May 1, 2008.

13. انظر:

Anthony Cordesman, "Iraq and Foreign Volunteers," Center for Strategic and International Studies, Washington, November 18, 2005 (www.csis.org).

14. انظر:

"Saudi Militants in Iraq: Assessment and Kingdom's Response," Center for Strategic and International Studies, Washington, September 19, 2005 (www.csis.org).

15. وفقاً لبيانات منظمة الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية لعام 2007، هجر أكثر من 5 ملايين عراقي مناطق سكنهم بسبب العنف، منذ العام 2003؛ وما يقارب 2.8 مليون منهم، هجروا منازلهم إلى مناطق أخرى داخل العراق؛ طلباً للأمن. انظر:

"The Iraqi Displacement Crisis," July 18, 2008; at: http://www.refugeesinternational.org/content/article/detail/9679.

16. انظر:

Anthony Cordesman, "Iraq's Sunni Insurgents: Looking beyond Al-Qaeda," Center for Strategic and International Studies, Washington, July 16, 2007.

17. خطة السيناتور بايدن، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، بخصوص تقسيم العراق، طرحت للتصويت في مجلس الشيوخ، فأيدها 75 عضواً، من أصل 100 عضو، بينما رفضها 23 عضواً. انظر البيان الصحفي الصادر عن مكتب السيناتور بايدن في 27 أيلول/ سبتمبر 2007، في:

http://biden.senate.gov/press/press_releases/release/?id=8e0ee26c-9119-4a69-85a8-757a695c2549

18. انظر:

Ali Akbar Dareini, "'Officials confirm Iran's role in brokering truce between Iraqi government, Shiite cleric," Associated Press, April 5, 2008.

19. وانظر أيضاً:

Scott Peterson and Howard LaFranchi, "Iran Shifts Attention to Brokering peace in Iraq," The Christian Science Monitor, May 14, 2008.

20. مقابلة شخصية مع قائد حزبي سني، طلب عدم التصريح باسمه، وانظر أيضاً:

Nazar Janabi, "Domestic and Regional Politics Delay U.S.-Iraqi Security Agreement," June, 19, 2008; at: http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2905

21. هذه البنود مستمدة من صحيفة البيان الإماراتية التي نشرت النص الكامل لـ «اتفاقية انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه»، بتاريخ 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008.

22. انظر: *The Washington Post*, June 14, 2008.

23. للاطلاع على وثيقة الإصلاح السياسي التي أجازها مجلس النواب العراقي تحت اسم «نص قرار الورقة السياسية التي اتفقت عليها الكتل البرلمانية»، انظر الموقع الرسمي لمجلس النواب: www.parliament.iq

24. انظر: أسامة مهدي، «الأحزاب العراقية تقاسمت عضوية المجلس الجديد»، جريدة إيلاف الإلكترونية، 26 نيسان/ إبريل 2007؛ وانظر أيضاً: شبكة النبأ المعلوماتية، 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.

الفصل السابع

1. انظر:

The White House (http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/02/20030226-11.html).

2. انظر:

War in Iraq: Political Challenges after the Conflict (Amman/Brussels: ICG Middle East Report No. 11), March 25, 2003, 21.

3. انظر:

Jessica T. Matthews, "Now for the Hard Part," in *From Victory to Success: Afterwar Policy in Iraq* (Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2003), 3.

4. انظر:

Toby Dodge, *Inventing Iraq: The Failure of Nation-Building and a History Denied* (London: Hurst, 2003), 144.

5. انظر:

Kanaan Makiya, *Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq* (Berkeley: University of California Press, 1998), 215.

لم تشهد العلاقات الإثنية والدينية تغيراً أساسياً منذ عام 1932؛ وإن كان العرب الشيعة، من جهة الاتجاهات السكانية، هم من شهدوا أكبر نسبة من النمو، فهم يمثلون حالياً من 60 إلى 65٪ من مجموع سكان العراق، و80٪ من السكان العرب. انظر:

William A. Terrill, *Nationalism, Sectarianism, and the Future of the US Presence in Post-Saddam Iraq* (Carlisle: Strategic Studies Institute, 2003), 17.

6. انظر:

British Government, Report of a Committee on Correspondence between Sir Henry McMahon and the Sherif of Mecca, Parliamentary Papers – Cmd. 5974 (1939), 50–51.

7. مقتبسة من المرجع الآتي:

Fouad Ajami, *The Vanished Imam: Musa Sadr and the Shia of Lebanon* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1986), 38.

8. انظر:

Stephen Longrigg, *Iraq 1900–1950* (London: Oxford University Press, 1953), 123.

9. انظر:

Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: a Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Baathists, and Free Officers* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978), 999.

10. انظر: Ibid., 1080.

11. انظر:

"Statute of the Arab Socialist Baath party," in *Nidal al-Baath* (Damascus, 1978), 222.

12. انظر:

Ali Allawi, "Federalism," in Fran Hazelton (ed.), *Iraq since the Gulf War: Prospects for Democracy* (London: Zed Books, 1994), 219.

13. انظر:

Sarah Graham-Brown, *Sanctioning Saddam: The Politics of Intervention in Iraq* (London/New York, NY: I.B. Tauris, 1999), 13.

14. انظر:

Faleh A. Jabbar, Ahmad Shikara, Keiko Sakei, *From Storm to Thunder; Unfinished Showdown Between Iraq and US* (Tokyo: Institute of Developing Economies, 1998), 1.

15. انظر: Kanan Makiya in *The Observer* (London, October 7, 2001).

16. انظر:

Amazia Baram, "Broken Promises," *The Wilson Quarterly* vol. 27, no. 3 (Spring 2003), 48.

17. انظر: Ibid.

18. انظر:

Joyce N. Wiley, "The Position of the Iraqi Clergy," in Joseph A. Kechichian (ed.), *Iran, Iraq, and the Arab Gulf States* (New York, NY: Palgrave, 2001), 60.

19. انظر:

Rend Rahim Francke, "The Opposition," in: Fran Hazelton (ed.) *Iraq since the Gulf War: Prospects for Democracy* (London: Zed Books, 1994), 176.

20. انظر: Ibid.

21. انظر:

Baqer Moin, *Khomeini: Life of the Ayatollah* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999), 144.

22. انظر:

Amazia Baram, "The Impact of Khomeini's Revolution on the Radical Shii Movement of Iraq," in David Menashri (ed.) *The Iranian Revolution and the Muslim World* (Boulder, CO: Westview Press, 1990), 132.

23. انظر: Joyce N. Wiley, op. cit., 58.

24. انظر:

Laith Kubba, "Domestic Politics in a Post-Saddam Iraq," in Joseph Kechichian, op. cit., 79.

25. انظر: Rend Rahim Francke, "The Opposition," op. cit., 160.

26. انظر:

Ofra Bengio, "Nation Building in Multiethnic Societies: The Case of Iraq," in Ofra Bengio and Gabriel Ben-Dor (eds.), *Minorities and the State in the Arab World* (Boulder, CO/London: Lynne Rienner, 1999) 154.

27. مستمدة من: Reuters, February 9, 2002.

28. انظر: Rend Rahim Francke, "The Opposition," op. cit., 174–175.

29. انظر:

Michael M. Gunter, *The Kurdish Predicament in Iraq: A Political Analysis* (New York, NY: St. Martin's Press, 1999), 46.

30. انظر: Rend Rahim Francke, "The Opposition," op. cit., 161–164.

31. انظر:

David Wurmser, *Tyranny's Ally: America's Failure to defeat Saddam Hussein* (Washington DC: AEI Press, 1999), 25.

32. انظر: Rend Rahim Francke, "The Opposition," op. cit., 169–171.

33. انظر:

Raymond W. Copson, *Iraq War: Background and Issues Overview* (Washington DC: Library of Congress, 2003), 22.

34. انظر: *Financial Times*, May 19, 2003.

35. انظر:

Mark Sedra, "Who Will Govern Iraq?" *Foreign Policy in Focus*, April 2003, 4.

36. انظر: British Government, Report of a Committee, op. cit.

37. تألف مجلس الحكم الانتقالي من 13 عضواً من العرب الشيعة، و5 أعضاء من العرب السنة، و5 أعضاء من الأكراد السنة، وعضو واحد تركماني سني، وآخر مسيحي (23 رجلاً وامرأتان)، انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung* (FAZ), July 15, 2003.

38. انظر:

Juan Cole, "The United States and Shi'ite Religious Factions in Post-Baathist Iraq," *The Middle East Journal* vol. 57, no. 4 (2003) 548.

39. انظر: Ibid., 544.

40. انظر: *Financial Times*, February 14, 2005.

41. انظر: *New York Times*, October 25, 2005.

42. للاطلاع على النص الكامل للدستور العراقي، انظر:

Washington Post, October 12, 2005.

43. صحيفة الحياة (لندن)، 8 حزيران/ يونيو 2006.

44. انظر: *CNN*, January 17, 2007.

45. انظر: *Die Zeit*, October 11, 2006.

46. انظر:

Charles Snow, "An Agreement in Baghdad," *Middle East Economic Survey* vol. 50, no. 36 (2007), 26.

47. انظر: *International Herald Tribune*, April 25, 2008.

الفصل الثامن

1. انظر:

Aluminum Association of Canada (http://www.aac.aluminium.qc.ca/frameset/index_en.html)

2. يتم صنع الصودا الكاوية في مصنع الكلور القلوي الذي يستفيد من الملح الذي تخلفه عملية تحلية المياه المالحة، ويحلله إلى صودا كاوية وكلور. ويتم في الوقت الحاضر رمي كميات كبيرة من الملح في مياه الخليج. ومن هنا فإن استخداماً محلياً للصودا الكاوية سيسهم في توفير مادة خام رخيصة التكلفة ويقلل من التلوث.

3. تعد هذه قضية رئيسية؛ ذلك أن أنظمة منظمة التجارة العالمية تسمح لشركة أرامكو السعودية ببيع الطاقة إلى الشركات المتخذة من المملكة العربية السعودية مركزاً لها بسعر التكلفة «مضافاً إليها ربح عادل»، لكن ليس من الواضح أن أرامكو السعودية قد وافقت على تطبيق ذلك.

4. وفقاً لبيانات سابك، فقد أنتجت 3.9 ملايين طن متري من الحديد المختزل بطريقة الاختزال المباشر في العام 2006، و5.5 ملايين طن متري عام 2007.

5. انظر:

SABIC 2006 Annual Report (http://www.sabic.com/corporate/en/binaries/Annual%20Report-2006_tcm4-3241.pdf).

6. انظر: www.qatarsteel.com.

7. انظر:

Industrial Manufacturing News, "Can Rapid Growth in the Middle East Cement Industry be Sustained?" September 22, 2007 (http://www.industrialnewsupdate.com/news/manufacturing/archives/2007/09/can_rapid_growt.php).

8. تنتج المملكة العربية السعودية 9.2 ملايين برميل نفط يومياً، ولكنها لا تصدر إلا 7.5 ملايين برميل يومياً من النفط الخام، بينما يأتي الباقي من الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر وعُمان والبحرين.

9. القنوات الإخبارية العربية، هي: الجزيرة، والعربية؛ أما القنوات الإخبارية الإنجليزية، فهي: سي أن أن (CNN)، وبي بي سي (BBC)، والجزيرة الإنجليزية (Al Jazeera International)، وآر يو تي الروسية (RUT)، والقناة التي تبث بالفرنسية هي: تي في 5 (TV5).

10. انظر:

AME Info, "Gulf Air buys 16 Dreamliners," March 8, 2008 (http://www.ameinfo.com/149207.html).

11. انظر: http://www.scidesign.com

12. انظر:

Supreme Court Collection. EXXON MOBIL CORP. V. SAUDI BASIC INDUSTRIES CORP (03-1696) 544, U.S. 280 (2005); (http://www.law.cornell.edu/supct/html/03-1696.ZS.html).

13. انظر:

Chemsystems Online, "Olefins and Polyolefins Cost Competitiveness," (http://www. chemsystems.com/about/cs/news/items/POPS07_SUPP_III.cfm).

14. انظر:

World Trade Organization (WTO), "Members and Observers" (http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm).

15. وافق الروس رسمياً على مضاعفة السعر الذي يتقاضونه من المستخدمين المحليين في غضون عشر سنوات من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ولكن بحد يتراوح بين 1.5 دولار أمريكي و2.0 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، أي ما يعادل 20٪ من سعر السوق العالمية؛ وقد أبدى الاتحاد الأوربي موافقته على القرار الروسي. ولم تنل روسيا عضوية المنظمة بعد، لأن المفاوضات مع الولايات المتحدة لم تنته بعد، ويبدو أنها تسير ببطء.

16. انظر:

Abdulwahab Al-Sadoun, "The Impact of Saudi Arabia's Accession to WTO on Petrochemical Industries," *Arab News*, December 12, 2005 (http://www.arabnews. com/?page=6&section=0&article=74580&d=12&m=12&y=2005).

17. يمكن إيراد حجة مماثلة بأن السلفيين، الذين يُعتبرون بطبيعتهم معارضين للانفتاح السعودي الخارجي الواسع، قد تم تجاهلهم من قبل النخب. ويعتقد الكاتب أن أحد الأسباب الرئيسة في الحقيقة وراء الجهود المبذولة للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية يتمثل في مواجهة المملكة لتحديات القرن الحادي والعشرين، ومحاولة تهميش السلفيين في نهاية المطاف وجعلهم منبوذين في المجتمع.

الفصل الحادي عشر

1. علي أسعد وطفة، «العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية»، المستقبل العربي، العدد 344 (تشرين الأول/ أكتوبر 2007).

2. باقر النجار، «العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون: عمالة الأجور الدنيا»، ورقة مقدمة في المنتدى الخليجي حول العمالة الوافدة، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 23-24 كانون الثاني/ يناير 2008.

3. المرجع السابق.

4. انظر النص الكامل للاتفاقية باللغة العربية على موقع المعهد العربي لحقوق الإنسان، على الرابط الآتي:

http://www.aihr.org.tn/arabic/convinter/Conventions/HTML/contravailleursimmigr%C3%A9s.htm

5. محمد الأمين فارس، «الهجرة والعولمة في المنطقة العربية»، ورقة مقدمة ضمن جهود المنطقة العربية في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة تحت عنوان: عولمة عادلة: توفير الفرص للجميع، منظمة العمل الدولية، جنيف، 2005.

6. النجار، مرجع سابق.

7. النجار، مرجع سابق.

8. انظر:

Rima Sabban, "United Arab Emirates: Migrant Women in the United Arab Emirates, The Case of Female Domestic Workers," International Labor Office, Geneva, 2004.

9. النجار، مرجع سابق.

الفصل الثاني عشر

1. أصدر الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي قراراً في 25 أيلول/ سبتمبر 2007 ينص على منع سجن الصحفيين إذا ارتكبوا أخطاء في أثناء عملهم الصحفي.

2. الملاحظات الواردة حول نظام المطبوعات والنشر السعودي مستمدة من الدراسة التي قام بها الكاتب عادل مرزوق الجمري حول نظام المطبوعات والنشر السعودي، والمنشورة على موقع شبكة راصد الإخبارية (www.rasid.com).

3. انظر: وزارة الثقافة والإعلام في المملكة العربية السعودية، نصوص أنظمة المطبوعات السعودية (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1426هـ).

4. انظر: مراسلون بلا حدود، التقرير السنوي لعام 2008، وضع حرية الصحافة في العالم، 13 شباط/ فبراير 2008، منشور على موقع المنظمة (www.rsf.org).

5. مركز حماية وحرية الصحافيين الأردني ومجلس الأبحاث والتبادل (إيريكس)، مؤتمر «قوانين الإعلام في الخليج العربي: الفرص والتحديات»، عمّان، الأردن، 7-8 كانون الأول/ ديسمبر 2006.

6. للاطلاع على نص وثيقة تنظيم البث الفضائي في المنطقة العربية التي أقرها وزراء الإعلام العرب في أثناء انعقاد مجلس وزراء الإعلام العرب بالقاهرة في 12 شباط/ فبراير 2008، انظر الرابط الإلكتروني الآتي:

http://www.arabruleoflaw.org/files/PDF/other/Satellite_broadcasting_document.pdf

الفصل الرابع عشر

1. انظر: أحمد صيداوي وعبدالله عبدالدايم، الإنماء التربوي (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982).

2. انظر: علي أسعد وطفة، التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

3. المرجع السابق.

4. انظر: السيد سلامة الخميس، التربية وتحديث الإنسان العربي (القاهرة: عالم الكتب، 1988).

5. انظر: نخلة وهبة، مسألة النوعية في التربية (بيروت: د.ن، 2003).

الفصل الخامس عشر

1. للاطلاع على الملخص التنفيذي باللغة العربية للتقرير الصادر عن البنك الدولي في 5 شباط/ فبراير 2008، بعنوان «الطريق غير المسلوك: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، انظر موقع البنك على الرابط:

http://siteresources.worldbank.org/INTIMENA/Resources/EDU_summary_ARB.pdf

2. المؤسسات التعليمية الأخرى التابعة للمؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم، هي: جامعة آل لوتاه العالمية بالاتصالات الحديثة، وأكاديمية لوتاه التطبيقية، وكلية دبي الطبية للبنات، وكلية دبي للصيدلة، والرابطة العالمية للتربية والتعليم، ومركز اللياقة الدولي، ونادي التوازن.

3. انظر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد – سبتمبر 2007 (أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2007)، ص189.

لمزيد من المعرفة عن المدرسة الإسلامية للتربية والتعليم، انظر الكتب الآتية: سعيد بن أحمد آل لوتاه، لماذا نتعلم؟؛ والمؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم؛ والنظام التربوي والتعليمي البديل.

المراجـع

أولاً: المراجع العربية

1. كتب:

أحمد صيداوي وعبدالله عبد الدايم، **الإنماء التربوي** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982).

بدرية العوضي، **النصوص المقيدة لحقوق الإنسان في دساتير دول مجلس التعاون الخليجي وفي العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966** (الكويت: ذات السلاسل، 1985).

حسين منتظري، **الحكومة الدينية وحقوق الإنسان** (طهران: 2007)، [بالفارسية].

سعيد بن أحمد آل لوتاه، **لماذا نتعلم؟** (دبي: دار لوتاه للنشر، د.ت).

السيد سلامة الخميس، **التربية وتحديث الإنسان العربي** (القاهرة: عالم الكتب، 1988).

علا أبو زيد وهبة رؤوف (محرران)، **المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2005).

علي أسعد وطفة، **التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

علي الكواري (محرر)، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

ــــــــــ، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

فرد ويستون ويوجين برجام، **التمويل الإداري**، الجزء الأول، تعريب عدنان داغستاني (الرياض: دار المريخ للنشر، 1993).

محمد محفوظ، **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية: كيف نبني وطناً للعيش المشترك** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2004).

نخلة وهبة، **مسألة النوعية في التربية** (بيروت: د.ن، 2003).

وليم قلادة، **مبدأ المواطنة**، سلسلة المواطنة، رقم 3 (القاهرة: المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، 1999).

ويلفريد بوختا، **من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003).

2. دوريات ومؤتمرات:

باقر النجار، «العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون: عمالة الأجور الدنيا»، ورقة مقدمة في **المنتدى الخليجي حول العمالة الوافدة**، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 23-24 كانون الثاني/ يناير 2008.

علي أسعد وطفة، «العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية»، **المستقبل العربي**، العدد 344 (تشرين الأول/ أكتوبر 2007).

علي الكواري، «مفهوم الديمقراطية المعاصرة: المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي»، **المستقبل العربي**، العدد 173 (تموز/ يوليو 1993).

محمد الأمين فارس، «الهجرة والعولمة في المنطقة العربية»، ورقة مقدمة ضمن جهود المنطقة العربية في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة تحت عنوان **عولمة عادلة: توفير الفرص للجميع**، منظمة العمل الدولية، جنيف، 2005.

محمد محفوظ، «الأقليات وقضايا الديمقراطية في العالم العربي»، **مجلة الديمقراطية** (القاهرة)، العدد 23 (تموز/ يوليو 2006).

ـــــــــــ، «المواطنة والفضاء السياسي»، **المواطنة والتعايش** (بغداد)، العدد 1 (شباط/ فبراير 2007).

مراد ثقفي، «المجتمع السياسي ومستقبل الإصلاحات في إيران»، **فصلنامه كفتكو** (زمستان 1378/ شتاء 2000)، [بالفارسية].

مركز حماية وحرية الصحافيين الأردني ومجلس الأبحاث والتبادل (إيريكس)، مؤتمر «قوانين الإعلام في الخليج العربي: الفرص والتحديات»، عمّان، الأردن، 7-8 كانون الأول/ ديسمبر 2006.

3. تقارير ووثائق:

«الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم»، منشورة باللغة العربية على موقع المعهد العربي لحقوق الإنسان

http://www.aihr.org.tn/arabic/convinter/Conventions/HTML/contravailleursimmigr%C3%A9s.htm

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، **التقرير الأول عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية** (الرياض: الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، 2006)، منشور على موقع الجمعية على الإنترنت (http://www.nshrsa.org/articles.php?ID=48).

صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد - سبتمبر 2007** (أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2007).

مراسلون بلا حدود، التقرير السـوي لعام 2008، **وضع حرية الصحافة في العالم**، 13 شـباط/ فبرايـر 2008 (www.rsf.org).

الملخص التنفيذي (باللغة العربية) للتقرير الـصادر عـن البنـك الـدولي في 5 شـباط/ فبرايـر 2008، بعنـوان «**الطريق غير المسلوك: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**»:
http://siteresources.worldbank.org/INTIMENA/Resources/EDU_summary_ARB.pdf

وزارة الثقافة والإعلام في المملكة العربية السعودية، **نصوص أنظمة المطبوعات السعودية** (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1426هـ).

وزارة الخارجية الأمريكية، **أوضاع حقوق الإنسان في العالم لعام 2007**، التقريـر منـشور بالإنجليزيـة عـلى موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الإنترنت (http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2007).

وثيقة «شركاء في الوطن»، منشورة على موقع "الجزيرة نت":
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D06168A6-DA8B-4339-9FB7-82A66AE12A3C.htm

وثيقة تنظيم البث الفضائي في المنطقة العربية التي أقرها وزراء الإعلام العرب في أثناء انعقاد مجلـس وزراء الإعلام العرب بالقاهرة في 12 شباط/ فبراير 2008، منشورة على الرابط:
http://www.arabruleoflaw.org/files/PDF/other/Satellite_broadcasting_document.pdf

4. صحف ومواقع إلكترونية:

«أحمدي نجاد يعاود الحديث عن هالات النور: إعادة فـتح ملـف طـواه النـسيان» [بالفارسـية]، صـحيفة **اعتماد**، 18 حزيران/ يونيو 2008 (http://www.magiran.com/npview.asp?ID=1640913).

أسامة مهدي، «الأحزاب العراقية تقاسمت عـضوية المجلـس الجديـد»، جريـدة **إيـلاف الإلكترونيـة**، 26 نيسان/ إبريل 2007.

«اقتصاديون إيرانيون يهاجمون سياسات أحمدي نجاد»، موقـع "بي بي سي العـربي"، 12 تمـوز/ يوليـو 2007 (http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_6744000/6744941.stm).

«التحالف المبارك بين متنافسي الأمس» [بالفارسية]، 24 كانون الأول/ ديسمبر 2007:
http://www.aftabnews.ir/vdcfvjdw6tdcv.html

جريدة **الاتحاد** (أبوظبي)، 28 أيار/ مايو 2008.

جريدة **البيان** (دبي)، 3 أيلول/ سبتمبر 2008.

جريدة **الحياة** (لندن)، 8 حزيران/ يونيو 2006.

حبيب الله بيمان، «العقلانية الجماعية للشعب الإيـراني في انتخـابهم المجلـس الـسادس»، [بالفارسـية]، 24 حزيران/ يونيو 2000 (http://www.porsojoo.com/fa/node/1127).

حسين العادلي، «الدولة الديمقراطية هي دولة المواطنة»، جريدة المدى (بغداد)، 6 تموز/ يوليو 2006.

«خامنئي يأمر بإعادة النظر في قضية أغاجري»، موقع "بي بي سي بالعربي"، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 (http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_2485000/2485355.stm).

«زيباري: التوصل لاتفاق مع واشنطن قبل نهاية يوليو»، جريدة إيلاف الإلكترونية، 15 حزيران/ يونيو 2008 (http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2008/6/340143.htm).

زيد بنيامين، «طارق عزيز .. رجل الدبلوماسية والنظارة السميكة والسيكار» (2/ 8)، جريدة إيلاف الإلكترونية، 31 تموز/ يوليو 2008.

«الشيعة في السعودية: من التهميش إلى الاحتواء»، موقع "سي إن إن بالعربية":
http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/3/8/shiite-saudi/index.html

عادل مرزوق الجمري، «دراسة حول نظام المطبوعات والنشر السعودي»، شبكة راصد الإخبارية (www.rasid.com).

عدنان جواد الطعمة، «يوم إعدام الطاغية صدام يوم الأحزان»، شبكة النبأ المعلوماتية، 15 كانون الثاني/ يناير 2007 (http://www.annabaa.org/nbanews/60/saddam/24.htm).

مسيح مهاجري، «مقابلة حول الحزب الجمهوري الإسلامي ودور آية الله علي خامنئي»، [بالفارسية]؛ 29 حزيران/ يونيو 2008:
http://www.mardomsalari.com/Template1/News.aspx?NID=31626

«المنامة: لا التزام بشطب ديون بغداد»، صحيفة الحياة (لندن)، 22 نيسان/ إبريل 2008.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

1. Books

Ajami, Fouad. *The Vanished Imam: Musa Sadr and the Shia of Lebanon* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1986).

Ayubi, Nazih. *Over-Stating the Arab State* (London: I.B. Tauris, 1995).

Batatu, Hanna. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: a Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Baathists and Free Officers* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978).

Bengio, Ofra and Gabriel Ben-Dor (eds). *Minorities and the State in the Arab World* (Boulder, CO/London: Lynne Rienner, 1999).

Bodie, Z., A. Kane and A.J. Marcus. *Essentials of Investments*, 3rd ed. (Boston, MA: McGraw-Hill/Irwin, 1998).

Bromley, Simon. *Rethinking Middle East Politics* (Austin, TX: University of Texas Press, 1994).

Brynen, Rex, Paul Noble and Bahgat Korany (eds.) *Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Volume 1, Theoretical Perspectives* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995).

Copson, Raymond W. *Iraq War: Background and Issues Overview* (Washington, DC: Library of Congress, 2003).

Crane, Keith, Rollie Lal and Jeffrey Martini. *Iran's Political Demographic, and Economic Vulnerabilities*. Rand Project Air Force, 2007 (www.rand.org).

Dodge, Toby. *Inventing Iraq: The Failure of Nation-Building and a History Denied* (London: Hurst, 2003).

Ehteshami, Annoushivran and Mahjoob Zweiri. *Iran and the Rise of its Neoconservatives, The Politics of Tehran's Silent Revolution* (London: I.B Tauris, 2007).

Graham-Brown, Sarah. *Sanctioning Saddam: The Politics of Intervention in Iraq* (London/ New York, NY: I.B. Tauris, 1999).

Gunter, Michael M. *The Kurdish Predicament in Iraq: A Political Analysis* (New York, NY: St. Martin's Press, 1999).

Halliday, Fred. *Arabia Without Sultans* (New York, NY: Vintage Books, 1975).

Hazelton, Fran (ed.) *Iraq since the Gulf War: Prospects for Democracy* (London: Zed Books, 1994).

Hudson, Michael C. *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, CT: Yale University Press, 1977).

Huntington, Samuel P. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman, OH: University of Oklahoma Press, 1991).

Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies* (New Haven, CT: Yale University Press, 1968).

Ibrahim, Hasanain Tawfiq. *Political Reform: The Gulf Cooperation Council States* (Dubai, UAE: Gulf Research Center, 2006).

Jabbar, Faleh A., Ahmad Shikara and Keiko Sakei. *From Storm to Thunder: Unfinished Showdown Between Iraq and US* (Tokyo: Institute of Developing Economies, 1998).

Kechichian, Joseph A. (ed.) *Iran, Iraq, and the Arab Gulf States* (New York, NY: Palgrave, 2001).

Keshavarzian, Arang. *Bazzar and State in Iran: The Politics of the Tehran Marketplace* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007).

Khalaf, Abdulhadi and Giacomo Luciani (eds). *Constitutional Reform and Political Participation in the Gulf* (Dubai, UAE: Gulf Research Center, 2006).

Kinzer, Steven. *All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror* (Hoboken, NJ: John Wiley & Sons, 2003).

Korany, Bahgat, Rex Brynen and Paul Noble (eds). *Political Liberalization and Democratization in the Arab World, Volume 2, Comparative Experiences* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1998).

Longrigg, Stephen. *Iraq 1900–1950* (London: Oxford University Press, 1953).

Luciani, Giacomo (ed.) *The Arab State* (Berkeley, CA: University of California Press, 1990).

Makiya, Kanaan. *Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq* (Berkeley, CA: University of California Press, 1998).

Matthews, Jessica T. *From Victory to Success: Afterwar Policy in Iraq* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2003).

Menashri, David (ed.) *The Iranian Revolution and the Muslim World* (Boulder, CO: Westview Press, 1990).

Moin, Baqer. *Khomeini: Life of the Ayatollah* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999).

Moslem, Mehdi. *Factional Politics in Post-Khomeini Iran* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2002).

Naji, Kasra. *Ahmadinejad: The Secret History of Iran's Radical Leader* (Los Angeles, CA: University of California Press, 2007).

Norton, Augustus Richard (ed.) *Civil Society in the Middle East* (Leiden: E.J. Brill, 1995, 1996).

Posusney, Marsha Pripstein and Michele Penner Angrist (eds). *Authoritarianism in the Middle East: Regimes and Resistance* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2005).

Salamé, Ghassan (ed.) *Democracy Without Democrats* (London: I.B. Tauris, 1994).

Sharabi, Hisham. *Neopatriarchy* (New York, NY: Oxford University Press, 1988).

Terrill, William A. *Nationalism, Sectarianism and the Future of the US Presence in Post-Saddam Iraq* (Carlisle: Strategic Studies Institute, 2003).

Trend, David (ed.) *Radical Democracy: Identity, Citizenship and the State* (London: Routledge, 1995).

Wittes, Tamara Cofman. *Freedom's Unsteady March: America's Role in Building Arab Democracy* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2008).

Woodward, Bob. *Plan of Attack* (New York, NY: Simon & Schuster, 2004).

Woodward, Bob. *The Commanders* (New York, NY: Simon & Schuster, 1991).

Wurmser, David. *Tyranny's Ally: America's Failure to defeat Saddam Hussein* (Washington DC: AEI Press, 1999).

2. Periodicals

Al Kitbi, Ebtisam. "Conceptual framework for political reform in the GCC countries." *Gulf Monitor*, issue 2 (December 2006).

Amuzegar, Jahangir. "Iran's privatization Saga." *Middle East Economic Survey*, vol. XLV, no. 24 (17 June 2002).

Amuzeger, Jahangir. "Iran's Prospect Under the 7th Majlis." *Middle East Economic Survey (MEES)* 47 (17 April 2004).

Arab Reform Bulletin. Monthly publication from the Carnegie Endowment for International Peace, Washington, D.C.

Baram, Amazia. "Broken Promises." *The Wilson Quarterly*, vol. 27, no. 3 (Spring 2003).

Cole, Juan. "The United States and Shi'ite Religious Factions in Post-Baathist Iraq." *The Middle East Journal*, vol. 57, no. 4 (2003).

de Bellaigue, Christopher. "Iran's Last Chance for Reform." *Washington Quarterly* (Autumn 2001).

Ehteshami, Annoushivran. "The political of economic restructuring in post-Khomeini Iran." CMEIS Occasional Paper no. 50 (University of Durham, July 1995).

International Crisis Group. "Can Saudi Arabia Reform Itself?" *Middle East Report* no. 28 (Cairo and Brussels: International Crisis Group, 14 July 2004).

International Crisis Group. "Bahrain's Sectarian Challenge." *Middle East Report* no. 40 (May 6, 2005).

International Crisis Group. "The Shiite Question in Saudi Arabia." *Middle East Report* no. 45 (September 19, 2005).

Jones, Toby. "Seeking a 'Social Contract' for Saudi Arabia." *Middle East Report* no. 228 (Washington, DC: Middle East Research and Information Project, Fall 2003).

Kerper, Linda. "The meaning of citizenship." *Journal of American History*, vol. 84, no. 3 (December 1997).

Mehran Kamrava. "The Civil Society Discourse in Iran." *British Journal of the Middle Eastern Studies* (28) 2 (2001).

Mohamedi, Fareed. "Oil Prices and Regime Resilience in the Gulf." *Middle East Report* no. 232 (Washington, DC: Middle East Research and Information Project, Fall 2004).

Nonneman, Gerd. "Political Reform in the Gulf Monarchies: From Liberalization to Democratisation? A Comparative Perspective." *Durham Middle East Papers* no. 6, Sir William Luce Publication Series (Durham, UK: University of Durham, June 2006).

Ross, Michael L. "Does Oil Hinder Democracy?" *World Politics* (53) 3 (2001).

Sayed Ali Mohammed, Nadeya. "Political Reform in Bahrain: The Price of Stability." *Middle East Intelligence Bulletin*, September 2002.

Sedra, Mark. "Who Will Govern Iraq?" *Foreign Policy in Focus*, April 2003.

Snow, Charles. "An Agreement in Baghdad." *Middle East Economic Survey (MEES)*, vol. 50, no. 36 (2007).

3. Reports, Newspapers & Internet

Abdulwahab Al-Sadoun, "The Impact of Saudi Arabia's Accession to WTO on Petrochemical Industries." *Arab News*, December 12, 2005 (http://www.arabnews.com/?page=6&section=0&article=74580&d=12&m=12&y=2005).

Al-Kurdi, Usamah. "Political, Social and Economic Reform in Saudi Arabia" (interview). SUSRIS: Saudi-US Relations Information Service (www.susris.org), June 2004.

Arab Reform Initiative. On-line newsletter from a network of ten Arab policy institutes and five European and American partner institutes (http://www.arab-reform.net/).

Beaumont, Peter, Ed Vulliamy and Paul Beaver. "Secret US plan for Iraq war." *The Observer*, December 2, 2001 (http://www.guardian.co.uk/world/2001/dec/02/afghanistan.iraq).

Bruno, Greg. "U.S. Security Agreements and Iraq." Council on Foreign Relations, Washington, June 6, 2008.

"Can Rapid Growth in the Middle East Cement Industry be Sustained?" *Industrial Manufacturing News*, September 22, 2007 (http://www.industrialnewsupdate.com/news/manufacturing/archives/2007/09/can_rapid_growt.php).

Carnegie Endowment for International Peace. Arab Reform Project, reports on the GCC states and Yemen, 2005–08.

Central Intelligence Agency (CIA). *The World Factbook*, 2007 (https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html).

Chemsystems Online. "Olefins and Polyolefins Cost Competitiveness" (http://www.chemsystems.com/about/cs/news/items/POPS07_SUPP_III.cfm).

Cordesman, Anthony. "Iraq and Foreign Volunteers." Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington, November 18, 2005 (www.csis.org).

Cordesman, Anthony. "Iraq's Sunni Insurgents: Looking beyond Al-Qaeda." Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington, July 16, 2007.

Dareini, Ali Akbar. "Officials confirm Iran's role in brokering truce between Iraqi government, Shiite cleric." Associated Press, April 5, 2008.

Division for the Advancement of Women. "Declarations, reservations and objections to CEDAW" (http://www.un.org/womanwatch/daw/cedaw/reservations-country.htm).

"Factbox: Breakdown Iraq's foreign debt." Reuters, May 29, 2008 (http://www.reuters.com/ article/topNews/idUSL2914485220080529).

"Former Minister Criticizes Iran's Economic Policies" (www.rferl.org), retrieved 15 August 2007.

"Fourth Economic Development Plan Should Be Based on Societal Truths" (http://www.mehrnews.com/en/NewsDetail.aspx?NewsID=31586), retrieved 18 October 2003.

"Gulf Air buys 16 Dreamliners." AME Info, March 8, 2008 (http://www.ameinfo.com/ 149207.html).

Gwertzman, Bernard. "Q&A: Iran: Bush Administration 'Not Serious About Dealing With Iran." *New York Times*, April 4, 2006.

Heydemann, Steven. *Upgrading Authoritarianism in the Arab World* (Brookings, October 2007). Available at: (http://www.brookings.edu/papers/2007/10arabworld.aspx).

Hughes, Paul. "Iran's Ahmadinejad casts doubt on Holocaust" (http://www.iranfocus.com/ en/index.php?option=com_content&task=view&id=4787), retrieved 8 December 2005.

"Iraq's neighbouring countries agree on security plan" (BBC Monitoring), September 19, 2006 (http://www.iraqupdates.com/p_articles.php/article/10594).

"Iranian economists blame president for economic woes despite huge oil revenues" (http://www.iht.com/articles/ap/2007/07/14/africa/ME-GEN-Iran-Economic-Woes.php), retrieved 14 July 2007.

Janabi, Nazar. "Domestic and Regional Politics Delay U.S.-Iraqi Security Agreement." June, 19, 2008 (http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2905).

"Khatami rejects 'dictatorship' claims" (http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/2344295.stm), retrieved 22 October 2002.

"Maliki says talks on Iraq-US security pact deadlocked." AFP, June 13, 2008 (http://afp.google.com/article/ALeqM5jQFx0zVUuPrNa17TZat4GkGhs_rQ).

"No way; neither side budges at talks." *Newsday*, January 10, 1991.

Paley, Amit R. and Karen DeYoung. "Key Iraqi Leaders Deliver Setback to U.S." *Washington Post*, June 14, 2008 (http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2008/06/13/AR2008061302019.html).

Peterson, Scott and Howard LaFranchi. "Iran Shifts Attention to Brokering peace in Iraq." *The Christian Science Monitor*, May 14, 2008.

Rubin, Allisa J. and Michael R. Gordon. "Iraq Team to Discuss Militias with Iran." *The New York Times*, May 1, 2008.

Sabban, Rima. "United Arab Emirates: Migrant Women in the United Arab Emirates: The Case of Female Domestic Workers." International Labor Office, Geneva, 2004.

Saudi Arabian Basic Industries Corporation (SABIC). *SABIC 2006 Annual Report* (http://www.sabic.com/corporate/en/binaries/Annual%20Report-2006_tcm4-3241.pdf).

"Saudi Militants in Iraq: Assessment and Kingdom's Response." Center for Strategic and International Studies, Washington, September 19, 2005 (www.csis.org).Slackman, Michael. "Hard Times Help Leaders in Iran Tighten Their Hold." *New York Times*, September 5, 2007.

Supreme Court Collection. "EXXON Mobil Corp. V. Saudi Basic Industries Corp." (03-1696) 544, U.S. 280 (2005); (http://www.law.cornell.edu/supct/html/03-1696.ZS.html).

Symonds, Peter. "International conference on Iraq: Bitter antagonisms on display." *World Socialist Website*, May 7, 2007 (http://www.wsws.org/articles/2007/may2007/iraq-m07.shtml).

The Economist Intelligence Unit. Country reports on Kuwait, Bahrain, Qatar, The United Arab Emirates, Saudi Arabia, Oman, and Yemen, 2005–08.

"The Iraqi Displacement Crisis," July 18, 2008 (http://www.refugeesinternational.org/content/article/detail/9679).

The Wall Street Journal, June 10, 2008.

The Washington Post, June 14, 2008.

World Trade Organization (WTO). "Members and Observers" (http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm).

المشاركون*

معالي عبدالرحمن بن حمد العطية

يشغل معالي عبدالرحمن بن حمد العطية منصب الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ عام 2002، وهو يحمل رتبة وزير دولة. وقد شغل في السابق عدة مناصب في دولة قطر؛ منها: وكيل وزارة الخارجية (1998– 2002)، وسفير فوق العادة مفوض لدولة قطر لدى الجمهورية اليونانية «غير مقيم» (1986– 1992)، وسفير فوق العادة مفوض لدولة قطر لدى الجمهورية الإيطالية «غير مقيم» (1985–1991)، والمحافظ المناوب لدولة قطر لدى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية «الإيفاد» (1985– 1992).

كما تولى مسؤولية المنسق العام لمؤتمر القمة الإسلامي التاسع الذي عقد بالدوحة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2000. وهو أيضاً نائب رئيس اللجنة القطرية – الفلسطينية الدائمة لدعم القدس، وعضو منتدى الفكر العربي بعمّان، وعضو مؤازر في مركز الدراسات الاستراتيجية بالخرطوم.

شارك معالي عبدالرحمن العطية في عدد كبير من الاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية والدولية، وآخرها على سبيل المثال: القمة العربية السابعة عشرة (الجزائر، 2005)، والقمة العربية – الأمريكية الجنوبية (برازيليا، 2005)، والمنتدى الاقتصادي العالمي «منتدى دافوس» (عمّان، 2003)، والمنتدى الاقتصادي العربي – الأمريكي (ديترويت، 2003). كما ترأس وفد الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المشارك في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت خلال الفترة 2002 – 2005.

وحاز معاليه عدداً من الأوسمة؛ هي: وسام جوقة الشرف بدرجة «قائد» من الجمهورية الفرنسية (1985)، ووسام الاستحقاق الإيطالي برتبة «ضابط كبير» من

* أسماء المشاركين مرتبة بحسب ورودها في ثَبَت المحتويات.

الجمهورية الإيطالية (1992)، ووسام «الأرز الوطني» برتبة كومندور من الجمهورية اللبنانية (2004)، ووسام الاستقلال من الدرجة الأولى من دولة الإمارات العربية المتحدة (2005)، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية والجغرافيا من جامعة ميامي بولاية فلوريدا الأمريكية عام 1972.

سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك

سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، قرينة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة، تعد رائدة العمل النسائي في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أسست في العام 1973 جمعية نهضة المرأة الظبيانية كأول تجمع نسائي بالدولة، ودعمت سموها بعد ذلك قيام جمعيات نسائية مماثلة في جميع إمارات الدولة، إذ أثمرت جهودها عن تأسيس الاتحاد النسائي العام في عام 1975، والذي تتولى رئاسته؛ كما أسهمت سموها بدور كبير في إنشاء المجلس الأعلى للأمومة والطفولة في العام 2001، والذي تتولى رئاسته أيضاً. وتشغل سموها كذلك منصب الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، التي تأسست في العام 2006 بهدف تعزيز دور المرأة ومشاركتها في التنمية المستدامة.

عملت سمو الشيخ فاطمة بنت مبارك على تشجيع المرأة وتحفيزها على التعليم بمختلف مراحله، وكانت سموها قبل ذلك قد قادت حملة وطنية مكثفة للقضاء على الأمية وسط النساء، ودعمت دخول المرأة الإماراتية معترك العمل السياسي والتنفيذي، كما أنها رعت ودعمت مشروع تعزيز دور البرلمانيات لتأهيل المرأة للمشاركة في الحياة السياسية والبرلمانية، وهو البرنامج الذي تم تنفيذه مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونفيم) بمشاركة 200 من القيادات النسائية على مستوى الدولة. ودشنت منذ العام 2002 الاستراتيجية الوطنية لتقدُّم المرأة في الإمارات، التي تهدف إلى تعزيز دور المرأة ومشاركتها الإيجابية في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية والبيئية.

أما إقليمياً ودولياً فقد أدَّت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك دوراً فاعلاً في ميلاد منظمة المرأة العربية ودعمها، وتكريماً لدورها هذا اختيرت رئيسة للمنظمة في العام 2007؛ كما أنها أسهمت في تأسيس صندوق المرأة اللاجئة بالتعاون والتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإنشاء موقع على شبكة الإنترنت لخدمة قضايا المرأة العربية في بلاد المهجر. وفي حزيران/ يونيو 2007، أسند الاتحاد الدولي لمنظمات الأسرة إلى سموها منصب الرئيس الأعلى للمنتدى العالمي للأسرة.

وتتولى سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك الرئاسة الفخرية لمجلس سيدات الأعمال في الدولة، كما تتولى الرئاسة الفخرية لهيئة الهلال الأحمر الإماراتي.

حصلت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك على العديد من الجوائز وشهادات التقدير والأوسمة، عرفاناً لإسهامها البارز في دعم العمل الإنساني والنسائي محلياً وإقليمياً ودولياً؛ ومنها: ميدالية «ماري كوري» من اليونسكو عام 1999، ودرع المنظمة العالمية للأسرة بمناسبة اختيارها شخصية الأسرة لعام 1999، ودرع جامعة الدول العربية في مجال العمل الإنساني والنسائي عام 1999، ووسام «النهضة المرصع» وهو أعلى وسام في المملكة الأردنية الهاشمية عام 1989، و«الوسام المحمدي» وهو أعلى وسام في المملكة المغربية، ووسام الشرف بدرجة الاستحقاق للجمهورية الإيطالية عام 2008. كما تم تكريم سموها من طرف منظمة الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للمرأة (اليونفيم)، ومنحها الاتحاد الدولي لمنظمات الأسرة ميدالية منظمة الأسرة الدولية وشهادة تقدير لدورها الرائد في خدمة القضايا الإنسانية النبيلة، وقضايا الأسرة والمرأة والطفل.

معالي الدكتور أنور محمد قرقاش

يشغل معالي الدكتور أنور محمد قرقاش منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية في الحكومة الإماراتية الحالية المؤلَّفة في 17 شباط/ فبراير 2008، بالإضافة إلى منصب وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي الذي يشغله منذ شباط/ فبراير 2006.

ويتولى معالي الدكتور قرقاش أيضاً العديد من المهام الأخرى حالياً؛ فهو رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، ورئيس اللجنة الدائمة لمتابعة ورصد المستجدات المؤثرة على سمعة الدولة، ونائب رئيس اللجنة الوطنية الدائمة للتركيبة السكانية، ورئيس مجلس أمناء كلية دبي للإدارة الحكومية، ورئيس مجلس أمناء مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية، بالإضافة إلى أنه عضو في كل من اللجنة الوزارية للتشريعات ولجنة تطوير المناهج الوطنية.

وقبل شغله المنصب الوزاري، عمل الدكتور قرقاش مديراً تنفيذياً لشركة مشاريع قرقاش في الفترة 1995-2006؛ وأستاذاً للعلوم السياسية في جامعة الإمارات بمدينة العين خلال الفترة 1990-1995؛ وكان أيضاً مدير التحرير في **سلسلة الدراسات الاستراتيجية** التي تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي.

وهو يحمل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من كينجز كوليج بجامعة كامبردج بالمملكة المتحدة عام 1990، وقد حصل على درجتي البكالوريوس والماجستير في العلوم السياسية من جامعة جورج واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية في عامي 1981 و1984، على التوالي.

د. خالد الدخيل

الدكتور خالد الدخيل هو أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة الملك سعود بالرياض. وإلى جانب عمله الأكاديمي في الجامعة، يعد الدكتور الدخيل ناشطاً في مجال الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية، وله مشاركات وإسهامات بحثية في العديد من المؤتمرات والدوريات، كما أنه يستضاف كثيراً في القنوات الإخبارية العربية حول مختلف القضايا السياسية التي تخص العالم العربي، والمملكة العربية السعودية بشكل خاص.

يكتب الدكتور الدخيل مقالة أسبوعية في صحيفة **الاتحاد** الظبيانية، ومقالة شهرية في مجلة **فوربس أرابيا**، وكانت صحيفة **الحياة** اللندنية تنشر مقالاته بانتظام خلال الفترة 1999–2003.

والدكتور الدخيل عضو هيئة تحرير **مجلة دراسات فلسطينية** التي تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت منذ العام 2005.

وهو حاصل على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس في عام 1998.

د. مايكل هدسون

الدكتور مايكل هدسون هو مدير مركز الدراسات العربية المعاصرة، وأستاذ العلاقات الدولية وأستاذ كرسي سيف غباش للدراسات العربية في كلية إدموند والش للخدمة الخارجية بجامعة جورج تاون. وقد أكمل دراسته الجامعية في كلية سوارثمور، وحصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ييل.

وتشتمل اهتماماته البحثية على موضوعات مثل الليبرالية السياسية، والسياسة في مجتمعات منقسمة، والسياسات اللبنانية، والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وأمن الخليج، والصراع العربي–الإسرائيلي، وثورة المعلوماتية في العالم العربي. وسبق له أن حصل على زمالات دراسية من مؤسسات جوجنهايم، وفورد، وفولبرايت. وهو رئيس سابق لجمعية دراسات الشرق الأوسط.

ويُستضاف الدكتور هدسون بصورة منتظمة من قبل وسائل الإعلام لمناقشة قضايا الشرق الأوسط، بما فيها هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، ومحطة الإذاعة الوطنية، والعديد من القنوات الفضائية العربية.

وتشتمل قائمة مؤلفاته على عدد من الكتب، منها: **الجمهورية المضطربة: التحديث السياسي في لبنان** (1968، و1985)؛ و**الدليل العالمي للمؤشرات السياسية والاجتماعية** (1972)؛ و**السياسة في العالم العربي: البحث عن الشرعية** (1977)؛ و**الفلسطينيون: توجهات جديدة** (محرر ومساهم)؛ و**مأزق الشرق الأوسط: النواحي السياسية والاقتصادية في التكامل العربي** (1999) (محرر ومساهم).

ومن بين أحدث مقالاته المنشورة «متاعب إمبريالية: إدارة المناطق الجامحة في عصر العولمة»، مجلة **ميدل إيست بولسي** (كانون الأول/ ديسمبر 2002) [نشرت بالعربية في مجلة **المستقبل العربي** (تشرين الثاني/ نوفمبر 2002)]؛ و«تقنية المعلومات والسياسة الدولية والتغيير السياسي في العالم العربي»، **نشرة المعهد الملكي للدراسات الدينية** (عمّان، 2002)؛ و«واشنطن في مواجهة (الجزيرة): كيانات متنافسة في واقع الشرق الأوسط»، في المجلة الإلكترونية *Transnational Broadcasting Studies* (2005).

د. ابتسام الكتبي

تشغل الدكتورة ابتسام الكتبي وظيفة أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة الإمارات العربية المتحدة منذ العام 1997. وينصب مجال اهتمامها البحثي على قضايا الإصلاح والتنمية والأمن في منطقة الخليج العربي.

والدكتورة ابتسام عضو في العديد من الهيئات ومنظمات المجتمع المدني؛ أهمها اللجنة التنفيذية بالجمعية العربية للعلوم السياسية منذ العام 2004، واللجنة التنفيذية بمنتدى التنمية الخليجي منذ شباط/ فبراير 2008؛ كما أنها عضو مجلس الأمناء بالمنظمة العربية للشفافية ومكافحة الفساد منذ العام 2006، وكذلك مجلس إدارة الرابطة العربية للديمقراطية منذ حزيران/ يونيو 2007.

وأسهمت الدكتورة ابتسام في لجنة إعداد وثيقة منهج التربية الوطنية بوزارة التربية والتعليم عام 2004، وترأست لجنة تأليف كتاب الثقافة الوطنية للصف التاسع بوزارة

التربية والتعليم عام 2005، كما ترأست لجنة إعداد وثيقة منهج حقوق الإنسان بوزارة التربية والتعليم عام 2007؛ وهي محررة في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005، حول «نحو نهوض المرأة العربية».

وشاركت في العديد من المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية، ونشرت عدداً من البحوث؛ أبرزها «التحولات الديمقراطية بدول مجلس التعاون»، في كتاب **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، تحرير علي الكواري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)؛ و«الأبعاد العسكرية والأمنية للعلاقات الأمريكية الخليجية»، في كتاب **الولايات المتحدة الأمريكية والخليج قراءة المتغيرات الدولية ورؤية المستقبل**، تحرير شفيق الغبرا (الكويت: دار قرطاس للنشر، 2005)؛ و«الناتو ودول الخليج: الفرص والمخاطر»، مجلة **الدراسات الاستراتيجية**، العدد السابع (2007).

وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام 1997.

د. منصور فرهانج

الدكتور منصور فرهانج هو أستاذ العلوم السياسية في جامعة بننجتون بولاية فيرمونت الأمريكية، حيث يشغل «كرسي كاترين أوزجود فوستر للتدريس المتميز». وبعد أن حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية كلاريمونت، درس في فترة السبعينيات في جامعة ولاية كاليفورنيا في سكرامنتو. وفي أعقاب الثورة الإيرانية عام 1979 عمل مستشاراً لوزير الخارجية الإيراني، وكان أول سفير للجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى الأمم المتحدة، وهو المنصب الذي استقال منه في العام 1980 احتجاجاً عندما أخفقت الجهود التي بذلها للتفاوض بشأن إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في طهران.

وعمل د. فرهانج خلال الأشهر الأولى من الحرب الإيرانية – العراقية مع عدد من الوسطاء الدوليين بغية التوصل إلى تسوية لها. وفي حزيران/ يونيو 1981، وفي أعقاب

أعمال القمع العنيفة التي تعرض لها المعارضون السياسيون، أجبر على مغادرة إيران ليعود في خريف العام نفسه إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليصبح زميلاً باحثاً بجامعة برنستون ومحاضراً فيها.

ألف الدكتور فرهانج كتابين، ونشرت له عشرات المقالات باللغتين الإنجليزية والفارسية في مجلات أكاديمية ودوريات عامة، إضافة إلى آرائه وتعليقاته التي ظهرت على صفحات الكثير من الجرائد؛ مثل **نيويورك تايمز** و**لوس أنجلوس تايمز** و**واشنطن بوست** و**كريستيان ساينس مونيتور**. ويوشك على الانتهاء من تأليف كتاب بعنوان **نظام كهنوتي في السلطة: تأملات في الثورة الإيرانية** *A Theology in Power: Reflection on the Iranian Revolution*.

ويشغل الدكتور فرهانج عضوية مجلس منظمة مراقبة حقوق الإنسان/ الشرق الأوسط Human Rights Watch، واختير كأحد المتحدثين لدى مجلس فيرمونت للعلوم الإنسانية، إضافة إلى عضويته في منتدى الشرق الأوسط التابع لجامعة كولومبيا، ومشاركاته في الندوات التي يعقدها مجلس العلاقات الخارجية ومؤسسة كارنيجي للسلم العالمي. كما تستضيفه برامج إذاعية وتلفزيونية عدة في الولايات المتحدة؛ من بينها قنوات «بي بي أس» و«أي بي سي» و«سي بي أس» و«سي أن أن». وهو يدلي بتعليقاته بشكل منتظم عبر القسم الفارسي في كل من هيئة الإذاعة البريطانية وإذاعة فرنسا الدولية.

د. محجوب الزويري

يعمل الدكتور محجوب الزويري أستاذاً مساعداً للشؤون الإيرانية والسياسات الشرق أوسطية في مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية؛ وهو أيضاً زميل لدى كلية السياسة والشؤون الدولية بجامعة دَرَم البريطانية. وتشمل الاهتمامات الرئيسية لأبحاثه موضوعات مثل: سياسات إيران الداخلية والخارجية، والعلاقات الإيرانية-العربية، والتشيع، والإسلام السياسي، والأمن في الشرق الأوسط.

وصدر له كتابان باللغة الإنجليزية حول إيران (بالاشتراك مع أنوش احتشامي): الأول بعنوان **إيران وصعود محافظيها الجدد: سياسات ثورة طهران الصامتة** (2007)؛ أما الثاني فهو **سياسة إيران الخارجية: من خاتمي إلى أحمدي نجاد** (أيار/ مايو 2008). وسيصدر له قريباً كتاب ثالث (بالاشتراك مع احتشامي أيضاً) بعنوان **تغير طبيعة سياسات الشيعة في الشرق الأوسط**. هذا إلى جانب البحوث المنشورة في عدد من الدوريات العربية والأجنبية.

وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في تاريخ إيران المعاصر من جامعة طهران في العام 2002، وإضافة إلى العربية، يجيد الدكتور الزويري اللغتين الفارسية والإنجليزية.

د. غسان العطية

الدكتور غسان العطية هو مؤسس المؤسسة العراقية للتنمية والديمقراطية ومديرها، ورئيس تحرير مجلة **الملف العراقي** التي صدرت ابتداءً في لندن عام 1991، ثم في بغداد. وبعد أن أمضى د. العطية جزءاً من حياته المهنية في التدريس بجامعة بغداد، التحق بسلك الخدمة الخارجية حيث عمل في الأمم المتحدة وفي الجامعة العربية. وفي عام 1984، انتقل إلى لندن ليكون أحد ناشطي الحركة الداعية لقيام الديمقراطية في العراق. وفي أعقاب سقوط نظام صدام حسين، عاد إلى العراق ليؤسس في عام 2003 المؤسسة العراقية للتنمية والديمقراطية.

وفي مطلع عام 2006 عمل د. العطية باحثاً زائراً لدى جامعة ستانفورد الأمريكية. وهو مؤلف كتاب *The Making of Iraq :1908-1920*، إضافة إلى الكثير من الأعمال في مجال التطور السياسي في العراق.

حصل الدكتور غسان العطية على شهادة البكالوريوس من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1963، وعلى درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة أدنبره بالمملكة المتحدة عام 1968.

د. هينير فورتك

يشغل الدكتور هينير فورتك منصب زميل بحث أول في معهد دراسات الشرق الأوسط التابع للمعهد الألماني للدراسات العالمية في هامبورج، وأستاذ التاريخ بجامعة هامبورج، وقبل العام 2000 كان يشغل منصب رئيس قسم البحوث في مركز الدراسات الشرقية الحديثة في برلين. وتتمثل اهتماماته البحثية الرئيسة في التاريخ المعاصر لمصر ومنطقة الخليج العربي وإيران، وقد قادته دراساته الميدانية إلى زيارة معظم البلدان العربية، حيث عمل لعدة سنوات في إيران ومصر.

ألف الدكتور فورتك العديد من الكتب والبحوث باللغتين الإنجليزية والألمانية، ومنها: **النظام الشمولي العربي بين الإصلاح والديمومة** (2007)، و«الصراع والتعاون في الخليج العربي: النظام الإقليمي والسياسة الأمريكية»، **مجلة الشرق الأوسط** (العدد 61، 2007)، و«لعب دور الرجل القوي أو ثقة جديدة بالنفس؟ ألمانيا والحرب العراقية»، **المجلة الدولية للدراسات العراقية المعاصرة** (العدد 1، 2007)، و**المنافسة الإيرانية للمملكة العربية السعودية بين حروب الخليج** (2006)، و**تاريخ موجز للعراق** (2003)، و«آليات توازن القوى في الخليج العربي: العوامل الداخلية والتحديات الخارجية»، ضمن كتاب بعنوان **القوى العظمى والأنظمة الإقليمية- الولايات المتحدة والخليج** (2008).

د. جان-فرانسوا سيزنك

الدكتور جان-فرانسوا سيزنك أستاذ مشارك زائر في مركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورج تاون، ويشغل إضافة لذلك منصب كبير المستشارين لدى شركة بي أف سي للطاقة PFC Energy التي تتخذ من واشنطن مقراً لها. وتتركز أبحاثه على تأثير المتغيرات السياسية والاجتماعية في منطقة الخليج العربي على أسواق المال والنفط في المنطقة عامة. وهو يولي جل اهتمامه لعملية التصنيع الجارية في الخليج، ولاسيما صناعة البتروكيماويات المتنامية.

يمتلك د. سيزنك خبرة 25 عاماً في الشؤون المصرفية والمالية الدولية، أمضى منها عشر سنوات في الشرق الأوسط، بما في ذلك ستتان لدى صندوق التنمية الصناعية السعودي في الرياض، وست سنوات في البحرين التي كان عمله فيها يغطي المملكة العربية السعودية أيضاً. وهو أحد الأعضاء المؤسسين لشركة لافاييت جروب (ذات المسؤولية المحدودة) الأمريكية للاستشارات الخاصة وشريك إداري فيها.

وقد قدم الكثير من الأبحاث والمحاضرات حول صناعات الطاقة والبتروكيماويات في الخليج وأهميتها بالنسبة للتجارة العالمية. ويُستضاف في لقاءات تجريها معه وسائل الإعلام الأمريكية والأجنبية بصورة منتظمة.

حصل د. سيزنك على شهادة الماجستير في الشؤون الدولية من جامعة كولومبيا عام 1963، وعلى درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة ييل عام 1994.

معالي سلطان بن ناصر السويدي

يشغل معالي سلطان بن ناصر السويدي منصب محافظ المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. وقبل أن يرشح إلى هذا المنصب في أواخر العام 1991، عمل في مواقع عديدة؛ فقد بدأ حياته المهنية في هيئة أبوظبي للاستثمار عام 1978، وانتقل في عام 1982 إلى شركة أبوظبي للاستثمار للعمل فيها بمنصب المدير الإداري. وفي عام 1984 عُين مديراً إدارياً لبنك الخليج الدولي (البحرين)، وعُهد إليه في أواخر عام 1985 منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمصرف أبوظبي التجاري.

وتمكن السيد السويدي خلال شغله منصبه الحالي من تطبيق العديد من الأنظمة المصرفية وتحديثها، كما أسهم في تأسيس ما سمي بوحدة "التحويل الإماراتية" UAE Switch التي بدأت عملها عام 1996 بربط جميع آلات الصراف الآلي (ATMs) مع بعضها في مختلف أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، ودعم أيضاً تأسيس نظام آلي لتخليص الشيكات المصرفية في المصارف الإماراتية. وهو يبذل جهوداً مثمرة باتجاه وضع مجموعة

من المبادرات الجديدة موضع التطبيق، ومنها: النظام الصوري لتخليص الشيكات Image Cheque Clearing System، ونظام الدفع بالهاتف النقال Mobile Phone Payment System، ونظام بازل 2 Basel II.

وفي عام 2006، رشحته مجموعة إميرجنج ماركتس Emerging Markets المحدودة لنيل لقب «محافظ العام» لعموم المصارف المركزية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك خلال حفل أقيم في أثناء انعقاد اجتماعات صندوق النقد الدولي/ البنك الدولي في سنغافورة. ويحمل السيد السويدي درجة البكالوريوس في علوم إدارة الأعمال والمال.

د. سليمان بن عبدالله السكران

يشغل الدكتور سليمان بن عبدالله السكران حالياً منصب أستاذ مشارك في العلوم المالية، في كلية الإدارة الصناعية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية. كما يشغل حالياً منصب الأمين العام لصندوق التعليم العالي الجامعي في الرياض.

نشر أكثر من 11 بحثاً محكماً في دوريات أكاديمية ومؤتمرات علمية متخصصة، وكتاباً بعنوان المقال يحتوي على أكثر من 350 مقالاً اقتصادياً. وشارك في عدد كبير من المؤتمرات المهنية المتخصصة، سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية. وله مشاركات إعلامية مختلفة في المناشط الاقتصادية والمالية.

عمل مستشاراً غير متفرغ لعدد من الهيئات العامة والخاصة، وشارك في عدد من الدراسات المتخصصة، وقدم عدداً من الدورات القصيرة والمتخصصة في مجالات العلوم المالية، وهو عضو في مجالس إدارات عدد من المؤسسات التعليمية والبحثية والتخصصية وفي لجان رئيسية لها.

حصل الدكتور سليمان على درجة البكالوريوس في علوم الإدارة الصناعية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن عام 1984، وعلى الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة نفسها عام 1986، كما حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة هيوستن في الولايات المتحدة عام 1993.

د. خولة مطر

تتبوأ الدكتورة خولة مطر منصب مسؤولة إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، بمنظمة العمل الدولية منذ العام 2006. وقد بدأت حياتها العملية كصحفية، حيث عملت مراسلة لعدد من الصحف العربية ووكالات الأنباء والمحطات التلفزيونية الأجنبية والعربية؛ مثل صحيفة **الخليج** في الشارقة، ووكالة أنباء الأسوشيتدبرس، وتلفزيون بي بي سي، ومركز تلفزيون الشرق الأوسط. ثم انتقلت بعد حصولها على شهادة الدكتوراه من جامعة درم في المملكة المتحدة إلى العمل في الحقل التنموي بالمجلس العربي للطفولة والتنمية، ومن ثم التحقت بالمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية مسؤولة عن الإعلام في المنطقة. وكانت قضية العمالة الوافدة في دول الخليج العربية من الموضوعات التي استحوذت على اهتمامها عندما بدأت العمل كمراسلة لصحيفة **أخبار الخليج** في بلدها البحرين.

جميل الذيابي

يشغل السيد جميل الذيابي منصب المدير العام لتحرير صحيفة **الحياة** في المملكة العربية السعودية والخليج. وقد عمل صحافياً في صحف سعودية وعربية، ثم مديراً لتلفزيون «إل بي سي» في المملكة العربية السعودية، قبل أن ينضم إلى صحيفة **الحياة** مسؤولاً للتحرير في مكتب جدة وممثلاً للمدير الإقليمي. وهو مؤسس مشروع الطبعات السعودية لصحيفة **الحياة**، والمشرف العام على مدرسة الحياة الصحافية في المملكة العربية السعودية والخليج منذ عام 2003. كما أنه عضو مجلس إدارة «دار الحياة»، وعضو هيئة الصحافيين السعوديين، وكاتب في عدد من الصحف والمجلات السعودية والعربية.

شارك في أعمال منتديات عدة؛ منها المنتدى الثاني لأسواق المال الخليجية في دبي (2006)، ومؤتمر الفكر العربي السادس في المنامة (2007)، وقدم محاضرة في المعهد الملكي البريطاني، كما شارك في برامج حوارية وتحليلية في عدد من المحطات التلفزيونية والقنوات الإخبارية ومراكز البحوث.

نال درجة الماجستير في الدبلوماسية والإعلام من جامعة وستمنستر في لندن، ودرس العلاقات الدولية في جامعة ريدنج في بريطانيا، وتلقى دورات تدريبية في بعض المؤسسات الإعلامية العربية والعالمية منها الـ«بي بي سي».

الشيخة مي بنت محمد آل خليفة

عُيِّنت الشيخة مي بنت محمد آل خليفة وزيرة للإعلام والثقافة بمملكة البحرين في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، وكانت تشغل منذ العام 2002 منصب الوكيل المساعد للثقافة والتراث بوزارة الإعلام، ورئيسة مجلس أمناء مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والبحوث. وقد فازت بجائزة «المرأة العربية المتميزة في مجال القيادة الإدارية» من مركز دراسات المرأة في باريس، وقد اختارتها مجلة فوربس من بين «أقوى 50 شخصية نسائية عربية».

نشرت الشيخة مي عدداً من الكتب والمقالات، منها: **عبدالله بن أحمد محارب لم يهدأ** (2002)، و**تشارلز بلجريف: السيرة والمذكرات** (2000)، و**100 عام على التعليم النظامي في البحرين: سنوات التأسيس الأولى** (1999)، و**من سواد الكوفة إلى البحرين: القرامطة من فكرة إلى دولة** (1999)، و**سيز آباد ورجال الدولة البهية** (1998)، و**الشيخ محمد بن خليفة: الأسطورة والتاريخ الموازي** (1996).

تحمل الشيخة مي شهادة الماجستير في التاريخ السياسي من جامعة شيفيلد بالمملكة المتحدة.

د. علي محمد فخرو

يشغل الدكتور علي محمد فخرو حالياً منصب رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث، وقد شغل في السابق عدة مناصب رسمية، أهمها: وزير الصحة (1970-1982)؛ ووزير التربية والتعليم (1982-1995)؛ وسفير دولة البحرين في فرنسا (1995-2000).

تولى الدكتور فخرو أيضاً مهام كثيرة في مجال العمل التطوعي والطبي والعلمي والفكري، منها: رئيس جمعية الهلال الأحمر البحريني (1973-1981 و1988-1995)؛ ورئيس المجلس الأعلى للمكتب العربي للتخصصات الطبية (1983-1987 و1990-1995)؛ ورئيس مجلس أمناء جامعة البحرين (1986-1995)؛ ورئيس مجلس مديري الموسوعة العربية (1990-1991)؛ ورئيس منتخب للمجلس الدولي لإعداد المعلمين (1994-1996). كما نال عضوية منظمات متعددة؛ منها المكتب التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، والمكتب التنفيذي لليونسكو، ومجالس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، ومجلس الشباب والرياضة البحريني، ومؤسسة الترجمة العربية، ومجلس إدارة جائزة الصحافة العربية المكتوبة والمرئية في دبي، ومجلس أمناء الجامعة العربية المفتوحة. وله العديد من المقالات والمقابلات في شؤون الصحة والتربية والسياسة والثقافة.

وحصل على درجة البكالوريوس من الجامعة الأمريكية ببيروت عام 1954، وعلى درجة طبيب من كلية الطب من الجامعة نفسها عام 1958. كما حصل على خبرة الطبيب المتمرن في مستشفى جامعة بايلور بولاية تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1959، وخبرة الطبيب المتمرن في مستشفى جامعة ألاباما الأمريكية عام 1961، ونال شهادة المجلس الأمريكي للطب الداخلي عام 1965.

سعيد بن أحمد آل لوتاه

يشغل سعيد بن أحمد آل لوتاه منصب رئيس مجموعة سعيد لوتاه وأولاده في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. وهو أيضاً رئيس المجلس الأعلى لجامعة آل لوتاه العالمية بالاتصالات الحديثة – الإنترنت في إمارة دبي منذ العام 2001؛ ومؤسس كلية دبي للصيدلة عام 1993، والمعهد التقني عام 1990، وكلية دبي الطبية للبنات عام 1986، والمدرسة الإسلامية للتربية والتعليم عام 1983؛ كما أنه مؤسس بنك دبي الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1975.

حصل على العديد من الجوائز ودرجات الدكتوراه الفخرية أبرزها دكتوراه فخرية من جامعة باركتون في أيوا بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1996. وحصل على جائزة تقديرية عن كتابه: لماذا نتعلم؟ من جمعية المعلمين بدولة الإمارات العربية المتحدة عام 1996، كما حصل على الدرع الذهبية من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتونس عام 2004. ومُنحت له دكتوراه فخرية من الأكاديمية الدولية للمعلوماتية في روسيا، بالاتفاق مع هيئة الأمم المتحدة عام 2003. وكُرم من قبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية لخدماته الجليلة في مجال التربية والتعليم والاقتصاد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والوطن العربي، وذلك في الرياض عام 2001، كما كُرم بجائزة حمدان بن راشد للعلوم الطبية عام 2004.

وقام بتأسيس العديد من المشروعات من أبرزها: الرابطة العالمية للتربية والتعليم في دبي، بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم؛ وغرفة التجارة الإسلامية بالرياض عام 2006؛ ونادي التوازن بدبي عام 2007، ومشروع أكاديمية لوتاه التطبيقية عام 2007، ومشروع تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها عام 1996، ومشروع نماء الصدقة عام 2008، والمشروع الزراعي الخيري في السودان عام 2006، ومشروع السكن المنتج في السودان عام 2007.

وشارك في الكثير من المؤتمرات والندوات العلمية والثقافية والاقتصادية، العربية والدولية، في مجالات التربية والاقتصاد والبنوك الإسلامية، وألَّف عدداً من الكتب، الصادرة عن دار لوتاه للنشر في دبي؛ منها: لماذا نتعلم؟؛ والأهداف من تأسيس البنوك: مقارنة بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي الربوي؛ والزواج في الإسلام عبادة.

الخليج العربي
بين المحافظة والتغيير

واجهت منطقة الخليج، منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، تغيرات أمنية وسياسية، وتحولات اقتصادية واجتماعية، خلقت ضغوطاً هائلة على بلدان الخليج، ووضعتها - في نهاية المطاف - أمام خيارين: فإما أن تستمر في نهجها وسياساتها السابقة، وإما أن تحدث تبدلاً جذرياً في النهج والسياسات والمؤسسات، للحفاظ على وجودها والدفع بعجلة تقدمها وتطورها.

وقد حاولت دول الخليج أن تستجيب للتغيرات والتحديات المختلفة بالاستمرار في القيم والسياسات والمؤسسات القديمة، مع إجراء تعديل أو تحسين فيها؛ متبعة المقاربة التدرجية، إلا أن هذه المقاربة لم تكن محل إجماع النخب والقوى المحلية، كما أنها لم تفِ بتوقعات المجتمعات الخليجية وطموحاتها في تغيير واقعها.

ولأن قضية التغيير في منطقة الخليج تعد من القضايا الحيوية والإشكالية في الوقت نفسه، فقد خصَّص مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية مؤتمره السنوي الثالث عشر، خلال الفترة **31** آذار/ مارس – **2** نيسان/ إبريل **2008**، لتناول هذه القضية بأبعادها المختلفة، تحت عنوان «الخليج العربي بين المحافظة والتغيير».

يضم هذا الكتاب الأوراق التي قدمت في جلسات المؤتمر، وهو يتناول أ التناقض التي أخذت تبرز على نطاق واسع داخل بلدان الخليج بين التوجهات المحا وبين التوجهات الإصلاحية في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقا والتعليمية. وتؤكد الأوراق ضرورة أن تتبنى دول الخليج خيار التغيير والإصلا ولاسيما أن الفجوة مازالت واسعة بين واقع هذه البلدان وبين طموحات مجتمعاتها تكريس التنمية السياسية والمشاركة الشعبية والديمقراطية، وإصلاح عيوب نموذ التنموي وهياكل اقتصاداتها، وتطوير المنظومة التعليمية، وتمتين البناء الاجتماعي، وتـ الحراك الثقافي، وتمكين المرأة في الحياة العامة.

ISBN 978-9948-00-994-8

